الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

----------000----------

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة قسنطينة

مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع: التحليل والاستشراف الاقتصادي

دراسة تحليلية واستشرافية للنظام المصرفي الجزائري

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

بوطكوك نهى **حمامدة محمد الطاهر**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 08 جوان 2009

لجنة المناقشة:

شرابي عزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري- قسنطينة-	رئيسا
حمامدة محمد الطاهر	أستاذ محاضر	المركز الجامعي- خنشلة-	مشرفا ومقررا
نموشي فاروق	أستاذ محاضر	جامعة منتوري- قسنطينة-	عضوا
بوعشة مبارك	أستاذ محاضر	جامعة منتوري- قسنطينة-	عضوا

السنة الجامعية: 2008-2009

المقدمة

المقدمة

تقوم غالبية الدول النامية ومنها العربية حاليا بتطبيق برامج شاملة تضم سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الواجب تطبيقها في القطاعات الإستراتيجية، والتي تمثل رد فعل منطقي فرضته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية لهذه الدول، والهادفة إلى تبني مقاربة اقتصادية جديدة تعطي قوى السوق دورا رئيسيا في عملية الضبط، وتهيئ لاندماجها في الاقتصاد العالمي، على اعتبار أن العولمة أصبحت ظاهرة حتمية لا يمكن تجنبها. ويشكل إصلاح القطاع المصرفي جوهر تلك البرامج، حيث يهدف إلى توفير أنظمة بنكية سليمة وتنافسية وتعزيز الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والرفع من وتيرة وحجم النمو الاقتصادي، وكذا تمكين اقتصادات هذه الدول من مجابهة الصدمات والأزمات العالمية.

تعتبر إشكالية إصلاح النظام المصرفي من أهم المسائل المطروحة على الساحة الاقتصادية نظرا للدور الحساس والإستراتيجي الذي يلعبه في عملية التنمية. تاريخيا، وبالنسبة للإقتصاد الجزائري، لعب هذا القطاع دور الداعم الرئيسي للقطاع العمومي الذي وضعت على عاتقه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة ضمن البرامج التنموية الرامية إلى إحداث التغييرات المرغوبة على مستوى المجتمع والاقتصاد، إذ اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المركزي المخطط، أبعدت على إثره الظاهرة النقدية من دائرة القرار الاقتصادي. ويمتاز هذا النوع من الاقتصاد بمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي لتمويل الاقتصاد. ثم جاءت مرحلة الثمانينات لتشهد ظهور إختلالات عميقة وأزمات خطيرة في الاقتصاد الوطني، هذه الوضعية التي غذتها الصدمة البترولية من جهة، حيث أدت انهيار أسعار المحروقات إلى تراجع وتآكل كبيرين في إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وتفاقم المديونية الخارجية كنتيجة لعدم كفاية إيرادات العملة الصعبة وهيكلة الدين الخارجي المتكون أساسا من الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى.

إن تضافر كل هذه الظروف قد حمل منطقيا السلطات الجزائرية على الشروع في إصلاحات عميقة على مستوى تنظيم وأداء الاقتصاد الوطني بما فيه الجانب المالي، أين يلعب النظام البنكي دورا أساسيا نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح للإقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار، وكذا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة. وحسب رأي الكثير من الاقتصاديين والأكاديميين، تمثل سنة 1988 نقطة انطلاق الموجة الأولى من القوانين التي تشرع للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتضمن أدوات الضبط الذاتية والآليات الأساسية لمتابعة التنمية واستئناف النمو، ليكون الانتقال إلى اقتصاد السوق هو البديل المفضل للتخلص من الإختلالات وحالة اللا توازن التي كان يعاني منهما الاقتصاد الوطني.

وبحلول أوائل 1990، ظهر قانون النقد والقرض، الذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية. ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذي مستويين، كما أعيدت للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة.

وفي الواقع، فإن الإصلاحات الاقتصادية عموما، والمصرفية على وجه التحديد في الاقتصاديات المنتقلة إلى اقتصاد السوق (بما فيه الاقتصاد الجزائري) تجابه صعوبات أكبر وتعقيدات أعمق طالما أن عملية الانتقال في حد ذاتها تتم في ظروف صعبة؛ حيث تعيش هذه الاقتصاديات إختلالات عميقة على جميع المستويات، وتشكل الإختلالات المالية الكلية وجها بارزا في هذه الأزمة (على سبيل المثال، وجود فائض سيولة كبير نجم عنه ارتفاع خطير في نسبة التضخم). وهو ما يجعل من الإصلاحات المصرفية ومعالجة التوترات البنكية أمرا ضروريا ومستعجلا لما لها من تأثيرات كبيرة ومتعدية إلى كل القطاعات الأخرى.

أهمية الموضوع

شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أين يتم وضع تنظيم اقتصادي جديد تضبط فيه العمليات الاقتصادية بواسطة آليات السوق. ويعتمد هذا التنظيم على التقليل من تدخل الدولة، وإفساح المجال أمام المبادرة الخاصة. ويقوم برنامج الانتقال على أساس عملية تصحيح هيكلية لقطاعات الاقتصاد الوطني، بما في ذلك القطاع المصرفي.

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

ويعتبر النظام المصرفي الركيزة الأساسية للدول والمرآة العاكسة لوضعية اقتصادها، وهو من أكثر الأنظمة استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، والمتمثلة في التطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود (تشمل تحرير كل من أسعار الفائدة وأسعار الخدمات المصرفية والمالية) وإزالة الحواجز التي كانت تمنع بعض المؤسسات المالية من العمل في قطاعات معينة، وأيضا الاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر الإقراض، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية العالمية واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات.

وقد شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات، ولعل أهمها تلك التي مهدت إلى تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، وذلك بصدور قانون 1988 الذي يعتبر في نظر الكثير من المحللين الاقتصاديين نقطة الانطلاق الفعلية للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية. وتعززت هذه الإصلاحات مع بداية التسعينات بظهور قانون النقد والقرض، بإنشاء سلطة للضبط (بنك الجزائر)، وإعطاء حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية (تعبئة الادخار، وتوزيع القروض). ويبدو أن الهدف الرئيسي من وراء هذه الإصلاحات يقضي بأن تتحول ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص في المدى المتوسط.

لكن وعلى الرغم من عمليات الإصلاح المتواصلة التي استفاد منها القطاع المصرفي، والتي هدفت إلى إرساء ملاءة هذا القطاع على قاعدة دائمة، وتحسين الأداء والمردودية، فإن الواقع يثبت غير ذلك، فلا زالت البنوك الجزائرية تعاني من محافظ الديون المشكوك فيها أو المعدومة على المؤسسات العمومية العاجزة من جهة، ومن جهة أخرى لا زالت المؤسسات، خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص تشكو من صعوبة حصولها على القروض. وتشير الإحصائيات أنَّ البنوك الجزائرية توزع 45% من ودائعها في شكل قروض، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 65% في تونس و70% في المغرب. وحتى وإن تعددت التبريرات وراء هذا الانخفاض الملحوظ في نسبة القروض الموزعة من قبل البنوك فهذا لا يعفينا من التساؤل حول نوع العلاقة التي تربط البنوك والمؤسسات الاقتصادية، فهل هي علاقة سوية تستجيب لمقتضيات اقتصاد السوق؟ أم أنها علاقات لا ترتقي إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه في اقتصاد حر، لا تزال تهيمن عليه الذهنيات القديمة والبحث عن النشاطات الريعية؟ وما هو دور الإصلاح المصرفي في تحسين هذه العلاقة؟ لذا فقد أصبح لزاما على القطاع الأخذ بمجموعة من العوامل وتنفيذ جملة من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحولات العالمية ومواكبة الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية.

من جهة ثانية، نلاحظ غياب الدراسات الاستشرافية في الأعمال والأبحاث العربية، حيث تشير المقولة التي أتى بها طاليغند *TALLEYRAND* "حالة الطوارئ تدل على فوات الأوان" إلى الأهمية القصوى التي تحظى بها مثل هذه الدراسات في رسم السيناريوهات الممكنة للقطاع واختيار تلك المرغوب في تحقيقها مستبعدين عامل الصدفة و الطوارئ. لذلك تولدت الرغبة لدينا في محاولة إدراج وإدماج عامل الزمن في دراستنا للمنظومة، انطلاقا من مشكلة أساسية ذات بعدين الأول معرفي (نظري) والثاني تطبيقي.

- يتمثل **البعد المعرفي** في محدودية الاهتمام لدى الكتاب والباحثين العرب بموضوع صياغة الرؤى المستقبلية للقطاعات والمؤسسات. وقد تركزت جل الأعمال على الدراسات التحليلية والمقارنة، مما أفقد القطاع المصرفي الذي يتصف بكونه قطاعاً حيوياً وعصبا حساسا في تمويل الاقتصاد وإحداث التنمية رسم وتطبيق إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى، تعتمد على دراسات استشرافية علمية.
- **أما البعد التطبيقي** فيتمثل في محدودية فاعلية العلاقة بين الدراسات والتحاليل المنجزة وتأثيرها على صياغة الرؤى والصور المستقبلية للقطاع واختيار أحسنها، بمعنى مدى قوة العلاقة بين الأعمال والمجهودات المبذولة في مجال البحث العلمي ومستوى أداء المنظومة أو المؤسسة.

أهداف الدراسة

يشهد الاقتصاد العالمي ظاهرة تنافسية حادة تتعلق بمدى قدرة الاقتصاديات على جذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية، فنجاح عملية التنمية مرهون بتوفير التمويل اللازم لمختلف قطاعاتها. ويعتبر النظام المصرفي من أهم مصادر التمويل خاصة في البلدان النامية لغياب أسواق مالية متطورة؛ وفي ظل كل هذه المعطيات، تهدف دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية خلال كل مرحلة من مراحل النظام الاقتصادي المنتهج، بدءا بمرحلة بعد الاستقلال أين حاولت السلطات تكوين وتأميم جهاز بنكي وطني يلبي المتطلبات المختلفة للاقتصاد الجزائري، ثم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة في مرحلة الاقتصاد المخطط، لننتقل إلى تلك المطبقة في المرحلة الانتقالية أين عرف الاقتصاد العالمي عموما والجزائري خصوصا تحولا عميقا في آلية تنظيمه، إذ أثبت نمط التنظيم المطبق آنذاك عجزه عن تحقيق وضمان التوازنات سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.
- تحديد الأهمية القصوى لمواصلة إصلاح النظام المصرفي وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني.
- الإلمام بمعارف وأدبيات وأدوات علم الاستشراف أو الدراسة الاستشرافية.
- محاولة القيام بدراسة استشرافية للقطاع البنكي الجزائري، استنادا لعملية القراءة الجيدة للماضي باتجاهاته العامة السائدة على مدى 45 سنة (من 1962 إلى غاية 2008) قصد الحصول على صورة واضحة وموضوعية عن الوضعية الحالية للقطاع من جهة، واستخراج القوى الدافعة ومختلف المؤثرات التي من شأنها التأثير على توجهاته ومساره المستقبلي من جهة أخرى. بعبارة أخرى استشراف مستقبل القطاع وتكوين رؤية واضحة عن السيناريوهات المستقبلية وما يتطلبه مواجهتها من مهارات إدارية وقيادية وفنية، والعمل على توفيرها في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب، في ظل محيط وطني وإقليمي ودولي يتسم بسرعة وتيرة التغيير.

وعموما، تسعى دراستنا إلى تحديد مكانة الإصلاحات البنكية في عملية الإصلاحات الاقتصادية وانعكاس ذلك على مضمونها، وإبراز دورها في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وطبيعة التغيرات التي يجب إحداثها لتهيئة ظروف أفضل لأدائها في مرحلة ما بعد الانتقال. وكذا محاولة رسم مختلف الصور المستقبلية للقطاع، والمبنية على دراسة علمية وموضوعية، وتحديد مجمل الإجراءات والخطوات التي يستوجب اتخاذها وتطبيقها من أجل الارتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بمهامها المختلفة، والمتمثلة في تعزيز فعالية الوساطة من خلال ما تحققه من خفض التكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات، والمتابعة وتشجيع الاستثمار من خلال تحديد فرص العمل الجيِّدة للعمل التجاري، وتعبئة المدخرات والسماح بتداول المخاطر وتغطيتها وتنويعها، وتيسير تبادل السلع والخدمات. كل هذه الوظائف من شأنها أن تؤدي إلى رفع كفاءة توزيع الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتعجيل خطى التقدم التكنولوجي، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع

هناك دوافع كثيرة ومتنوعة حفزتنا على اختيار هذه الدراسة، منها ثلاث دوافع أساسية تعد أكثر المحفزات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع.

- **أولا**: من المتفق عليه أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية مرهون بمدى نجاح الإصلاحات المصرفية، باعتبار القطاع البنكي العصب الحيوي لاقتصاديات الدول، وعليه أصبحت للسياسات المتبعة في تسيير القطاع والإجراءات المتخذة لإحداث تغييرات على آلية عمله وتنظيمه أهمية علمية تحفز الباحثين على دراستها.
- **ثانيا**: لقد وضع الإصلاح البنكي في الجزائر بنك الجزائر على قمة الهرم في النظام المصرفي، وأعاد للنظام البنكي مكانته في التمويل، وأدى ذلك إلى تراجع الخزينة عن التزامات تمويل الاقتصاد الوطني. وهذا بغية توفير المناخ الملائم الذي يسمح للبنوك باعتبارها مؤسسات مالية أن تلعب دورا حاسما في إحداث النمو الاقتصادي، وحفز ذلك الباحثين ونمى فيهم الفضول للقيام بدراسات وبحوث حول الجانب

النظري من هذه الإصلاحات(القوانين، التعديلات...) وما تم تنفيذه في الواقع، وكذا تقييم الانعكاسات والآثار المترتبة عن تطبيق هذه الإصلاحات.

- **ثالثا**: يعتمد علم الاستشراف على الاعتراف بأن عالم المستقبل عالم سلس، مرن، وقابل للتشكيل، فالأشخاص والظواهر لا تسير نحو عالم جبري مقرر سلفا ولكنها بدل ذلك تعتبر شريكة فعالة في تكوين عالم المستقبل. ويعتبر ذلك من الأمور المشجعة للقيام بدراسات في هذا الميدان، خاصة وأن هذا الفرع من الدراسات (الإستشرافية) يعرف نقصا فادحا في الجزائر مقارنة مع البلدان المجاورة التي قطعت شوطا لا بأس به في هذا السياق. إذ لاحظنا توفر الكثير من الدراسات، المنشورات والملتقيات العلمية التي تهدف إلى القيام بدراسات إستشرافية في الدول المغاربية (المغرب وتونس) وتشمل مختلف القطاعات الحساسة: التعليم، الطاقة، الصحة، الأسواق المالية...الخ.

إشكالية البحث

سعيا منا لوضع دراستنا في إطار علمي متكامل تمهيدا للوصول إلى الأهداف المسطرة، وإلى نتائج وتوصيات دقيقة، تمت صياغة تساؤل رئيسي ومجموعة من التساؤلات الفرعية، التي سنحاول الإجابة عنها عبر مختلف فصول بحثنا. ويمكن طرح التساؤل الرئيسي للبحث على النحو التالي:

إن شروع الجزائر في تطبيق الإصلاحات المصرفية من أجل معالجة التوترات البنكية، يقودنا إلى التساؤل حول مختلف الصور المستقبلية والسيناريوهات الممكنة لهذا القطاع على مشارف سنة 2030 في ظل معطيات الواقع وتحديات المستقبل؟

أما التساؤلات الفرعية التي تم استنباطها من التساؤل الرئيسي فيمكن عرضها في النقاط التالية:

- هل الإصلاحات التي تم تطبيقها في مرحلة التخطيط المركزي استطاعت أن تعطي ثمارها، فأدت إلى رفع درجة كفاءة القطاع ومردوديته؟
- هل سمحت الإصلاحات المنتهجة في المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني بعد سنة 1988إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟
- ما هي مكانة السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المطبقة على النظام المصرفي الوطني؟
- ما هو الإطار النظري الذي اعتمدته السلطات لتهيئة الاقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة وهي اقتصاد السوق؟
- ما هي المتغيرات الأساسية المؤثرة بطريقة مباشرة على مسار القطاع المصرفي الجزائري؟
- ما هي مختلف السيناريوهات لهدا القطاع الممكن تصورها في حدود 2030؟

فرضيات البحث

تعتمد دراستنا هذه على عدة فرضيات مختلفة، وتتمثل في الآتي:

- تؤدي الإصلاحات الرامية إلى تحسين أداء القطاع المصرفي وتحديثه إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- إن الإجراءات الاستعجالية الواجب اتخاذها وتنفيذها لتبني اقتصاد السوق كرد فعل للأزمة الاقتصادية العميقة التي عرفتها الجزائر في مرحلة الثمانينات، هي الحل الأمثل لتوجيه القطاع نحو المسار الصحيح الذي يؤهله لإحداث التنمية الوطنية، والحصول على نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية تترجم إستراتيجيتها في السوق العالمية باعتبار أن العولمة أصبحت ظاهرة لا جدال فيها.
- إن القيام بدراسة إستشرافية علمية ودقيقة للقطاع المصرفي الجزائري، تقوم على معرفة الواقع معرفة عميقة وتحليله وتفكيكه لمعرفة المتغيرات المؤثرة على مساره المستقبلي، تمكننا من الحصول على منظومة مصرفية متطورة، ذات قدرة على مواكبة التحولات العالمية والوطنية الجديدة، وعلى المنافسة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية.

منهج البحث

تقودنا طبيعة الموضوع إلى الاعتماد على عدة مصادر لتحصيل المعلومة، والمتمثلة أساسا في الإحصاءات الاقتصادية، نصوص التشريعات والقوانين، ومختلف التصريحات والبيانات الصادرة عن الجهات والمؤسسات المرتبطة بشكل مباشر بموضوع دراستنا، وكذا الرجوع إلى بعض الدراسات والتحاليل

التي أنجزت من قبل اقتصاديين جزائريين. وبالتالي فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، الذي تم تبنيه من أجل وصف واقع المنظومة المصرفية الجزائرية، والتعرض لمختلف الإصلاحات التي عرفتها. وكذا لجأنا إلى المنهج التحليلي الذي اعتمدناه عند قيامنا بتحليل محتوى الإصلاحات والقوانين والتشريعات المطبقة على مصارفنا. بالإضافة إلى المنهج الإحصائي الذي استندنا عليه أثناء قيامنا بتقييم آثار وانعكاسات الإصلاحات المصرفية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى المنظومة المصرفية خصوصا.

كما أن موضوع البحث يقودنا إلى تبني التحليل الاستشرافي من أجل رسم الرؤى المستقبلية للقطاع على مشارف سنة 2030، معتمدين في ذلك على استقراء الماضي وخصوصياته وفهم الحاضر ومعطياته من أجل التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه الصور المستقبلية للنظام المصرفي الجزائري. وتعتمد الدراسات الاستشرافية على مؤشرات كمية وكيفية ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية ودراسة العلاقات بينها، مما يمكن من صياغة سيناريوهات تعبر عن الصور الممكنة أو المرغوبة للمنظومة في ظل معطيات الحاضر وتحديات المستقبل.

التحديد الزمني للبحث

تعتبر البنوك بمثابة العصب الحيوي للاقتصاد نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك فرضت إشكالية إصلاح هذا القطاع نفسها بقوة على الساحة لتمكينه من تلبية مختلف متطلبات المتعاملين الاقتصاديين من جهة، ومواكبة التغيرات السريعة التي يعيشها الاقتصاد الوطني على الصعيد الداخلي والخارجي من جهة ثانية. فإصلاح الجهاز المصرفي هو إشراكه بصورة فعلية وحقيقية في عملية التنمية وتعبئة كل مدخرات المجتمع الجزائري. وقد مرت هذه الإصلاحات بمراحل مختلفة من حيث المضمون والمدى الزمني، إذ تتعلق حدتها وسرعتها بالهيكل الاقتصادي للدولة ومرحلة التنمية والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص ودورهما في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مدى تكامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي.

لذلك ارتأينا أن تنطلق دراستنا للنظام المصرفي الجزائري بدءا بمرحلة الاستقلال (مع إعطاء ملخص وجيز عن الوضعية العامة للقطاع إبان الاستعمار الفرنسي على اعتبار استمرار مزاولة بعض البنوك والمصارف الفرنسية لوظيفتها في الفترة الموالية للاستقلال) إلى غاية شهر جويلية 2008. فبالنسبة للتحليل القياسي والإحصائي للوضعية النقدية (M2، $M2/PIB$) تم إدماج معطيات تخص الفترة الزمنية 1987-2005، ويرجع اختيارنا لسنة 1987 كونها تسبق الإصلاحات الفعلية المطبقة في الجزائر (1988) وبالتالي إمكانية القيام بدراسة مقارنة بين الوضعية العامة للقطاع قبيل وبعد الإصلاحات. بينما مددنا دراستنا النوعية لطبيعة وانعكاسات الإصلاحات المطبقة إلى غاية 2008 معتمدين في ذلك على منشورات وتقارير بنك الجزائر، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول المنظومة المصرفية الجزائرية.

صعوبات البحث

يعد البحث في موضوع الاستشراف مهما في رأينا من جوانب عديدة، لكن تحقيقه وانجازه في شكل دراسة أكاديمية ليس سهلا وتعترضه العديد من العوائق والعقبات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعتبر الدراسة الاستشرافية جديدة نسبيا إذا ما تمت مقارنتها بالفروع العلمية الأخرى. وهو ما يعني ضعف المرجعيات التي يمكن الاستناد إليها بل غيابها في معظم الأحيان، إذ لاحظنا غياب الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالقطاع المصرفي الجزائري، على عكس البلدان المجاورة كالمغرب وتونس التي قطعت شوطا لا بأس به في هذا المسار. بالإضافة إلى ندرة المراجع الأساسية المتخصصة في العلوم الاستشرافية إذا لم نقل عدم وجودها، فلم نستطع الحصول على الكثير منها أثناء قيامنا بهذه الدراسة.
- إن دراسة ذات مصداقية للسياسة المنتهجة من قبل البنوك، وتحليل انعكاسات الإصلاحات المطبقة على هذا العصب الحساس للاقتصاد الوطني، ينبغي أن تعتمد على قائمة من الإحصائيات الكاملة والمستمرة والمتاحة في حينه. الأمر الذي لم نجده متوفرا أثناء قيامنا بدراستنا هذه، حيث لاحظنا افتقار الجزائر إلى نظام إحصائي متكامل ومتوفر(عدم توفر الإحصائيات بعد سنة 2005). إضافة إلى ذلك، فإن تواجد هذه

الإحصائيات يكون بشكل غير منتظم أو بصفة غير كاملة وبطريقة متأخرة، وهو ما يعد ثغرة كبرى أمام مصداقية مثل هذه الدراسات.[1]

- قلة الندوات وغياب التكوين المتخصص في العلوم الاستشرافية الهادف إلى التلقين العلمي المتكامل للتقنيات المستخدمة في الدراسة الاستشرافية، بما في ذلك البرامج المعلوماتية. حيث يعتبر الجهل بكيفية استخدام البرامج المعلوماتية، وإدماجها في الأعمال الاستشرافية، من أهم العوائق والعراقيل التي تعتبر حجر عثرة أثناء القيام بمثل هذه الدراسات.

خطة البحث

يشتمل البحث على قسم تمهيدي وقسمين رئيسيين يمكن عرض محتوى كل منها بإيجاز في النقاط التالية:

- **القسم التمهيدي:** يضم ثلاثة فصول، تعرضنا فيه إلى العناصر المنهجية التي تعتبر القاعدة الأساسية لدراستنا، لذلك ارتأينا الانطلاق من الإطار المفهومي والتعريفي للبنوك، وتسليط الضوء على الدور القيادي الذي تمارسه في تنشيط وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية في الفصل الأول. لننتقل في الفصل الثاني إلى إعطاء صورة شاملة عن السياسة الاقتصادية، أهدافها وأدواتها على اعتبارها مصدر إلهام الإصلاحات والسياسات المطبقة على القطاع المصرفي. أما الفصل الثالث فقد خصصناه للإطار النظري للعلوم الاستشرافية، وذلك عن طريق إعطاء تعريف دقيق لعلم الاستشراف، التعريف بمختلف المدارس التي ساهمت في بروزه و تطوره، وكذا التعرض لمختلف الأدوات والتقنيات المعتمدة في رسم الرؤى المستقبلية للظواهر والأنظمة.
- **القسم الأول**: ويضم ثلاثة فصول تعرضنا فيه إلى الإصلاحات البنكية في الجزائر، حيث بدأنا هذا القسم بفصل أول درسنا فيه واقع المنظومة المصرفية الجزائرية إبان فترة الاستعمار الفرنسي، ثم تعرضنا لأهم مميزاتها في الفترة الموالية للاستقلال، لننتقل للتعريف بأهم الإصلاحات والإجراءات التي كانت تهدف إلى تحسين أداء المنظومة البنكية في ظل التخطيط المركزي، بما فيها الإصلاح المالي لسنة 1971 وكذا قانون 12 أوت 1986. أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة مرحلة يعتبرها الكثير من المحللين الاقتصاديين بمثابة الانطلاقة الفعلية للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، والمتجسدة في إصلاح 1988، حيث تم طرح وبإلحاح إشكالية اعتماد السوق كجهاز أساسي للضبط بعد الفشل الذريع الذي عرفه نظام التخطيط المركزي. لذلك حاولنا إعطاء صورة واضحة عن الإطار النظري الذي تم انتهاجه من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق والمتمثل في إجماع واشنطن، ثم بعد ذلك تعرضنا إلى المجالات الأساسية التي يمسها إصلاح الاقتصاد للانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد رأينا أن التركيز على إصلاح المؤسسة ووسائل الضبط الاقتصادي يعد من الأمور الأساسية في هذا المجال (قانون 1988). وفي خضم هذا المجهود الرامي إلى إصلاح الاقتصاد الوطني، تعرضنا إلى محتوى برنامج التثبيت الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج التعديل الهيكلي. أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه إلى قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 والذي يمثل الانطلاقة الفعلية للإصلاحات المصرفية الجزائرية، حيث أحدث تغييرا عميقا في آلية عمل القطاع وأهدافه ووضع آليات جديدة للتنظيم النقدي، وكذا ساهم في تطور الوسائط المالية وتدعيم دور البنك المركزي في إدارة المنظومة المصرفية الوطنية.
- **القسم الثاني:** تم تخصيص هذا القسم للدراسة الاستشرافية وذلك عبر ثلاثة فصول رئيسية، نتعرض في الفصل الأول لتحليل واقع المنظومة المصرفية الجزائرية الذي يعتبر أولى مراحل الدراسات الاستشرافية(تحليل الحاضر). أما الفصل الثاني فخصصناه للمرحلة الثانية والمتمثلة في استباق التغيير، إذ تم استنباط مختلف القوى المؤثرة على المسار التطوري للقطاع والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الاتجاهات الكبرى أو القوى الدافعة، القوى الناشئة التي يعتقد أنه سيكون لها تأثيرات على الظاهرة محل الدراسة في المدى المتوسط والطويل، وتلك الإشارات أو العلامات التي تحمل معها أبعادا مستقبلية أو تشير إلى المستقبل بطريقة أو بأخرى. مع الإشارة إلى أن تقسيم هذه القوى وترتيبها ضمن المجموعات الرئيسية المذكورة آنفا هو تقسيما عالميا يستند إلى مدى قوة وحتمية تأثيرها على القطاع، أما العناصر التي تم استنباطها (العولمة، البنوك الإلكترونية، النمو

[1] تمت الإشارة إلى هذه النقطة في الفصل الثامن، إذ لاحظنا عدم تطابق بعض الإحصائيات المنشورة من قبل بنك الجزائر مع تلك المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات. وكذا غياب التقارير السنوية الخاصة لسنة 2007 بالنسبة لبعض البنوك العمومية الكبرى.

الديموغرافي...) فتختلف من نظام إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، ففي حين نجد البنوك الالكترونية في الدول المتقدمة من القوى الدافعة ذات التأثير الكبير على مسار القطاع، نجدها في البلدان النامية أو تلك الناشئة من القوى الناشئة التي يتنبأ بتأثيراتها المتباينة على المدى المتوسط أو الطويل باعتبارها من مخلفات العولمة الاقتصادية. ونحاول في الفصل الثالث صياغة مختلف الرؤى والصور المستقبلية للمنظومة على مشارف سنة 2030، وذلك انطلاقا من مسارها التاريخي من جهة(القسم الأول)، وواقعها الحالي من جهة ثانية(الفصل السابع) ومختلف القوى والظواهر المؤثرة على آلية عملها وتطورها عبر الزمن من جهة ثالثة(الفصل الثامن)، ومن ثمة استخراج مختلف السيناريوهات الممكنة لمستقبل المنظومة المصرفية الجزائرية.

وقد أنهينا هذه الدراسة بخاتمة ضمناها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا، وكذا مختلف الاقتراحات التي نرى أنه بإمكانها أن تساهم في تحسين شروط أداء الجهاز المصرفي الوطني.

القسم التمهيدي
العناصر المنهجية والأُطر النظرية

تعد دراسة البنوك والمؤسسات المالية من الدراسات الأساسية في العلوم الاقتصادية، لكونها تلعب دور الوسيط بين العارضين والطالبين للأموال، إذ أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

وقبل القيام بدراسة إستشرافية للمنظومة المصرفية الجزائرية، والتعرض لواقع الإصلاحات التي عرفتها عبر مختلف مراحل تكوينها، ارتأينا أنه من الضروري الإلمام بالإطار المفهومي والتعريفي للبنوك، وتسليط الضوء على الدور القيادي الذي تمارسه في تنشيط وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية (الفصل الأول) من جهة. والانتقال إلى التعريف بماهية السياسة الاقتصادية، أهدافها الجوهرية والأساسية وكذا أهم الوسائل المتبعة لتحقيق هذه الأهداف، والمتمثلة في مختلف السياسات المنتهجة من قبل السلطات العمومية وعلى رأسها السياسة النقدية، على اعتبار أن السياسة المنتهجة من قبل المصارف منبعثة من الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، والتي تم التعرض إليها وبمقاربات مختلفة (الفصل الثاني) من جهة أخرى. أما الفصل الثالث فتم تخصيصه للإطار النظري للدراسات الاستشرافية، حيث حاولنا إعطاء مجمل العناصر النظرية والتعاريف المتعلقة بالاستشراف، وكذا التعرض لمختلف الوسائل المعتمدة في رسم الصور المستقبلية للقطاع. دون أن نهمل الحديث عن أهم العقبات والصعوبات التي تمثل حجر عثرة أمام الباحث أثناء قيامه بمثل هذه الدراسات.

وبتعرضنا لمختلف العناصر المنهجية والأطر النظرية المتعلقة بالقطاع المصرفي، نكون قد أنهينا القسم النظري الذي يسمح لنا بالانطلاق في تحليل واقع المنظومة المصرفية الجزائرية.

الفصل الأول: التحليل النظري لمفهوم البنوك

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات المديونية، أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، وهذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر. لذا ارتأينا أن نخصص فصلنا هذا لإعطاء نظرة وجيزة حول البنوك، وذلك عن طريق مبحثين رئيسيين، نتناول في الأول مفهوم البنوك ودورها في النشاط الاقتصادي، ونخصص المبحث الثاني للتعريف بمختلف أنواع البنوك والخصائص المميزة لكل نوع منها.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

نحاول في هذا المبحث أن نتعرض إلى البنوك والمؤسسات المالية من حيث ماهيتها ومميزاتها، وكذا الدور الأساسي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تمويل النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية

تعود نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى عندما قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا وبالضبط في مدن البندقية، جنوة وبرشلونة بقبول أموال المودعين للمحافظة عليها من الضياع. وذلك مقابل شهادات إيداع اسمية تثبت حق المودعين. في القرن الرابع عشر، سمح هؤلاء المتعاملين(التجار، الصياغ...الخ) لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، فتم سحب مبالغ كبيرة تفوق قيمة الودائع الموضوعة لديهم، الأمر الذي نجم عنه إفلاس معظمهم، وكحل بديل تم الاهتداء إلى إنشاء مصارف حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على حمايتها، وهكذا تم إنشاء أول بنك في التاريخ سنة 1401(بنك برشلونة).

I. مفهوم وخصائص البنوك

كلمة بنك (*Bank, Banque*) مشتقة من الكلمة الايطالية(*Banco*) وتعني مصطبة(*Banc*) وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات (*Comptoir*). وفي النهاية أصبح يقصد بها المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

فالبنوك هي عبارة عن مؤسسات مالية، وظيفتها الأساسية هي تجميع النقود الفائضة عن حاجة الدولة، الأفراد أو المؤسسات، بغرض إقراضها للآخرين، وفقا لأسس وقواعد معينة، أو استثمارها على شكل أوراق مالية محددة. فهي بذلك تلعب دور الوسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. ويعد بنكا كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنية والاحتراف، وتقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من لدن الغير.
- منح القروض.
- ممارسة عمليات الصرف والتجارة الخارجية ضمن إطار قانوني.
- ضمان وسائل الدفع.
- القيام بعملية التوطين، القيد، البيع، حراسة وبيع القيم المنقولة وكل منتوج مالي.[2]

وتزاول البنوك مهامها وفقا لمبدأين أساسيين هما:

I. I.مبدأ الحرص

إن الأموال التي بحوزة البنوك هي أموال للغير تم إيداعها على أساس الثقة، فهي مطالبة بالالتزام بإعادتها لأصحابها متى رغبوا في ذلك. ويتجسد الحرص في الضمانات التي يطالب بها البنك من المقترض قبل عملية الإقراض.

II.I. مبدأ السيولة

إن البنك مطالب بتوفير السيولة اللازمة لعملائه عند حاجتهم إليها، باعتبار الودائع التي بحوزته ملكا للغير، يتوجب توفرها متى تمت المطالبة بها من قبل أصحابها.

II. مفهوم المؤسسة المالية

هي مكان التقاء العرض والطلب على الأصول(النقود) سواء أكان هذا المكان بنوكا أو شركات تامين أو أسواق مالية(بورصة).[3] أساس التعامل في المؤسسة المالية هو النقود وليس السلع والخدمات كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

III. مفهوم الجهاز المصرفي

يضم النظام المصرفي مجمل المؤسسات المالية، البنكية، القوانين والأنشطة التي تتألف منها وتعمل في ظلها البنوك بشتى أنواعها، تحت إدارة السلطة النقدية.[1] ومن أهم الخصائص المميزة لنظام مصرفي

[1] القزويني شاكر: محاضرات في اقتصاد البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية-الطبعة الثانية- الجزائر- 1992- ص24-25.

[2] لعشب محفوظ: الوجيز في القانون المصرفي الجزائري- ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2004- ص98.

[3] القزويني شاكر: مرجع سابق– ص9.

عن آخر، كيفية تركيب هيكله، عدد المصارف التي يتكون منها، عدد وكيفية توزيع فروع هذه المصارف عبر الوطن وطبيعة ملكيتها.

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للبنوك والمؤسسات المالية

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية في أي اقتصاد العمود الفقري والركيزة الأولى لتحقيق توجهه ومصيره وتحقيق أهدافه، ومن ثم كان نجاحها ضرورة ملحة وتطورها شرطا أوليا، ليس فقط لدورها الهام في تعبئة المدخرات وجعلها تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين بغية استغلالها بأكبر إنتاجية، بل لكونها أصبحت تمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم. وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصاداتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. كما يلعب دورا جوهريا في تلبية الاحتياجات المختلفة للأعوان الاقتصاديين، سواء أكانت احتياجات مالية أو على شكل خدمات.

I. احتياجات رأس المال

يمكن لكل عون اقتصادي، سواء أكان شخصا معنويا أم شخصا طبيعيا، منتجا كان أو مستهلكا أن يجد نفسه أمام احتياجات لا يمكن تلبيتها إلا باللجوء إلى طلب خارجي.[2]

I.I. المؤسسات

تملك بصفة دائمة سلعا تمثل وسائل عملها(مصانع، ورشات، معدات وأدوات...إلخ) وكذا مخزونات من السلع التامة الصنع، النصف مصنعة، والمواد الأولية، زيادة على رأس المال الخاص بالمؤسسة. لذلك عادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى مقرضين للحصول على قروض طويلة الأجل لتضع على هذه الأموال طابع الأموال الدائمة، كما تلجأ إلى القروض القصيرة الأجل لضمان تسيير وحيوية عجلة الاستغلال، والتي تمنح من طرف القطاع المصرفي.

وعموما، يجب على المؤسسة أن تهتم بالشروط الضرورية لضمان سيروريتها، وذلك عن طريق:
- تشكيل الأموال القاعدية لانطلاق نشاطها.
- الاقتراض الطويل والمتوسط الأجل لضمان الحصول على استثمارات تساهم في تطوير معداتها.
- خزينة ملائمة لشروط المردودية والسلامة في التسيير.

II.I. الأشخاص

تتعدد وتتنوع احتياجات الأشخاص لتشمل العقارات، المعدات...الخ. وفي إطار سياسة اقتصادية توسعية تشجع الاستهلاك، تتدخل البنوك عن طريق منح قروض الاستهلاك. وبذلك يكون الجهاز المصرفي قد أسهم في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي، فمن جهة يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد ومن جهة أخرى يشجع الاستهلاك.

III.I. العمليات مع الخارج

يمكن تعريف الخارج بأنه عون اقتصادي يضم مجمل العمليات التي تتم خارج الحدود الوطنية. حيث يحتاج المصدر والمستورد إلى احتياجات مختلفة تتعلق بطبيعة النشاط الذي يقومون به، وعادة ما يلجئون إلى البنوك والمصارف للحصول على قروض تمكنهم من مواصلة نشاطاتهم وتطويرها بما يتماشى ومتطلبات السوق من جهة، أو للتكفل بالمعاملات المالية المتعلقة بصفقاتهم من جهة ثانية.

II. احتياجات الخدمات

[1] بوعتروس عبد الحق :الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات وتطبيقات- منشورات جامعة قسنطينة- 2000- ص6.
[2] مصطفى رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي والمصرفي- دار المعرفة الجامعية – الجزائر- ص201.

إن دور البنوك والمؤسسات المالية لا يقتصر على تلبية الاحتياجات المالية للأشخاص والمؤسسات، بل يتعدى إلى مجال أخر وهو تقديم الخدمات التي يمكن أن تكون على شكل مادي أو ذات تركيبة مالية. فالبنوك تضمن مستحقات موجودة في حسابات الودائع، كما تضع تحت تصرف زبائنها خزائنها كضمان ضد خطر الضياع أو السرقة. من جهة أخرى، البنك في خدمة زبائنه لتنفيذ حركات الأموال، كما يضمن الدفع والتحصيل تحت أوامر الزبون.[1]

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الدور المميز الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية في الإعلام والتوجيه، الوظيفة التي تعتبر من مهام مصلحة الإعلام التجاري والمالي لديها. إذ بفضل القاعدة المعلوماتية التي بحوزتها، يمكنها توجيه زبائنها فيما يتعلق بالعمليات مع السوق المالي، وتبليغهم بالتوجهات والنصائح المتعلقة باقتناء الأسهم والسندات،[2] كما تلعب دورا مهيمنا في توجيه المؤسسة للحصول على تمويل أكثر ملائمة مع احتياجاتها.

المبحث الثاني: أنواع البنوك والمؤسسات المالية

تضم الشبكة المصرفية أنواعا عديدة ومختلفة من البنوك التي تتباين من حيث مميزاتها وأهدافها وآلية عملها. وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى دراسة كل نمط على حده، بدءا بالبنك المركزي الذي يعتبر بنكا للبنوك نظرا للصلاحيات التي يحظى بها عبر مختلف بلدان العالم، ثم ننتقل إلى البنوك التجارية والمتخصصة مع التعريف بها وبخصائصها، وكذا التعرض إلى أهم مميزات ما يعرف حاليا بالبنوك الشاملة والمصارف الالكترونية. وقد رأينا أنه من الضروري الإلمام بماهية الأسواق النقدية وأساليب عملها باعتبارها مكان تدخل البنوك بمختلف أنواعها. دون أن نهمل التعرض لماهية الأسواق المالية (البورصات) ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: البنك المركزي

يقف البنك المركزي على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية العمليات المصرفية أو من ناحية الإصدار النقدي، ويمثل السلطة النقدية والمالية في معظم البلدان انطلاقا من احتكاره لإصدار النقود القانونية[3] التي تشكل الأساس المادي لسيولة الاقتصاد. ويترتب عن ذلك امتلاكه لمجموعة من السلطات، وكذلك تحمله مجموعة من المسؤوليات تجاه الاقتصاد بصفة عامة. عموما يمكننا تقسيم وظائف البنك المركزي إلى وظائف داخلية وأخرى خارجية.

I. الوظائف الداخلية للبنك المركزي

في النطاق الداخلي، يتكفل البنك المركزي بأداء بعض المهام التي يمكن التعرض لها بإيجاز فيما يلي:

- **إصدار النقود**: يقوم البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد وذلك عن طريق تقديم قروض للاقتصاد أو للحكومة. وتستند عملية الإصدار إلى حصول البنك على نوع معين من الأصول، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة أنواع: ذهب وعملات أجنبية، وسندات تجارية وسندات حكومية قصيرة الأجل. ولانفراده إصدار النقود عدة فوائد نذكر منها:[4]
  - توحيد النقود السائدة في المجتمع، الأمر الذي يسهل عملية التعامل بين الأفراد والمؤسسات، وتفادي التعقيدات الممكن حصولها نتيجة لتحويل النقود فيما بينها.
  - إعطاء المزيد من الثقة في أوراق البنكنوت(النقود الورقية).
  - تحكيم السيطرة على أموال الائتمان بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد القومي.
- **مراقبة النظام البنكي**: يسعى البنك المركزي إلى مراقبة مدى خضوع الهيئات البنكية إلى التنظيم النقدي واحترامها للقوانين البنكية والمالية المعمول بها داخل البلد. وفي الواقع، فإن الكثير من البنوك المركزية في الوقت الراهن أصبحت تفوض هذه الوظيفة إلى هيئات متخصصة.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة: مرجع سابق- ص201.

[2] السهم هو عبارة عن صك يمثل حصة الشخص في رأس مال الشركة أما السند فهو تعهد مكتوب بمبلغ من القرض لحامله في تاريخ معين ونظير فائدة محددة.

[3] تتمثل في النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة، وهي عنصر من عناصر وسائل الدفع.

[4] أنور إسماعيل الهواري: اقتصاديات البنوك والنقود- أنور إسماعيل الهواري- القاهرة-1983- ص167.

- **الضبط النقدي**: يقصد بالضبط النقدي مجمل الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل تنظيم وضبط السيولة اللازمة في الاقتصاد. وتتم هذه الإجراءات على وجه الخصوص باتجاه تنظيم توزيع القروض وخلق وسائل الدفع من طرف النظام البنكي.[1] ويعتمد الضبط النقدي أساسا على تحديد الأهداف من حيث الجانب النوعي والكمي، وكذا انتقاء الوسائل الواجب استعمالها للتأثير على السيولة من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها سلفا. وفي هذا الإطار، يقوم البنك المركزي بالإشراف على السوق النقدية باعتبارها قطاعا مهما يتم عبرها تزويد الاقتصاد بالنقود.
- **تنظيم آليات عمل النظام النقدي**: يشرف البنك المركزي على تنظيم أداء النظام النقدي بإصدار التنظيمات والأوامر اللازمة لهذه المهمة، وذلك في إطار القوانين النقدية الأساسية لكل بلد، وفي إطار السلطات التي تمنحها له هذه القوانين.
- **الإشراف على عمليات المقاصة**: تعرف عملية المقاصة بأنها عملية تصفية الشيكات التي تتلقاها البنوك من العملاء بقصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الأخرى، والقيام بتسوية الأرصدة المختلفة عن هذه العملية عن طريق نقل الحساب على دفاتر البنك المركزي بين حسابات البنوك. ويشرف البنك المركزي على عمليات المقاصة بغرض تسوية المدفوعات بين مختلف البنوك من جهة، ولتضييق مجال استعمال النقود في تسوية العمليات المصرفية المختلفة من جهة أخرى، إذ يتم محو الشيكات المسحوبة على أي بنك من البنوك مع قيمة الشيكات المسلمة إليه للتحصيل من سائر البنوك، بحيث لا يتم دفع إلا الرصيد المتخلف بعد المقاصة لصالح البنك.[2]

II. الوظـائـف الخارجـية للبنك المركزي

تختلف المهام الخارجية للبنوك المركزية من دولة لأخرى.[3] ونحاول فيما يلي التعرض للوظائف المشتركة بين معظم البنوك المركزية:

- **التدخل في سوق الصرف:** تعتبر هذه المهمة مألوفة جدا في الوقت الراهن، حيث تكون التدخلات حسب الوضع الذي يكون عليه صرف العملة وكذلك شدة المضاربة عليها. والهدف منها محاولة إبقاء سعر تعادل العملة في حدود سعر التعادل الحقيقي مقارنة بالعملات الأجنبية. ويمكن أن تأخذ التدخلات في هذا الشأن أحد الاتجاهين، إما أن يكون تداول العملة مقابل العملات الأخرى بأقل من سعر تعادلها الحقيقي، وهذا يعني أن عرضها وافر مقابل الطلب عليها، وهنا يتدخل كطالب للعملة الوطنية الأمر الذي يرفع من سعرها. وإما أن يكون تداول العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عند سعر أكبر من سعرها الحقيقي، مما يعني أن الطلب عليها شديد مقابل عرض غير كاف، وهنا يتدخل كعارض للعملة مما يؤدي بسعر تعادلها إلى الانخفاض.
- **تسيير احتياطات الصرف:** تتألف احتياطات الصرف بصفة عامة مما تمتلكه الدولة من عملات أجنبية وأدوات دفع دولية. ويسند عادة أمر تسيير احتياطات الصرف إلى البنوك المركزية، الأمر الذي يمنحها حق الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال بين الدول من جهة، وإمكانية اتخاذ القرارات الملائمة لتفادي ما يمكن أن يترتب عن ضغوطات المضاربة من جهة أخرى. كما يخولها وفي إطار القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، باتخاذ الإجراءات الملائمة فيما يخص تنسيق السياسات النقدية والمالية لتفادي الأزمات، وكذا التدخل إن أمكن في حالة حدوثها من أجل مساعدة البلدان التي تتعرض لها، وذلك من أجل حصر نطاقها والحد من انعكاساتها وامتدادها إلى باقي الاقتصاد العالمي.
- **تمثيل البلد المعني:** حيث يمثل البنك المركزي بلده في اللقاءات الدولية ذات الطابع المصرفي، المالي والنقدي.
- **إعداد وسن القوانين والتشريعات**: يتكفل بإصدار القوانين والتنظيمات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتقييم آثارها على التوازن الخارجي للاقتصاد وعلى الاستقرار النقدي.

المطلب الثاني: البـنوك الـتجاريـة

[1] Berger Pierre : La monnaie et ses mécanismes - Que-sais-je ?-Editions Bouchène – Alger – 1993-p86.

[2] عبد النعيم محمد امبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الخارجية-كلية التجارة بجامعتي الاسكندرية وبيروت-الدار الجامعية-بيروت- 1996-ص 166.

[3] هناك بعض الدول تمنح أمر تسيير المديونية الخارجية للبنك المركزي كما هو الحال في الجزائر، وهناك من لا تمنحه لها.

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، تهدف إلى تحقيق الربح عبر محاولة استعمال مواردها بشكل أمثل. ولكن ما يجعلها تختلف عن المؤسسات الأخرى، هي كون تجارتها تخص سلعة مطلوبة من الجميع (مؤسسات وأفراد) وهي النقود. ترمي البنوك المركزية إلى ضبط قدرتها على منح القرض، ومن هذه الزاوية فالبنوك التجارية هي دون البنك المركزي في تدرج السلطة في النظام النقدي والمصرفي، فهي تخضع إلى القرارات واللوائح التي يصدرها، كما يجب أن تدرج نشاطها في اتجاه الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها على مستوى الوضع النقدي بصفة عامة.

وما يجعل البنوك التجارية تكون محلا مفضلا لتدخلات البنك المركزي، هي قدرتها على خلق النقود طبقا للقاعدة الشهيرة "الودائع تسمح بمنح القروض" كما أن القروض تخلق الودائع، والتي تنشئها انطلاقا من حصولها على ودائع جارية، لذلك سميت بنقود الودائع. فالبنك المركزي لا يحتكر إذا القدرة على خلق وسائل الدفع وإن كان يحتكر امتياز إصدار النقود القانونية.

انطلاقا من ذلك، أضحى من الضروري قيام البنك المركزي بإيجاد الوسائل والأدوات التي تسمح له بالتحكم في مدى مقدرة البنوك التجارية على إنشاء هذا النوع من النقود، حتى يجعل السيولة عند الحد الذي يضمن تطور النشاط الاقتصادي وازدهاره في ظل الاستقرار النقدي. وغالبا ما يتم وضع قيودا من قبل البنوك المركزية بهدف التأثير على سياسة البنوك التجارية في الإقراض، كتحديد نوع النشاط الجائز تمويله، وتحديد أنواع الضمان الواجب أخذه وكيفية حسابه...هذا ويصدر البنك المركزي خطابات دورية للبنوك التجارية، يحدد فيها القواعد التجارية التي يجب مراعاتها في الإقراض.

I. مصادر أموال البنوك التجارية

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها، إلا أنها تعتمد على نفس مصادر التمويل. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين:

I.I. الموارد الداخلية

وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:

1. رأس المال المدفوع: يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك.
2. الاحتياطات: تتمثل في نسبة من الأرباح التي تضاف إلى رأس المال، هنا يمكن التمييز بين نوعين من الاحتياطات، الاحتياطي القانوني الذي يتمثل في نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي، والاحتياطي الخاص الذي يعتبر احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي.
3. الأرباح غير الموزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رأس مال البنك.

II.I. الموارد الخارجية

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها متأتي من خارج البنك التجاري، وتشمل أساسا:

1. الودائع : تعتبر من أهم موارد البنوك التجارية، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك. وهي على عدة أنواع: ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار وودائع التوفير.
2. القروض : يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة وغير متوقعة إلى سيولة، كأن يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم...الخ، الأمر الذي يدفعه إلى اللجوء للاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها:
   - البنك المركزي.

- المؤسسات المالية والنقدية سواء أكانت وطنية أو أجنبية.

II. وظائف وخدمات البنوك التجارية

إن البنوك التجارية ما هي سوى مؤسسات ائتمانية تتعامل بالائتمان قصير الأجل، وتتلقى ودائع جارية في الغالب. ولكي يجلب البنك أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين، يلجأ إلى توفير الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب والاحتياجات المتنوعة لهؤلاء المتعاملين، ابتداء من خدمات الصندوق، إلى خدمات توظيف الأموال في شتى مجالات التوظيف المتوفرة للبنك.[1] كما يساهم في تمويل المشاريع الإنمائية ومختلف فعاليات الاقتصاد القومي. ويمكن إيجاز الوظائف التي يقوم بها في النقاط التالية:

- **تلقي الودائع**: إن ثقة العملاء في مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها تشجعهم على الاحتفاظ بأموالهم لديها على شكل ودائع، وتنقسم إلى أنواع مختلفة:
  1. ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
  2. ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع.
  3. ودائع بإخطار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.
- **منح القروض**: تقدم البنوك التجارية قروضا لمحتاجيها وهي على نوعين: قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك، كونه متأكدا من مركزهم المالي وقروضا بضمانات مختلفة.
- **التعامل بالاعتمادات المستندية** : ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج. ويتم ذلك بين البنوك عن طريق تقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة كوثائق الشحن، التأمين، الرسوم الجمركية، الفواتير ...الخ.
- **التعامل بالأوراق المالية والتجارية** : تتدخل البنوك التجارية في الأسواق المالية بائعة أو مشترية للأوراق المالية سواء لحسابها أو لحساب متعامليها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية وتحصيلها لصالح عملائها .
- **شراء وبيع العملات الأجنبية**: وذلك وفقا للأسعار المحددة من قبل البنك المركزي، أو حسب التنظيم الساري في مجال سوق الصرف مقابل عمولة يتحصل عليها البنك.[2]

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة

هي نوع من أنواع البنوك التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وتنفرد بالقيام بالعمليات المصرفية لهذا النشاط الاقتصادي بالذات، حيث تخدم قطاعات أساسية ومحددة كالقطاع العقاري، الزراعي، الصناعي والإسكاني... ولا يكون قبول الودائع من الأنشطة الأساسية لهذه البنوك، إنما تعتمد على مواردها الخاصة في منح الائتمان.[3] كما أن إستراتيجيتها لا تستند إلى الاستثمار قصير الأجل، ولكن معظم تمويلها موجه للاستثمار طويل الأجل نظرا لعجز البنوك التجارية على تمويل هذا النوع من الاستثمارات.

ومن أهم مزايا التخصص، تقليل أخطار الائتمان بفضل تخصص هذه البنوك في قطاع معين واستخدامها لمختصين ذوي كفاءة مالية عالية. وقد لعبت دورا فعالا في الدول الاشتراكية والكثير من الدول النامية باعتبارها الممول الأساسي للمشاريع التنموية، كما أشرفت وبطريقة فعالة على تنفيذ السياسة المالية والنقدية إلى جانب البنك المركزي والخزينة العامة لهذه الدول.[4]

المطلب الرابع: البنوك الشاملة

هي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو إقليم معين، حيث تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في

---

[1] بوعتروس عبد الحق: مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي-مطبوعات جامعة منتوري-قسنطينة-2003- صص72-73.

[2] بوعتروس عبد الحق: مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي-مرجع سابق- صص76-77.

[3] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق-مؤسسة شهاب- الإسكندرية-2000-ص203.

[4] بالنسبة للجزائر لعب البنك الجزائري للتنمية BAD دورا هاما في تنفيذ المخططات التنموية، ووضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية.

أكثر من نشاط وفي عدة مجالات. وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار. وتتميز هذه البنوك بالشمول والتنوع في نشاطاتها.

المطلب الخامس: البنوك الالكترونية

يشير البنك الإلكتروني إلى النظام الذي يتيح للزبون الحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات (كالانترنت) يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى كالهواتف الخلوية. كما يمكن تعريفه بأنه " بنك له وجود كامل على الشبكة العنكبوتية (شبكة الانترنيت) ويحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية"[1] حيث يشير البنك الالكتروني إلى تقديم منتجات و خدمات البنوك من خلال القنوات الالكترونية. و يؤمن البنك الالكتروني خدمات فعالة جدّا بكلفة أقل بكثير من كلفة العمليات المصرفية التقليدية.[2]

عموما يمكن إيجاز أنواع البنوك وأهم مميزات كل منها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) : أنـــــواع البـــنـــوك

[1] يونس عرب: البنوك الإلكترونية بين مزايا و عيوب - شركة كنانة لتكنولوجيا المعلومات – مصر – تاريخ الإطلاع: 21 جويلية 2007 - على الموقع الإلكتروني: WWW.KENANAH.COM.

[2] الحكومة الإلكترونية و التجارة الإلكترونية – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا – الأمم المتحدة – نيويورك – 2003 – ص53.

ولقد أدى التطور الاقتصادي إلي ظهور نوعين جديدين من البنوك هما

المؤسسة	الخصائص	الوظائف
البنوك الشاملة	عبارة عن أشخاص معنويين وظيفتهم الأساسية تجميع النقود الفائضة عن حاجة الأفراد أو المؤسسات بالتكفل إقراضها للآخرين وفقا لأنواع معينة، أو استثمارها على شكل أوراق مالية.	1. الوظائف التقليدية للبنوك 2. القيام بخدمات تتعلق بالأسهم وإدارة الاكتتاب فيها 3. اكتشاف الفرص والتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية 4. الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة 5. المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها 6. ضمان وسائل الدفع 7. تبني وإعادة تأهيل الشركات القائمة 8. الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية والعملاقة 9. تمويل التصدير.
البنوك الالكترونية	وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية وهي البنوك التي تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الإلكترونية.	1. خفض تكاليف النقل والتخزين السلع. 2. توفير الوقت والنفقات اللازمة للقيام بعملية التسوق، وسرعة العمليات المصرفية 3. توفير بنك معلومات متكامل عن مختلف السلع والخدمات المتوفرة على الشبكة. 4. توفير قاعدة معلوماتية مفصلة حول التعامل عبر مختلف الحدود الجغرافية 5. اقتراح الكثير من الامتيازات لتحفيز الشراء
البنوك التجارية	1. بنك عام النشاط وغير متخصص. 2. يقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل.	1. قبول الودائع 2. تقديم القروض 3. التعامل بالاعتمادات المستندية 4. شراء وبيع العملات الأجنبية 5. التعامل بالأوراق المالية والتجارية
البنوك المتخصصة	1. منح الائتمان لنوع محدود من النشاط. 2. يقوم نشاط البنك على التمويل طويل الأجل.	1. المساهمة المباشرة في رأسمال المؤسسات(بنوك الأعمال). 2. تنفيذ المشاريع التنماوية.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب السادس: الأسواق النقدية

يمكن تعريف السوق النقدي على أنه المكان الذي تتم فيه عمليات القرض قصيرة الأجل.[1] أو الآلية التي يتم بموجبها إصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل (أقل من سنة).[1] حيث تعرض الأموال وتطلب فيها

[1] لا ينبغي أن يفهم من لفظ المكان المستعمل في هذا التعريف بأن السوق النقدية محدودة، بحيز جغرافي، بل هي عبارة عن شبكة من المتدخلين يربط بينهم وسطاء.

بين الهيئات المالية التي لها فوائض مالية وتلك التي تعاني من عجز مالي. وهي غير مرتبطة بمكان محدد كما هو الشأن بالنسبة لمعظم البورصات، بل تتم المعاملات فيها بواسطة استعمال مختلف وسائل الاتصال كالهاتف، الفاكس، أجهزة الإعلام الآلي...الخ. يتم التعامل في السوق النقدي من قبل مجمل الأشخاص العارضين أو الطالبين للعملة، من متعاملين بنكيين وماليين(الجهاز المصرفي، الخزينة) أو غير البنكيين (السماسرة، الأفراد).

المطلب السابع: الأسواق المالية

تحتل الأسواق المالية مكانه مميزه في الاقتصاد الرأسمالي، وتعتبر من دعائمه الأساسية وتجسيدا لمبدأ هام من مبادئه وهو مبدأ الحرية الاقتصادية. ويمكن تعريفها بأنها "المكان الذي يتم فيه تقويم أسعار الأوراق المالية وقياس عوائدها"[2] كما يمكن تعريفها بأنها "الآلية التي يلتقي من خلالها ذوا الفوائض المالية المؤقتة مع ذوي الاحتياجات المالية المؤقتة".[3] فسوق رأسمال هو السوق الذي يتعامل في الاقتراض الطويل الأجل وذلك بعكس الجهاز المصرفي. ويعتبر هذا السوق المؤشر الاقتصادي الذي يعكس درجة نمو وتقدم الاقتصاد القومي، فضلا عن دوره الهام في جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة وبالتالي فهو سوق هام يعد المشروعات بما تحتاج إليه من موارد مالية ضرورية، سواء لاستثمارها في نشاطها الإنتاجي أو لإضافة وحدات إنتاجية جديدة. كما أنه السوق التي تستطيع عن طريقه الدولة والهيئات الحكومية الحصول على ما تحتاج إليه من موارد مالية إضافية لازمة لمواجهة تزايد نفقاتها أو لتمويل عمليات التنمية، وذلك عن طريق إصدار سندات عامة وطرحها للاكتتاب العام.

I. أنواع الأسواق المالية

وتنقسم السوق المالية إلى قسمين مختلفين هما السوق الأولية، والسوق الثانوية.

I.I. السوق الأولية

يتم التعامل في هذه السوق بالأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، عن طريق الاكتتاب في حالة تأسيس الشركات الجديدة ، أو عند الرغبة في زيادة رأسمالها بعد التأسيس.

II.I. السوق الثانوية

ويطلق عليها أيضا مصطلح سوق تداول الأوراق المالية، حيث يتم التعامل فيها بالأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكتتاب فيها. وتنقسم بدورها إلى قسمين:

I .II.I السوق المنظمة

يطلق عليها أيضا مصطلح "البورصة" أو "بورصة الأوراق المالية" وتمثل الهيئة الرسمية التي تتولى التعامل بالأوراق المالية، وهي مرهونة بمكان ووقت محددين لعملية التداول، ويحكم التعامل فيها قوانين وإجراءات رسمية. كما أن المتعاملون في هذه السوق هم أعضاء محددون، يتمثلون عادة في سماسرة يتكفلون بعملية البيع والشراء لعملائهم مقابل عمولة يحصلون عليها، أو تجارا يتولون القيام بهذه المعاملات بأنفسهم. ومن أشهر الأسواق المنظمة: بورصة نيويورك، وبورصة لندن، وبورصة طوكيو.

II .II.I السوق غير منظمة

ويطلق عليها أيضا مصطلح السوق الموازي، فهي تختص بتداول مختلف أشكال الأوراق المالية سواء المسجلة في البورصة (السوق المنظمة) أم غير المسجلة فيها، ولا يرتبط التعامل في هذه السوق بمكان محدد أو بوقت معين كما هو الحال بالنسبة للبورصة. ويتحدد سعر الورقة المالية فيها طبقًا للتفاوض بين الوسطاء وفقا لظروف العرض والطلب.

II. أدوات السوق المالية

تعتبر الأوراق المالية أساس التعامل في الأسواق المالية، وتتمثل في الأسهم والسندات:

---

[1] لعرابة مولود: محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعمق- نوفمبر 2006-ص 28.

[2] Mcmenamin J.:Financial Management - London -1999 - p72.

[3] Peter S.Rose : Money and capital market - Texas -1983 - p246.

I.II. الأسهم

يمكن تعريف السهم بأنه صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة، ويعطى للمساهم ليمثل حصته في رأس مال الشركة، فهو « مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية. تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في قسم التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية - التي لا تتضمن الأسهم الممتازة ولكن تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة - مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في السوق»[1] وتعتبر الأسهم أداة التمويل الأساسية لتكوين رأس المال في شركات المساهمة ، إذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة يعلن عنها عند الإصدار.

II.II. السندات

يمكن تعريف السند بأنه بمثابة عقد بين الشركة (المقترض) والمستثمر (المقرض) وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغًا إلى الطرف الأول، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة مهما كانت نتيجة الشركة – ربح أو خسارة -.

خلاصة الفصل

يلعب النظام البنكي دورا أساسيا في توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور، حيث تعد البنوك أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وإشباع الحاجات المتعددة للعملاء، أفرادا كانوا أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تيسير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية.

يقف البنك المركزي على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية، إذ يمثل وبدون منازع السلطة النقدية والمالية للدولة. فمن جهة يعتبر بنكا للبنوك، وهذا يعني أنه يفوقها سلطة في تدرج النظام المصرفي، حيث يتحكم نسبيا في سيولتها ويمكن أن يؤثر فيها بطريقة أو بأخرى وفقا للأهداف المرسومة. ويعتبر بنكا للبنوك باعتباره الملجأ الأخير للإقراض إذ تلجأ إليه بنوك الودائع في آخر المطاف للتزود بالسيولة حينما يصبح اللجوء إلى المصادر الأخرى أمرا غير ممكن. ومن جهة ثانية، يعتبر البنك المركزي بنكا للحكومة، وهو كذلك لأنه يمارس أولا سلطة وامتياز إصدار النقود بتفويض من هذه الأخيرة، وانطلاقا من ذلك يقوم ثانيا بتزويد الخزينة (الوكيل المالي للحكومة) بالسيولة متى احتاجت إليها لتمويل النفقات العمومية. وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والتنظيمات الوطنية. كما يعتبر المستشار المالي الدائم للحكومة، إذ يشرف على جميع اتفاقياتها مع الخارج.

ويتواجد إلى جانب البنك المركزي أنواعا متنوعة من البنوك والمؤسسات المالية التي تلعب دورا جوهريا في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، كالبنوك التجارية التي تعتبر مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح عبر محاولة استعمال مواردها بشكل أمثل، والبنوك المتخصصة في تمويل نمط معين من النشاطات والاستثمارات، وكذا البنوك الشاملة وتلك الالكترونية اللتان تعتبران ثورة في عالم المصارف نظرا لمستويات الفعالية والتوسع التي وصلتا إليها. دون أن نهمل الدور الفعال الذي تلعبه كل من السوق

[1] منير إبراهيم هندي: أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الوراق المالية وصناديق الاستثمار-المكتب العربي الحديث- الإسكندرية-1999- ص8.

النقدية والسوق المالية اللتان تعتبران القلب النابض للاقتصاديات المعاصرة نظرا لمكانتهما في عملية التنمية الاقتصادية.

ويعتبر الجهاز المصرفي للدولة المرآة العاكسة للحالة الصحية لاقتصادها، لذلك كان من الضروري القيام بعدة إصلاحات وتطبيق مختلف السياسات من أجل الرفع بالمنظومة الوطنية إلى المستوى الذي يؤهلها بأن تكون طرفا فعالا في عملية التنمية. ومن المؤكد أن هذه السياسات منبثقة من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ارتأينا أن نخصص الفصل الموالي إلى التعريف بماهية السياسة الاقتصادية، أهدافها وأدواتها. ولعل السياسة النقدية من أهم هذه الوسائل، باعتبارها من أكثر السياسات التي يلجأ إليها البنك المركزي من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وبالتالي ضمان استقرار الأسعار والصرف.

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية ومكانة السياسة النقدية فيها

إن الدراسات الاقتصادية متنوعة ومتشعبة ولذلك من الصعب القيام بدراسة مختلف الأدوات والسياسات المطبقة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية دون التعرض للدائرة الكبرى التي تنبثق منها هذه السياسات وهي السياسة الاقتصادية العامة. وقد ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: السياسة الاقتصادية وأهدافها
- المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية وآليات عملها

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية وأهدافها

قبل التعرض إلى أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها، من المفيد أن نعرج أولا على تعريفها واستنتاج ما يرتبط بهذا التعريف من قضايا.

المطلب الأول: ماهية وأهداف السياسة الاقتصادية

يتم التعرض في هذا المطلب إلى ماهية السياسة الاقتصادية والتعريف بمختلف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ولا شك أن علماء الاقتصاد قد اجتهدوا في إعطاء نظرة دقيقة وموضوعية حول الأهمية القصوى التي تحظى بها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكل حسب قناعاته وتبنيه لمبادئ التيار أو المدرسة التي ينتمي إليها. وسنحاول في هذا المطلب إعطاء صورة واضحة ووجيزة عن الدور القيادي الذي تلعبه هذه السياسة على الساحة الاقتصادية.

I. تعريف السياسة الاقتصادية

يمكن تبني التعريف التالي: "السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة في المجال الاقتصادي والرامية إلى تحقيق أهداف اقتصادية هيكلية وظرفية"[1]. ترتبط الأهداف ذات البعد الهيكلي ببنية الاقتصاد، حيث تحاول أن تنظم وتكيف تنظيم الاقتصاد وهياكله بالشكل الذي يزيد من درجة ومستوى كفاءته، أما الأهداف ذات البعد الظرفي فترمي إلى ضمان الاستقرار على المدى القصير.

II. أهداف السياسة الاقتصادية

تتخذ التدابير المختلفة في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للبلد. وقد اجتمعت الآراء على الاتفاق حول أربعة أهداف رئيسية، التي سميت بالمربع السحري لكل سياسة اقتصادية.[2]

II. I. هدف النمو (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)

يعتبر النمو محددا حاسما لكل سياسة اقتصادية باعتبار أن رفاهية المجتمع والأفراد مرتبطة بمستوى النمو المسجل في اقتصاد هذا البلد، حيث يعتبر المرآة العاكسة لمستوى معيشة الأفراد طالما أنه يفوق معدل الزيادة السكانية. إن تحقيق معدل عالي للنمو الاقتصادي يسمح للأفراد بزيادة استهلاكهم للسلع والخدمات (وهو ما يشكل حافزا للإنتاج)، كما يسمح لهم في ذات الوقت بزيادة قدراتهم الادخارية، الأمر الذي ينتج عنه توفير موارد إضافية للتمويل.

[1] Pariente Georges: Eléments d'économie monétaire-Economica-Paris-1986-p78.

[2] استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور *Kaldor Nicolas* سنة 1971.

II.II. هدف التشغيل

يعتبر التشغيل من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، فتحقيق معدل مرتفع للنمو مع وجود بطالة عالية لا يعني إطلاقا نجاح هذه السياسة. بل أكثر من ذلك، فإن وجود بطالة منتشرة بشكل واسع يمكن أن يؤدي إلى تآكل المكاسب المحققة من وراء النمو الاقتصادي المنجز.[1]

وفي الحقيقة، تجب التفرقة ما بين تحقيق أكبر معدل ممكن للتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل. حيث أن تحقيق حالة التشغيل الكامل لم تعد مرادفة إلى معدل بطالة معدوم، فهذا الأخير ليس ممكنا ولا هو مقبول[2]، بل تعني نقل البطالة إلى معدلها الطبيعي الذي بدوره ليس ثابتا في كل الأوضاع والظروف، لذا تسعى كل السياسات إلى الوصول بمعدل البطالة إلى أدنى مستوى ممكن تحقيقه.

III.II. هدف استقرار الأسعار

يعتبر استقرار الأسعار هدفا حساسا للسياسة الاقتصادية ويعد أكثر المتغيرات تأثرا بالتدابير الظرفية التي تقوم بها السلطات، إذ أصبح من البديهي في الوقت الراهن أن تكون كل سياسة اقتصادية ناجحة ضد تضخمية، نظرا للنتائج الوخيمة التي يحدثها التضخم، والمتمثلة في عرقلة المنافسة بل والقضاء عليها أحيانا، وإخلال المعلومات في النظام الاقتصادي اللامركزي، وكذا تغيير سلوكات المتعاملين الاقتصاديين. كما يؤدي في الأخير إلى خلق صراعات اجتماعية[3] بين مطالبة فئات معينة بضرورة تعويض تدهور قدرتها الشرائية بواسطة زيادة الأجور، وبين ما يمكن أن يترتب عن هذا الإجراء من تعميق التوترات التضخمية.

IV.II. هدف التوازن الخارجي

يقاس التوازن الخارجي بالوضع الذي يكون عليه الحساب الخارجي للبلد. وهنا تجب التفرقة بين مجموعة من المفاهيم المرتبطة بهذا الحساب، فهناك أولا الميزان التجاري الذي هو حصيلة تجارة السلع المنظورة بين البلد والعالم الخارجي. وهناك ميزان العمليات الأخرى على السلع والخدمات والذي يضم صافي تدفقات السلع غير المنظورة بالإضافة إلى مداخيل عوامل الإنتاج. ورصيد الميزان التجاري وميزان العمليات الأخرى على السلع والخدمات يعطينا ما يسمى بميزان العمليات الجارية. وهناك أيضا ميزان العمليات على رأس المال الذي يضم حركات انتقال رؤوس الأموال من البلد وإليه.

وتعمل كل الدول على تحقيق التوازن الخارجي كهدف من أهداف سياستها الاقتصادية. إن وجود عجز كبير ومستمر في ميزان المدفوعات سوف ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي للبلد، حيث يجعلها من جهة في تبعية دائمة إلى العالم الخارجي، ويؤدي من جهة ثانية إلى تدهور سعر صرف عملتها الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الداخلي. ونفس الشيء يمكن أن يقال في حالة تحقيق فائض ضخم يزيد على حد معين، فذلك يؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة كمية النقود داخليا بسبب تدفق العملات الصعبة الأجنبية، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار النقدي الداخلي وخلق الأسباب للدخول في وضعية اختلال قد يصعب التحكم فيها.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

تعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الوسائل و السياسات المختلفة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

I. سياسة الميزانية

تتضمن سياسة الميزانية نوعين من التدخلات: التدخلات عن طريق النفقات والتدخلات عن طريق الضرائب. وفي كلتا الحالتين، فإن فلسفة السياسة الميزانية تحاول تحقيق ثلاثة أنواع كبرى من الأهداف: الضبط الظرفي، وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل الوطني.[4]

وقد اختلفت أهمية سياسة الميزانية عبر التاريخ، حيث أن ميزانية الدولة كانت لا تستعمل إلا لتمويل النشاطات الضرورية لها باعتبارها سلطة عمومية عند الكلاسيك، وكان التمسك بوضع التوازن في الميزانية بين النفقات والإيرادات أمرا ضروريا يفرضه الواقع والاعتقاد المذهبي. ولم تأخذ سياسة الميزانية أهميتها

[1] R. Barre & J. Fontanel: Principes de politique économique – OPU – Alger - 1993- p43.
[2] Lamiri Abdelhak: Théorie économiques et crises contemporaines - OPU - Alger - 1994- p196.
[3] R. Barre & J. Fontanel: op. cit - p44.
[4] R.Barre & J. Fontanel: op. cit - p57.

كأداة للضبط الظرفي إلا مع مجيء النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود الكينزية،[1] حيث أعطى كينز للدولة دورا أساسيا في تنشيط الاقتصاد لتجاوز مخلفات الأزمة الاقتصادية لعام 1929 وخاصة في جانبها المتعلق بالبطالة، ولم يعد منذ ذلك الحين التوازن بين الإيرادات والنفقات أمرا مقدسا، ولا هو ضرورة اقتصادية.

II. سياسة المداخيل

إن ظهور سياسة المداخيل يعود إلى انتشار التضخم بشكل واسع وشامل في الاقتصاديات الغربية الأكثر تصنيعا،[2] والمقصود هنا بطبيعة الحال هو التضخم عن طريق التكاليف الناتجة عن الارتفاع في أسعار المدخلات (عوامل الإنتاج). ويتركز التحليل غالبا عند الحديث عن هذا النوع من التضخم على الأجور كسبب رئيسي ومباشر. ومن هذا المنظور، فإن الزيادة في الأجور التي لا تقابلها الزيادة في الإنتاجية أو التوسع في المبيعات، يدفع المؤسسات إلى رفع الأسعار للمحافظة على مستويات الهوامش الربحية التي كانوا يحصلون عليها قبل زيادة الأجور.[3]

وللحد من هذه الظاهرة، تتدخل السلطات عادة عن طريق رسم سياسة غير تضخمية للمداخيل تأخذ عدة أوجه، حيث يمكن أن يكون التدخل جذريا عن طريق تثبيت تام للأجور، ولكن ذلك أصبح في الوقت الراهن من الصعوبة بمكان بسبب تزايد النزعات الليبرالية في الاقتصاد. كما يمكن أن يكون التدخل عن طريق اقتراح سياسة تكون فيها زيادة الأجور متواضعة، وهذا يعني قبول معدل متواضع للتضخم. ويمكن أخيرا أن تربط هذه السياسة ربطا تاما بين معدل الزيادة في الأجور ومعدل زيادة الإنتاجية دون أن يكون الأول يفوق المعدل الثاني.[4]

III. السياسات الهيكلية

تضم السياسة الهيكلية مجمل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير البنية القاعدية للاقتصاد الوطني، وتطبق على المدى الطويل بغرض تخطيط، انجاز ومتابعة الاستثمارات الطويلة المدى، عكس السياسات الظرفية التي تطبق على المدى القصير(سنة واحدة). وتضم السياسة الهيكلية كل من سياسة تهيئة الإقليم، السياسات القطاعية كالسياسة الزراعية، السياسة الصناعية...

إذا أخدنا على سبيل المثال السياسة الصناعية، نجد أنها تأخذ ثلاثة أبعاد على الأقل. تهدف في المقام الأول إلى توسيع النسيج الصناعي وتنويعه وذلك من أجل دعم النمو وتنويع منابع فرص التشغيل في القطاع الصناعي، وترمي في المقام الثاني إلى تكييف هذا النسيج من أجل الاستفادة من فرص المحيط ودعم الوضع التنافسي للقطاع بالنسبة للدول الأخرى بزيادة الإنتاجية، وأخيرا تهدف هذه السياسة إلى خلق ميكانيزمات يعمل من خلالها القطاع الصناعي بانسجام وتكامل مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

ويتمثل العنصر الأساسي للسياسات الصناعية في الدول المتخلفة في السنين الأخيرة فيما يسمى بسياسات إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الصناعي بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية (الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي). إن أولوية السلطات العمومية في هذا المجال هي تحديث وسائل الإنتاج وزيادة فعاليتها، والتخفيف من حدة النقائص على مستوى التسيير في القطاع الصناعي والعمل على إيجاد صيغ بديلة تضمن الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.

وتجب الإشارة إلى أنه على المستوى الداخلي، لم يعد القطاع العام الصناعي قادرا على إحداث التنمية، وأكثر من ذلك لم يعد قادرا على الاستمرار ذاتيا. حيث أنه عوض أن يكون منتجا للقيمة المضافة، أصبح يمتص أموالا طائلة تدبرها السلطات العمومية في إطار ميزانية الدولة،[5] وقد أدى ذلك إلى تراجع النمو وتسجيل نمو سلبي في سنوات عديدة، مما انعكس على وضع التشغيل والسياسة الاجتماعية للدولة.

---

[1] ظهرت هذه النظرية لأول مرة في سنة 1936.

[2] C.Koeune et autres: De la politique des revenus à une politique de répartition-Dunod-Paris-1967-p7.

[3] C.Koeune et autres: op. cit : p 27.

[4] Ibid - p9.

[5] يمكن أن نسجل هنا أن الأموال التي خصصت من طرف الدولة في الجزائر في إطار ميزانية الدولة من أجل تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية وإعادة تأهيلها ماليا واقتصاديا قد تجاوزت 800 مليار دينار.

IV. السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها تغيير كمية النقود المتداولة في اقتصاد ما، ويتم ذلك عادة من طرف السلطات النقدية المتمثلة غالبا في البنك المركزي. تستعمل السلطات العمومية السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أو البعض منها على الأقل. وسوف يتم التعرض إلى أدوات وأهداف هذه السياسة بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية وآليات عملها

تندرج السياسة النقدية في إطار النظرية النقدية. فعلى المستوى النظري، تجب الإشارة إلى التنوع الكبير الذي صاحب دراسة مختلف الظواهر النقدية وطبيعة التأثير الذي تمارسه النقود في الاقتصاد. وإذا كان هناك من يعتقد أن النقود ليست سوى وسيط للتداول، فإن هناك من يرى أنه لا يجب حصرها في هذا الإطار، بل هي تطلب لذاتها، وتبعا لذلك، فهي تلعب دورا نشطا في الاقتصاد. وقد عمل هذا الجدل الحاسم على ظهور اتجاهات عديدة لكل منها إدراك خاص للدور الذي تلعبه النقود والمكانة التي يجب أن تحتلها. وإجمالا تتوزع هذه الاتجاهات بين أولئك الذين لا يرون للنقود أي دور ما عدا تغطية ما يجري في عالم الاقتصاد الحقيقي وأولئك الذين يرون أن لا شيء يتم في الاقتصاد بدون النقود.

وفي عالم الاقتصاد النقدي، تشكل السياسة النقدية مركز اهتمام أساسي لكونها تمثل أداة الإدارة الواعية لكمية النقود المطلوبة والضرورية في الاقتصاد. إن إمكانية التحكيم الذي ظل الإيمان به قائما لوقت طويل بين المشكلتين الأساسيتين اللتين يمكن أن يعاني منهما الاقتصاد الحديث وهما البطالة والتضخم، قد وضع السياسة النقدية في قلب الإدارة الاقتصادية بغرض استعمالها لتحقيق الخيار الذي تتبناه السلطات العمومية. ولكن ظهور مشكلات من طبيعة جديدة يتزامن فيها تواجد المشكلتين (الكساد التضخمي) واختفاء إمكانية التحكيم بينهما قد ضغط باتجاه تغيير الإدراك باتجاه السياسة النقدية واستعمالها.

وقد كان لهذه التحولات المستمرة دور في تنوع مشارب السياسة النقدية وروافدها، وتلاحق الإسهامات النظرية فيها، الأمر الذي جعل منها مجالا واسعا ومعقدا للدراسة والبحث. وهو ما يعتبر من وجهة نظرنا مبررا كافيا لدراسة ما جاءت به النظرية الاقتصادية في هذا المجال. وقد ركزنا في مبحثنا هذا على أعمال مدرسة شيكاغو التي يترأسها فريدمان (*FRIEDMAN*) لمساهمتها المميزة في التحليل النقدي.

تستمد المدرسة النقدية أصولها الأساسية من التيار الكمي القديم الكلاسيكي و النيوكلاسيكي، حيث قامت بإعادة صياغة النظرية الكمية بناء على دراسات إحصائية عميقة، وقد سجلت ابتداء من الخمسينات عودة جديدة في ثوب جديد مع النظرية النقدية وزعيمها م. فريدمان الذي أعاد الاعتبار لروح هذه النظرية.

يركز النقديون في دراساتهم وتحاليلهم على المجال النقدي والسياسة النقدية، وسموا بالنقديين كونهم يعتمدون على النقود في تفسير التقلبات الاقتصادية.[1] وقد لاقت الأفكار التي ينادون بها انتشارا كبيرا في وقت قصير نظرا لظهور أزمة من نوع جديد في الاقتصاد الرأسمالي في سنوات السبعينات وهي أزمة الكساد التضخمي.[2]

المطلب الأول: تعريف وأهداف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لذلك فمن الضروري التعريف بها وبمختلف أهدافها.

I. تعريف السياسة النقدية

لقد تناول الكثير من الاقتصاديين موضوع السياسة النقدية وقاموا بإعطاء جملة من التعاريف المختلفة، و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1 Ruffini Pierre Bruno: Les théories monétaires - Editions du Seuil - Paris – 1996- p85

2 سيطرت النظرية الكينزية على الفكر الاقتصادي إلى غاية الستينات، لكن ترتب عن ظهور أزمة الكساد التضخمي فقدانها لشيئا من مصداقيتها

1 - يعرف ج. باريونت (*G. PARIENTE*) السياسة النقدية على أنها: "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد أو من أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف"[1].

2 - كما يعرف ج.ب. بطاط (*J.P.PATAT*) السياسة النقدية بأنها: "الفعل الذي يستعمل مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة العامة".[2]

3 - ويذهب ج. ه. دافيد *(J.H. DAVID)* في تعريفه للسياسة النقدية إلى القول: "عبر السياسة النقدية، تبحث السلطات العمومية عن تعديل حجم التداول النقدي وشروطه".[3]

أما بالنسبة للتحليل النقدي، فيركز فريدمان على أهمية كمية النقود في تحديد العوامل الاسمية (النقدية) وخاصة الدخل النقدي، على اعتبار العوامل الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة معطيات موضوعية. وقد بنى هذه الفلسفة على فكرة أساسية أشار إليها فريدمان بإلحاح، وهي فكرة الفجوة الزمنية التي تستغرقها اللقاحات النقدية للوصول إلى التأثير على النشاط الاقتصادي.

I.1. الفجوة الزمنية

إن ضمان فعالية ونجاعة السياسة النقدية مرهون بتوفر الظروف اللازمة التي من شأنها أن تساعد على نجاحها من جهة، والتحكم في الفجوة الزمنية والآجال التي تستغرقها لإحداث الآثار المنتظرة من جهة أخرى. واعتبر فريدمان أن الفجوة الزمنية عامل يقلل من فعالية السياسة النقدية نظرا لعدم ثبات طولها النسبي، إذ يعتقد أن الفعل النقدي يسبق عادة الآثار التي يمكن أن تحدث على مستوى المتغيرات الحقيقية في المدى القصير.

وفي الحقيقة، ترجع الفجوة الزمنية إلى تواجد عدة اعتبارات، في المقام الأول، هناك فجوة زمنية بين لحظة بداية ظهور المشكلة ولحظة الشعور بوجودها من طرف السلطات،[4] ليليها في المقام الثاني ظهور فجوة زمنية ثانية بين لحظة اكتشاف أو الشعور بوجود المشكلة من طرف السلطات ولحظة اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها،[2] ثم نشوء فجوة ثالثة بين لحظة اتخاذ القرار ولحظة حدوث الآثار الناجمة عنه في المقام الثالث.[3] ويمكن أثناء هذه الفجوات الثلاثة أن تتغير معطيات المشكلة، وقد تصبح القرارات المتخذة فاقدة لفعاليتها.

إن اختيار وسيلة التدخل قد تطيل أو تقصر من الفجوة الزمنية، فالاعتماد على إجراءات الميزانية يتطلب في كثير من الدول المرور عبر البرلمان للتصويت عليه، وذلك أمر قد يطول ويمكن أن تطول معه الفجوة الزمنية، ولهذا السبب تلجأ كثير من الدول إلى إنشاء صندوق خاص للتدخل يمكن اللجوء إليه متى احتاجت السلطات إلى ذلك.[4]

ومع تبني السياسة النقدية كوسيلة لمعالجة المشكلة المسجلة، تبقى من الأمور ذات الأهمية في هذا المجال المهلة الزمنية التي تحدث فيها هذه السياسة آثارها. ويعتبر النقديون أن ميزة هذه المهلة أنها متغيرة وطويلة،[5] وبذلك، فإن اللحظة التي تبدأ فيها السياسة النقدية بإحداث مفعولها على الإنتاج تبقى غير معينة وغير مؤكدة.[6] إذ يمكن أن يتحقق ذلك بعد خروج الاقتصاد من أزمته باعتماده على وسائل التكيف الذاتية، وبالتالي لن يساهم هذا الإجراء إلا في ظهور أزمة اختلال جديدة.

---

[1] Pariente Georges :Eléments d'économie monétaire –Economica – Paris – 1983- p78.

[2] J. P. Patat: Monnaie, institutions financières et politique monétaire-5 ème édition-Economica-1993-p218.

[3] J.H David: La monnaie et la politique monétaire - 2ème édition - Economica - 1986- p17.

[4] وهذه الفجوة تكون قصيرة نسبيا في الدول المتقدمة التي تمتلك أنظمة إحصائية مرنة وفعالة. ولكن الأمر يكون أكثر صعوبة في الدول المختلفة لعدم فعالية أنظمتها الإحصائية.

[2] وحتى وإن تم اكتشاف المشكلة، يجب أولا وقبل أخذ أي قرار لمواجهتها بأنها ليست عابرة وتتطلب فعلا تدخل من أجل مواجهتها.

[3] A. Lamiri: op. cit - pp114-115.

[4] J.P. Faugère: La monnaie et la politique monétaire-Editions du Seuil-Paris-1996-p85.

[5] ويحدد فريدمان و شوارتز A. CHAWRTZ هذه المهلة بالنسبة للولايات المتحدة بين ستة أشهر وثمانية عشر شهرا لكي تحدث السياسة النقدية آثارها على النشاط الاقتصادي الحقيقي.

[6] Diatkine Sylvie**:** Théories et politiques monétaires - Armand Colin - Paris - 1995- p138.

ومن الجدير بالذكر أن مدة الفجوة الزمنية يتناسب طردا مع مستوى تطور الهياكل النقدية والمالية للدول، حيث أن ضعف النظام المالي والمصرفي في الدول النامية سوف يؤخر من الاستجابة إلى اللقاحات النقدية للبنك المركزي، وبالتالي يطيل من المهلة الضرورية كي تتحقق النتائج المرجوة.

II.I . طبيعة السياسة النقدية

في ظل المعطيات السابقة، يتم التساؤل حول طبيعة السياسة النقدية الملائمة؟ هل من الأفضل إتباع سياسة تلقائية؟ أم على العكس من ذلك يجب الاعتماد على سياسة موجهة ؟

إن السياسة النقدية الموجهة تجعل تدخلات السلطات النقدية مرهونة بالظروف التي يمر بها الاقتصاد، فهي عبارة عن متغير تابع للوضع العام للاقتصاد. وتتميز بالطابع الانتقائي لا من حيث موضوع التمويل فقط ولكن من حيث اختيار أوقات التدخل وطبيعته ودرجته حسب كل وقت. الأمر الذي يجعل من السياسة النقدية الموجهة سياسة غير منتظمة، تتقلب بتقلب الظروف والمعطيات، وغير مستقرة. وبالتالي فهي سياسة غير فعالة، ممكن أن تزيد من تعميق الأزمة وظهور إختلالات من نوع آخر قد تكون أكثر حدة وتصعب السيطرة عليها بسهولة.

ولتفادي هذه الحالة، يقترح النقديون سياسة نقدية ثابتة وفقا لقاعدة تكون محددة مسبقا، وهو ما يعني أنها تكون مستقلة عن التطورات الطارئة والظرفية التي تظهر في الاقتصاد من حين إلى آخر. خاصية الثبات هنا لا تعني إطلاقا ثبات كمية النقود، ولكن زيادة كمية النقود لا بد أن تتم بمعدل ثابت (ولا يجب أن يتغير هذا المعدل بتغير الأوضاع). والسياسة النقدية الثابتة والمنظمة بهذا المعنى هي سياسة نقدية تلقائية.

انطلاقا من الفكرة التي تقترن فيها تلقائية السياسة النقدية بنمو ثابت لكمية النقود، يعتقد النقديون أنه لكي تكون هناك سياسة نقدية تلقائية لا بد من توفر مجموعة من الشروط والمتمثلة في استقرار مستوى الأسعار، ثبات معدل نمو كمية النقود، رفع كل القيود على الاحتياطات النقدية البنكية وسعر الفائدة والاستفادة من تجارب استخدام السياسة النقدية في الماضي.

وبالنسبة لرفع كافة القيود عن احتياطات البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإن بعض النقديين يقترحون أن تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة 100 % من الودائع الجارية كاحتياطي، وبذلك لا تستطيع منح الائتمان إلا إذا سمحت لها السلطات النقدية بإصدار السندات والصكوك النقدية.[1]

II. أهداف السياسة النقدية

يمكننا تصنيف أهداف السياسة النقدية إلى صنفين: هدف نهائي وأهداف وسيطة.

II. I الهدف النهائي للسياسة النقدية

إن الهدف الرئيسي الذي تهدف كل سياسة نقدية إلى تحقيقه هو الاستقرار في قيمة العملة، والذي يعني الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[2] وحتى يتم ذلك، يرى فريدمان أنه لا بد على البنك المركزي أن يضمن التحكم في عرض النقود، هذا الشرط الذي يؤكد رواد مدرسة شيكاغو أن الإخلال به يؤدي حتما

إلى نشوء جل الإختلالات الاقتصادية.[3] وفي معرض تأكيده لهذه الحقيقية، لا يرى فريدمان للتضخم سببا آخر غير الزيادة غير المبررة في كمية النقود، وهو ما يعني أن التضخم هو عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة في كل الأوقات وفي أي مكان.إلا أن هذا الإجماع حول الهدف النهائي للسياسة النقدية لا يلغي وجود وجهات نظر أخرى في الموضوع، إذ أن هناك تيارا ينتمي إلى الاتجاه الكينزي حاول أن يعيد صياغة الهدف النهائي للسياسة النقدية، واقترح كهدف نهائي لها مؤشرا آخر أكثر شمولية وهو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي (*PIB Nominal*)

يتزعم هذا الاتجاه الاقتصادي البريطاني جايمس ميد (*James MEADE*)،[4] ويحاول إثبات أن تغير المستوى العام للأسعار قد لا يكون دائما نتيجة للتغير في كمية النقود، حيث يقدم مثالا على ذلك في حالة

---

[1] حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية في الميزان - الطبعة الأولى - مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – 1986-صص 72-78.

[2] Saiens Alain: Monnaie et finance - A. de Boeck – Bruxelles - 1981- p149.

[3] J.P. Faugère: op. cit.- p81.

[4] ينتمي إلى هذا التيار كوكبة من ألمع الاقتصاديين الكينزيين من بينهم جايمس توبن JAMES TOBIN، وهال HALL ، ومانكيف MANKIV، وتايلور TAYLOR وماك كالوم McCALUM.

ثبات كمية النقود وسرعة تداولها، من الممكن حدوث ارتفاعا في المستوى العام للأسعار إذا انخفض حجم الإنتاج وهي الحالة التي تعكس ظاهرة الركود التضخمي.[1] ومن الواضح أنه يريد بذلك إضعاف اليقين الذي تبديه المدرسة النقدية حيال متانة العلاقة السببية بين كمية النقود والتضخم.

II. II . الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الوسيطة تلك المتغيرات التي يؤدي التحكم فيها إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار.[2] ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1. المجاميع النقدية

تهدف السلطات النقدية إلى مراقبة تطورات كمية النقود بواسطة التحكم في المجاميع النقدية، الأمر الذي يستلزم اختيار المجموع الأنسب للتدخل تبعا للأهداف التي تم تسطيرها. وتصنف هذه الوسائل في مجموعات حسب درجة تجانسها النسبي من حيث درجة السيولة:[3]

المستوى الأول: $M1$

$M1$ = المتاحات النقدية + الودائع الجارية في البنوك + الودائع الجارية في مكاتب البريد والخزينة

المستوى الثاني: يرمز عادة لهذا الصنف بالرمز $M2$

$M2 = M1$ + الودائع الآجلة في البنوك التجارية

المستوى الثالث: ويشمل إضافة إلى الصنفين السابقين كل الودائع الادخارية في البنوك[4]، حيث يصعب سحبها قبل انقضاء مدة معينة(صعوبة استعماله في التداول). ويرمز له عادة بالرمز $M3$

$M3 = M2$ + الودائع الادخارية (طويلة الأجل) في البنوك

ونلاحظ أن مفهوم النقود يزداد اتساعا كلما زادت السيولة، فالصنف $M3$ أوسع نطاقا من الصنف $M2$ الذي يتجاوز بدوره نطاق الصنف $M1$، ويسمح لنا ذلك في الأخير بمعرفة السيولة العامة للاقتصاد والمتمثلة تحديدا في المجموع $M3$.

إن اختيار $M1$ كموضوع للتدخل، يعني أن السلطة النقدية اختارت أن تتدخل مباشرة على السيولة، ولكن مستوى هذا المجموع وتغيراته يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى مثل تفضيل الأوراق النقدية أو الودائع الجارية في الاقتصاد، وتطورات معدلات الفائدة وتفضيل السيولة من طرف البنوك. وعندما تتأثر $M1$ بمثل هذه المتغيرات يصعب فصل هذه التأثيرات التي تمارسها هذه العوامل عن تلك التأثيرات الصافية التي تمارسها السياسة النقدية[5].

ومن جهة أخرى، يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل على مستوى مجاميع نقدية أخرى أوسع مثل $M2$ أو $M3$، وبذلك فهي تحاول أن تمس شريحة أوسع من السيولة. ومهما يكن من أمر، فإن اختيار الشريحة التي تشكل موضوعا للتدخل يخضع إلى اعتبارات موضوعية (أهداف البنك المركزي مثلا) من جانب وإلى اعتبارات تقنية (توفر الإحصائيات مثلا) من جانب آخر.

2. معدل الفائدة

تسعى السلطات إلى مراقبة تطور القروض بواسطة التحكم في معدل الفائدة. من هذا الجانب، نشير إلى أن معدل الفائدة هو مؤشر يؤثر بصفة مباشرة على تصرفات المؤسسات وحتى العائلات، فالمؤسسات على سبيل المثال لا تقرر اللجوء إلى القروض إلا بعد مقارنة المردودية التي تحصل عليها وتكلفة الاستثمارات الممولة عن طريق هذه القروض (معدل الفائدة).

---

[1] Meade James: Retour au plein emploi ? Economica – Paris – 1996 - p28.

[2] J. P. Patat: op. cit - p387.

[3] Penaud Raymond: Les institutions financières françaises -2ème édition - La revue banque éditeur - Paris – 1982- p16-17.

[4] يمثل هذا الصنف في الجزائر الودائع في دفاتر التوفير والاحتياط.

[5] A. Saiens: op . cit - p151.

3. معدل الصرف

تسعى السلطات دائما أن تصل بصرف العملة إلى سعر تعادلها الحقيقي مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وسواء استعملت الصرف العائم أم الصرف الثابت، فإنها ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق التوازن في حساباتها الخارجية. كل ذلك مع التأكيد أن سعر التعادل الحقيقي ما هو إلا انعكاس للشروط الاقتصادية الداخلية للبلد، وهذا يعني أن مؤشرات مثل الإنتاج والأسعار ومعدلات الفائدة لها تأثير كبير على سعر العملة الوطنية.

المطلب الثاني: وسائل السياسة النقدية

نقصد بوسائل السياسة النقدية تلك الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي من أجل التأثير على حجم التداول النقدي. وتنقسم إلى قسمين، أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

I الأدوات المباشرة

ونقصد بها تلك التدخلات التي تهدف إلى التأثير مباشرة على حجم القرض الممنوح في الاقتصاد وذلك بواسطة تحديده عند مستوى معين أو عن طريق تحديد معدل أقصى لتطوره. في هذا المجال، فإن السلطات النقدية عادة ما تلجأ إلى الوسائل المباشرة لسهولة تطبيقها خاصة في الظروف التي تتميز بقوة الإختلالات النقدية، وكذا عندما ترغب في توجيه القرض نحو قطاعات أو أهداف معينة. وأخيرا، فإن الوسائل المباشرة يمكن أن تكون الأداة الوحيدة المتاحة في الدول التي لا تمتلك أنظمة مالية متطورة وتنافسية.[1] و تتمثل الوسائل المباشرة فيما يلي:

I.1. سياسة تأطير القرض

تعتبر سياسة تأطير القرض من أدوات التدخل المباشرة التي يستعملها البنك المركزي في علاقته مع البنوك التجارية، خاصة في الدول النامية واقتصادات الاستدانة، حيث تتميز أسواقها بالتطور المحدود وانعدام الفعالية، وتكون القروض المصرفية فيها المصدر الرئيسي للتمويل.[2] وتتضمن هذه السياسة إجراءات يحدد بموجبها البنك المركزي سقف القرض الإجمالي للاقتصاد.

وتعتبر سياسة تأطير القرض وسيلة التدخل المفضلة للبنوك المركزية في حالات التضخم المرتفعة والمستعصية، والتي تكون فيها المؤسسات في وضع تقبل فيه دفع 3% أو4% كنسبة إضافية على معدلات الفائدة المعتاد دفعها، لقدرتها على تحميل المصاريف المالية المترتبة عن ذلك إلى المنتوجات النهائية. ومهما يكن من الأمر، فإن اللجوء إلى سياسة كمية مباشرة يعطي للمتعاملين الاقتصاديين الاطمئنان فيما يخص التحكم في التوترات التضخمية. ولكن من جهة أخرى، فإن مثل هذا التدخل يمثل بالنسبة لهم مؤشرا على سوء الوضع النقدي مما يدفعهم إلى القيام بتوقعات من الممكن أن تؤدي إلى إفساد كل ما تقوم به السلطات النقدية من جهد على هذا الوضع. كما أن إتباع مثل هذه السياسة يؤدي إلى إفساد نظام المنافسة بين البنوك،[3] حيث أن تحديد سقف لكل بنك هو تدخل إداري لا يشجع المنافسة، بل يسمح بالتغطية على البنوك سيئة النشاط. ومن جهة أخرى، فإن سياسة تأطير القرض لا تسمح بمنح نفس الفرص في الاستفادة من القرض، إذ عادة ما تتجه البنوك إلى تفضيل المؤسسات الكبيرة،[4] ذات الأنشطة الإستراتيجية على حساب ما تبقى من المؤسسات و القطاعات.[5]

أما رواد مدرسة شيكاغو فيعتقدون أن عملية تأطير القرض تنطوي على مساوئ عديدة ومتنوعة، من بينها أنها تراقب مصدرا واحدا للإصدار النقدي المتمثل في منح القروض، دون الأخذ بعين الاعتبار المصدرين الآخرين وهما حركة العملة الصعبة وعمليات الخزينة.

---

[1] W.E. Alexander & T.J.T. Balino & C.Enoch: L'adoption d'instruments indirects de politique monétaire Finances et Développement - Mars 1996 - pp14-17.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر- الدورة العامة العادية السادسة والعشرون- ص 17.

[3] J. H. David Jaques Henri: op. cit - pp273-275.

[4] J. H. David : op.cit - p275

[5] الأنشطة الإستراتيجية مثل الصادرات والاستثمارات ... إلخ.

I.I. معدل الفائدة

يلعب معدل الفائدة دورا مزدوجا في السياسة النقدية، حيث يعتبر هدفا من الأهداف الوسيطة لها وكذا وسيلة من وسائلها، الأمر الذي حوله إلى مركز اهتمام كبير بالنسبة للبنوك المركزية. وفي الواقع، فان عملية التحكم في معدل الفائدة تعترضها مجموعة من الصعوبات والعراقيل، حيث لا يمكن أن نتصور اليوم، في عالم هبت عليه رياح الليبرالية، التدخل المباشر والإداري للسلطات النقدية في تحديد المعدل المرغوب للفائدة، بل العكس من ذلك تماما، حيث تعتبر التدخلات غير المباشرة التي تعتمد على متغيرات السوق عقيدة لا يمكن الإخلال بها أو تجاهلها.

أما رواد المدرسة النقدية فيؤمنون باستحالة المحافظة على استقرار معدل الفائدة على المدى الطويل بواسطة السياسة النقدية، ويدعم فريدمان قناعته تلك بمجموعة من الأسباب على رأسها كون معدل الفائدة لا يمكن التحكم فيه إلا من خلال إجراء عمليات تداول ذات حجم كبير على السندات في السوق المفتوحة، ومن الممكن أن لا يحوز البنك المركزي الحجم الكافي من السندات. كما أن المسؤولية لا تقع فقط على عاتق البنك المركزي ما دامت هناك أطراف كثيرة تتدخل في التأثير عليه. ويذهب فريدمان إلى الاعتقاد، وهذا هو السبب الثالث، أن العلاقة التي تقام عادة بين كمية النقود ومعدلات الفائدة هي علاقة خاطئة.[1] ويعطي لذلك مثالا على تدخل البنك المركزي في السوق النقدية لشراء السندات، بحيث يؤدي هذا التدخل إلى رفع معدلات الفائدة عليها رغم أن شراءها من طرف البنك المركزي يعتبر عرضا للنقود (أي زيادة كمية النقود المتداولة). وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض معدل الفائدة لا يكون إلا في الفترة القصيرة، وبعد انقضاء هذه الفترة سوف تنعكس العلاقة وتتجه معدلات الفائدة نحو الارتفاع.[2]

وإذا كان فريدمان يعتقد أن هناك عدم مرونة كبيرة للطلب على القروض بالنسبة لمعدلات الفائدة، فهو يستنتج تبعا لذلك أن مراقبة معدلات الفائدة على القروض هو إجراء غير فعال من شأنه أن يعطل عمل القوانين الاقتصادية وينجر عنها عدم الاستقرار الاقتصادي.[3]

إن الحديث عن إيجابيات الأدوات المباشرة لا يعني إهمال مساوئها حيث أنها لا تؤدي إلى التخصيص الكفء لموارد التمويل النادرة، وتقلل من الفعالية التي تكون وليدة للتوزيع الإداري أو شبه الإداري للقرض، كما تقتل المنافسة بين البنوك طالما أن فلسفة هذه السياسة تقتضي تحديد حصة كل بنك في مجال القرض، وربما قد تؤدي إلى عرقلة دخول بنوك جديدة[4]. وليس هذا فحسب، بل إن الاعتماد على الوسائل المباشرة، خاصة على المدى الطويل، من شأنه تعميق الضائقة المالية للبنوك، وبالتالي تشجيع تداول الأموال في الأسواق المالية غير الخاضعة للتنظيم أو الأسواق الموازية.

II الأدوات غير المباشرة

تعد الوسائل غير المباشرة تلك التدخلات التي لا تهدف إلى التحكم المباشر في حجم القرض الموزع في الاقتصاد، ولكن التحكم في المتغيرات التي تؤثر في مستوى القرض، سواء أكان هذا التدخل يحاول أن يؤثر على جانب الطلب على القروض (معدلات الفائدة أساسا) أو على جانب عرض القروض (السيولة البنكية أساسا).[5] ويتم اللجوء إلى هذه الأدوات في اقتصاد تكون فيه الأسواق المالية والأسواق النقدية متطورة جدا ومتكاملة.[6] وتعتبر أقرب من حيث فلسفتها إلى روح السوق لأنها تزيد تعزيز فكرة الأسعار كأدوات ضبط أساسية في مختلف جوانب الاقتصاد، بما في ذلك الجانب النقدي. وقد أثبتت التجارب أن هذه الوسائل لها فعالية كبيرة في ضبط السيولة بصفة عامة والقرض بصفة خاصة.[7] وتتمثل في:

I.II. سعر إعادة الخصم

---

[1] وهو يقصد العلاقة الكينزية

[2] A. Lamiri: op. cit -pp189-190.

[3] P. J. Lehmann: op. cit-pp 215.

[4] تقوم فلسفة هذه السياسة على تحديد حصة مختلف البنوك (كإجراء متطرف) في القرض في العادة وفقا لسوابقها ومدى تحقيقها لمعايير وشروط تحددها السلطات النقدية مسبقا، ويعزز ذلك حظوظ البنوك الكبيرة والقديمة في الاستفادة من السيولة المتاحة في إطارها على حساب البنوك الجديدة.

[5] Faugère Jean Pierre: La monnaie et la politique monétaire - Edition du seuil - Paris - 1996 -p p48-49.

[6] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر- الدورة العامة العادية السادسة والعشرون-ص 14.

[7] W.E . Alexander & T.J.T. Balino & C. Enoch: op. cit.

يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الوسائل التي استعملتها البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية.[1] ويمكن تعريفه بكونه المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات التجارية قصيرة الأجل التي تحملها إليه البنوك التجارية في بحثها عن السيولة، والذي لا يتحدد في إطار آلية السوق،[2] بل بتدخل سلطوي من طرف البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية، مبني على تقديره ورؤيته للوضع والأهداف التي يود تحقيقها.[3] كما أن تدخلات البنك المركزي تتم بطريقة انتقائية، بمعنى أنه البنك المركزي يقرر بطريقة انفرادية ما هي الأوراق التي يقبل إعادة خصمها دون غيرها.[4] ويدخل ذلك ضمن صلاحياته كسلطة نقدية من جهة ويعد قيدا على توسع البنوك التجارية في منح القرض من جهة ثانية.

إن استعمال سياسة إعادة الخصم كوسيلة لتنفيذ السياسة النقدية يمكن أن يصل إلى تحقيق الهدف عبر التأثير على متغيرين أساسيين:

- تقدم البنوك التجارية على خصم ما لديها من أوراق تجارية أو تحجم عن ذلك حسب معدل الخصم، وفي كلتا الحالتين، فذلك إما أن يزيد من حجم ما لديها من سيولة أو يقلص منه.
- يؤثر البنك المركزي على مستويات معدلات الفائدة بواسطة معدل الخصم. إن رفع معدلات الخصم يؤدي إلى زيادة تكلفة الحصول على الأموال من طرف البنوك التجارية من أحد مصادرها الرئيسية، وهذا بدوره يدفع البنوك إلى رفع معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها للغير مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على هذه القروض من طرف المتعاملين الاقتصاديين.[5] ويمكننا تصور الحالة العكسية في حالة خفض معدل إعادة الخصم.

أما بالنسبة لرواد مدرسة شيكاغو فيؤكدون على عدم فعالية سعر إعادة الخصم كوسيلة للسياسة النقدية، لأن تغييره لا يمكن أن يحدث بشكل مؤكد الآثار التي تنتظرها السلطات النقدية، وما يهم فعلا يكمن في المقارنة بينه وبين معدل الفائدة في السوق النقدية. وفي هذا الإطار يمكن تفسير الأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات، حيث فسرت السلطات النقدية اللجوء الضعيف للبنوك لإعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم رغم انخفاض سعر هذا الأخير إلى كونها جمعت بين أيديها أرصدة نقدية ضخمة، ولكن الحقيقة أن هذه البنوك كانت تلجأ إلى مصادر أخرى لإعادة التمويل تعتبر تكلفتها أقل من إعادة الخصم رغم انخفاض سعره.[6]

II.II. سياسة السوق المفتوحة

يقصد بالسوق المفتوحة قيام البنك المركزي بإجراء عمليات بيع وشراء على سندات (تكون في الغالب عمومية) قصيرة الأجل. وتتوقف طبيعة التدخل واتجاهه على الوجهة التي يريد أن يعطيها البنك المركزي للوضع النقدي، حيث أن تدخله بواسطة شراء هذه السندات (خلق النقود لصالح حائزيها) يعني أنه يقدر وجود شح على مستوى السيولة وأن مخاطر التضخم بعيدة، الأمر الذي يشجع التوسع في السيولة وإتاحة المزيد من وسائل الدفع لصالح الاقتصاد تجنبا لإمكانية ظهور حالة انكماش اقتصادي. كما يمكن للبنك المركزي أن يتدخل بائعا للسندات التي بحوزته والتي سبق له شراءها في الماضي، انطلاقا من اعتقاده بوجود سيولة فائضة عن حاجة الاقتصاد للنقود تنذر بظهور توترات تضخمية يجب التصدي لها الآن. ففي حالة البيع، يكون البنك المركزي طالبا للنقود المركزية (أي مدمر للنقود) وعارضا للسندات، وتكون ا لبنوك التجارية في موقع العارض للنقود المركزية والطالب للسندات، وإذا ما تمت العملية على هذا النحو فإن ما بحوزة البنوك من نقود سوف يتقلص ويتبع ذلك تقلص قدرتها على التوسع في الائتمان.

إن أثر سياسة السوق المفتوحة يتخذ سبيلا تقليديا، إذ هي تؤثر إما على حجم السيولة البنكية أو على معدل الفائدة ومن وراء ذلك على إمكانية التوسع في الائتمان.

---

[1] أول مرة استعمل فيها سعر إعادة الخصم من طرف بنك إنجلترا في عام 1939. أنظر : غازي حسين عناية : التضخم المالي - دار الشهاب - باتنة - 1986 - ص 132.

[2] بمعنى أنه لا يتحدد بناء على عرض الأوراق التجارية والطلب عليها.

[3] A . Saiens: op. cit - p154.

[4] J. H. David: op. cit - p262.

[5] هذا يفترض أن الطلب على القروض بالنسبة لمعدلات الفائدة هو طلب مرن.

[6] Faugère: op. cit.- pp 215-220.

بالنسبة للنقديين، يقترح فريدمان تكييف السوق المفتوحة بشكل يصبح من الممكن مراقبة كمية النقود باستعمالها لوحدها دون غيرها من الأدوات التقليدية الأخرى. ويهدف من وراء التركيز عليها إدخال تحسينات على مستوى تسيير الدين العام وكذلك على مستوى مراقبة كمية النقود.

على مستوى تسيير الدين العام، تقوم بذلك عادة مؤسستان هما البنك المركزي والخزينة. وفي هذا الصدد، يقترح فريدمان أن تقوم بذلك مؤسسة واحدة هي البنك المركزي، بينما تقوم الخزينة في سياق نشاطها بالاقتراض من البنك المركزي في حالة عدم كفاية إيراداتها الجبائية، وأن تستعمل كل الإيرادات الإضافية في إعادة تسديد ديونها للبنك المركزي. وحتى تكون إدارة الدين العام فعالة لا بد أن تنسق عمليات الخزينة مع عمليات البنك المركزي، ومن الأفضل أن تكون له سنداته الخاصة للسيطرة على تسيير النقود المركزية، لأنه يفترض افتقاده للقدر الكافي من السندات العمومية الذي يسمح له بامتصاص كل النقود المركزية. وبما أن فريدمان يعرف أن تحقيق ذلك يعتبر من بين الأمور الصعبة، فإنه يقترح استعمال الصيغة الحالية المتمثلة في السندات العمومية ولكن مع إعطاء السلطة الكافية للسلطات النقدية من أجل تحديد مبالغها وآجالها. ويتمثل هذا الإصلاح الذي ينادي به في تخفيض عدد السندات المستعملة لأن عددا كبيرا منها يزيد من حالة عدم اليقين، ويقترح فريدمان في هذا الخصوص الاعتماد فقط على ثلاثة أنواع من السندات: [1]

- سندات ادخار، بحيث أن الإصدار المتدرج لهذه السندات لا يؤثر على السياسة النقدية.
- سندات عمومية قصيرة الأجل تدور مدتها حول ثلاثة أشهر.
- سندات عمومية طويلة الأجل تنحصر مدتها بين 8 سنوات و10 سنوات أو تكون دائمة.

و من الجدير بالذكر الإشارة إلى أهم الفروق بين سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، والمتمثلة في ما يلي:[2]

- تتجه سياسة السوق المفتوحة إلى التأثير مباشرة على السيولة المتواجدة عوض الاستجابة إلى مطالب البنوك في تزويدها بالسيولة الجديدة (خلق النقود) عن طريق اللجوء إلى إعادة الخصم.
- إن الاعتماد على سياسة السوق المفتوحة يعني أن البنك المركزي يقوم بإجراء ذي تأثير سلبي على سيولة البنوك، وذلك باقتطاع جزء من هذه السيولة بمناسبة بيعه للسندات في السوق النقدية.

ومهما يكن من أمر، فإن السوق المفتوحة أصبحت من أكثر السياسات التقليدية استعمالا وخاصة في الاقتصاديات ذات الأسواق النقدية الواسعة والمتنوعة، حيث تعتبر أهم سياسة يستعملها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، نظرا لاستقطابها مبالغ ضخمة من جميع أنحاء العالم. ولكن تبني هذه السياسة يتطلب وجود تقاليد عريقة من جانب السلطات النقدية والأطراف الأخرى المتدخلة في السوق كالبنوك.

III.II. سياسة الاحتياطي الإجباري

يعرف الاحتياطي الإجباري[3] بأنه نسبة قانونية من ودائع الجمهور يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع، والاحتفاظ بها في حساب باسم هذه البنوك مفتوح لديه لا ينتج فوائد. وكان القصد في بداية الأمر من وراء فرض هذا الاحتياطي هو نية البنك المركزي(الاحتياطي الفدرالي في بداية الأمر) في الحفاظ على حقوق المودعين عند تقدمهم لسحب ودائعهم وذلك في حالة عدم كفاية ما تحوزه البنوك من سيولة لمواجهة هذه الطلبات.

و مع مرور الوقت، تحولت هذه الوسيلة من مجرد أداة وقائية لصالح المودعين إلى أداة يستعملها البنك المركزي للتأثير على سيولة البنوك التجارية، ومن وراء ذلك التأثير على قدرتها على التوسع في القرض وعلى خلق نقود الودائع باعتبار أن هذه الأخيرة هي نتيجة عملية لسلسة من نوع: وديعة --- قرض--- خلق نقود ودائعية أو كتابية، تحت تحقق الفرضيات العامة ومنها عدم تسرب الحلقة الوسطى المتمثلة في القروض إلى خارج دائرة النظام البنكي.

ويعتقد النقديون بعدم فعالية نظام الاحتياطي الإجباري لتوفر سببين أساسيين، يتمثل الأول في إمكانية تغير المعدلات التي يتم تطبيقها بشكل يصعب معه التنبؤ بالوقت المناسب لتطبيقها وكذلك الآثار الناجمة عنها.

---

[1] P. J. Lehmann: op. cit - p227-228.

[2] Besson Jean Louis: Monnaie Et Finance – Opu – Alger – 1993– P 90.

[3] ظهرت هذه السياسة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1913 تزامنا مع تأسيس نظام الاحتياطي الفدرالي.

فعلى مستوى توقيت التطبيق، فإن هناك حالة من عدم التأكد يتخبط فيها البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالمعنى الذي يعطيه للاحتياطات الحرة.[1] أما السبب الثاني فيرجع لسوء تقدير الآثار التي يمكن أن تنجم عن استعمال مثل هذه الوسيلة، حيث أن تطبيق الاحتياطي الإجباري يتم في أوقات متغيرة، وهذا الأمر يجعل ردود أفعال البنوك صعبة التوقع، وبالتالي يرهن إلى حد بعيد النتائج المرتقب تحقيقها.

II.IV. نقود مغطاة 100%

إن استعمال عملة مغطاة 100% يندرج في إطار الاتجاه العام الذي يهدف إلى إلغاء كل تفويض تمييزي للسلطات الممنوحة للبنك المركزي. وتستند عملية استعمال عملة مغطاة 100% على إصلاح نقدي عميق يقوم بالأساس على إلغاء التمييز بين النقود المركزية ونقود الودائع، وأكثر من ذلك يقوم هذا الإصلاح على إلغاء مبدأ المضاعف البنكي أيضا. ولإدخال هذا التغيير في النظام النقدي، يرى فريدمان أنه لا بد من القيام بتعديلين على الأقل يتم إجراؤهما على هذا النظام.[2]

- **التعديل الأول**، يتمثل في إعطاء البنوك إمكانية إصدار أوراق نقدية مثلما تستطيع تماما خلق نقود الودائع، وذلك بخضوع الأوراق المصدرة إلى نفس الالتزام بضرورة احتياطات تغطية كما هو الشأن بالنسبة لنقود الودائع. وبالتالي تصبح النقود المركزية مشكلة فقط من الاحتياطات البنكية.
- **التعديل الثاني** ويتمثل في أن تفرض على البنوك عندما تخلق نقود الودائع نفس الشروط والقيود التي تفرض عندما يتم إصدار الأوراق النقدية ويميل فريدمان بشكل ملفت تجاه هذا التعديل الثاني.

وبفضل هذا الإصلاح، يفرض على كل هيئة تحتفظ بالودائع أن تحوز على وحدة نقدية (ورقية) في مقابل كل وحدة ودائع (سواء كانت هذه الودائع جارية أو لأجل). ويعني ذلك تماما أن البنوك يجب عليها أن تغطي 100% النقود التي تصدرها بواسطة النقود المركزية،[3] وبواسطة هذه التغطية الكاملة، تتحول كل نقود الودائع إلى نقود مركزية.

عموما يمكن توضيح وسائل التدخل المباشرة ووسائل التدخل غير المباشرة عبر الشكل التالي:

الشكل رقم (1): قنوات التدخل المباشرة وغير المباشرة من طرف البنك المركزي

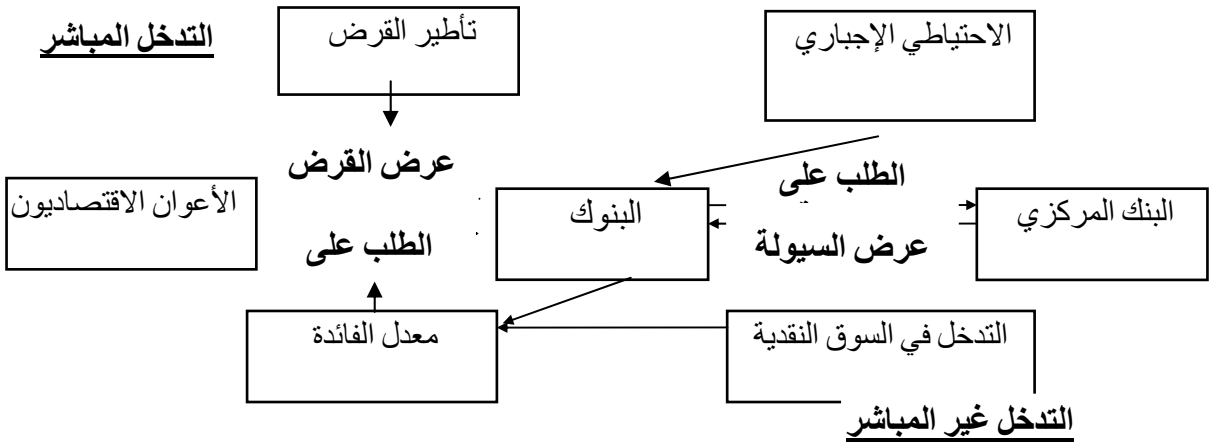

Source: P. Faugère: op . cit - p49.

[1] P. J. Lehmann: op. cit - p224
[2] Ibid - p231.
[3] P. B. Ruffini: op. cit. - p209

خلاصة الفصل

تم التعرض في هذا الفصل إلى السياسة الاقتصادية من حيث إطارها التعريفي والمفهومي، وكذا التطرق إلى مختلف أهدافها وأدواتها. ومن خلال دراسة هذه الأدوات، نالت السياسات الفرعية المكونة للسياسة الاقتصادية قسطا من الاهتمام. وعلى هذا الأساس تمت دراسة سياسة المداخيل، السياسات الهيكلية والسياسة النقدية من حيث أهميتها في السياسة الاقتصادية.

إن دراستنا للسياسة النقدية ركزت على العناصر الأساسية المشكلة لها، كما تم إلقاء الضوء على العنصر الأساسي الذي يشكل الاهتمام الأول للسياسة النقدية وهو مسألة الأهداف. ولئن كان هناك اتفاق على اعتبار التحكم في التضخم هو الهدف الأساسي لها، فإن هناك من يعتقد أنه ينبغي أن تمتد نحو تحقيق أهداف أخرى، وفي هذا الخصوص، تم اقتراح الناتج الوطني الإجمالي الاسمي.

كما تم التعرض إلى دراسة وتحليل السياسة النقدية والإلمام بمساهمة المدرسة النقدية في هذا المجال، والتي تزامن ظهورها في نهاية الخمسينات مع المرحلة الذهبية للتيار الكينزي، ولكن أزمة السبعينات التي شهدت وضعية جديدة تزامنت فيها البطالة مع التضخم وضعت النظرية الكينزية أمام امتحان عسير، وسمحت بالمقابل للمدرسة النقدية بأن تسجل انتشارا سريعا سواء على مستوى الفكر أو على مستوى السياسات المتبعة من طرف الدولة الرأسمالية المصنعة.

يعطي النقديون أهمية كبيرة للظواهر النقدية ومن وراء ذلك للسياسة النقدية. وقد قام زعيم هذه المدرسة "فريدمان" بتقديم أعمال كبيرة رسخت بشكل عميق أفكارها في ميدان الفكر الاقتصادي. وانطلقت من فكرة أن معظم الإختلالات الاقتصادية إنما مصدرها يتمثل في الأخطاء المرتكبة على مستوى هذه السياسة، والراجعة إلى وجود مهلة زمنية بين الشعور بالاختلال والتدخل بواسطة السياسة النقدية ووقت حدوث آثار هذا التدخل. أما على مستوى أدوات التدخل، يعتقد فريدمان أن الوسائل المستعملة تقليديا (إعادة الخصم، تأطير القرض، الاحتياطي الإجباري) غير فعالة، ومقابل ذلك يقترح استعمال سياسة السوق المفتوحة لما لها من آثار إيجابية على مستوى تسيير الدين العام وعلى مستوى مراقبة كمية النقود. كما يقترح أيضا إعطاء إمكانية للبنوك إصدار النقود القانونية المغطاة بصفة كلية بواسطة النقود المركزية وإن كان الاعتقاد صعبا بشأن إمكانية تحقيق هذا الاقتراح.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الهدف النهائي لمجمل السياسات المذكورة في هذا الفصل هو الرفع من معدل النمو الاقتصادي وإحداث التنمية في ظل واقع يغلب عليه طابع سرعة التغيير. وانطلاقا من الأهمية القصوى التي يحظى بها القطاع المصرفي، كان من الضروري ليس فقط تقييم نتائج هذه الإصلاحات من أجل تقويمها وفقا للأهداف المسطرة، بل واستشراف مستقبله من أجل التهيؤ لمواجهة مختلف الأزمات المحتملة أو الحيلولة دون وقوعها، وكذا ترشيد عمليات التخطيط بهدف الوصول بالمصارف الوطنية إلى المستوى الذي يخولها بأن تكون مشاركا نشطا في إحداث التنمية. لذلك ارتأينا تخصيص الفصل الموالي للإلمام بمعارف وأدبيات وأدوات علم الاستشراف أو الدراسة الاستشرافية.

الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة الاستشرافية

إن استشراف المستقبل من الصفات التي جُبل عليها البشر من جهة، ومن متطلبات الإدارة الحديثة التي أصبحت تعتمد على الدراسات الاستشرافية للمؤسسات والشركات والهيئات كأحد مناهج العمل الناجح والأداء الفعّال من جهة أخرى. فعلوم الاستشراف تنطلق من الرفض المطلق لفكرة اعتبار المستقبل الشيء المقرّر سلفاً والمفروض علينا، والذي يتكشف لنا شيئاً فشيئاً، ولكنه مجال مفتوح أمام اختيارات الأفراد.

إن عملية استشراف القطاع المصرفي الجزائري تستدعي التعرض للإطار النظري لهذا الفرع من العلوم، والتعرف على مختلف أهدافه ومبادئه والتقنيات المستعملة من أجل التقصي عن مستقبل هذا القطاع. وعليه ارتأينا تقسيم فصلنا هذا إلى مبحثين رئيسيين، نتعرض في المبحث الأول إلى التحليل النظري للدراسة الاستشرافية عبر التعريف بماهية علم الاستشراف، مبادئه وأهدافه. بينما نخصص المبحث الثاني إلى التعريف بمراحل وأدوات الدراسة الاستشرافية، وكذا مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجه المستشرف

أثناء قيامه بالدراسة. كما يتم التعرض لأهم البرامج المعلوماتية المتخصصة في العلوم الاستشرافية، ولعل أهمها تلك المنجزة من طرف المخبر الفرنسي المتخصص (*LIPSOR*).[1]

المبحث الأول: التحليل النظري للدراسة الاستشرافية

قبل الشروع في الحديث عن المراحل الرئيسية التي تمر بها الدراسات الاستشرافية، وكيفية إعداد مختلف السيناريوهات المتعلقة بالرؤى المستقبلية للمنظومة أو الظاهرة محل الدراسة، ارتأينا أن نخصص المبحث الأول للحديث عن أهم العناصر المنهجية المرتبطة بهذا الفرع من العلوم.

المطلب الأول: ماهية الدراسة الاستشرافية ومدارسها الفكرية

كثيرا ما يتم الخلط بين الاستشراف والتنبؤ، أو استشراف منظومة وآفاق هذه المنظومة، لذلك تم تخصيص المطلب الأول من بحثنا هذا للتعريف بماهية الدراسة الاستشرافية والتطور التاريخي لها عبر أهم المدارس المساهمة في ظهور وتطور هذا العلم.

I. ماهية الدراسة الاستشرافية

يعرف غاستون بارجييه[2] العلوم الاستشرافية بأنها ذلك الفرع من العلوم أين "يجب النظر إلى بعد وعن بعد في آن واحد إلى وضعية معينة أو إلى إشكالية محددة."[3] والمقصود بالنظر إلى بعد رصد

جميع الاحتمالات الممكنة لمستقبل قطاع أو منظومة معينة استنادا لدراسة الوضعية الراهنة لها. أما النظر عن بعد فيتم الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، أي الدراسة التاريخية لمسار نمو الظاهرة محل الدراسة حتى يتجلى التنبؤ بكيفية تطورها في المدى المتوسط والطويل وفقا لمبدأ التواصل والاستمرارية. ويعرف دوجوفنيل[4] العلوم الاستشرافية فيقول "تقترح الدراسة الإستشرافية انطلاقا من مقاربة متعددة التخصصات (نظامية) مع مراعاة المدى الزمني الطويل، المساهمة في التوصل إلى فهم العالم المعاصر بصورة أفضل، واستكشاف مختلف الصور التي يمكن أن يتخذها هذا العالم وما يمكننا القيام به".[5] فالاستشراف هو ذلك الفرع من العلوم الذي يهدف إلى دراسة الأسباب التقنية، العلمية، الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في تسريع تطور العالم الحديث، والتنبؤ بالحالات الناجمة عن تأثيراتها المجتمعة.

عموما، يمكن تعريف الإستشراف بأنه مجموعة الأنشطة الهادفة إلى الفحص النظامي للعوامل الأساسية المؤثرة على سيرورة الأحداث من أجل تحقيق المستقبل المرغوب، ويختلف عن التنبؤ من حيث أهدافه، آلية عمله والأدوات التي يعتمدها في أبحاثه. ففي حين يهدف التنبؤ إلى بناء ورسم صورة وحيدة للظاهرة في المدى المتوسط أو القصير، معتمدا في ذلك على المتغيرات الكمية الممكن قياسها، والعلاقات الثابتة بين هذه المتغيرات، نجد الإستشراف يتطلع إلى تحديد والتعريف بمختلف الصور البديلة المحتملة للمستقبل، مع الإشارة إلى درجة الشك واللاتأكد المقابلة لكل صورة عاكسة له. مستندا في ذلك إلى الدراسة الميدانية لمختلف متغيرات النظام، كمية كانت أو كيفية، ومتبنيا العلاقات الديناميكية التي تربط بين هذه المتغيرات في المدى المتوسط أو الطويل. وتعتبر الدراسات الإستشرافية من أهم التقنيات المعتمدة في اتخاذ وترشيد القرارات في الحاضر على ضوء المستقبل المرغوب.

II. المدارس الفكرية للدراسات الاستشرافية

إن التحديد الزمني للعلوم المستقبلية أمر يصعب تحديده، لكن يمكن إبراز أهم المحطات التي مرت بها وأهم المفكرين الذين ساهموا في تطويرها. وحسب العديد من الباحثين، فإن الدراسات الاستشرافية لم تكتسب معناها الاصطلاحي المتفق عليه حاليا إلا في بداية القرن العشرين، عندما استخدم جيلفان وهو أحد علماء الاجتماع مصطلح ميلونتولوجي سنة 1907 والذي يقصد به أحداث المستقبل. ومحاولة منا لتتبع نشأة وتطور

---

[1] LIPSOR: LABORATOIRE D'INNOVATION, DE PROSPECTIVE STRATEGIQUE ET D'ORGANISATION.

[2] غاستون بارجيه، GASTON BERGER(1896-1960) يعتبر من أهم الباحثين والفلاسفة في فرنسا، مؤسس المركز الجامعي الدولي ومركز الدراسات الاستشرافية في باريس سنة 1957. يعتبر حسب العديد من المتخصصين في الدراسات المستقبلية أب علم الاستشراف، الذي ينادي بفكرة بناء الحاضر انطلاقا من المستقبل، بدلا من اعتباره من مفرزات الماضي.

[3] IL S'AGIT DE REGARDER A LA FOIS AU LOIN ET DE LOIN A UNE SITUATION DONNEE OU UN PROBLEME DETERMINE.

[4] BERTRAND DE JOUVENEL مؤسس المجلة العلمية المتخصصة في الدراسات الاستشرافية FUTURIBLE، ويقصد بها تعدد الصور المستقبلية للحاضر.

[5] DE JOUVENEL. B: L'ART DE LA CONJECTURE - EDITIONS DU ROCHER - MONACO - 1964 - P 15.

هذا الفرع من العلوم، ارتأينا التعرض إلى المدارس الفكرية الثلاثة التي تمثل في تقديرنا أهم الجهود المبذولة في الدراسات الاستشرافية.

I.II. المدرسة الأمريكية

يعتبر العالم الألماني أوسيب فليختهايم (*OSSIP FLECHTHEIM*) من أوائل الباحثين الذين قاموا بمحاولات لوضع أسس الدراسات المستقبلية، حيث أدمج مصطلح علم المستقبلية في دراساته أثناء تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية. لتتوالى الأبحاث والدراسات في الأوساط العسكرية وتنتهي بإنشاء مركز تابع للجيش الأمريكي، وظيفته الأساسية رصد التطور التكنولوجي بعيد المدى. ليليها ظهور مؤسسة راند (*RAND*)[1] أو مشروع راند الهادف إلى رصد آفاق التطور في التكنولوجيات الحربية الجديدة بغرض تهيئة وتحضير القوات العسكرية الأمريكية لمواجهة الصراعات المستقبلية بطريقة فعالة.[2] وقد واصلت راند أبحاثها ودراساتها بوتيرة وضعتها ترتقي إلى صف رواد تطوير العلوم الاستشرافية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم،[3] كما أسهمت في ظهور عدة منظمات أخرى مثل (هيئة تطوير النظام) و (معهد هدسون)[4]. ومن الجدير بالذكر توجه معالم الفكر الجديدة للطرق العلمية، ففي سنة 1959 نشر هيلمر كاهن(*O. HELMER*)، عالم الرياضيات وزميله الباحث في راند، نيكولاس ريتشر(*N. RITCHER*) دراسة عن نظرية المعرفة للعلوم غير الدقيقة، فوفرت قاعدة فلسفية للدراسة الاستشرافية. كما قام هيلمر ونورمان دلاكلي (*N.DLAKLEY*) العضو الآخر في مجلس إدارة راند بانجاز ما أطلقا عليه تقنية الدلفي،[5] والمؤلفة من سلسلة خطوات يستخدمها الخبراء من أجل القيام بتنبؤ جماعي يكون أكثر دقة من التنبؤ الفردي. وقد كانت هذه التقنية هامة لا بسبب فائدتها فقط بل لأنها أومأت إلى أن الطرق العقلانية في ارتياد المستقبل واستكشافه يمكن تطويرها. ففي الستينيات، أجري عدد كبير من دراسات الدلفي، ودرست الطريقة نفسها وحسنت، وبعد تأسيس هيرمان لمعهد هدسون قام بإجراء العديد من البحوث التي تدور أساسا حول التوجه المستقبلي للإستراتيجية. ثم تتابعت المحاولات بظهور هيئة مستقبل العالم سنة 1966، التي قامت بعدة دراسات حول مستقبل العلاقات الدولية. كما يشكل كتاب هرمان كاهن « العالم سنة 2000 » المنشور سنة 1968 بما يضمه من 431 صفحة، معلما جديدا في أدبيات الدراسات الاستشرافية، حيث يعطي صورة عامة عن الاتجاه الذي يبدو أن العالم يسير فيه. ورغم الانتقادات المتعددة التي تعرض لها الكتاب، إلا أنه بين أن الدراسة الاستشرافية ما هي سوى علم كباقي العلوم، تعتمد على تقنيات جدية وتستخدم أدوات بحث علمية.

II.II. المدرسة السوفياتية

اعتمدت الدراسات الاستشرافية في الاتحاد السوفياتي على مبدأ التخطيط طويل المدى، والذي تجسد في مجموعة من الندوات السنوية ونصف السنوية التي يغلب عليها طابع التخصص، ليتم فيما بعد تجميع مجمل الدراسات والأبحاث في أكاديمية العلوم. وقد تم إحصاء ما مجموعه 2300 بحث في هذا المجال سنة 1983، تستحوذ التكنولوجيا وآفاقها على 12% من المجموع الكلي للأبحاث.[6]

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى طابع الإقليمية الذي يطبع المدرسة السوفياتية الإقليمية، إذ يتم التركيز على أقاليم محددة، كما أن طبيعة النظام الذي يتصف بالبيروقراطية من جهة، والسرية القصوى التي يصطدم بها الباحث أثناء عملية تحصيل المعطيات من جهة أخرى، أثرا سلبا على تطور هذه المدرسة واستمراريتها.

III.II. الجهود الدولية

---

[1] RAND: RESEARCH AND DEVELOPEMENT: البحث والنمو

[2] HATEM FABRICE:INTRODUCTION A LA PROSPECTIVE-ED.ECONOMICA-PARIS-1996-P20.

[3] مؤسسة راند هي مؤسسة أمريكية متخصصة في الدراسات الاستشرافية الخاصة بالقطاعين العام والخاص، تعالج مختلف التحديات التي تواجه الدول، سواء تلك المتعلقة بالمجال الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي مثل التعليم، والفقر، والجريمة، والبيئة...وقد أنشأت سنة 1946.

[4] منظمة أبحاث سياسية تأسست سنة 1961، متخصصة في الأبحاث ذات الصلة الوطيدة بقضايا الأمن العالمي، والتقدم والإستراتيجية والدراسات المستقبلية وذلك من خلال البحث الأكاديمي المتداخل والدراسات التعاونية

[5] سميت بهذا الاسم نسبة إلى اسم معبد يوناني كان الكهان يحاولون فيه استطلاع المستقبل، و تسعى إلى استخراج أقوى توقعات الخبراء حول إشكالية معينة، وتبيان كافة البراهين والدلائل التي تدعم كل توقع من هذه التوقعات. لمعلومات أكثر أنظر وليد عبد الحي:الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية- شركة الشهاب - الجزائر-1991- صص:52-65.

[6] SOCIAL SCIENCES: USSR ACADEMY OF SCIENCES- MOSCOW- VOL XVI- N°1- 1985- P 225 - 229

فرضت ظاهرة التبادل الدولي نفسها على الساحة العالمية، وقد أسهم في هذا الانتشار والتوسع عدة أسباب منها، تأثير أسعار النفط سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول، العولمة الاقتصادية عموما والمالية على وجه الخصوص، التطور التكنولوجي...الأمر الذي دفع بالمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات نحو محاولة رسم صورة مستقبلية للأوضاع الاقتصادية أو السياسية العالمية، محاولة منها للتخفيف من عامل المفاجأة في تنفيذ استراتيجيها. وتتجسد هذه المبادرات في سلسلة من النماذج، ولعل من أشهرها نموذج نادي روما،[1] ليونتييف...الخ

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى تواجد عدة دراسات في بعض البلدان تتسم بالاستقلالية عن المدارس الثلاثة المذكورة سابقا، وعلى رأسها تلك المنسوبة إلى الباحث والفيلسوف الفرنسي غاستون برجيه (*GASTON BERGER*) الذي وضع حجر الأساس لمركز الدراسات الاستشرافية. لتأتي فيما بعد مساهمات برترا دوجوفنيل (*BERTRAND DE JOUVENEL*) الذي أدخل مصطلح المستقبل الممكن (*FUTURE POSSIBLE*). دون أن نهمل مختلف الدراسات التي قامت بها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي...وأيضا تلك الأبحاث المنسوبة للشركات الكبرى كدراسات شال (*SHELL*) التي تعتبر مرجع للكثير من الدراسات الاستشرافية في مجال الطاقة،[2] والتي تعتبر بمثابة إقرار صريح ومباشر بمحدودية وعدم مرونة الأساليب التقليدية للتخطيط المنتهجة من قبل هذه الشركة أثناء فترات الصدمات البترولية والأزمات، وبالتالي ضرورة تعويضها بدراسات ذات طابع استشرافي يغلب عليها

طابع الشمولية والمرونة.[3] انطلاقا من سنة1971، ظهرت أعمال شال على شكل ما يعرف بالسيناريو واستطاعت وضع أربع سيناريوهات استكشافية مختلفة لتطور سوق النفط.[4] ينطلق السيناريو الأول من فرضية مواصلة هيمنة الاتجاهات الحالية على السوق، أما السيناريو الثاني فيتعلق بفرضية حدوث صدمة بترولية، بينما يخص السيناريو الثالث حالة النمو البطيء الذي سيشهدها الاقتصاد العالمي، وأخيرا يختص السيناريو الرابع بإحلال الطاقة النووية محل الطاقة النفطية والفحم. لتتواصل أعمال شال في الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالصناعة النفطية والمعتمدة من قبل الكثير من الدول والشركات العالمية التي تعتمد على هذه الدراسات في رسم إستراتيجيتها طويلة المدى.[5] أما بالنسبة للدراسات العربية فتكاد تكون معدومة إذا استثنينا دراستين صدرتا عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت تحت عنوان " صورة المستقبل العربي " سنة 1982، و" مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي " سنة 1987.[6]

المطلب الثاني: مبادئ الدراسة الاستشرافية

تعتمد الدراسات الإستشرافية على مجموعة من المبادئ التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

I. المستقبل مجال الحرية: انفتاح المستقبل

تعتمد الدراسة الاستشرافية على مبدأ انفتاح المستقبل أمام مجموعة من التطورات الممكنة، لذا تتجلى أولى الخطوات التي يقوم بها المستشرف في محاولة استباق الأحداث وتحديد أشكال المستقبل التي توجد كالبذرة في طيات الحاضر، في تأمل العالم المعاصر، ومحاولة استكشاف الاتجاهات الكبرى أو الغالبة التي يحتمل أن يكون لها تأثير فعال على المستقبل في الأمد المتوسط والبعيد. إن الاقتناع بعدم تحديد المستقبل سلفا يقودنا إلى تقبل مبدأ حرية اختياره، وبالتالي تعدد الاحتمالات والأوجه التي يمكن أن يتخذها. لكن الحرية هنا لا يقصد بها الحرية المطلقة إنما حرية مرهونة بنوعية المتغيرات المؤثرة على الظاهرة موضوع الدراسة، وكيفية تطورها عبر الزمن.[7] الأمر الذي يدفع بالمستشرف إلى اللجوء إلى الماضي للتنبؤ بطريقة ومستوى تطورها في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال انقطاع أو استمرارية تطور الاتجاه، إذ ليس من الممكن

---

[1] النموذج هو «حدود النمو» الذي تولد عن نادي روما في منتصف السبعينيات، وتدور فكرته الرئيسية حول نضوب موارد العالم نظرا لارتفاع العدد الإجمالي للسكان(ارتفاع الاستهلاك الطاقوي لسكان الهند والصين)، وبالتالي ارتفاع الطلب على الموارد الطاقوية.

[2] WACK P.: LA PLANIFICATION PAR SCENARIOS- CONSULTE LE 01/05/2008.WWW.FUTURIBLE.COM

[3] FABRICE HATEM, BERNARD CASES, FABRICE ROUBELAT: LA PROSPECTIVE, PRATIQUES ET METHODES-ED.ECONOMICA-PARIS-1993-P208.

[4] سوف يتم التعرض لمفهوم السيناريو في نفس الفصل، صفحة 49.

[5] FABRICE HATEM, BERNARD CASES, FABRICE ROUBELAT: OP. CIT- P208.

[6] وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية- شركة الشهاب- الجزائر-1991- ص9.

[7] التطور يكون وفقا لمسار خطي، عشوائي، دوري...

أن يتم التمكن من التنبؤ بالمستقبل بصفة يقينية، لكن على الأقل يمكن تقديم افتراضات مفيدة بهدف اتخاذ قرارات أكثر وجاهة في الحاضر.

ومن أجل ضمان الشمولية والدقة في آن واحد في الدراسات الاستشرافية، يشترط عدم تجانس أعضاء فرقة البحث العلمي، فتكون غنية بمختلف التخصصات العلمية والإنسانية (العلوم الاقتصادية، الاجتماعية، الرياضية، الإحصائية...). كما أن الخيال الواسع والملاحظة الدقيقة من أهم الشروط الواجب توفرها في المستشرف، ليتسنى له دراسة الظواهر شديدة التعقيد وتحليلها وصياغة نماذج بسيطة يتم الاعتماد عليها في استباق الزمن، ورسم الصور المستقبلية الممكنة والمرغوبة للظاهرة محل الدراسة.

II. المستقبل مجال تطبيق السلطة

إن الاقتناع بانفتاح المستقبل يقودنا إلى الإقرار بكونه مجالا لتطبيق السلطة والقدرة على التأثير على مسار التاريخ، ومن هنا فاستشراف المستقبل تعني التعامل مع المجهول لا باعتباره الشيء المقرّر سلفاً والمفروض علينا، والذي يتكشف لنا شيئاً فشيئاً، ولكن باعتباره شيئاً يجب بناؤه وتنفيذه، وبالتالي الإقرار بالسلطة (النسبية) التي يتمتع بها الفاعلون وأصحاب القرار على توجيه الأحداث وفقا للمسار الذي يحقق المستقبل الأكثر نفعا أو الأقل ضررا. فالهدف النهائي لمحاولة استشراف المستقبل هو التمكن من السيطرة عليه وصناعة مستقبل أفضل يعيش فيه الإنسان.[1]

وكثيرا ما تتزايد على مكاتب صناع القرار الملفات المستعجلة ذات الأهمية الفائقة والمكانة الإستراتيجية التي تتطلب التدخل السريع والعاجل الذي تمليه حالة الطوارئ. لسوء الحظ، فإن واضعي السياسات هنا يجدون أنفسهم أمام وضعية تسلبهم حرية التحرك، وبالتالي تفقدهم السلطة على اتخاذ القرار العقلاني الذي يضمن الحل الأمثل لمثل هذه الإشكاليات على أساس أن حالة الطوارئ تدل على فوات الأوان.[2] لذلك كان من الضروري تفادي هذه الوضعية عن طريق إيجاد مقاربة جديدة مبنية على أسس علمية، تمكن صناع القرار من اتخاذ قراراتهم بعيدا عن ضغوطات الحالات الاستعجالية، وتعطيهم سلطة تطبيق، متابعة، وتعديل الإجراءات بما يتماشى ومتطلبات الحاضر وتحديات المستقبل.

III. المستقبل موضوع الخيار

إن التسليم بفكرة انفتاح المستقبل أمام عدة اختيارات وصور، والتي يرتبط تحقق إحداها بمدى فعاليتنا نحن كفاعلين، تقودنا إلى الإيمان بحرية اختيار المستقبل وأنه ليس مجالا لما هو حتمي إنما لما هو مختار. فالمستقبل كما يؤكد جوفنال يعتبر مجال عزيمة وإرادة ومجال للتعبير عن حلم كثيرا ما يراود أذهاننا. وفي هذا السياق، يقول سينيك *SENEQUE* "لا توجد رياح مواتية إلا لأولئك للذين يعرفون أين يريدون الذهاب"[3]، مشيرا إلى أن فعالية الدراسة الاستشرافية مرهونة بمدى توفر هدف رئيسي وجوهري يراد تحقيقه من وراء القيام باستشراف منظومة أو نظام معين.[4]

فالمستشرفون يهدفون من دراسة المستقبل إلى اكتشافه واختراعه وفحصه وتقويمه، فضلا عن اقتراحهم لمستقبلات ممكنة ومحتملة ومفضلة. إنهم يسعون إلى معرفة ماذا يمكن أن يكون، وماذا قد يكون، وماذا يجب أن يكون. إنهم يحاولون أن يجعلوا عمليات اتخاذ القرارات، واختيار أهداف السياسات والتخطيط للعمل الاجتماعي أكثر فطنة وفعالية، بتقديمهم تفكيرا مستقبليا حول المستقبلات البديلة.[5]

المطلب الثالث: خصائص وأهداف علم الإستشراف

---

[1] نوفل محمد نعمان : تصميم نموذج كمي لكيفية احتساب العلاقة بين التخطيط للتعليم العالي واحتياجات الخطط الاقتصادية وأسواق العمل- اجتماع مسئولي التعليم العالي في البلاد العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- تونس- 1998- ص 182.

[2] QUAND IL EST URGENT, C'EST DEJA TROP TARD!

[3] IL N'Y A DE VENT FAVORABLE QUE POUR CELUI QUI SAIT OU IL VA.

[4] *Hugues de Jouvenel*: la démarche prospective, un bref guide méthodologique, in revue *futuribles* - n°247- novembre- 1999- p8.

[5] BELL TERRELL H. : REFLECTIONS ON A DECADE AFTER A NATION, AT RISK. PHI DELTA KAPPAN 74 - 8 APRIL 1993-P333.

تتميز الدراسات المستقبلية بخصائص تميزها عن الفروع العلمية الأخرى، وقد ارتأينا تخصيص هذا المطلب للتعريف بمختلف هذه الخصائص، والإلمام بمجمل الأهداف الرئيسية التي تطمح إلى تحقيقها.

I. خصائص العلوم الاستشرافية

تنفرد الدراسات الاستشرافية بتقصي مختلف الأشكال التي يمكن أن يتخذها المستقبل بهدف رسم إستراتيجية ووضع سياسة تشمل مجمل الإجراءات الواجب اتخاذها وتطبيقها في الحاضر. وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص أهم الخصائص المميزة لهذا الفرع من العلوم في النقاط التالية:

I. I. النظرة الشاملة

عادة ما يغلب طابع الترابط، التركيب والتعقيد على الظواهر والنظم قيد الدراسة، لذلك تقترح الدراسة الاستشرافية مقاربة متعددة الجوانب، تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات المكونة للنظام على اختلاف طبيعتها ونوعيتها، ثم تسعى إلى تحليل الظاهرة وتبسيطها تبسيطا علميا لا يفقدها خصائصها الجوهرية.

I. II. إدماج المتغيرات الكيفية

كثيرا ما يتم الخلط بين الدراسة الاستشرافية وعلم التنبؤ، لكن الاختلاف بين هذين العلمين يبقى شاسعا. فبينما يعتمد التنبؤ على المتغيرات الكمية، متقطعة كانت أو مستمرة، تحاول الدراسات الاستشرافية حصر معظم المتغيرات المؤثرة على نمو وتطور الظاهرة، سواء كانت كمية قابلة للقياس والعد أو كيفية يتم تقييمها بطريقة قد لا تخلو من الذاتية.

I. III. العلاقات الديناميكية

تتسم العلاقات الرابطة بين متغيرات النظام محل الدراسة بالديناميكية والحركية، فهي غير جامدة وليست ثابتة. ومن هنا كان يتوجب على علم الاستشراف تبني مقاربة تعتمد على إدماج عامل الزمن طويل المدى في تحليلها التاريخي (الماضي) والمستقبلي للظاهرة، سعيا منه لتحديد نوعية العلاقة التي تربط متغيرات النظام. فبينما نجد بعض الظواهر يغلب عليها طابع الجمود في المدى القصير مثل النمو السكاني لبلد ما أو التغيرات المناخية والبيئية لإقليم معين، وبالتالي ضرورة إدماج عنصر الزمن (طويل الأجل) الذي يمكننا من استنباط واستنتاج كيفية تغير الظاهرة من جهة[1]، ونوعية علاقاتها مع باقي المتغيرات الأخرى من جهة ثانية. نجد في المقابل تواجد تلك المتغيرات السريعة الحركية على المدى القصير، كما هو الحال بالنسبة للتطورات التكنولوجية والابتكارات. وبالتالي لضمان دقة الدراسات الاستشرافية لنظام معطى، كان لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن من أجل تحديد نوعية العلاقات التي تربط بين مختلف متغيرات النظام التي عادة ما تتصف بالحركية وعدم الجمود.

I. IV. الاعتماد على المستقبل في تفسير الحاضر

يعيش العالم في مرحلة أقل ما يقال عنها أنها تتصف بالسرعة، سواء أكانت في المجال الاقتصادي أو التكنولوجي أو الطبي أو السياسي... لذلك يصعب على المستشرف تفسير الحاضر معتمدا فقط على دراسة الماضي بمتغيراته واتجاهاته. فالحاضر ليس سوى نتيجة حتمية لتشكيلة من نمطين من القوى، الأولى موجهة نحو الماضي والثانية تعمل في الاتجاه المعاكس أي المستقبل. فالمقاربة إذن تكون متجانسة، أي مثلما أن الحاضر يفسر الماضي، فكذلك الاقتناع بكون المستقبل يفسر الحاضر.

I. V. تعدد صور المستقبل

إن الإيمان بفكرة انفتاح المستقبل واعتباره مجال للحرية[2] يقودنا إلى الاقتناع بتعدده. أي أنه ليس حالة مفروضة وثابتة، إنما توليفة غنية ومتنوعة للصور التي يمكن أن يتخذها، والمرهونة بمعطيات الحاضر من جهة، وبدرجة استقلالية اتخاذ القرار ومدى حرية تطبيقه من جهة ثانية.

I. VI. أهمية سلوك الفاعلين

[1] HUGUES DE JOUVENEL: OP. CIT - P9.
[2] تعتبر من أهم المبادئ التي تعتمد عليها الدراسات المستقبلية

إن إعادة الاعتبار لأهمية نشاط الفاعلين المعنيين يعني الاعتراف بالدور المحرك لهم في تكوين المستقبل. فاستشراف المستقبل هو ضرورة لبناء الفرد والمجتمع وتطورهما في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، انطلاقا من فكرة اختيار الفرد للمستقبل المرغوب تحقيقه، ودوره الأساسي في صنع هذا المستقبل على اعتبار أن هذا الأخير (المستقبل) غير مقرر سلفا ومفروض علينا.

عموما، فالاستشراف يتميز بتعدد وتنوع الاختصاصات، فلا يرتبط بعمل محدد أو إدارة بعينها أو منهج بذاته، بل هو عمل وجهد جماعي، يضم الأشخاص المؤهلين في اختصاصات مختلفة، كما يتعامل مع المدى الطويل سواء من حيث الدراسة التاريخية لتطور الظاهرة أو من حيث صورها المستقبلية. ويأخذ بعين الاعتبار الاستمرارية في تأثير القوى على المسار التطوري للظاهرة وكذا الإنقطاعات المحتملة كإشباع السوق، أو إحلال مادة بأخرى، أو ظهور وانتشار اختراعات جديدة. وتهتم الدراسات الاستشرافية بدراسة الأوضاع والتغييرات السكانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التعليمية والثقافية بغية تحليلها من خلال مؤشرات كمية وكيفية متعارف عليها تسهل مسألة قياسها وتقويمها، الأمر الذي يمكن بالتالي من دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات، مما يمكن من بناء وصياغة مجموعة فرضيات، وتنبؤات، ومشاهد وبدائل لملامح المستقبل في الميدان قيد الدراسة.[1]

II. أهداف العلوم الاستشرافية

تهدف العلوم الاستشرافية إلى تحقيق الأهداف التالية:

I.II. الإنذار المبكر

تساهم الدراسات الاستشرافية في اكتشاف الأزمات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها. وبذلك فالاستعداد المبكر للمستقبل يؤهلنا للتحكم فيه، أو على الأقل للمشاركة في صنعه، وهذا استنادا إلى المبدأ الأساسي التي تعتمد عليه هذه الدراسات " المستقبل هو مجال للاختيار".

II.II. اكتشاف طاقات وحدود الحاضر

إن الدراسة الموضوعية والدقيقة للحاضر تؤهلنا لاكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا خاصة ما هو كامن منها، والذي يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعلية. وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نصبوا إليه من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة. ومن خلال عمليات الاكتشافات وإعادة الاكتشاف هذه، تسترد الأمة الساعية للتنمية الثقة بنفسها، وتستجمع قواها وتعبئ طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل.

III.II. بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها

تمكننا الدراسات الاستشرافية من بلورة الاختيارات الممكنة وإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدى إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن للناس أن يحددوا على ضوئها اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بعبارة أخرى، لا يتم الاختيار الواعي للمستقبل المرغوب إلا من خلال التعرف على جميع البدائل المحتملة والنتائج الممكنة من اختيار كل بديل.[2]

عموما تساهم الدراسات المستقبلية في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات عن طريق توفير قاعدة معلوماتية مستقبلية لصانع القرار، أي توفير معلومات بشأن البدائل الممكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل من جهة، وترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات، وما ينطوي عليه كل اختيار من مزايا وأعباء من جهة أخرى. ولا شك أننا لن نتمكن أبدا من التنبؤ بالمستقبل بصفة يقينية، لكننا نستطيع على الأقل تقديم افتراضات مفيدة بهدف اتخاذ قرارات في الحاضر أكثر وجاهة ورشاده على ضوء ما تم الوصول إليه من خلال هذه الدراسات.

---

[1] BARBIERI MASINI : WHY FUTURE STUDIES ?- LONDON- GREY SEAL- 1993-PP8-40.

[2] الصايغ عبد الرحمن أحمد : التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية مستقبلية- بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام- الرياض - 1999- ص 10.

المبحث الثاني: مراحل وأدوات الدراسة الاستشرافية

تمر الدراسات الاستشرافية شأنها شأن العلوم الأخرى بمراحل متعددة ذات التسلسل المنطقي والمقاربة العلمية، حيث تعتمد أساسا على الدراسة الدقيقة والموضوعية للحاضر، ومن ثم استخراج أهم الاتجاهات والقوى التي من شأنها التأثير على مجريات الأحداث. وتعتمد العلوم الاستشرافية على عدة أدوات وتقنيات، ولعل من أهمها وأكثرها استعمالا النموذج والسيناريو. لذلك ارتأينا تخصيص مبحثنا هذا لدراسة المراحل المختلفة للاستشراف، وكذا التعريف بأهم الوسائل المستخدمة لاستشراف المستقبل.

المطلب الأول: مراحل العلوم الإستشرافية

تمر المقاربة الاستشرافية بثلاث مراحل رئيسية، وهي كالتالي:

I. فهم الحاضر

من المؤكد أن المستقبل ليس تلك الظاهرة الغريبة والغامضة التي تنشأ وتظهر فجأة من العدم وبدون مقدمات، إنما له جذور تنبعث من الماضي، فتنمو وتتطور عبر الزمن لتساهم في تشكيل الحاضر. من ثم تتجلى بوضوح أهمية فهم هذا الحاضر بمكوناته المتعددة والمركبة وآلية عمله المعقدة، وبالتمييز بين ما هو ظرفي محدد بحقبة زمنية محدودة وما هو هيكلي يغلب عليه طابع الاستمرارية. إن فهم الحاضر يستدعي بناء صورة للوضعية الحالية للنظام أو الظاهرة موضوع الدراسة، ويشترط في هذه الصورة تواجد ثلاثة شروط أساسية: الدقة والعمق من الجانب الكمي والكيفي، والشمولية بمعنى الإلمام بمختلف الجوانب والمجالات المؤثرة والمرتبطة بالظاهرة (الجانب الاقتصادي، السياسي، التكنولوجي، الاجتماعي...)وأخيرا الحركية أي الأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات والقوى الدافعة.

أما فيما يخص النظام فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن توليفة من المتغيرات الذي تربطها فيما بينها مجموعة من العلاقات، ويشترط فيه توفر الخصائص التالية:

- الضبط: التحديد الدقيق لحدود النظام التي تندمج فيه الظاهرة موضوع الدراسة.

- الوضوح: يقصد به وضع صورة واضحة وبسيطة للبنية التركيبية للنظام، أي بطريقة أخرى تحديد جميع المتغيرات المكونة للنظام والعلاقات التي تربط هذه المتغيرات.
- التفسير: ويتمثل في التعريف بالدور الذي يلعبه كل متغير وكيفية تأثيره على نمو النظام عبر الزمن.

II. استباق التغيير

إن المشكلة الرئيسية التي تواجه الدراسات الإستشرافية هو تعقد الظواهر والأنظمة موضوع الدراسة من جهة، واشتراط استمرارية اليقظة والانتباه و التحوّط وعدم الركون إلى السائد، واختراق المناخات القائمة وإيجاد أجواء تساعد وتدعو إلى التغيير من جهة أخرى. ومن ثم فإن المستشرف وهو الشخص أو الأفراد والجماعات التي تقوم بهذا الدور وتمارس هذه المهمة في المجتمعات، مطالبة باستباق التغيير بدلا من النظر إلى المستقبل بأنه مجال الاستسلام للواقع أولما سيقع. ويقصد باستباق التغيير تحديد القوى الدافعة، القوى الناشئة والأفعال الحاملة للمستقبل التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على مستقبل القطاع أو المنظومة.

- **الاتجاهات الكبرى(*TENDANCE LOURDE*) :** تتمثل في القوى الدافعة أو الغالبة التي يحتمل أن يكون لها تأثير فعال على المستقبل في الأمد المتوسط والبعيد، أي الحركة الملموسة والمؤثرة على الظاهرة بطريقة تمكننا من التوقع بمسار تحركها. بعبارة أخرى يمكن تعريفها بكونها تمثل المستقبل الأكثر احتمالا في حالة عدم ظهور معطيات جديدة.
- **القوى الناشئة (*TENDANCE EMERGENTE*) :** هي تلك المتغيرات أو الحركات التي يعتقد أن لها تأثير على الظاهرة.
- **الإشارات الحاملة للمستقبل (*SIGNES (FAITS) PORTEUR D'AVENIR*) :** هي تلك العلامات التي تحمل معها أبعادا مستقبلية أو تشير إلى المستقبل بطريقة أو بأخرى ينتبه إليها المستشرف عندما يمتلك أدوات الرؤية التحليلية أو عندما يكون بصدد صياغة فرضيات تطور متغير من المتغيرات باتجاه رسم السيناريوهات الجزئية المحتملة للمستقبل. والمبدأ الأساس الذي يحكم "الإشارات" أن أهم مرتكزات

التفكير الاستشرافي عدم الإقرار بالقطيعة الفجائية. بل إنه يُلغي تماما مبدأ القطيعة التي تحدث فجأة من غير أن ينتبه إليها المحلل. ذلك فهو يعتبر كل قطيعة عندما تحدث إنما تكون قد سبقتها إشارات حاملة للمستقبل لم ينتبه إليها المعنيون الذين يكونون قد تصوروا مثلا أن" الثورة" أو" الرخاء"،"الأزمة" أو"الانفراج"،"المصالحة" أو" الحرب الأهلية"، "البقاء" أو"التغيير"في هرم السلطة" "امتلاك القوة النووية" أو"نزع السلاح"... تحدث فجأة أو لأسباب غير معلومة. ومهمة المستشرف هي أن ينتبه لهذه الإشارات التي قد تبدو لأول وهلة غير ذات قيمة بالرغم من أنها تحمل في الواقع دلالات على مستقبلات مهمة ينبغي الانتباه إليها.[1]

III. إنارة القرار

يتم في هذه المرحلة إنارة عملية اتخاذ القرار، إذ انطلاقا من مختلف الفرضيات الممكنة، يتم تحديد الظروف العامة للنمو وتطور الظاهرة محل الدراسة من جهة، ومعرفة الإجراءات الواجب اتخاذها والوسائل الواجب توفرها لتحقيق الأهداف المسطرة من جهة ثانية. وعادة ما يتم اللجوء إلى طريقة السيناريو من أجل وضع الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها.

الشكل رقم (2): مراحل الدراسة الإستشرافية

التفسير
مثال: النظام المصرفي، الصحي
إقليم معين: الجزائر

تصور النظام المدروس
- التعريف بالنظام وتعيين حدوده
- وضع الهيكل التنظيمي للنظام

الدراسة التاريخية لمسار النظام
- النمو التاريخي للقطاع
- تفسير أو تحليل أسباب التغيرات.
- تحديد مختلف التوجهات والقوى المؤثرة.
- تحديد قائمة الفرضيات الملائمة.
- تحديد المراحل الكبرى التي مر بها النظام
- المؤشرات المعتمدة
- تقديم التحليل المتعلق بمختلف المراحل
- التوجهات الكبرى والقوى الدافعة المؤثرة على النظام
  - o التوجهات الكبرى
  - o القوى الناشئة
  - o الإشارات حاملة للمستقبل

الدراسة الاستشرافية
- اختيار التقنية المستخدمة
- بناء السيناريوهات
  - o صياغة الفرضيات
  - o تصور نمو ومسار النظام

- التعريف بالتقنية المستخدمة (النموذج، السيناريو، البرامج المعلوماتية...).
- تصور الصور المستقبلية للنظام في ظل ما تم جمعه وتحليله من معطيات من جهة، والفرضيات المصاغة من جهة أخرى.

الموقع

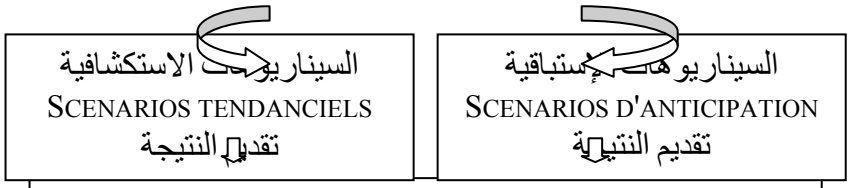

إنارة القرار

- استخراج النتائج الرئيسية
  - هل السيناريو الاستكشافي يمثل الصورة المستقبلية المرغوبة؟
  - ما هي الشروط الواجب توفرها لتحقيق الصور المستقبلية المرغوبة والممكنة؟
- الإجراءات الواجب اتخاذها وتنفيذها في المدى القصير، المتوسط والطويل.
- الاعتماد على الدراسة في رسم السياسة الخاصة بالنظام ووضع

المطلب الثاني: الأدوات المنهجية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محاضرة الأستاذ لاوعلي، جامعة لافال، *LAOUALI, UNIVERSITE LAVAL*

لذلك إرتأينا التعرض إلى أهمها وأكثر

I. النموذج

في حاضر يتميز بالسرعة الفائقة، والمسافة المتلاشية بين الدول لدرجة اختزال مفهوم الكون إلى القرية الصغيرة أين يلعب التطور المدهش لتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات دورا قياديا، نظرا للحجم الضخم الذي توفره من معلومات خامة كانت أو معالجة، وبسيطة هي أو مركبة، يبقى الإنسان القائد الماسك بتلابيب الأمور والمسؤول الأول عن اتخاذ القرار العقلاني الذي يضمن له الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة في الحاضر، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات المستقبل. وفي بيئة متحركة وغير مستقرة، عادة ما يتم اللجوء إلى عدة تقنيات من أجل رسم الصورة المستقبلية للقطاع أو المؤسسة التي تؤهل المقرر والاستراتيجي على اتخاذ القرار الأمثل في ظل معطيات الحاضر ومتطلبات المستقبل. ويعتبر النموذج من أهم الأدوات المعتمدة في مثل هذا النوع من الدراسات.

I.I . ماهية النموذج

يعتمد المستشرف عند تقصيه عن مستقبل قطاع أو منظومة ما على الخيال الواسع والتصور غير المقيد، هذه العملية التي لا تتم بشكل عشوائي إنما تتبع سلسلة من المراحل والخطوات، لتكون أولاها بناء نموذج مماثل للنظام المدروس، يتم من خلاله تجسيد البنية التركيبية له، ومحاكاة آلية سير وتطور الظاهرة محل الدراسة. شأنه شأن المهندس الذي يضع نموذجا لآلة معينة، يجسد من خلالها كل مكونات هذه الآلة وآلية عملها. ليتم الانتقال في المرحلة الموالية إلى تحديد مختلف العلاقات بين متغيرات النظام عبر تفاعلاتها المختلفة ليكون ذلك مقدمة لسلسلة من الفرضيات القائمة على أساس تغيير جزئي أوكلي في بنية النظام، أو تغيير في نوعية العلاقات الرابطة لمكونات النموذج، ثم ترجيح إحدى هذه الفرضيات انطلاقا من المعطيات المتوفرة.[1] وعلى هذا الأساس تصبح الدراسات الإستشرافية خلاصة للمفاضلة بين مختلف التغيرات التي يتعرض لها النظام عبر تقنية النموذج، بهدف التدخل الرشيد للتكيف والاستعداد للمستقبل.

II.I. أنواع النماذج

[1] وليد عبد الحي: مرجع سابق- صص24-25.

يمثل النموذج الصورة المبسطة لنظام معين، سواء من حيث التركيبة البنيوية أو آلية الحركة عبر الزمان والمكان. ومن هنا تختلف مساحة النماذج حسب حجم النظام من جهة، ومدى تعقيده أو بساطته من جهة ثانية. عموما، يمكن تصنيف النماذج إلى مجموعتين رئيسيتين:[1]

I.II.I. نماذج النظم الفرعية

يهدف هذا النوع من النماذج إلى محاكاة عمل أنظمة محددة في قطاعات معينة(التعليم، الطاقة...) وتنحصر في فرع معين على مستوى النظام، فنجدها على مستوى وزارة معينة في الدولة، أو إقليم معين في النظام الدولي...وعادة ما يلجأ إليها المستشرفون لعدة أسباب، نذكر منها سهولة بناءها وبساطة التحكم في معطياتها.

II.II.I. نماذج النظم الكلية

هي تلك النماذج التي تحاكي تركيبة وعمل أنظمة رئيسية شاملة كالنظام الدولي في أبعاده المختلفة، وهنا تصبح النماذج الفرعية إحدى الركائز المعتمدة في بناء نموذج كلي لنظام معين.

ويستدعي بناء النموذج توفر العناصر التالية:

- تحديد وحصر القطاع أو الظاهرة والتعريف بها تعريفا واضحا ودقيقا.
- تحديد الهدف الرئيسي للنموذج.
- التعريف بالمستوى النظامي للنموذج (محاكاة لنظام فرعي أو كلي).
- المجال الزمني للنموذج، ويقصد به البعد الزمني الذي يغطيه (قصير، متوسط أو طويل المدى).[2]

II. السيناريو

تهدف الدراسات الإستشرافية إلى تقصي المستقبل مستعملة في ذلك تقنيات متعددة وبرامج معلوماتية مختلفة، ولعل أهم هذه التقنيات بامتياز السيناريو، نظرا لاعتماده على الخيال الواسع والحوار الجريء. يحتل السيناريو الصدارة على قائمة تقنيات وطرق الدراسة الاستشرافية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أفادت دراسة ميدانية مست 527 باحث ومنظمة تعمل في مجال علوم الإستشراف، أن تقنية السيناريو تتقدم باقي الطرق المستخدمة، ونفس النتيجة أدلى بها المجلس الاقتصادي الكندي، وهذا بعد النجاح الساحق التي عرفته تقنية الدلفي في الفترة الزمنية 1969-1971.

I.II. تعريف السيناريو

تعتبر مرحلة بناء السيناريو من أهم مراحل الاستشراف، إذ نادرا ما يتم ذكر أحد المصطلحين دون ذكر الآخر في الأعمال الأكاديمية والأبحاث الميدانية. ويكمن التوافق الكبير والارتباط العميق بينهما في كون السيناريو يساهم بطريقة فعالة في تحقيق أهداف الاستشراف.[3] وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في أعمال كاهن (KAHN) سنة 1960.[4] ويعرف السيناريو على أنه سلسلة من الأحداث التي نتصور حدوثها في المستقبل، إذ يعبر عن الوصف الدقيق للوضعية المستقبلية لنظام ما أو لظاهرة معينة، وكذا يعرف بمسار الأحداث التي تسمح بالانتقال من الوضعية الحالية إلى الوضعية المستقبلية. كما يمكن تعريفه بأنه سلسلة من الأحداث المتعاقبة والمتسلسلة تسلسلا منطقيا، والتي تصبو إلى تطوير الوضعية الحالية للظاهرة محل الدراسة إلى وضعيات مستقبلية. كما يمكن تعريفه بأنه " وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض."[5] فهو عبارة عن الوصف الكمي والنوعي للمستقبل

---

[1] FORCESE P. DENNIS ET RICHER STEPHEN: SOCIAL RESEACH METHODS. PRENTICE- HALL – NEZ JERSEW – 1973 – PP37-49.

[2] وليد عبد الحي: مرجع سابق- صص25-26.

[3] FABRICE HATEM, BERNARD CASES, FABRICE ROUBELAT: OP. CIT- PP 221-223.

[4] KAHN H.: THINKING THE UNTHINKABLE IN THE 80'S-REED-SIMON AND SCHUSTER-1984.

[5] الرؤية الإستراتيجية حتى عام 2015 والتوصيات الختامية : الصادرة عن مؤتمر العرب وإسرائيل عام 2015 :السيناريوهات المحتملة - مركز دراسات الشرق الأوسط - عمّان / 27-29 تشرين الثاني / نوفمبر 2005.

وللمسار المنتهج من أجل الوصول والانتقال بالظاهرة من الوضعية الحالية لها إلى الصورة المستقبلية المرغوب في تحقيقها من جهة، وإعداد ترجمة موضوعية ودقيقة للحاضر من جهة ثانية.

ويشترط في السيناريو القدرة على الإجابة الواضحة والدقيقة على تساؤلين أساسيين وهما، كيفية تطور كل حالة افتراضية عبر الزمن للوصول إلى المستقبل المحدد وفقا للأفق الزمني للدراسة، وذلك عن طريق شرح المراحل الوسيطة التي تمر بها الظاهرة. وما هي البدائل المتوفرة في كل مرحلة من هذه المراحل والتي قد تحول، تيسر أو توقف هذه العملية. ووفقا لميشيل غوديه[1] " السيناريو الجيد هو مجموعة متناسقة ومنسجمة مبنية انطلاقا من الوصف الدقيق للأحداث التي تسمح لنا بالانتقال من الحاضر إلى المستقبل أو انتهاج المسار العكسي أي من المستقبل إلى الحاضر" فينبغي عليه تسليط الضوء على القضايا الرئيسية، وأوجه عدم اليقين والتحديات الرئيسية وتحديد وشرح العناصر المركزية.

II.II. أنواع السيناريو

يمكن تصنيف السيناريوهات إلى مجموعتين رئيسيتين تختلف من حيث المبدأ والغاية، تتمثل الفئة الأولى في السيناريوهات الاستكشافية (*SCENARIO EXPLORATOIRE*) التي تنطلق في دراستها من الواقع والحاضر لتصل في النهاية إلى رسم صورة عن المستقبل. بينما تأخذ الفئة الثانية التي يطلق عليها مصطلح السيناريوهات الإستباقية (*SCENARIO D'ANTICIPATION*) المسار العكسي، حيث تمثل الصورة المستقبلية المرغوب تحقيقها والوصول إليها نقطة انطلاق الدراسة، ليتم فيما بعد تحديد مجمل القرارات الواجب اتخاذها في الحاضر، من أجل الوصول إلى الهدف المسطر مسبقا.

I.II.II. السيناريو الاستكشافي *SCENARIO EXPLORATOIRE*

يصف السيناريو الاستكشافي انطلاقا من دراسة الوضعية الحالية للظاهرة من جهة، وتحديد الاتجاهات الكبرى المؤثرة على مسار هذه الظاهرة واستمرارها عبر الزمن من جهة أخرى، مجمل الأحداث المؤدية بطريقة منطقية إلى مستقبل ممكن. وذلك عن طريق التغيير في الفرضيات والمتغيرات الرئيسة للنظام. وينقسم بدوره إلى:

1. السيناريو الميلي *SCENARIO TENDANCIEL*

يعتمد السيناريو الميلي على مبدأ استمرارية هيمنة الاتجاهات الكبرى المستوحاة من الماضي، مع جمود النظام وعدم التدخل للتأثير على مجريات الأحداث. إذ يسمح بتحليل انعكاسات هذه القوى على تشكيل الرؤى المستقبلية للظاهرة.[2] ويعتبر بمثابة السيناريو المعياري والمرجعي في تقييم السيناريوهات الأخرى. كما يمثل السيناريو الأكثر احتمالا في ظل المعطيات الراهنة.

2. السيناريو التأطيري *SCENARIO D'ENCADREMENT*

يعتبر بمثابة السيناريوهات الميلية التي تستند إلى الوضعية الحالية للقطاع أو المنظومة من أجل صياغة مختلف الفرضيات. كمثال على ذلك المؤسسة التي تمر بضائقة مالية وتكون أمام اختيارات ثلاثة: تجديد المؤسسة وتحديثها، استمرارية الوضعية الحالية، أو التوقف وعرضها للبيع؟[3] للإجابة عن هذه الإشكالية، يتم اللجوء إلى السيناريوهات التأطيرية المنطلقة من دراسة وتحليل الوضعية الحالية للمؤسسة من أجل القيام بعملية المفاضلة.

II.II.II. السيناريو الإستباقي *SCENARIO D'ANTICIPATION*

[1] ميشال غوديه *MICHEL GODET* ولد في عام 1948، أستاذ متخصص في الاستشراف الصناعي بالمعهد الوطني للفنون والمهن، يعتبر من أهم منابر وأعلام الدراسات الاستشرافية والإستراتيجية، ومن أهم الفاعلين في مخبر الابتكار والاستشراف والإستراتيجية والتنظيم *LIPSOR* الذي اشتهر بأعماله وانجازاته المختلفة في مجال العلوم الاستشرافية. له مشاركات نشطة ودولية في عدة منظمات وهيئات كالمجلس الاقتصادي لمجلس الأمة التابعة لوزير الاقتصاد. وهو أيضا مدير مجموعة *BONGRAIN* وانتخب عضوا في أكاديمية التكنولوجيات. من أهم مؤلفاته التشغيل: الكذبة الكبرى (1997) الذي عرف نجاحا فائقا، الصدمة 2006 :الديموغرافيا والنمو والعمالة (2003) ودليل الاستشراف الاستراتيجي(2007).

[2] STAFFORD JEAN ET SARRASIN BRUNO:LA PREVISION - PROSPECTIVE EN GESTION - PRESSE DE L'UNIVERSITE DU QUEBEC-CANADA- 2005-P273.

[3] IBID.

يختلف هذا النوع من السيناريوهات عن تلك المذكورة سابقا من حيث المبدأ، حيث أن نقطة انطلاق الدراسة لا تتمثل في دراسة الوضعية الحالية للنظام وإسقاط تأثير مختلف المتغيرات المؤثرة على مساره المستقبلي على المدى الطويل، إنما ينطلق السيناريو الاستباقي من تحديد الصورة المستقبلية المرغوب تحقيقها، ومن ثم تحديد مجمل الإجراءات والخطوات الواجب تنفيذها من أجل تحقيق هذه الصورة. بعبارة أخرى تنطلق السيناريوهات الاستكشافية من دراسة وتحليل الحاضر بهدف رسم مختلف الصور المستقبلية للقطاع في ظل الحرية المطلقة للاتجاهات الكبرى والقوى المؤثرة، دون التدخل لتغيير أو التأثير على مجرى الأحداث. بينما تتخذ السيناريوهات الإستباقية المسار العكسي، فتقوم برسم الصورة المثلى لمستقبل يمكن تحقيقه، ومن ثم التعريف بمختلف الإجراءات الواجب تنفيذها في الحاضر من أجل الوصول بالمنظومة أو الظاهرة محل الدراسة إلى الوضعية المرغوب تحقيقها. وهنا تتجلى بوضوح أهمية هذا النوع من السيناريوهات في رسم الخطط الإستراتيجية التي تمكننا من تحقيق ما نصبو إليه من تنمية شاملة، سريعة، ومتواصلة. وتنقسم السيناريوهات الإستباقية إلى نوعين:

1. السيناريو المعياري *SCENARIO NORMATIF*

يهدف السيناريو المعياري إلى تحديد الأهداف الواجب تحقيقها قصد الوصول بالظاهرة قيد الدراسة إلى الصور المستقبلية المرغوب فيها، كما يسعى إلى التعريف بالمسار الذي يربط هذه الصور بالحاضر المعاش. وكثيرا ما يتم اللجوء إلى هذا النوع من السيناريوهات في حالة الأزمات والوضعيات السلبية للأنظمة، حيث يتم رسم الأهداف المرجوة، ومن ثم تحديد الخطوات الواجب الشروع في تنفيذها في الحاضر من أجل تحقيق هذه الأهداف.[1]

2. السيناريو المتباين *SCENARIO CONTRASTE*

يمكن اعتبار هذا السيناريو كحالة خاصة من السيناريوهات المعيارية، حيث يتم رسم وتحديد الصور القصوى المرغوب تحقيقها، أو تفاديها وتحديد الخطوات الواجب القيام بها من أجل تحقيق أو تفادي هذه الصورة.

III.II. مكونات السيناريو

يمكن تحديد أهم العناصر المكونة لتقنية السيناريو في النقاط التالية:

- القاعدة: التي تمثل الصورة الصادقة للواقع الحالي للظاهرة أو المنظومة محل الدراسة.
- المسارات التي تعتبر نتيجة تقدم النظام على السلم الزمني، مع العلم أنه مع التقدم، يتم طرح مختلف التساؤلات التي تقابلها فرضيات متعددة ومتنوعة ليتم فيما بعد استنباط النتائج وفقا للدالة "إذا...فإن..." وهكذا يتم استنباط شجرة الصور الممكنة للمستقبل. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى درجة التعقيد العالية المميزة لمسار الظاهرة عبر الزمن، الأمر الذي يستلزم تقسيمه إلى عدة فترات وسيطة لتسهيل التحكم في معطياتها وتعديل الخطة المتبعة وفقا للأهداف المسطرة، وهو ما يعبر عنه بالصور الوسيطة للمستقبل، والتي تعكس مختلف التطورات الممكنة للنظام في فترات يحدها الحاضر من جهة والصورة النهائية للمستقبل من الجهة الأخرى.
- الصور الوسيطة والنهائية التي نحصل عليها عبر مختلف المراحل وفقا للآفاق المحددة للدراسة.

IV.II. مراحل إنجاز السيناريو

إن عملية صياغة السيناريو تمر بستة مراحل رئيسية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

المرحلة الأولى

يتم في هذه المرحلة الإلمام بماهية موضوع الإشكالية، حيث يتم تحديد موضوع الدراسة بطريقة واضحة ودقيقة تستبعد أي التباس محتمل، وكذا تحديد المدى الزمني للدراسة الذي يرتبط ارتباطا كبيرا بطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة.[2] ففي حين تتطلب الأعمال المتعلقة بالأنظمة العمومية وشبه العمومية ما بين العشرة إلى العشرين سنة ليتمكن الباحثون من مراقبة وتسجيل التغيرات والتوجهات الكبرى والقوى

[1] STAFFORD JEAN ET SARRASIN BRUNO: OP. CI T- P274.

[2] MICHEL GODET, REGINE MONTI, FRANCIS MEUNIER, FABRICE ROUBELAT: LA BOITE A OUTILS DE PROSPECTIVE STRATEGIQUE- CAHIERS DU LIPSOR - CAHIER N° 5 -2004-P23.

الدافعة المؤثرة على المنظومة أو القطاع، نجد ميادين أخرى تتطلب مجال زمني أقل كالدراسات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات التجارية من أجل تحسين مبيعاتها ومكانتها في السوق، نظرا لما يعرفه من تغيير سريع جدا ونشط.

المرحلة الثانية

تتمثل في مرحلة تكوين صورة دقيقة وموضوعية تعكس النظام قيد الدراسة، انطلاقا من التحليل الهيكلي الذي يهدف إلى استخراج مختلف المتغيرات المشكلة له والعلاقات التي تربطها ببعضها البعض. ليتم في خطوة ثانية تحديد المتغيرات الرئيسة المستقلة التي تؤثر بصفة مباشرة على تطور النظام.

المرحلة الثالثة

يتم في المرحلة الثالثة جمع المعطيات المتعلقة بالمسار التاريخي المنتهج من قبل الظاهرة، بهدف استخراج المؤشرات الأساسية من جهة، والتعرف على نمط تغير ونمو الظاهرة من جهة ثانية، وترقب الإنقطاعات المحتملة من جهة ثالثة. وتسمح هذه العملية ببناء وتكوين قاعدة معرفية متينة.

المرحلة الرابعة والخامسة

يتم في المرحلة الرابعة وضع الفرضيات واختيار أكثرها توافقا وانسجاما. لننتقل إلى المرحلة الموالية أين يتم تشكيل وتكوين الصور المختلفة والممكنة للمستقبل مع تحديد المسار الخاص لكل منها، وذلك باللجوء إلى السيناريوهات المتباينة المتحصل عليها انطلاقا من تغيير معايير التطور.

المرحلة السادسة

يتمثل مضمون هذه المرحلة في تحديد الاختيارات الإستراتيجية انطلاقا من السيناريو المختار، بعبارة أخرى مرحلة المفاضلة بين مختلف السيناريوهات المقترحة.

المبحث الثالث: حدود وعراقيل الدراسات الاستشرافية

تعتبر الدراسات الاستشرافية من متطلبات الإدارة الحديثة، وعلى رأس اهتمامات ومشاغل الدول المتقدمة التي تعمل على إلغاء مصطلح " المفاجأة " و"الطوارئ" من قواميسها، باعتبار أن حالة الطوارئ تنم عن فوات الأوان والرضوخ للأمر للواقع. لكن من الضروري الاعتراف بأنها من أكثر العلوم صعوبة نظرا للعراقيل والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: صعوبة التنظيم

من أهم مميزات الدراسات الاستشرافية تبنيها للعمل الجماعي، حيث تعتمد على فريق عمل غني من حيث تركيبته واختلاف تخصصات أفراده. لذلك فليس من السهل دائما تجميع هذه التوليفة غير المتجانسة من المتخصصين في مختلف الفروع العلمية تحت هيئة واحدة وفي مكان واحد، من أجل دراسة وتحليل البيانات الكمية والنوعية بهدف بناء السيناريو،[1] والإجماع على نفس الرؤية للمستقبل المنشود ومن ثم وضع إستراتيجية وطنية تضمن التنمية المستدامة للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، يشترط توفر فريق من الخبراء ذوي خبرة عالية في العلوم الاستشرافية من جهة وإمكانات معتبرة في مجال التحكم في البرامج المعلوماتية الاستشرافية وتقنيات التنشيط من جهة أخرى، إذ ترجع لهم المسؤولية الكاملة في الإشراف على فريق العمل، من عملية المراقبة للمواضيع المطروحة للتحليل إلى تنظيم المناقشات بين المشاركين بطريقة لا تخلو من البيداغوجية والمرونة، لضمان التدخل الرشيد لجميع أفراد الفريق.

المطلب الثاني: العراقيل المتعلقة بعامل الزمن وإتقان البرامج المعلوماتية

تتطلب الدراسة الاستشرافية إذا ما قورنت بالدراسات الأخرى مجال زمني طويل نسبيا، حيث لا يمكن التحدث عن الاستشراف في دراسة تقل عن 12 شهرا، الأمر الذي يتطلب من الخبراء التكريس شبه الكلي لمجهوداتهم ووقتهم من أجل الإلمام بالمهمة التي كلفوا بها لفترة طويلة. ولهذا يشترط توفر إطار محدد أو هيئة

[1] RAYMOND RAZAFINDRAKOTO, RAKOTOMALALA ANDRIAMANPIANINA RAOELISON HARILANTO: VULGARISATION DES TECHNIQUES PROSPECTIVES: FORMATION SUR LES TECHNIQUES- MANUEL DE FORMATION TOME 1- 2005- P 25.

واضحة ينتمي إليها فريق العمل، وتزود بالوسائل العملية المناسبة والموارد المالية الكافية للقيام بمختلف الدراسات والأبحاث.[1]

تسعى العلوم الاستشرافية كغيرها من العلوم الأخرى للإلمام بمختلف جوانب الدراسات المستقبلية للأنظمة والقطاعات بأقصى فعالية ممكنة وأقل جهد مبذول، لذلك فقد تم اللجوء إلى عالم الإعلام الآلي وابتكار عدة برامج معلوماتية تهدف إلى المعالجة السريعة والفعالة للمعلومة، وتعطي لصاحب القرار إمكانية رسم إستراتيجيته وتنفيذها على ضوء معطيات الحاضر وتحديات المستقبل. من أهم هذه البرامج، نذكر تلك التي ابتكرها وطورها فريق العمل التابع للمخبر الفرنسي المتخصص(*LIPSOR*)، والتي استخدمت في بادئ الأمر في الدراسات الفرنسية، ليتم فيما بعد تبنيها من قبل الباحثين والمستشرفين الأوروبيين والأمريكيين. ولعل من أهم هذه البرامج نذكر ما يلي:[2]

I. طريقة ماكتور *MACTOR*

تقترح طريقة ماكتور[3] مقاربة تحليلية لسلوك الفاعلون ومعرفة المكانة التي يحتلونها (مركز المؤثر أو المتأثر)، وبالتالي تسعى إلى تقدير علاقة القوة بين الفاعلين ودراسة أوجه الشبه والاختلاف في مواجهة عدد من التحديات والأهداف' وبهذا فهي تسعى إلى تحليل إستراتيجية الفاعلون. من هذا التحليل، فإن الهدف من استخدام أسلوب (*MACTOR*) هو تقديم المساعدة لأصحاب القرار والاستراتيجيين لتمكينهم من وضع سياستهم المتعلقة بالتحالفات والصراعات.[4]

II. طريقة مصفوفة التأثير المتبادل ذات المضاعفات المطبقة *MICMAC*

طور معهد "ليبسور" بفرنسا عددا من البرامج الحاسوبية التي تساعد على الاستشراف، ومن أهمها "برنامج ميكماك"[5] والذي يعني مصفوفة التأثير المتبادل ذات المضاعفات المطبقة، وهو برنامج يتقبل أكثر من 80 متغيرا بقيم مختلفة ويدرس الافتراضات التطورية لكل متغير والتوفيقات التي يمكن أن تحدث من خلال العلاقات الممكنة بينها والمقدرة بالآلاف. وتسعى هذه الطريقة إلى المساعدة على اختيار أهم السيناريوهات الممكنة التي يمكن استخلاصها من الفضاء المرفولوجي.[6] ويطلق عليها أيضا تقنية التحليل الهيكلي، حيث يسمح البرنامج بوصف النظام انطلاقا من مصفوفة العلاقات التي تربط بين جميع العناصر والمتغيرات المكونة لهذا النظام، وهي بذلك تسعى إلى إظهار وتحديد المتغيرات الرئيسية المستقلة والمؤثرة، أي بعبارة أخرى المتغيرات الأساسية لنمو وتطور النظام.[7]

III. الطريقة المورفولجية *MORPHOL*

لقد اكتشفت الطريقة المورفولوجية من قبل الباحث فريتز زويكي (*FRITZ ZWICKY*) لصالح القوات الأمريكية في منتصف الأربعينات، وكانت تهدف إلى تبسيط عملية الابتكار، معتمدة في ذلك على تنشيط الخيال والتعرف على المنتجات الجديدة التي غالبا ما يتم تجاهلها، وكذا تحديد مجال السيناريوهات الممكنة.[8] وقد تم إعادة استخدام هذه التقنية في نهاية الثمانينات. حاليا، غالبا ما يتم الاعتماد على التحليل المورفولوجي في الاستشراف التكنولوجي، أما الأعمال الاستشرافية الاقتصادية فقليلا ما تلجأ إليه رغم فعاليته في بناء السيناريوهات.[9]

---

[1] IBID-PP26-27.

[2] لقد تم اللجوء إلى الموقع الرسمي للمخبر LIPSOR للحصول على مختلف المعلومات والتفاصيل الخاصة بالبرامج.

[3] MACTOR (METHODE ACTEUR, OBJECTIFS, RAPPORTS DE FORCE).

[4] HTTP://WWW.3IE.FR/LIPSOR/MACTOR.HTM.

[5] MICMAC (MATRICE D'IMPACTS CROISES MULTIPLICATION APPLIQUES A UN CLASSEMENT)

[6] يتم التعرض للفضاء المورفولوجي في النقطة الموالية.

[7] . HTTP://WWW.3IE.FR/LIPSOR/MACTOR.HTM

[8] MICHEL GODET, REGINE MONTI, FRANCIS MEUNIER, FABRICE ROUBELAT:OP_CIT-P29.

[9] MICHEL GODET, PHILIP DURANCE LA PROSPECTIVE STRATEGIQUE POUR LES ENTREPRISES ET LES TERRITOIRES-DUNOD-PARIS-2008-PP75-76.

وتعتمد الطريقة المورفولوجية على تقسيم النظام المدروس إلى تساؤلات رئيسية أو متغيرات مختلفة ومتنوعة، تشمل المجال الاقتصادي، الديموغرافي، الاجتماعي والتكنولوجي... حيث يقابل كل تساؤل رئيسي عدد معين من الفرضيات والإجابات الممكنة عن المستقبل. ويتم بناء السيناريو على التجميع التناسقي للفرضية التي تمثل الإجابة الأكثر احتمالا لكل متغير رئيسي، ليتم في النهاية الحصول على الفضاء المورفولوجي للسيناريوهات الممكنة، والذي يتحدد انطلاقا من عدد المتغيرات الرئيسية وعدد الفرضيات والإجابات المقترحة. وقد تم الرجوع إلى استعمال هذه التقنية في مطلع التسعينات، حيث انتهجتها معظم الدراسات المستقبلية الأوروبية، كتلك المنشورة في المجلة المتخصصة مستقبليات (*FUTURIBLES*). أو الدراسات الاستشرافية للمخبر الفرنسي ليبسور. بعد ما تم تجاهلها من طرف الباحثين والمستشرفين لفترة زمنية طويلة نوعا ما، خوفا من الاصطدام بمجموعة ضخمة من السيناريوهات المحتملة وبالتالي الحيرة في اختيار أكثرها توافقا وانسجاما. (أنظر الشكل رقم 3: الطريقة المورفولوجية في بناء السيناريو).

الشكل رقم (3) : الطريقة المورفولوجية في بناء السيناريو

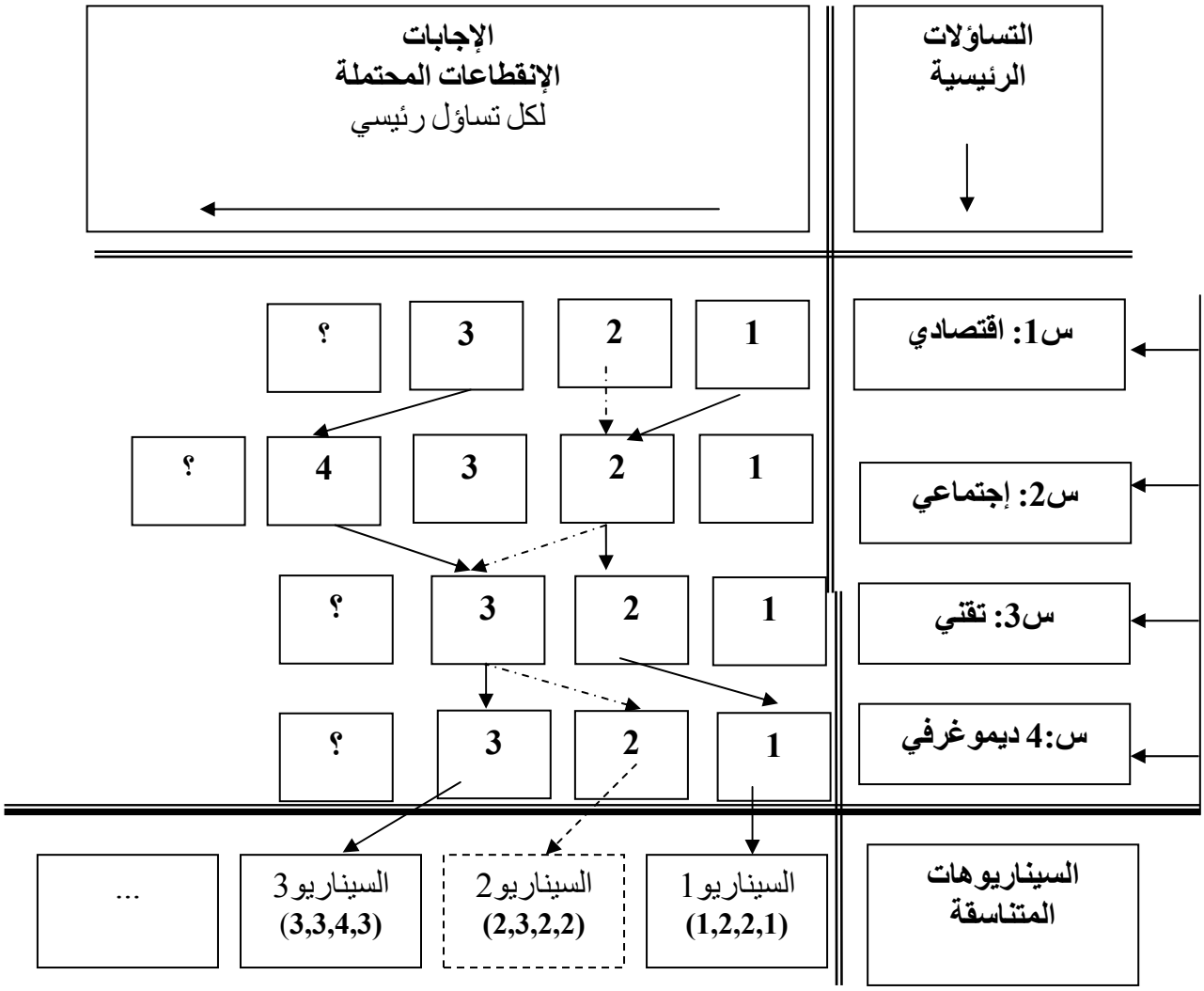

SOURCE: MICHEL GODET, PHILIP DURANCE: LA PROSPECTIVE STRATEGIQUE POUR LES ENTREPRISES ET LES TERRITOIRES-DUNOD-PARIS-2008-P75.

IV. طريقة *SMIC-PROB-EXPERT*

تهدف هذه الطريقة إلى تحديد الاحتمالات البسيطة والشرطية للفرضيات أو للأحداث، وكذا الاحتمالات الناتجة عن الجمع بينهم مع مراعاة التفاعل بين الأحداث و/ أو الفرضيات. فالغاية الرئيسية من هذه التقنية، ليس فقط مساعدة صاحب القرار على اختيار السيناريوهات الأكثر احتمالا وانسجاما، ولكن أيضا إعادة النظر في توليفة الفرضيات التي تم استبعادها مسبقا.

إن طريقة الأثر المتبادل"*Méthode Des Impacts Croisés*" هو المصطلح العام لأسرة مكونة من التكنولوجيات التي تسعى إلى تقييم التغيرات في الاحتمالات لمجموعة من الأحداث إثر الانتهاء من تنفيذ حدث أو أكثر من هذه المجموعة، وتعتبر طريقة (*SMIC-PROB-EXPERT*) واحدة من هذه الطرق. في الواقع، إذا اعتبرنا نظام ذو N فرضية، فان هذه الطريقة تسمح انطلاقا من المعلومات والتصاريح المدلى بها من قبل الخبراء، باختيار من مجموعة ذات (2 X N) من الصور الممكنة، تلك التي تستحق بصورة استثنائية الدراسة المعمقة والتحليلية. فطريقة (*SMIC-PROB-EXPERT*) تهدف إلى تحديد المستقبلات الأكثر احتمالا باعتبارها المرجع الأساسي في بناء السيناريو. وتتطلب عادة حوالي شهر ونصف من الزمن من أجل إنجازها. وتمر الدراسات الاستشرافية المتبنية لهذه الطريقة بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة 1: صياغة الفرضيات واختيار الخبراء

يتم في هذه المرحلة وضع خمس أو ست فرضيات رئيسية وبعض الفرضيات التكميلية، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى صعوبة دراسة مستقبل نظام معقد ومركب واختزاله في عدد محدود من الفرضيات. وهو الغاية من اللجوء إلى مختلف الطرق المتواجدة على الساحة العلمية (كالتحليل الهيكلي أو التفكير الاستراتيجي) من أجل استخراج المتغيرات الأساسية للنظام وحسن صياغة الفرضيات الملائمة (فرضيات الانطلاق).

عادة ما يتم استطلاع آراء الخبراء عبر البريد (معدلات الاستجابة تكون عموما مرضية، حيث تتراوح بين 25 إلى 30 في المائة) ويتعلق اختيارهم وفقا لعدة معايير نذكر منها القاعدة المعلوماتية التي يتمتعون بها والمتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة من جهة، ومدى قدرتهم على التطلع إلى المستقبل من جهة ثانية، وكذا درجة استقلاليتهم من جهة ثالثة.[1] لذلك يتم اللجوء إلى كل خبير على حده لضمان عدم تأثره برأي المجموعة وعدم تأثيره عليها. ويطالب الخبير بتقييم مدى احتمال تحقيق فرضية بسيطة باستخدام مقياس من 1 (احتمال ضعيف جدا) إلى 5 (مرجح جدا). كما يطالب بتقييم باستخدام الفرضية الشرطية تحقق فرضية معطاة انطلاقا من تحقق أو عدم تحقق الفرضيات الأخرى.[2]

المرحلة الثانية: احتمالية السيناريوهات

يسمح برنامج (*SMIC-PROB-EXPERT*) بتحليل المعطيات الخام عن طريق:

- تصحيح آراء الخبراء من أجل تحقيق نتائج متناسقة وصافية (الرجوع إلى البديهيات التقليدية لنظرية الاحتمالات).
- تخصيص احتمال لكل توليفة من (2 X N) من التوليفات الممكنة، للفرضيات الموضوعة في المرحلة السابقة والتي يبلغ عددها (N) فرضية.

وبفضل متوسط الاحتمالات الممنوحة من قبل الخبراء لكل صورة، يمكن تحديد تسلسل هرمي لهذه الصور، وبالتالي تعيين السيناريوهات الأكثر احتمالا. ومن ثم ينبغي اختيار ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة سيناريوهات، مع تحديد السيناريو المرجعي من بينها ذو المتوسط الاحتمالي الأعلى قيمة. وكذا اختيار بعض السيناريوهات المتناقضة التي قد يكون احتمالها ضعيفا ولكن لا يمكن تجاهل أهميتها للمنظومة أو الظاهرة. ليتم الانتقال إلى الخطوة الموالية وهي كتابة السيناريو بما يضم من معطيات تحدد مختلف المسارات المنتهجة للمرور من الحاضر إلى الصور المتعددة للمستقبل من جهة وسلوك الفاعلين المعنيين من جهة أخرى.

تتميز طريقة (*SMIC-PROB-EXPERT*) ببساطة الاستعمال، سرعة الانجاز وسهولة تفسير النتائج المتحصل عليها. حيث تعتمد على الترابط بين الأسئلة المطروحة وضمان الانسجام بين أجوبة الخبراء. كما

[1] HTTP://WWW.CNAM.FR/
[2] IBID

تعتبر من أهم الطرق الفعالة في رسم الصور المستقبلية لقطاع ما، حيث يؤكد معظم الخبراء أن نسبة مطابقة المستقبل لأحد السيناريوهات المقترحة باستخدام هذه التقنية تقدر بحوالي 60 إلى 70%.

وعموما، يعتبر جهل المستشرف بكيفية استخدام البرامج المعلوماتية وإدماجها في أعماله من أهم العوائق والعراقيل التي تصادفه أثناء قيامه بالدراسات الاستشرافية، نظرا لضخامة حجم المعلومات المجمعة من جهة ودرجة تعقيد النظام المدروس من ناحية الأخرى. الأمر الذي يستدعي ضرورة قيامه بدورات تكوينية وتربصات تطبيقية قصد الإلمام بهذه البرامج التي من شأنها تسهيل مهمته، وتشكيل قاعدة معلوماتية متينة يتم اللجوء إليها عند رسم السياسة الإستراتيجية للقطاع أو للمنظومة. كما تشكل الركيزة الأساسية للدراسات الاستشرافية الأخرى، على اعتبار مبدأ شمولية النظرة الاستشرافية.[1]

المطلب الثالث: الصعوبات المرتبطة بنظام المعلومات

إن تكوين نظام معلوماتي مبني على أسس عقلانية يتطلب بصفة خاصة المعرفة الكلية بالاتفاقيات، الأساليب، المفاهيم والتصنيفات المستخدمة في الإحصاءات من قبل جميع الفاعلين المعنيين بهذه الإحصاءات، الأمر الذي يصعب تحقيقه، وبالتالي صعوبة تفسير وتحليل البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر التكاليف المتعلقة بجمع المعلومات وكذا وجود متغيرات غير قابلة للقياس الكمي، كالعوامل الاجتماعية التي تؤثر مباشرة على المستقبل ولكن يصعب تقديرها وقياسها، من أهم العوامل التي تشكل حاجزا أمام عقلنة النظام المعلوماتي الخاص بالعلوم الاستشرافية.

المطلب الرابع: نقاط الضعف الكامنة في استخدام نماذج التنبؤ

عادة ما تتطلب التوقعات على المدى البعيد سلسلة طويلة من المعطيات الإحصائية المتعلقة بمجالات وميادين مختلفة. الشرط الذي يصعب تحقيقه خاصة إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية، وهو ما يؤثر سلبا على دقة الدراسة وسرعة إنجازها. بالإضافة إلى ذلك، فإن صياغة النماذج التي تعتبر من الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي، يستدعي توافر خبراء من مختلف التخصصات والفروع العلمية، الأمر الذي يصعب تحقيقه في أحيان كثيرة.

[1] أنظر الملاحق رقم (1) و (2) الخاصة ببرنامج ميكماك وبرنامج *SMIC-PROB-EXPERT*.

خـلاصــة الفصــل

تعتبر الدراسات الاستشرافية من مقومات الإدارة الحديثة التي ترتكز إستراتيجيتها على الدراسات العلمية الدقيقة والعاكسة للواقع بجميع جوانبه، والتي تسعى إلى استبعاد عامل الصدفة وكذا الحرص على تفادي الوقوع في حالة الطوارئ، بل تعمل جاهدة على بناء مختلف الصور المستقبلية الممكنة وتلك المرغوب في تحقيقها انطلاقا من معطيات الحاضر وتحديات المستقبل.

فالاستشراف هو منهج للتطوير والتحديث وبناء مستقبل أفضل، مستقبل يشيد مرحلة بعد مرحلة، يرتكز على مقاربة شاملة ومتعددة الاختصاصات، أين يتم المزج بين الكم والنوع، والأخذ بعين الاعتبار القطيعة والاتجاهات الكبرى ذات التأثير القوي على مسار الظاهرة موضوع الدراسة. فالمستقبل مجال الحرية، حرية الاجتهاد في التفكير، مفتوح أمام عدة احتمالات أو"مستقبليات". ومجال إرادة، إرادة أخذ القرار الرشيد من أجل الحصول على المستقبل المرغوب. ومجال السلطة، سلطة الفاعلين الذين يستبقون الفعل ويحثون على التغيير.

تقوم العلوم الاستشرافية بوظيفة الإنذار المبكر، إذ تساهم في اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون حدوثها من جهة. واكتشاف طاقات وحدود الحاضر، حيث تؤهلنا دراسة الوضعية الحالية للظاهرة أو المنظومة لاكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا، وبخاصة ما هو كامن منها، وتحويلها إلى موارد وطاقات فعلية من جهة ثانية. كما تسمح من جهة ثالثة ببلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. الأمر الذي يترتب عليه بناء وتوفير قاعدة معرفية، يتم على ضوئها تحديد الاختيارات ورسم السياسات الإستراتيجية للقطاعات.

تعتمد الدراسات الإستشرافية على أدوات وتقنيات مختلفة، ولعل أهمها وأكثرها استعمالا هي النموذج والسيناريو. يهدف النموذج إلى تجسيد البنية التركيبية للنظام قيد الدراسة، ومحاكاة آلية عمله، شأنه في ذلك شأن المهندس الذي يضع نموذجا لآلة معينة، يجسد من خلالها كل مكونات هذه الآلة وآلية عملها. ليتم الانتقال في المرحلة الموالية إلى تحديد مختلف العلاقات بين متغيرات النظام عبر تفاعلاتها المختلفة ليكون ذلك مقدمة

لسلسلة من الفرضيات القائمة على أساس تغيير جزئي أوكلي في بنية النظام. أما السيناريو فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن الوصف الكمي والنوعي للمستقبل وللمسار المنتهج من أجل الوصول والانتقال بالظاهرة من الوضعية الحالية لها إلى الصورة المستقبلية المرغوب في تحقيقها من جهة. وإعداد ترجمة موضوعية ودقيقة للحاضر من جهة ثانية.

ويمكن تصنيف السيناريوهات إلى مجموعتين رئيسيتين تختلف من حيث المبدأ والغاية. تتمثل الفئة الأولى في السيناريوهات الاستكشافية (*SCENARIOS TENDANCIELS*) التي تنطلق في دراستها من الواقع مع الحضور السلبي للمستكشف والاستراتيجي، لتصل في النهاية إلى صورة (صور)المستقبل في ظل ثبات الاتجاهات الكبرى، القوى الدافعة والإشارات الحاملة للمستقبل المتعلقة بالظاهرة. بينما تأخذ الفئة الثانية والتي يطلق عليها مصطلح السيناريوهات الإستباقية (*SCENARIO D'ANTICIPATION*) المسار العكسي، حيث تمثل الصورة المستقبلية المرغوب تحقيقها نقطة انطلاق الدراسة، ليتم فبما بعد تحديد مجمل القرارات الواجب اتخاذها والإجراءات الواجب تحقيقها في الحاضر من أجل الوصول إلى الهدف المسطر مسبقا. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن السيناريوهات المنتمية إلى الفئة الثانية هي الأقرب من حيث طبيعتها وأهدافها إلى جوهر الدراسات الاستشرافية.

وبتعرضنا في القسم التمهيدي لمختلف العناصر المنهجية والأطر النظرية المتعلقة بالقطاع المصرفي والدراسات الاستشرافية الهادفة إلى رسم الرؤى المستقبلية للقطاع، نكون قد أنهينا القسم النظري الذي يسمح لنا بالانطلاق في تحليل واقع المنظومة المصرفية الجزائرية عبر أهم المحطات التي عرفتها و مختلف الإصلاحات التي عايشتها منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2008 (القسم الأول).

القسم الأول: واقع الإصلاحات البنكية في الجزائر

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا حساسا داخل أي اقتصاد، وبتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية، فانه يلعب بذلك دورا خطيرا وأساسيا وهو الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب الفائض المالي، وعليه فان أي تأخر في مجال تطور هذا القطاع الحساس، قد يعرض اقتصاد أي دولة ما للشلل العام. وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الاقتصاد الجزائري، لذا ارتأينا أن نتعرض في هذا القسم إلى واقع الإصلاحات البنكية الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى الجهاز المصرفي على وجه التحديد.

وقد انطلقنا في دراستنا من المرحلة السابقة للإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988، حيث حاولنا إعطاء لمحة عن خصائص ومميزات الجهاز البنكي أثناء هذه الفترة (الفصل الأول)، ثم انتقلنا إلى دراسة وتحليل الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت سنة 1988 بصدور قانون 1988 الناص على استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية (الفصل الثاني). أما الفصل الثالث فتم تخصيصه للإصلاحات الفعلية للمنظومة المصرفية الجزائرية، التي جسدها قانون النقد والقرض سنة 1990، والذي يعتبر من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة، نظرا لما جاء به من قواعد تنظيمية، رقابية، وأخرى توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق.

الفصل الرابع
واقع النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988

نتعرض في الفصل الرابع من دراستنا إلى أهم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية قبل انطلاق الإصلاحات الاقتصادية الفعلية – حسب رأي الكثير من الاقتصاديين- في نهاية الثمانينات. وقد ارتأينا معالجة هذه النقطة عبر مبحثين أساسيين، نتعرض في الأول إلى الوضعية العامة للقطاع أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، والفترة الموالية للاستقلال، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للتعريف بخصائص الجهاز البنكي في ظل التخطيط المركزي.

المبحث الأول
خصائص وفلسفة الجهاز المصرفي الجزائري قبيل وبعد الاستقلال

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كامتداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي، الأمر الذي جعلها تتميز بوجود شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية قبل الاستقلال باعتبارها موطنا دائما للمعمرين المحتلين. وقد ورثت بعد الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه قائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي. وبسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية من جهة والمغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد من جهة أخرى، وكذا إتباعهم في السنوات الأخيرة – قبل الاستقلال- لسياسة "الأرض المحروقة"، واجهت الجزائر وضعا اقتصاديا مزريا وصعبا. الأمر الذي أدى إلى هجرة رؤوس الأموال، وتقليص شبكة الفروع المصرفية وزوال شبكة كاملة لمصارف أخرى، وتصدع البنوك المتخصصة المتبقية، ولا سيما الزراعية منها، وبالتالي توقف القروض المبرمجة من قبل هذه المصارف.

كل هذه العوامل ساهمت في شل الاقتصاد الجزائري، وتأخر انطلاقته –خاصة- أمام تقاعس ورفض الجهاز المصرفي الأجنبي تمويل الاقتصاد الجزائري المنتهج للنظام الاشتراكي، الأمر الذي عجل بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وتأميم المصارف الأجنبية لضمان تمويل القطاعات الاقتصادية الحساسة (القطاع الزراعي والصناعي).

المطلب الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية قبيل الاستقلال

إن قواعد النظام المصرفي والمالي الجزائري كانت تعتمد أساسا على قواعد النظام الفرنسي من حيث الجانب التنظيمي، القانوني أو النقدي، وتهدف أساسا إلى خدمة المصالح الاقتصادية، التجارية والمالية للمعمرين، حيث خصصت جل المصارف لتمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد، وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية. في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلاحين الجزائريين.

I. خصائص النظام المصرفي قبيل الاستقلال

بلغ عدد المصارف في الجزائر سنة 1962 حوالي 140 مصرفا.[1] عدد الفروع 409 فرعا، منها 149 فرعا في منطقة الجزائر، 145 فرعا في منطقة وهران، 83 فرعا في منطقة قسنطينة و23 فرعا في منطقة الصحراء. وكان أعلى تمركز لهذه الفروع في ولاية الجزائر أين سجلت تواجد 92 فرعا.[2] ومن أهم الخصائص المميزة للنظام المصرفي الجزائري في هذه الفترة ما يلي:

- تبعية الجهاز المصرفي والمالي الجزائري للجهاز المصرفي المركزي الفرنسي، حيث لم يكن للجزائر جهاز مستقل يقوم بالإصدار النقدي والرقابة. فالسياسة المتبعة تسطر من طرف وزارة المالية الفرنسية، من البنك المركزي الفرنسي ومن مجلس القرض الفرنسي.
- انعدام السلطة النقدية الحقيقية على المستويين الداخلي والخارجي.
- الطبيعة الازدواجية للجهاز المصرفي والمطابقة للازدواجية الاقتصادية، فالاقتصاد الجزائري مقسم إلى قسمين، نشاطه العصري (الصناعات الصغيرة الحجم والمتوسطة) موجه للتصدير، بينما النشاط التقليدي (الفلاحة، الأنشطة الحرفية) موجه للاستهلاك المحلي. هذه الازدواجية كان لها انعكاسات على الجهاز المصرفي، الأمر الذي أعطى له طابع الثنائية.
- تمركز البنوك في المدن الكبرى والمدن ذات الموانئ.

II. الهياكل البنكية

إن أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/7/19، لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا. وقد بدأ هدا الفرع إصدار النقود مع بداية سنة 1848، لكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري من تلك السنة في فرنسا(إقصاء الملك لويس فيليب من العرش وإعلان الجمهورية الثانية). وفي جويلية تم إلغاء المشروع وجرى تعويض المساهمين،[3] ليليه بعد ذلك إنشاء المنضدة الوطنية للائتمان (*Le Comptoir National D'escompte*) التي آلت إلى الفشل بسبب نقص الودائع، لتأتي فيما بعد ثالث وأهم مؤسسة مصرفية في الجزائر وهي بنك الجزائر(Ba*nque d'Algérie*).

I.II. بنك الجزائر

تأسس بنك الجزائر بموجب القانون الصادر في 4 أفريل 1851 برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك، مقسمة إلى ستة آلاف سهم. وقد زاول نشاطه مند نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد. وبعد مرور حوالي قرن من تاريخ إنشائه، تخصص كبنك مركزي.

وجه البنك جل اهتماماته نحو تمويل القطاع الفلاحي والعقاري بقروض متوسطة وطويلة الأجل بضغط من المعمرين، نظرا لغياب المؤسسات المتخصصة في هذه الميادين. الأمر الذي أدى إلى تعرضه

[1] وزارة الإعلام والثقافة: النظام المصرفي- الجزائر-1971- ص7.
[2] القزويني شاكر: مرجع سابق– ص153.
[3] مرجع نفسه- ص 49.

باريس سنة 1900 وكذا تغيير اسمه من بنك الجزائر إلى بنك الجزائر وتونس. في 1958/9/19 فقد حق الإصدار بالنسبة لتونس بسبب استقلاله ليسترجع اسمه الأصلي فيما بعد«بنك الجزائر ».

إجمالا، ورغم مساره وإنجازاته في المجال الاقتصادي والمصرفي الجزائري، إلا أنه لم يكن حائزا على الصلاحيات التي تمكنه من وضع سياسة مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجزائرية.

II.II. بنوك الأعمال

تهتم بنوك الأعمال بعمليات التسليف طويلة الأجل، لذلك يشترط عند تأسيسها توافر رأسمال كبير نسبيا حتى تتمكن من القيام بوظيفتها الأساسية، كما تلجأ إلى إصدار السندات وقبول الودائع للأمد الطويل، أما عن الودائع الجارية وخصم الأوراق التجارية فلا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي أصولها.[1]

وقد عرف هذا النوع من البنوك في بداية الأمر باسم البيوتات العائلية ـ المالية، وكان هدفها الأساسي المساهمة في تمويل وتنمية القطاع الصناعي.[2] ومن أهم مصارف الأعمال التي كانت متواجدة في الجزائر بنك باريس والأراضي المنخفضة (*BPPB*)، البنك الصناعي لشمال أفريقيا (*BIAN*)، ورمز (*WORMS*)، البنك الصناعي الجزائري والمتوسط(*BIAM*) الذي انشيء نتيجة لدمج البنكين الأخيرين.

III.II. البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختصة

ضمت الشبكة المصرفية قبل الاستقلال مجموعة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تعتبر فرعا من فروع الشركة الأم في فرنسا. ومن أهمها القرض العقاري الجزائري والتونسي(*CFAT*) الذي تأسس سنة 1958 لتمويل مختلف النشاطات والعمليات العقارية والزراعية في الجزائر وتونس، القرض الليوني (*CI*) والذي تم تأسيسه سنة 1958. بالإضافة إلى بنوك أخرى كالصندوق الجزائري للقرض والبنك (*CACB*)، البنك الوطني للتجارة والصناعة(افريقيا)، الشركة العامة(*SG*) التي تأسست سنة 1914، والتي أنشأت جميعها لخدمة المصالح الاقتصادية للمعمرين الفرنسيين.

تمثل الفترة الموالية للاستقلال مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجزائري، إذ تم خلالها العمل على استرجاع السيادة المالية والنقدية للجزائر عن طريق إنشاء الهياكل المالية اللازمة للخروج من دائرة الفرنك الفرنسي. حيث شهدت فترة انبعاث التوجيهات الأساسية المتعلقة بالسياسة المصرفية من ميثاق الجزائر الصادر عن المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، المنعقد ابتداء من 16 إلى غاية 21 افريل 1964 والذي يؤكد على أهمية الادخار الوطني، وبالتالي ضرورة خلق مؤسسات للقروض والودائع.

I. إنشاء المؤسسات المالية الجزائرية وإصدار الدينار الجزائري

سعت السلطات الجزائرية إلى وضع هياكل وطنية لضمان الاستقلال المالي والنقدي ووقف النزيف المالي الذي أصاب البلاد، وكان ذلك عن طريق تكوين شبكة من المؤسسات المصرفية والمالية الوطنية وعلى رأسها البنك المركزي الجزائري، الصندوق الوطني للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

I. I. المؤسسات المالية

تتمثل المؤسسات المالية في البنك المركزي الجزائري، الخزينة العمومية، الصندوق الوطني للتنمية و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

---

[1] يطلق عليها أيضا تسمية البنوك المتخصصة، وقد تم التعرض إلى أهم مميزاتها في الفصل الأول.

[2] عبد الحق بوعتروس: الأنظمة البنكية و التقنيات المالية- فرع: قانون العلاقات الإقتصادية الدولية-جامعة التكوين المتواصل -مركز قسنطينة- ص 5 – تم الاطلاع عليه في الموقع : HTTP://ISEGS.COM. بتاريخ 10 أوت 2007.

I.I.I. البنك المركزي الجزائري (*BCA*)

يعتبر البنك المركزي الجزائري من أهم المؤسسات المصرفية الوطنية ويجسد الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي[1]. أنشئ بمضمون القانون رقم 144/62 بتاريخ 1962/12/13 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ممولة برأس مال مقدر بأربعين مليون فرنك جديد مملوكا كليا للدولة. ليحل ابتداء من 1 جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت 1851.

يرأس إدارة البنك محافظ معين بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير الاقتصاد[2]، كما يساعده في مهامه مدير عام، يعين هو الآخر من قبل رئيس الدولة بناء على اقتراح من محافظ البنك وموافقة الوزير المكلف بالمالية.[3] إن أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي يعينون بدورهم بمرسوم رئاسي لمدة ثلاث سنوات، ولا يمكن إنهاء مهامهم إلا بنفس الطريقة وبنفس الشروط.[4] بهذه الصلاحيات، أضحى البنك المركزي يمثل صمام الأمان للنظام المصرفي برمته، كبنك احتياط وهيئة توجيه إدارة ومراقبة عملية الائتمان. ليوضع في خدمة الخزينة بطريقة كلية بموجب قانون المالية لسنة 1965 وذلك بمنحها لتسبيقات غير منتهية ولا مشروطة (إصدار بدون مقابل). كما أن القوانين آنذاك كانت تعطي الحرية التامة لوزارة

[illegible] آثارا عميقة على الجهاز المصرفي والمالي تحديدا وعلى الاقتصاد الوطني إجمالا.

II.I.I. الخزينة العمومية

تعرف بأنها مؤسسة مكلفة بتسيير خزانة الدولة، وكل العمليات المالية الخاصة بعمل الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وتعتبر أداة هامة للسياسة الاستثمارية المنتهجة من قبل الدولة. يمكن تصنيف مهامها إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: تتمثل في تنفيذ القوانين المالية والميزانية السنوية للدولة.
- المجموعة الثانية: عمليات الخزينة وتتضمن ما يلي:
  - عمليات الإيداع لأمر لحساب المراسلين.
  - عمليات الدين العام، والتي تهدف إلى توفير السيولة بقصد الإنفاق في حالة عدم كفاية الإيرادات.
  - منح القروض بمختلف أنواعها(القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل).

III.I.I. الصندوق الوطني للتنمية (CAD)

أنشى بموجب القانون 63-165 المؤرخ في 7 ماي 1963 وخولت له وظيفة الاستثمار التي كانت من مهام بعض المؤسسات المالية الفرنسية المتخصصة. ليتحول اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية بموجب المرسوم 71-46 المؤرخ ب 30 جوان1971. رأس ماله الاجتماعي حدد واكتتب من طرف الدولة، انفردت الخزينة العمومية بدور الممول الوحيد والرئيسي لهذا البنك.[5] وقد كلف الصندوق الوطني للتنمية بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل الاستثمارات، كما كلف بما يلي:

- منح قروض الاستثمار لمدة تفوق 30 سنة، مع إمكانية المشاركة في أرباح المؤسسة.
- ضمان القروض الممنوحة من طرف الهيئات المالية الوطنية والخارجية.
- تسهيل الاستيراد وشراء المعدات للمخطط الوطني للتصنيع.

ورغم أهمية هذا البنك في تمويل الاستثمارات بهدف دفع وتيرة النمو الاقتصادي إلى الأمام، إلا أن الواقع أثبت أن هذه الهيئة العمومية كانت تقوم في الحقيقة بدور "صندوق الخزينة" حيث اقتصرت مهامها على توزيع مخصصات الميزانية حسب المخطط بدلا من أن تلعب دور بنك للتنمية الحقيقية.

[1] ضياء مجيد الموسوي : الاقتصاد النقدي- دار الفكر-الجزائر-1993- ص70.

[2] لعشب محفوظ: مرجع سابق- ص70.

[5] A. Benhalimma : Le système bancaire algérien : textes et réalités- édition Dahleb- Alger- 1996- p56.

IV.I.I. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (*CNEP*)

أنشئ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون 227-64 المؤرخ في 10 أوت 1964 على شكل هيئة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، يعمل تحت سلطة مجلس الإدارة برئاسة وزير المالية، ومكون من مختلف الوزارات. تتمحور مهامه حول ثلاث مجالات رئيسية:

- تحريك ادخار الأشخاص واستثماره.
- تسيير الأموال الخاصة بالجماعات المحلية.
- وضع إستراتيجية لانطلاق عمليات جمع الموارد: بمعنى توفير أقصى توزيع لمراكز الجمع والإيداع (الوكالات)، ووضع أشكال بسيطة وتطبيقية (دفاتر الادخار). وكذا تشجيع الامتيازات الممنوحة حسب أشكال التوظيف (ادخار السكن، ادخار الشباب، حساب ادخار العملات الأجنبية).

وتجدر الإشارة إلى كون الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكذا صناديق التأمين تعتبر من أهم الوسائل الأساسية لجمع الادخار وتشجيعه، وجعله في متناول الخزينة العمومية التي تضمن توزيعه في القنوات الأساسية للاقتصاد الوطني. وقد أصبح حاليا بنكا للقروض العقارية يعمل على أساس تجاري.[1]

II.I. إصدار الدينار الجزائري

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد[2] الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة وهذا على أساس:

1دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ من الذهب الخالص

وبعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969، تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك. وقد ظل الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة وإجراء التحويلات الدولية. حيث لم يكن قابلا للتحويل، ولم يكن هناك سوق داخلية للصرف يتحدد عن طريقها سعر صرف الدينار. ومع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، أصبحت قيمة الدينار الجزائري ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية،[3] وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين عبر كافة التراب الوطني. والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية للدولة.

II. تأميم وتشكيل الجهاز المصرفي الجزائري

التي أنشأت من أجلها البنوك ليست تجارية مطلقة، إلا أنها حلت محل البنوك الخاصة الأجنبية، التي ظلت تمارس مهامها في الفترة الممتدة من 1963(تاريخ بداية نشاط البنك المركزي الجزائري) إلى غاية 1966 حيث تمت عملية تأميم تلك البنوك وميلاد بنوك تجارية عمومية جزائرية متخصصة في مجالات معينة من النشاط الاقتصادي. ويطلق على هذه البنوك أيضا مصطلح البنوك الأولية.

I.II. إنشاء البنوك الأولية

[1] لطرش الطاهر: تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-2000- صص187-188.

[2] الفرنك الفرنسي أسس بموجب قانون 17 أفريل 1803 على أساس الذهب والفضة، ثم الذهب فقط، حيث 1 فرنك=322.5 ملغ ذهب. استقر تماما حتى سنة 1914 ثم أخذ يفقد قيمته حتى وصلت إلى 1.80ملغ ذهب لكل فرنك سنة 1958، حيث تم إنشاء الفرنك الجديد على أساس 180 ملغ ذهب خالص لكل فرنك فرنسي جديد، وقد استمر استقراره حتى 8 أوت 1969 ثم عرف أول تخفيض ليصل آنئذ الى 160 ملغ ذهب، ونتيجة التحولات التي جرت على النظام النقدي الدولي في سبعينيات ق20 أصبحت قيمته تتحدد وفقا للميكانيزمات التي تتحدد بها قيم العملات الرئيسية.

[3] الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، البيستا الأسباني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، فلوغين الهولندي، الشيلنق النمساوي.

تشكل مرحلة إنشاء البنوك الأولية وعلى رأسها البنك الوطني الجزائري منعرجا بارزا في تاريخ النظام البنكي والمالي الجزائري، الذي يعتبر– البنك الوطني الجزائري- بمثابة المواءمة التاريخية الرشيدة بين بنك فلاحي وبنك تجاري أمام غياب بنوك أجنبية.[1] وتتمثل البنوك الأولية في البنوك التالية:

I.I.II. البنك الوطني الجزائري(*BNA*)

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 66-178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966، على شكل مؤسسة وطنية مسيرة بقانون داخلي بالتشريع التجاري وبتشريع المؤسسات الاسمية. إضافة إلى حصة الدولة التي كانت تقدر ب20 مليون دينار. وحسب المادة 7 من القانون الداخلي، يمكن للعامة أن يكتتبوا سندات مشاركة بمعدل فائدة يقدر ب5%. وقد أخذ البنك على عاتقه جميع النشاطات التي كانت ضمن مهام البنوك الأجنبية التالية:*FAT*, *BNCIA CIC*, *BPPB*, *CEM*, *CFA* وكذا نشاطات القرض الفلاحي بتاريخ 1968/09/30. ويمكن إبراز أهم الوظائف التي انشىء من أجلها فيما يلي:

- تنفيذ برامج الدولة لتمويل القطاع الاقتصادي.
- منح الائتمان للقطاع الزراعي المسير ذاتيا، وهذا إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*) سنة 1982 الذي تخصص في هذا النوع من القروض.
- منح الائتمان للمنشآت العامة والخاصة في المجال الصناعي.
- المساهمة في رأسمال عدد من البنوك الأجنبية، نذكر منها:
  - البنك الأوروعربي (*Euro-Arab Banque*) ومقره لكسمبورغ. يبلغ رأسماله 40 مليون دولار أمريكي.
  - اتحاد بنوك البحر الأبيض المتوسط (*Union Méditerranéenne des banques*) الذي يبلغ رأسماله 80 مليون فرنك فرنسي. تمثل مساهمة البنك الوطني الجزائري 38%.

II.I.II. القرض الشعبي الجزائري (*CPA*)

[illegible] والمتمم بالأمر 75/67 الصادر في 11 ماي 1967. ليحل محل المصارف الشعبية التي كانت تنشط في الجزائر منذ الاستعمار، والمتمثلة في البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني، والبنك التجاري والصناعي للجزائر، والبنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة، والبنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري. و قد نتج عن عملية دمج هذه المصارف ليتم دعمه بضم البنك المصري في جانفي 1968 وكذا الشركة المارسلية للبنوك بتاريخ 30جوان 1968، وأخيرا ضم الشركة الفرنسية للتسليف والبنك في عام 1971. وقد أسندت له مهمة التخصص في القطاعات الحرفية، السياحية، الفندقة، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية للإنتاج والتوزيع والوظائف الحرة. وذلك عن طريق منحه للقروض بمختلف أشكالها(القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل) لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص المسير ذاتيا وكذا المؤسسات المؤممة وغير الفلاحية.

III.I.II. البنك الخارجي الجزائري (*BEA*)

أنشئ هذا البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار، من جراء تأميم بعض البنوك منها القرض الليوني بتاريخ 1967/10/12. وعام 1968 تم تأميم كل من الشركة العامة وبنك باركليز الفرنسي وكذا البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال..الخ. ويمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي بعد أن تم تأميم آخر البنوك الأجنبية منها القرض الليوني بتاريخ 1967/10/12. تنحصر وظيفته الأساسية في تمويل التجارة الخارجية بهدف النهوض بهذا القطاع الحساس عن طريق توفير جميع التسهيلات المصرفية اللازمة لمعاملاته. إضافة لممارسته لجميع الوظائف التقليدية للبنوك.

[1] لعشب محفوظ: مرجع سابق- ص33.
[2] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 16 ماي 1969.

II.II. تخصص البنوك الأولية

لقد انصب اهتمام السلطات الجزائرية في السنوات الأولى من الاستقلال في البحث عن كيفية ضمان استمرار تمويل النشاط الاقتصادي الوطني، أمام شح الموارد المالية من جهة وعدم قيام القطاع البنكي الأجنبي بدوره التمويلي من جهة ثانية. وفي هذا المجال، تم تسجيل تدخل الخزينة وحتى البنك المركزي في عملية تمويل القطاع الفلاحي، بينما اتجه دور الصندوق الجزائري للتنمية نحو ضمان تمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا، والمؤسسات العمومية الجديدة.[1]

ومع قرارات تأميم القطاع البنكي الأجنبي، الذي تزامن مع وضع أول مخطط للتنمية، تبدلت شبكة التمويل الوطنية، وتغيرت الأهداف المنوطة بتحقيقها، فقد زاد عدد البنوك الوطنية بعد أن شهدت سنة

الخارجي في 1967. وأصبح الهدف من نظام التمويل الوطني هو محاولة تغطية كل حاجيات التمويل في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وكانت النظرة السائدة في ذلك الوقت تنصب حول تكفل كل بنك من هذه البنوك بتمويل عدد من الفروع الاقتصادية، ليتكون ما يعرف بتخصص النظام البنكي الوطني، والذي يعد في أساسه تخصصا إداريا باعتبار أن توزيع الفروع الاقتصادية التي تشكل موضوعا للتمويل على مختلف البنوك، إنما يتم بقرار من وزير المالية. وفي إطار هذا التخصص، نجد على سبيل المثال أن البنك الوطني الجزائري يقوم بتمويل القطاع الفلاحي إلى جانب قطاعات أخرى، وأن بنك الجزائر الخارجي يهتم بتمويل عمليات التجارة الخارجية.[2]

المبحث الثاني:آلية عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل التخطيط المركزي

تميز الجهاز المصرفي الجزائري في هذه الفترة بصدور تنظيمات وقواعد محددة لأدائه، ومرتكزة على خلفية إيديولوجية، حيث ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط والتسيير الإشتراكي، وكانت الدولة المالك الوحيد لوسائل الإنتاج ومصادر التمويل، وبالتالي فإن كل القرارات كانت تتخذ بطريقة إدارية. وقد تم القيام بعدة محاولات لإصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ولعل أهمها في هذه الفترة الإصلاح المالي لسنة 1971، ليليه ظهور قانون 12 أوت 1986.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي: الخصائص والنتائج

تبنت الجزائر غداة الاستقلال نهجا اشتراكيا في تسيير اقتصادها، حيث أعتبر التخطيط المركزي أداة رئيسية للضبط الاقتصادي، واعتبر القطاع العام كمركز الإنتاج والتوزيع الرئيسي، ووظف القطاع المالي في اتجاه تمويل البرامج التنموية المقررة مركزيا، وذلك بالاعتماد أساسا على العائدات والادخار الميزاني.

I. أهداف البرنامج التنموي وانعكاساته المالية

خرجت الجزائر من استعمار طويل، وكانت تعاني من مشاكل متعددة وخطيرة سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث كانت تفتقر إلى قاعدة اقتصادية متينة تضمن مستوى تشغيل مقبول، ومحاولة منها للخروج من هذا الوضع الصعب والحساس، لجأت إلى تسطير برامج تنموية تعمل على إدخال تحولات نوعية في المجتمع، وتوفر الحاجيات الأساسية للسكان. وكان نظام التخطيط هو الأداة التي تسمح

اعتمد نظام التخطيط على وضع مخططات تنموية تتضمن الاستثمارات الواجب القيام بها، والوسائل المالية الضرورية لإنجاز ذلك، وكان أول المخططات المنتهجة من قبل الجزائر المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي كانت أولياته محاولة تكييف الهياكل الموجودة ذات الطابع الليبرالي مع متطلبات الاقتصاد المركزي ذو الطابع الجماعي، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي عمل على وضع الخلايا الأساسية للمجتمع والاقتصاد، مثل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وإقامة صناعة ثقيلة. فالمخطط

[1] M.E. Benissad : Economie de développement de l'Algérie - op. cit - p7.

[2] IBID – P 208.

الرباعي الثاني (1974-1977) الذي اعتمد على تكثيف الاستثمارات والتركيز على الصناعات الثقيلة دائما[1]. وبعد ذلك، جاءت مرحلة انتقالية متكونة من سنتين (1978 و1979)، كانت مرحلة للتقييم والتصحيح وإكمال ما تبقى من مشاريع المخططات السابقة التي لم يكتمل إنجازها،[2] ثم انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول (80-1984)، إذ تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي. فالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

ويعكس هذا الاتجاه التنموي التزايد المطرد في الاستثمارات المحققة من فترة إلى أخرى، حيث كانت هذه الزيادة في المخطط الثلاثي (1967-1969) مقارنة بالفترة السابقة (1963-1966) تقدر بحوالي 133%، لترتفع في المخطط الرباعي الأول بنسبة 295 %، وفي المخطط الرباعي الثاني كانت هذه الزيادة تقدر بحوالي 233 %.[3]

على مستوى آخر للمقارنة، تبدو بوضوح الأهمية القصوى التي أولتها الجزائر للاستثمار، حيث كان معدل الاستثمار مرتفعا جدا،[4] ويتجاوز في المتوسط 35 % ليصل في سنة 1978 أعلى سقف له وهو 46 %[5] وهو معدل مرتفع جدا، ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم، حيث لم يتحقق إلا نادرا وذلك في الاتحاد السوفياتي واليابان.[6] وعليه، فإن اتجاه الجزائر نحو وضع برامج تنموية طموحة جدا كما تترجمها البرامج الاستثمارية المعتمدة، إنما يتطلب مجهودا ماليا ضخما لتمويل هذه البرامج ويتضاعف المجهود المالي المطلوب إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة الفعالية على مستوى تنفيذ هذه البرامج، مما يتطلب في كل مرة اللجوء إلى إعادة تقييم الأغلفة المالية اللازمة لإكمال المشاريع المسجلة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع تكلفة إنجازها[7].

II. آليات عمل الاقتصاد في ظل التخطيط المركزي

إن تبني نظام التخطيط المركزي كأداة لتسيير الاقتصاد يتطلب الاعتماد على مجموعة من الآليات التي

I.II تركيز الإنتاج والتوزيع في يد الدولة

تسمح آلية تركيز عمليات الإنتاج والتوزيع بيد الدولة للمخطط بتحديد الأهداف ووضع البرامج واختيار وسائل التنفيذ. وتقوم الدولة بتنفيذ عمليات الإنتاج والتوزيع عن طريق إنشاء مؤسسات القطاع العام، وبالتالي فإن مسألة توزيع اتخاذ القرار مركزة بشكل أساسي في أيدي الدولة باعتبارها مالكة لرأس المال، تمارسه عن طريق مركزية التخطيط وتنفذه بواسطة مؤسسات القطاع العام.[8]

إن إتباع مثل هذا التنظيم الاقتصادي يسمح للدولة بالتحكم في عملية التراكم وتكييف القدرات التنظيمية والهيكلية، لاستيعاب وتيرة التراكم المرغوبة وتوجيهه نحو القطاعات المدمجة التي تسمح بخلق التكامل الضروري في الاقتصاد، كما يسمح لها بالتحكم في تطور نظام الأسعار من جهة، وتوزيع المداخيل من جهة أخرى.

II.II احتكار التجارة

في هذا المجال، يمكننا التفرقة بين نظامي التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، لاختلافات موجودة على المستوى التنظيمي، وعلى صعيد الأداء لكل قطاع.

فبالنسبة للتجارة الداخلية، يتواجد القطاع العام مع القطاع الخاص في ميدان تجارة التجزئة، مع أفضلية لهذا الأخير الذي استفاد من شكل تنظيمه القائم على وحدات فردية أو عائلية، ذات حجم صغير، يسهل إقامتها

[1] M. E. Benissad: La réforme économique en Algérie-OPU - Alger - 1991- pp16 -17.
[2] M. E. Benissad: Economie du développement de l'Algérie-2 eme édition-OPU-Alger-1979 - p44.
[3] M. Ecrement: Indépendance politique et libération économique en Algérie-OPU-Alger-1986-p47.
[4] معدل الاستثمار = الاستثمار / الناتج الداخلي الإجمالي.
[5] .E Benissad: La réforme économique en Algérie – op. cit - p 18.
[6] .E Benissad: Economie du développement de l'Algérie – op. cit. – p 46 .
[7] A.A. Toudert: Le coût de la vie en Algérie depuis 1962 - OPU - Alger -1982 - p96.
[8] عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط - ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر - 1982 - ص 72-73.

بالقرب من التجمعات السكنية الصغيرة. وبالرغم من ذلك، تواجد قطاع عام في هذا المستوى من التجارة مستفيدا من السياسة الاحتكارية للدولة، لتوسيع هياكله ونشاطاته، كما تدخلت الدولة أيضا في مجال تجارة الجملة للحد من اتساع القطاع الخاص. وما تجدر الإشارة إليه، أن احتكار تجارة الجملة الداخلية من طرف القطاع العام يبدو أكثر بروزا مقارنة بتجارة التجزئة، ويمارس عبر مؤسسات عمومية تابعة لوزارة التجارة أو مباشرة عبر المؤسسات الإنتاجية.[1]

أما على مستوى التجارة الخارجية، فإن احتكار الدولة لها يعد عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية. وفي الواقع، فإن ممارسة هذا الاحتكار اختلفت عبر مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، الممتدة من 1963 إلى 1970، تميز الاحتكار بالمراقبة غير المباشرة من طرف الدولة لحركة الواردات عن طريق التجمعات

III.II نظام إداري للأسعار

إن التحكم المطلق للدولة في عمليات الاستثمار والإنتاج من جهة، واحتكارها للتجارة من جهة ثانية، تولد عنه التحكم المطلق لنظام الأسعار من طرف السلطات العمومية. وقد مر تنظيم نظام الأسعار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد بمرحلتين: نظام للأسعار ساد خلال فترة الستينات وآخر تم وضعه ابتداء من 1970.

فبالنسبة للنظام الأول، وضعت الدولة ثلاثة أنظمة أساسية هي الأسعار عند الاستيراد، الأسعار عند الإنتاج والأسعار في الاستعمالات الداخلية، مع احترام المنطق الإداري في تحديد الأسعار بالنسبة لكل الأنظمة. أما بالنسبة للأسعار المحددة في القطاع الخاص، فيمكن القول على العموم أن آلية التحديد الأساسية هي العرض والطلب.[3]

وابتداء من 1970، ظهرت رغبة لدى السلطات العمومية بإعادة تكييف نظام الأسعار لتكون منسجمة مع الأهداف المحددة في الخطة، وتقوم هذه الرغبة على مبدأين، يتمثل المبدأ الأول في مراقبة الشروط العامة لتشكل الأسعار والتحكم فيها من طرف الدولة، بينما يتمثل المبدأ الثاني في استعمال الأسعار كأداة فعالة لتحقيق السياسة الاجتماعية والاقتصادية[4]. في هذه المرحلة، يمكن الإشارة إلى اعتماد أربعة أنظمة للأسعار.

يتمثل النظام الأول في الأسعار الثابتة، ويطبق على السلع ذات الاستهلاك الواسع والتي تتحمل مدفوعات تعويضية. ومن أهم مزايا هذا النظام أنه يضمن استقرار الأسعار لمدة طويلة. وقد تسمح إجراءات التعويض بانخفاض أسعار بعض السلع دون مستوى التكلفة وتعوض الخسائر المحتملة بارتفاع أسعار سلع أخرى فوق مستوى تكلفتها. أما النظام الثاني، فيتمثل في الأسعار الخاصة والذي يطبق على سلع معينة ولمدة محدودة. وما تجب الإشارة إليه هنا، أن تحديد هذه الأسعار لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار التكلفة، ومن أهدافه الأساسية الحفاظ على القدرة الشرائية لشريحة معينة من السكان.[5] بينما يتمثل النظام الثالث في الأسعار القارة، والذي يطبق على السلع التي تندرج في إنجاز برامج الاستثمارات خاصة مواد البناء، وتهدف بصفة أساسية إلى المحافظة على استقرار تكاليف الإنجاز وتجنب تجاوز الأغلفة المالية وعدم اللجوء إلى إعادة التقييم. ويوجد أخيرا نظام الأسعار المراقبة الذي يطبق على جميع أنواع السلع والخدمات التي لا توجد ضمن مجال تطبيق أحد الأنظمة الثلاثة السابقة، ويتم تطبيق هذا النظام باستعمال عدة آليات مثل التحديد المباشر للأسعار، والتصديق(*HOMOLOGATION*) والتسقيف أو تحديد الهوامش التجارية.

IV.II تمويل إداري للاقتصاد

[1] ع. بن إشنهو- مرجع نفسه - ص 258.

[2] N. M. Bouzidi : Le monopole de l'Etat sur le commerce extérieur - OPU - Alger -1988- pp126-137.

[3] S. Ighilahriz: Eléments sur la formation des prix et des revenus-Les cahiers de la réforme, n°05-Enag-1990-p70.

[4] A.A. Toudert: op. cit. - p13.

[5] Ibid - p14.

يندرج نظام التمويل الوطني ضمن سياق المنطق العام للاقتصاد الذي يخضع إلى منطق التخطيط المركزي، خاصة وأن كل البنوك الوطنية التي ظهرت بعد قرارات تأميم النظام البنكي هي بنوك عمومية تعود ملكية رؤوس أموالها كلية إلى الدولة.[1]

إن دراسة نظام التمويل من ناحية وظيفية سوف يوضح لنا شبكة العلاقات التمويلية القائمة، والآليات التي كانت تستعمل في تمويل النشاط الاقتصادي. والنتيجة التي يمكن الخروج بها هو أن تطور تنظيم التمويل كان يهدف إلى البحث عن تغطية البنوك الوطنية لكل حاجيات التمويل في الاقتصاد الوطني.[2]

III. غياب التناسق بين الخيارات الاقتصادية

يمكن الاعتقاد بأن الخيارات الاقتصادية الكبرى كانت تستجيب للطموحات المعبر عنها في المواثيق الأساسية للدولة الجزائرية (ميثاق طرابلس، الميثاق الوطني لعام 1976). وقد خلقت هذه النظرة منطقا ملائما للمبادئ الأساسية الاقتصادية المعتمدة آنذاك. ولكن تبدل هذا المنطق يعد حتميا عندما ننظر إلى هذه الاعتبارات من وجهة المؤسسة ومقتضيات الفعالية والأداء الجيد للنظام. وبالقياس إلى هذا المعيار، فإن هذا المنطق نتج عنه عدم اتساق حاد في الخيارات الكبرى وأدائها.

I.III ثنائية الحقل الحقيقي والحقل المالي

إن أداء النظام الاقتصادي الجزائري يتبع نفس مسار الاقتصاديات الأخرى ذات التوجه الاشتراكي، ويتعلق الأمر في هذا الخصوص بالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، والمتمثلة في التخطيط العيني للإنتاج والتخصيص المركزي والإداري للموارد المالية .

إن التخطيط العيني للإنتاج يتضمن القيام مركزيا بتحضير برامج إنتاجية (سنوية ومتعددة السنوات) على أساس وحدات كمية، وهو ما يعني قياس كل نوع إنتاجي بوحداته الخاصة. ويتمثل الطموح الأساسي للقائم بالتخطيط في التوصل إلى وضع مصفوفة تقنية للإنتاج متسمة إلى حد ما بالاتزان، وفي إطار هذه الشبكة العامة، لم يلعب الدينار دورا نشطا وفعالا في تخصيص الموارد المتاحة، وعلى العكس من ذلك، كان دوره سلبيا إلى أبعد الحدود. ولم يكن في الحقيقة إلا عبارة عن غطاء خاصة في قطاع المؤسسات العمومية، فتحضير الخطة لا يتم إلا بوحدات عينية وبدون اعتبار للنقود.

وقد خلق ذلك ازدواجية في الاستعمالات الداخلية للدينار، ترتب عنها اختلاف القيد الميزاني من قطاع إلى آخر، فالقيد الميزاني في قطاع المؤسسات العمومية يعد قيدا "هشا"، بينما في قطاع المؤسسات الخاصة وقطاع العائلات يوجد انتقال تلقائي لأثر التضخم. وهو ما يعني أن الدينار إضافة إلى دوره كوحدة حساب،

بالتخطيط قد أهمل دور الدينار في الأداء الجيد والفعال للنظام، والنتيجة النهائية لهذا النموذج هو أن الجانب النقدي قد تحول إلى تابع للجانب الحقيقي. ويقود مثل هذا النموذج بالضرورة إلى إنتاج إختلالات يتزايد عمقها مع الزمن لتتحول لاحقا إلى انسداد هيكلي للنظام.

II.III نظام مالي غير ملائم

لم يكن النظام المالي الوطني عبر نمط تنظيمه وأدائه، نظاما ملائما بالقياس إلى معايير الفعالية، حتى وإن كان يبدو متسقا مع السياسة الاقتصادية المعتمدة.

أ. الدور المتعاظم للخزينة

إن الدور المتعاظم الذي لعبته الخزينة في الشبكة العامة لتمويل الاقتصاد الوطني من بين عناصر عدم الاتساق، حيث أخذت مكان البنك المركزي كعامل فعلي في خلق النقود. وقد تم ذلك عبر هيمنتها على نظام القرض الذي كان يعتبر ميدان تدخل مفضل بالنسبة لها. وقد كان تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات

---

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير- المدرسة العليا للتجارة – الجزائر- 2005- ص292.

[2] الطاهر لطرش: تقنيات البنوك-مرجع سابق-ص 180.

[3] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق– ص 295.

العمومية نشاطا محتكرا من طرفها. وأصبح الحقل الميزاني (الخزينة، البنك الجزائري للتنمية ..) مركزا فعليا وقناة أساسية لتوزيع القروض.

وبصفة إجمالية، لقد لعبت الخزينة العمومية خلال الفترة السابقة للإصلاحات الاقتصادية دورا ثلاثي الأبعاد، فمن جهة كانت تنشط وكأنها بنكا مركزيا بفعل ما كانت تمثله من وزن في إصدار النقود (عبر عملية تنقيد العجز) ومن جهة أخرى كانت تقوم بأدوار تعتبر من صميم نشاطات البنوك التجارية وذلك عبر توزيع القروض وتعبئة الادخار، ومن جهة ثالثة وأخيرة، كانت تحاكي دور مسير الخزينة في المؤسسة وذلك عبر استلام عائدات الدولة وتنفيذ النفقات العمومية. وقد أنتج هذا السلوك المتبع من طرفها تناقضا حادا: هل يمنح القرض وفقا لقواعد وقانون القيمة أم يمنح فقط وفق طرق وآليات إدارية ؟

ب. سلبية النظام البنكي

إن سلبية النظام البنكي تقع على مستوى منح، تسيير وتوجيه القروض. وأمام الدور المتعاظم للحقل الميزاني الذي يعتبر المنشئ الرئيسي للقرض، فقد تم دفع دور النظام البنكي في هذا المجال إلى مرتبة متأخرة. ولم يكن البنك يمثل في واقع الأمر سوى شباك لدفع القرض الذي يتخذ القرار بشأنه في مكان آخر خارج دائرة النظام البنكي ذاته، حيث تقوم كل مؤسسة عمومية حصلت على قرار تسجيل مشروعها، بتحضير مخطط للتمويل الذي يعد في نهاية الأمر مجرد إجراء شكلي. وينبغي عرض هذا المخطط على البنك الجزائري للتنمية حيث يتم تحضير المخطط المالي الذي يمثل الترجمة النقدية للمخطط الوطني الذي صمم

يحتضر دور النظام البنكي في إعادة توزيعها على أساس قرار السلوين.

وعلى هذا الأساس، كان منح القروض يتم بطريقة آلية، حيث يستطيع البنك تحرير القروض طالما قامت المؤسسة بتقديم قرار التمويل. وما يمكن استنتاجه مما سبق غياب المعايير التجارية وقواعد الحذر في النشاطات الإقراضية للبنوك، الأمر الذي نتج عن اعتبار الدولة ضامنا أساسيا في القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، وهو ما أسقط نظام التمويل بأكمله وحصره في نطاق الإجراءات الإدارية.

المطلب الثاني: إعادة هيكلة النظام البنكي والإصلاح المالي لسنة1971

تهدف السياسات الرامية إلى تحسين أداء القطاع المالي إلى الرفع في معدلات النمو الاقتصادي، وهو رأي تدعمه النظريات والأدلة معا.[2] ويرجع السبب النظري وراء ربط التطور المالي بالنمو إلى أنَّ النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف لتعزيز فعالية الوساطة من خلال ما يحققه من خفض التكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات والمتابعة. ويشجع النظام المالي الحديث نشاط الاستثمار من خلال تحديد فرص العمل الجيِّدة للعمل التجاري وتمويلها وتعبئة المدخرات ومتابعة أداء المديرين والسماح بتداول المخاطر وتغطيتها وتنويعها وتيسير تبادل السلع والخدمات. وتؤدي هذه الوظائف إلى رفع كفاءة توزيع الموارد، تسريع تراكم رأس المال المادي والبشري وتعجيل خطى التقدم التكنولوجي، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي.[3]

I. أهداف ونتائج الإصلاح المالي لسنة 1971

بادرت السلطات الجزائرية في بداية السبعينات إلى تطبيق حزمة من الإصلاحات المالية أو ما يطلق عليه مصطلح الإصلاح المالي لسنة 1971 وقد ارتكز هذا الإصلاح على مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.
- فتح كل مؤسسة لحساب مالي لدى بنك معين(التوطين المصرفي).
- منع التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض، باستثناء القروض الخارجية، وبالتالي إجبارية التعامل المباشر مع البنوك.

---

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر – ص 296.

[2] سوزان كرين وآخرون: "التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افر يقيا"-سلسلة قضايا اقتصادية-صندوق النقد الدولي-واشنطن- 2003، ص1.

[3] خالد منة: العلاقة بين المؤسسة والبنك : محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية- مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية- الجزائر.

- إجبار المؤسسات على المساهمة في ميزانية الدولة.

وقد أصبح القطاع المالي الجزائري بداية من هذا الإصلاح يتميز بما يلي:

- التمركز والمقصود به رقابة الدولة.
- هيمنة الخزينة العمومية، حيث أصبحت تلعب دور الوسيط الأساسي في عملية التمويل، وذلك وفقا لقانون المالية لسنة 1971 الذي يقر بأن مصادر تمويل الاستثمارات المخططة تمولها الخزينة. وكذا نزع تخصص البنوك.

و نجم عن هذه الإصلاحات فقدان البنك المركزي لمهامه الأساسية، إذ ضيع قبضته على كل من السياسة النقدية وسياسة القروض.[1] وفي هذه الظروف، أصبح وزير المالية هو المخول الأول في وضع سعر الفائدة ومختلف العمولات المستحقة للبنوك الناجمة عن عملية القرض. ومن السلبيات الناجمة عن الإصلاح المالي لسنة 1971، ضعف مستوى إعادة الخصم الذي استقر عند نسبة 2.75% ابتداء من 1972 لمدة سنوات عديدة. ولم ترتفع تلك النسبة إلا في سنة 1986 لتصل إلى 5% وبعدها تجاوزت 7% في سنة 1989. هذه الوضعية لم تكن لتحفز البنوك الأولية بتاتا على جلب الادخار بسبب انخفاض هذه النسبة على نسبة فائدة الإقراض من جهة ولسهولة عملية إعادة التمويل من جهة أخرى.

وأخيرا فان وظيفة الرقابة لم تعد تقتصر على البنك المركزي، بل أضحت وظيفيا مقسمة بينه وبين البنك الجزائري للتنمية الذي كلف بمراقبة مطابقة تمويل الاستثمارات المخططة التي تطلب البنوك التجارية بشأنها إعادة الخصم.

II. توسيع مجال النشاط المصرفي

في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد ولدفع وتيرة التنمية، قامت السلطات باتخاذ عدة إجراءات من بينها إعادة هيكلة القطاع المصرفي، حيث تم ضم بنوك جديدة إلى النظام المصرفي الجزائري، والمتمثلة في:

I.II بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*B.A.D.R*)

تأسس بموجب المرسوم رقم 206/82 الصادر بتاريخ 1982/03/13، ليتخصص في تمويل القطاع الفلاحي ومختلف الأنشطة المتعلقة به، وبذلك يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري المسئول عن الائتمان الزراعي سابقا، جانبا هاما من اختصاصه. ومن أهم مهامه الأساسية نذكر ما يلي:[2]

- تمويل هياكل وأنشطة القطاع الفلاحي.
- قبول الودائع الجارية وتقديم القروض بآجال مختلفة.
- مزج القروض المتوسطة والطويلة الأجل، بهدف تكوين وتجديد رأس المال الثابت.
- تمويل المؤسسات الصناعية ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الفلاحي.
- إعطاء امتيازات للمهن الفلاحية بمنحها قروض بسعر فائدة أقل وضمانات أخف.

انشىء بموجب المرسوم المؤرخ في 30 أفريل 1985 انطلاقا من هياكل ونشاطات شبكة القرض الشعبي الجزائري[3]، برأس مال قدره نصف مليار دينار. ومن أهم وظائفه نذكر ما يلي:

- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخطط للجماعات المحلية.
- منح الائتمان القصير والمتوسط الأجل وتقديم الخدمات للقطاع الخاص.
- تمويل عمليات التصدير والاستيراد.
- القيام بعمليات الرهن لصالح المواطنين، وهي ميزة ينفرد بها عن باقي البنوك التجارية الأخرى.

المطلب الثالث: النظام البنكي الجزائري في ظل قانون 12 أوت 1986

---

[1] لعشب محفوظ: مرجع سابق- صص35-36.

[2] محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1996 - ص 134.

[3] A. Benhalimma : Le système bancaire Algérien-op.cit-p55

لم يعرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا ملحوظا بعد الإصلاح المالي الذي عرفه الجهاز المصرفي لسنة 1971. وفي ظل الوظيفة المحدودة للبنوك التجارية، أصبح أمر تعميق الإصلاحات المصرفية ملحا وضروريا، هذا الإصلاح الجديد الذي تبلور بصدور قانون 12/86 بتاريخ 12 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض.

I. خصائص قانون 12 أوت 1986

يهدف قانون 12/86 إلى تحديد وتجديد كيفية أداء الجهاز المصرفي، انطلاقا من المخطط الوطني للقرض الذي يعتبر بمثابة لوحة قيادة، حيث يتم إعداده من أجل القيام بالتسويات المالية الاقتصادية الكلية، فهو جزء من الخطة الوطنية للتنمية. ويمر المخطط الوطني للقرض بثلاث مراحل هي:

- جمع المعلومات استنادا إلى المعطيات المتواجدة لدى المؤسسات الاقتصادية، ومن ثم تقوم مؤسسات القرض بتقدير الموارد والنفقات التي تقدم للبنك بغرض دراستها، ثم تقديمها إلى الوزارة المعنية.
- إعداد مخطط القرض وفقا للمعلومات المتحصل عليها من طرف المجلس الوطني للقرض.
- تنفيذ المخطط الوطني للقرض، مع المراقبة الدائمة لكيفية تطبيقه من قبل المجلس الوطني للقرض.

II. أهداف قانون 12 أوت 1986

من الأهداف التي جاء بها القانون والمتعلقة بإصلاح الجهاز البنكي ما يلي:

- تطبيق القانون البنكي المكمل لسنة 1971، وهذا بوضع أجهزة استشارية ورقابية مثل المجلس الوطني للقرض، ولجنة مراقبة البنوك المتعلقة بجهاز المخطط الوطني للقرض.
- الفصل بين البنك المركزي ونشاط القرض من قبل الأجهزة البنكية الأخرى.
- تحديث وتنظيم الأسواق المالية والنقدية.
- مراقبة عمليات الصرف والعلاقات مع الخارج

I.II مهام البنك المركزي في إطار قانون 12/86

لقد حدد قانون 1986 مهام البنك المركزي كالتالي:

- تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض.[1]
- ممارسة حق الإصدار ومراقبة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني لمساعدة الخزينة العمومية، وتسيير أدوات السياسة النقدية.
- المسؤولية التامة عن العمليات الخارجية الخاصة باستراد الذهب والعملات الأجنبية.
- منح تسبيقات للخزينة وتسيير المديونية.

II.II مهام البنوك التجارية في إطار قانون 12/86

منح القانون للبنوك التجارية الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث أصبحت عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية تتسم بما يلي:

- تنويع القروض المقدمة للمؤسسة العمومية(قصيرة وطويلة الأجل) وذلك بهدف تمويلها.
- المشاركة الفعالة في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق المساهمة في شركات مالية محلية وأجنبية بما يتماشى وأهداف المخطط الوطني للتنمية.
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة(التحليل المالي والمردودية المالية للمشروع) وذلك قبل الحصول على القروض، وجمع الموارد من الغير سواء داخل أو خارج التراب الوطني.

عموما، يمكن تلخيص آلية عمل المنظومة المصرفية في الشكل التالي:

[1] المادة 19 من القانون رقم 12/86 المتضمن نظام البنوك والقرض في 19 أوت 1986.

الشكل رقم (4): آلية عمل الجهاز المصرفي والمالي الجزائري قبيل إصلاحات 1988

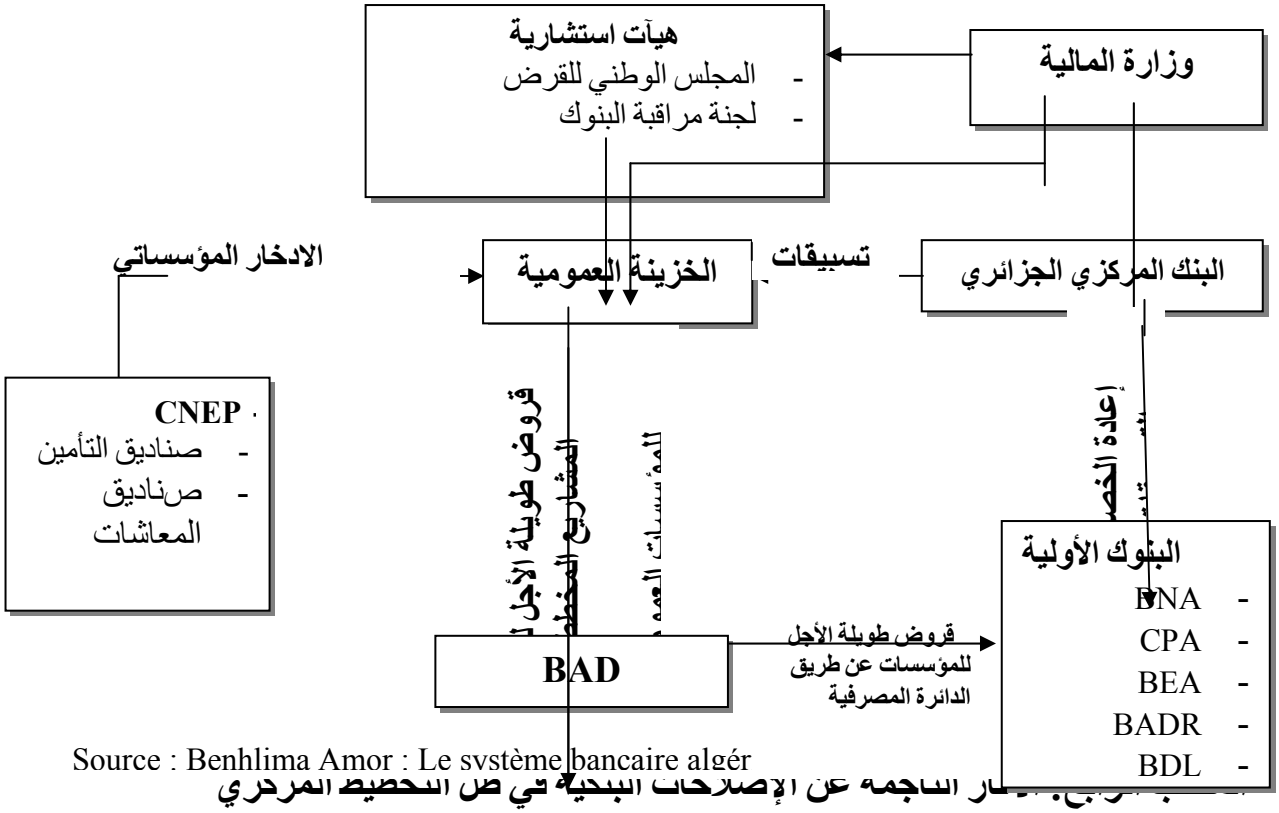

Source : Benhlima Amor : Le système bancaire algér

ب- الآثار الناجمة عن الإصلاحات البنكية في ظل التخطيط المركزي

نجم عن الإصلاحات البنكية في هذه الفترة مجموعة من السلبيات أثرت على الجهاز المصرفي من حيث وظيفة الأداء وكذا نوعية الخدمات المقدمة. ويمكن حصرها في النقاط التالية:

I. فقدان البنوك لوظيفتها الأساسية

فقدت البنوك التجارية وظيفتها الأساسية والمتمثلة في الائتمان، وعمليات الصرف الأجنبي، وإصدار أسهم الشركات، والحسابات المصرفية...الخ. وذلك بسبب نمط التمويل المطبق الذي يتم على أساس تقديم ملف إلى وزارة التخطيط بغرض الدراسة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا مع احتمال الرفض المطلق، مما جعل البنوك لا تخشى ضياع الأموال ما دامت ملكيتها تعود للدولة. فتحولت البنوك التجارية إلى غرف لتسجيل ومحاسبة التدفقات المالية لتمويل الاستثمارات العمومية.

II. إهمال تعبئة الادخار الخاص

يعتبر الاستثمار العمومي منذ السبعينات الاستثمار الرئيسي في الجزائر، نظرا لتوفر أسباب متعددة ومختلفة، نذكر منها زيادة الموارد البترولية وميزانية الدولة، سهولة اللجوء إلى القروض الخارجية وكذا الإصدار النقدي. كل هذه العوامل أدت إلى تهميش الادخار الخاص، الأمر الذي تولد عنه نتائج سلبية هامة، نذكر منها ما يلي:

- فقدان البنك المركزي لوظيفة التحكم في الكتلة النقدية بسبب ارتفاع معدل الاكتناز.
- ارتفاع الأسعار بسبب بروز سوق سوداء للصرف.

- عدم فتح المجال أمام البنوك الخاصة أو الإسلامية للتواجد على الساحة المصرفية.
- بروز وانتشار عادات لدى الأفراد في تداول النقود، إذ يفضلون السيولة النقدية، أو الاحتفاظ بالنقود على شكل ذهب وحلي. بالإضافة إلى المعتقدات الدينية المحرمة للفائدة.
- ارتفاع تكلفة الحصول على النقود، حيث يتم استهلاك وقت كبير أمام شبابيك الدفع.
- نقص منشآت الادخار، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أن السبيل الوحيد للادخار كان يتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

III. زيادة الإصدار النقدي

فقد البنك المركزي وظيفته الأساسية والمتمثلة في تسيير السياسة النقدية بما يتماشى وأهداف التنمية، وأصبحت وظيفته الأساسية تنحصر في الإصدار النقدي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إشكالية اكتناز الخواص للأموال، الأمر الذي وضع الجهاز البنكي في حالة عجز عن جلب وتحصيل النقود المتداولة خارج البنوك. وهكذا توجب على البنك المركزي إصدار نقود جديدة لتمويل الاستثمارات المخططة وذلك نظرا إلى الأسباب التالية:

- طبيعة ملكية المؤسسات، حيث تعود للدولة التي تسعى إلى حمايتها من الإفلاس.
- طبيعة معالجة عجز المؤسسات العمومية، والتي تغطى بالكامل من طرف البنك التجاري الذي يعتمد بدوره على البنك المركزي لإعادة التمويل.
- منح قروض طويلة الأجل للخزينة العمومية، لضمان مواجهة مختلف النفقات العمومية.

IV. سوء تسيير الجهاز المصرفي

حيث كان الجهاز المصرفي يفتقر إلى المعايير المتعلقة بالمردودية المالية والفعالية، ويتجلى خاصة من خلال النقاط التالية:

- ضعف تسيير الموارد البشرية، حيث يتم إهمال الإطارات العليا ذات الكفاءة المهنية المرتفعة، وتعيين موظفين أقل كفاءة في مناصب حساسة.
- غياب التنسيق بين الجهاز المصرفي وما يتطلبه من كفاءات، ومراكز البحث والتكوين (الجامعة).
- غياب الرقابة الفعلية.
- غياب الجودة والنوعية.
- غياب الترشيد الاقتصادي والمقاييس العلمية.

خلاصة الفصل

لقد سمحت لنا دراسة وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي بالوقوف على أهم المميزات التي اتسمت بها إبان هذه الفترة، حيث تميزت بظهور شبكة متنوعة من البنوك التجارية ومنشآت لإعادة الخصم التي أسست أساسا لخدمة مصالح المعمرين، وكانت معظمها بمثابة فروعا للبنوك الفرنسية. وأهم خصائص هذه الشبكة الازدواجية في العمل، وتخصصها في تمويل الزراعة الاستعمارية وتمويل النشاطات التجارية، لاسيما تصدير الخمور والحمضيات وكل منتجات المزارعون المعمرون. كما غلب عليها طابع التمركز في المدن الكبرى والساحلية.

أما مرحلة بعد الاستقلال السياسي، فقد اتسمت بتواجد جهاز مصرفي قائم على أساس النظام الليبرالي يخدم المصالح الفرنسية، لا يتماشى ومتطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ. الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية الجزائرية إلى بذل مجهودات جبارة من أجل بعث التنمية، وتكوين المؤسسات المالية التي تعتبر الركيزة الأساسية لنجاحها. فتم إنشاء بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة (البنك المركزي الجزائري)، كما قامت بتأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966، ليتشكل بذلك الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية ويضمن تمويله

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المركزي المخطط، أبعدت على إثره الظاهرة النقدية من دائرة القرار الاقتصادي، ويمتاز هذا النوع من الاقتصاد بمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي

لتمويل الاقتصاد مع تطبيق أسعار فائدة منخفضة لتشجيع النمو الاقتصادي، إذ أصبح الجهاز المصرفي الممول الرئيسي لهذه الاقتصاديات أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما.

ويتميز هذا الاقتصاد بصفة عامة، بعدم مرونة أسعار الفائدة، وإعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان، وانعدام وضعف نمو أسواق رؤوس الأموال. ومن خلال دراسة واقع الجهاز المصرفي في هذه الفترة نجد أنه تميز بملكية الدولة للنظام البنكي وخضوعه لقواعد التسيير الإشتراكي؛ تعاظم دور الخزينة العمومية، وتدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل، بالإضافة إلى عدم إستقلالية البنوك وبصفة خاصة البنك المركزي، والاستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية، حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري.

وفي خضم هذه الأجواء، انتقلت السلطة النقدية إلى وزارتي التخطيط والمالية، في حين أوكلت للبنك المركزي المهام العادية على غرار إعداد وتسيير الإحصائيات النقدية. ولم يكن النقد مسيراً لا من حيث الكمية ولا من حيث الهيكل، بل كان مجرد مصدر لتمويل المخططات التنموية، وبالتالي امتزجت مهام البنك المركزي مع البنوك التجارية في التمويل النقدي للنشاط الاقتصادي والكل يتبع سلطة نقدية ممثلة في وزارتي التخطيط والمالية.

وأدى نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات إلى ارتفاع سعر صرف الدينار عن قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي نجم عنه ظهور قناة غير رسمية تمثل جهازا حقيقيا ومؤثرا على الاقتصاد الوطني(السوق السوداء) من جهة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة من جهة ثانية، مما أدى إلى تفضيل استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية من طرف المقيمين، وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة.

في النهاية يمكن القول إن الجهاز المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة كان بمثابة جهاز محاسب ومسير إداري بحت أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي، أو بتعبير آخر كان جهازا وسيطا–حياديا-بين السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العامة) وبين المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له رأي أو قرار رغم اجتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات والإصلاحات – إصلاحات 1971، وإصلاحات 1986-.

إن وضعية اللاتوازن التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني على مستوييه الكلي والجزئي في فترة التخطيط المركزي، والاختلال الكبير الذي كانت تعاني منه جل قطاعاته بما فيها القطاع المصرفي ، جعل من مسألة الشروع في تطبيق إصلاحات عميقة على مستوى تنظيمه وأداءه من الأمور الاستعجالية التي يتوجب القيام بها. فكانت إصلاحات 1988 الانطلاقة الفعلية لحقبة جديدة أين يتم الانتقال من نمط التسيير المركزي المخطط إلى تبني السوق كأداة جديدة للضبط. فما هو الإطار النظري الذي تم اعتماده في عملية الانتقال؟ وما هي محاور وأهداف إصلاحات 1988؟ و كذا ما هي مختلف الانعكاسات المترتبة عن هذه الإصلاحات؟ الأمر الذي خصصنا له الفصل الخامس من دراستنا للإجابة عن هذه الأسئلة.

الفصل الخامس
الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 وانطلاق المرحلة الانتقالية

تمثل سنة 1988 نقطة انطلاق الموجة الأولى من القوانين التي تشرع للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في نظر الكثير من الاقتصاديين، وكانت هذه الإصلاحات في الواقع نتيجة لمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية على حد السواء. فعلى المستوى الداخلي، لم يعد الاقتصاد بتنظيمه المبني على التخطيط المركزي لمعظم القرارات الاقتصادية قادرا على ضمان توازناته، وقد ظهرت مجموعة من الإختلالات تعكس إلى حد بعيد مدى التعثر واللا توازن الذي كان يعاني منهما الاقتصاد الوطني. فإذا قمنا بالتحليل على المستوى الجزئي، نجد أن المؤسسة بنمط تنظيمها وتسييرها السائد آنذاك لم تعد قادرة على ضمان الاستمرار، وتعيش خزائنها اختلالا ماليا حادا زاد من صعوبته تراكم ديونها تجاه النظام البنكي. أما تحليلنا على المستوى الكلي فيقودنا إلى الاعتقاد بأن التخطيط المركزي أدى إلى تزايد الدين العام المصحوب بتزايد حجم السيولة دون مقابل إنتاجي وتفاقم عجز الخزينة، الأمر الذي مارس ضغوطات ضخمة على نظام الأسعار وبالتالي ارتفاع حدة ظاهرة التضخم وكذا تفشي البطالة بين السكان القادرين على العمل.

أما على الصعيد الخارجي، فهناك عاملان هامان، فمن جهة انهيار أسعار المحروقات في سنة 1986 أدى إلى تراجع وتآكل كبيرين في إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وتفاقم المديونية الخارجية كنتيجة لعدم كفاية إيرادات العملة الصعبة وهيكلة الدين الخارجي المتكون أساسا من الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى.

إن تضافر كل هذه الظروف حمل منطقيا السلطات الجزائرية على الشروع في إصلاحات عميقة على مستوى تنظيم وأداء الاقتصاد الوطني بما فيه الجانب المصرفي، حيث يلعب النظام البنكي دورا أساسيا نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الإقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار، وكذا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة. لذلك ارتأينا أن نقدم فصلنا هذا عبر ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للمرور إلى اقتصاد السوق.
- المبحث الثاني: إصلاحات 1988.
- المبحث الثالث: التثبيت الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمرور إلى اقتصاد السوق

لقد نتج عن نظام التخطيط اختلال عميق في تنظيم وأداء الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي استوجب ضرورة الشروع في إصلاحات عميقة، تضمن له أدوات الضبط الذاتية والآليات الأساسية لمتابعة التنمية واستئناف النمو. وفي الحقيقة، فإن اقتصاد السوق يشكل في ظل هذه الظروف البديل المفضل.[1]

إن المرور إلى اقتصاد السوق يطرح إشكالية الانتقال من حيث أهدافه، وتيرته وأدواته، ويبدو أن المقاربة التي اعتمدتها الجزائر تأخذ طابعا تدرجيا تبتعد فيه الدولة في المرحلة الأولى تدريجيا عن التزامات التسيير المباشر للاقتصاد لتتفرغ لاحقا إلى دور الدولة الضابطة.[2] ومقابل ذلك، تدرج المؤسسات العمومية في تحمل أعباء الاقتصاد عن طريق اندماجها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والإنتاج والتوزيع.[3]

المطلب الأول: اقتصاد السوق: التعريف والخصائص

يرتبط اقتصاد السوق بحرية الملكية، ويربط كثيرون علاقة متينة بين اقتصاد السوق ونمط الإنتاج الرأسمالي. من الناحية النظرية، فقد صاحب تطور مفهوم اقتصاد السوق تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي على وجه الخصوص. وعلى مستوى الواقع الاقتصادي للدول الرأسمالية، فالفكرة الأساسية لنظرية السوق توجد في الفكر الاقتصادي المارشالي،[4] حيث تحلل نظرية العرض والطلب ونظرية الأسعار،[5] ولكنه لم يسد عبر التاريخ الكامل للرأسمالية، حيث لم يشكل في الواقع إلا المرحلة الأولى للرأسمالية الصناعية، ليتم تغير نمط الإنتاج من النموذج التنافسي إلى النموذج الاحتكاري.
ومن أهم الخصائص التي تميز بصفة عامة اقتصاد السوق نذكر ما يلي:[6]

- هيمنة القطاع الخاص، وتقاس درجة سيادة القطاع الخاص بواسطة نسبة مساهمته في الناتج الوطني.
- وجود منافسة بين مختلف المؤسسات وذلك على مستوى معظم فروع النشاط الاقتصادي، وإن كان شكلها في كثير من الأحيان يبتعد عن الاستقرار. إن تبني المنافسة كخاصية لاقتصاد السوق يعود إلى سبب رئيسي وهو أن تحول الرأسمالية نحو التنظيم الاحتكاري قد قلل من أداء السوق في الضبط مما أدى إلى خلق وضعية الأسواق غير الكاملة.
- مكافأة عوامل الإنتاج تتم وفق إنتاجيتها الحدية، وهو ما يعني أن عوائد هذه العوامل هي ذات طابع متغير على الأقل في جزء كبير منها، ومرتبطة بكل ما يقدمه كل عامل إنتاجي. ويؤدي ذلك في حقيقة الأمر إلى المحافظة على التوازن الداخلي للمؤسسات في ظل تطورها الديناميكي.

ولكن تبقى إشكالية المرور إلى اقتصاد السوق مطروحة، حيث أن ضرورة استبدال عملية الضبط من الضبط الإداري إلى آلية الأسعار أين تتخلى الدولة عن مراقبة الأسعار وتصبح هذه الأخيرة معيارا بديلا للقيام بالخيارات واتخاذ القرارات الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بتخصيص الموارد من أهم الإشكاليات المطروحة. الأمر الذي يتطلب إعادة صهر للنظام الاقتصادي الوطني برمته.

لذلك وقبل التعرض إلى مجمل الإصلاحات والقوانين التي خولت للاقتصاد الوطني المرور إلى اقتصاد السوق (قانون1988، التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، قانون النقد والقرض) ارتأينا أن نعرج على الإطار النظري الذي انتهجته السلطات الجزائرية أثناء مرحلة الانتقال، والمتجسد في إجماع واشنطن بما يضمه من توجهات وتعليمات يشترط على الدول تطبيقها من أجل التخلص من الإختلالات التي تعاني منها اقتصادياتها من جهة، والحصول على المساعدات المقدمة من طرف المنضمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من جهة أخرى.

المطلب الثاني: إجماع واشنطن

---

[1] لقد تميزت نهاية الثمانينات بتبني الكثير من الدول لاقتصاد السوق كشكل تنظيمي موحد ومهيمن بعد الفشل الذريع الذي عرفه نظام التخطيط المتبع آنذاك.

[2] GRADUALISME على عكس المعالجة بالصدمة THERAPIE DE CHOC

[3] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق- ص296.

[4] يتميز الاقتصاد المارشالي بوجود المشروع الصغير ونموذج المنافسة التامة.

[5] L. G. REYNOLDS (TRAD. D. BLANCHARD) : LES TROIS MONDE DE L'ECONOMIE-GALLIMARD-PARIS-1975-P238.

[6] A.LAMIRI : GERER L'ENTREPRISE ALGERIENNE EN ECONOMIE DE MARCHE - PRESTCOM EDITIONS - ALGER - 1993 - P19.

لقد ظهر مصطلح "إجماع واشنطن"[1]مع بداية التسعينات كنتيجة لتضافر جهود كل من البنك العالمي، الخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي. ومن أهم مسبباته أزمة المديونية (1982) التي كانت تعاني منها معظم دول أمريكا اللاتينية،[2] الأمر الذي دفع بها إلى طلب المساعدة من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. وما كان على هذه المنظمات سوى مرافقة مساعداتهم بسلسلة من التوجيهات والتوصيات التي بإمكانها إعادة التوازن الماكرو اقتصادي لهذه الدول. ويعرف الاقتصادي الكبير ويليامسون إجماع واشنطن بأنه "عبارة عن مجمل الإصلاحات التي يتفق العديد من الاقتصاديين والقادة على ضرورة تطبيقها وانتهاجها من قبل دول أمريكا اللاتينية للتخلص من أزمة المديونية " ويمكن تلخيص الاقتراحات المنبعثة من هذا الإجماع فيما يلي: [3]

- **تعديل النفقات العمومية**: تتمثل في إلغاء المساعدات والإعانات العمومية للنشاطات المنتجة وإزالة الدعم السلعي، مع الإبقاء على المساعدات الموجهة لفائدة القطاع الاجتماعي والتعليمي (الصحة، التعليم... والحرص على استفادة الطبقات ذات الدخل الضعيف).
- **الحد من عجز الميزانية العامة للدولة**: وهذا بتخفيض مستوى النفقات العمومية باعتبار أن العجز الدائم والمعتبر يساهم في تفاقم ظاهرتي التضخم وهروب رؤوس الأموال.
- **إصلاح النظام الضريبي**: الإصلاح الضريبي من خلال توسيع قاعدة الضريبة، وتخفيض معدلات الضرائب الحدية.
- **معدلات صرف تنافسية**: تخفيض قيمة صرف العملة للوصول إلى قيمتها الحقيقية من أجل تشجيع الصادرات.
- **تحرير أسعار الفائدة**: يجب أن تحدد معدلات الفائدة من قبل قوى السوق، ويشترط أن تكون معدلات حقيقية موجبة[4] تعكس حقا ندرة المدخرات المحلية، باعتبارها الأداة الرئيسية بامتياز للحد من هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وتشجيع الادخار.
- **تحرير التجارة**: إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتحريرها من احتكار الدولة لها وذلك عن طريق تحرير الواردات، إلغاء القيود الكمية وترجيح الحقوق الجمركية.
- **فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر**: إلغاء الحواجز التي من شأنها أن تعيق دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووضع قوانين وتشريعات جديدة تساعد على استقطابها.
- **الخوصصة:** خوصصة القطاع العام.[5]
- **رفع القيود الاقتصادية**: إزالة القيود على الاستثمارات والأسعار والقروض...أي التخلص من جميع العوائق التي تحد من حركة المدخلات والمخرجات.
- **ضمان حقوق الملكية:** حماية حقوق الملكية وتهيئة المحيط والظروف الملائمة للقطاع غير الرسمي لحصوله على حقوق الملكية بتكلفة مقبولة.[6]

المبحث الثاني: إصلاحات 1988

لقد بدأت الإجراءات الإصلاحية في الجزائر بصفة فعلية في بداية جانفي 1988. في ذلك الوقت، لم يأخذ المآل النهائي لهذه الإصلاحات شكلا واضحا ونهائيا بعد، رغم أنه تم البدء في تبادل أفكار ومصطلحات جديدة حول الاقتصاد مثل المردودية والقواعد التجارية في عمل المؤسسات واقتصاد السوق...

المطلب الأول: أهداف وخصائص إصلاحات 1988

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جل القطاعات الاقتصادية عموما والقطاع البنكي خصوصا، وقد تجسد هذا البرنامج في قانون 01/88 وقانون 06/88. بموجب هذا الإصلاح،

---

[1] جون ويليامسون (1990) LE CONSENSUS DE WASHINGTON

[2] في الحقيقة، هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور ما يعرف بإجماع واشنطن، حيث أن الكثير من الدول النامية عرفت اقتصادياتها إختلالات هيكلية خطيرة (ما عدا دول آسيا الشرقية والجنوب شرقية).

[3] المصدر: ملخص لمؤلفات ويليامسون: WWW.IIE.COM

[4] نظرية القمع المالي((THEORIE DE LA REPRESSION FINANCIERE): THESE MAC KINNON ET SHAW.

[5] يتم التعرض إلى الخوصصة بالتفصيل في الفصل الثامن ص170.

[6] ABBAS MEHDI: LE CONSENSUS DE SAO PAOLO, FONDEMENTS ET PORTEE D'UNE NOUVELLE APPROCHE DES STRATEGIES DE DEVELOPPEMENT, IN ECONOMIE ET SOCIETE - REVUE SPECIALISEE EDITEE PAR LE LABORATOIRE DE RECHERCHE GRAND MAGHREB: ECONOMIE ET SOCIETE - DAR EL HOUDA AIN MLILA - N°3-2005-P33.

أصبح البنك يخضع إلى القواعد التجارية كما أسندت للمجلس الوطني للقرض مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية، بما فيها تحديد شروط البنوك ومنها تعيين الحد الأقصى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى التغييرات الهامة التي أحدثتها إصلاحات 1988 على المنظومة المصرفية، والمتمثلة أساسا في الآتي:

- إسناد مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي.
- التخلي عن مبدأ التوطين البنكي.
- حصول البنوك على حق البحث عن القروض المتوسطة والطويلة الأجل في الأسواق الداخلية أو الخارجية.
- إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.
- إلغاء نظام الرخصة العامة للاستيراد وإحلاله بميزانية العملة الصعبة.

المطلب الثاني: المحاور الرئيسية لإصلاحات 1988

كان جهد السلطات العمومية في بداية الأمر منصبا على وضع قواعد جديدة على ثلاثة مستويات متباينة تتجسد في: الدور الجديد للمؤسسة العمومية الاقتصادية، ونظام جديد للتخطيط، وأخيرا وضع آليات جديدة للضبط الاقتصادي.

I. الدور الجديد للمؤسسة العمومية الاقتصادية

مثلت المؤسسة نقطة الانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988، حيث تم التأكيد في إطار هذا القانون على الطابع التجاري للمؤسسة باعتبارها شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري،[1] وتمثل الكيان الأساسي لإحداث التراكم وإنتاج الثروات وخلق مناصب العمل. إن الإصلاحات التي تم إدخالها على المؤسسة بموجب القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتعلق بتوجيه المؤسسة العمومية الاقتصادية، تذهب في اتجاه أساسي وهو السماح للمؤسسة بلعب دورها ككيان اقتصادي مهمته الرئيسية هو إنتاج الثروات.

وقد قام هذا القانون على فكرة أساسية وجوهرية وهي استقلالية المؤسسة، أي استقلالية تسييرها بعيدا عن تدخل السلطات العمومية، باعتبار أن الدولة تبقى المالك الوحيد لرأس مالها. وبالتحرك في هذا الإطار الجديد، فإن ثقل اتخاذ القرار انتقل إلى مركز جديد هو مجلس الإدارة، الذي تعود إليه مهمة القيام تحديد الأهداف العملية ووضع إستراتيجيات العمل، وتحديد الآفاق على المدى المتوسط بالإضافة إلى وضع البدائل ومراقبة النتائج.[2] ضمن هذا الوضع الجديد، تتحدد المسؤوليات والمهام الجديدة للمؤسسة الاقتصادية في اتجاه تكريس قواعد التسيير التجاري في نشاطاتها، وبذلك تم وضع الإطار القانوني الجديد الذي يسمح للمؤسسة بالعمل بكل استقلالية ومسؤولية تجارية.[3]

لقد أعطت هذه الإصلاحات المعنى الحقيقي للعلاقة بنك- مؤسسة، حيث لم تعد البنوك مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية بل أصبحت تتبع خطة أكثر صرامة وصلابة اتجاه تمويل هذه المؤسسات.

II. نظام جديد للتخطيط

إن نظام التخطيط المركزي المباشر كان يمثل عامل عرقلة بالنسبة للمؤسسات، إذ سلبها القدرة على تطوير وسائل داخلية تسمح لها بتكثيف الإنتاجية، ولهذا السبب تحاول إصلاحات 1988 البدء بإعادة صياغة منظومة التخطيط بغرض إعطاء المؤسسة مكانة في المجالات التي تعتبر فيها أكثر تأهيلا، حتى تصبح مركز قرار مستقل فيما يتعلق بتحديد الأهداف القصوى ووسائل تحقيقها : "إن المؤسسة العمومية التي يعترف لها بمسؤولية التكيف مع الطلب سوف تقوم بالعمل بكل استقلالية ومسؤولية تجارية في إطار سوق وطني مضبوط." [4]

---

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر - مرجع سابق- ص195.

[2] LES CAHIERS DE LA REFORME - N° 01 - P34.

[3] LES CAHIERS DE LA REFORME - N° 01 - P30.

[4] LES CAHIERS DE LA REFORME - N°01 - P30.

إن إصلاح نظام التخطيط يهدف إلى الانتقال من المركزية المباشرة إلى المركزية غير المباشرة. وفي إطار النظام الجديد للتخطيط، تم توسيع فضاء القرار بالنسبة للمؤسسة من خلال:

- التراجع النسبي للمركز فيما يخص التخطيط المركزي للاستثمار والإنتاج الخاص بالمؤسسات.
- تزايد التزامات المؤسسة الاقتصادية العمومية في تخطيط عمليات الاستثمار والإنتاج، وتضاعف مسؤوليتها في تحديد الأهداف وتحقيقها.

ويعتبر نظام التخطيط الجديد بمثابة مراجعة لعملية توزيع السلطة الاقتصادية بين المركز والمؤسسة، حيث تتدخل الدولة بطريقة غير مباشرة لتوجيه ومراقبة وضبط تطور الاقتصاد الوطني باستعمال وسائل اقتصادية مناسبة مع احترام مبادئ اللامركزية والمسؤولية. كما تتدخل أيضا باتخاذ القرارات ذات البعد الإستراتيجي التي تتطلب وسائل ضخمة واستعمال مكثف للموارد النادرة. وكذا تسهر على ضمان الانسجام اللازم على مستوى القطاعات وتشرف على متابعة تحقيق النمو وتقييم نتائج المؤسسات.[1] وبالنسبة للمؤسسة، يتعلق مجال تدخلها الأساسي في نشاطات الاستغلال بواسطة برنامج قصير المدى يتضمن الإجراءات الضرورية لتعبئة وسائل المؤسسة لتحقيق أقصى حد من الفعالية وتجسيد إستراتيجية متوسطة المدى،[2] كما يتركز تدخلها في ميدان برنامج الاستثمارات اللامركزية، حيث تستطيع المؤسسة في إطار مخطط متوسط المدى أن تقوم بتركيب برنامج تنمية نشاطاتها وتوسيع قدراتها وفقا لتطور الطلب.

إن النظام الجديد للتخطيط، يحاول أن يوفق بين مسؤوليات المركز في توجيه الاقتصاد الوطني وضمان حد أدنى من الانسجام وذلك في إطار المخطط الوطني طويل المدى، وبين مهام المؤسسة في الاستثمار والإنتاج والتوزيع وذلك في إطار مخططات متوسطة وقصيرة المدى. وفي هذا الإطار يعتبر "مخطط المؤسسة العنصر الهيكلي الملائم الذي يترجم الالتزام المتبادل بين المركز والمؤسسة لتحقيق الأهداف المحددة".[3]

III. آليات الضبط الاقتصادي

في نفس مسار الإصلاحات، وضمن صيغة التوزيع الجديدة للسلطة الاقتصادية بين المركز والمؤسسة الاقتصادية، تقوم الدولة بمهام الضبط باستعمال مجموعة من الآليات، تتمثل فيما يلي:

I.III. الأسعار

قامت الدولة بإصدار نظام جديد للأسعار في عام 1989 ضمن المنظور العام للإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها في بداية1988[4] وقد تضمن قانون الأسعار الجديد نظامين للأسعار هما: نظام الأسعار المنظمة[5] ونظام الأسعار المصرح بها.[6]

يسمح نظام الأسعار المنظمة أو نظام الأسعار المصرح بها للسلطات العمومية بالقيام بمتابعة تطورات الأسعار ومراقبتها، وهذا الأمر صحيح بصفة خاصة بالنظر إلى طريقة تصنيف السلع والخدمات في أحد النظامين، الذي يتم في إطار تحفيز المخطط السنوي والمخطط متوسط المدى بواسطة التنظيم (مرسوم أو قرار وزاري من وزارة المالية).[7] إن مقتضيات الأهداف الجديدة للخطة هي القوة التي تدفع السلطات العمومية إلى تصنيف هذا المنتوج أو ذاك ضمن هذا النظام أو ذاك، وهو ما لا ينزع عن النظام الجديد الطابع المركزي.

إن منطق نظام الأسعار الجديد، عبر طريقة تسقيف الهامش التجاري بصفة خاصة وعبر نظام الأسعار المضمونة عند حد أدنى بصفة أقل، يمكن أن يكون عامل عرقلة أمام تحقيق أحد الأهداف الهامة المستهدفة من خلال هذا النظام ألا وهو تحفيز المؤسسات على تخفيض التكاليف. إن هذه الصيغة تنقص من حدة الضغوط على المؤسسة كي تعمل في اتجاه تخفيض التكاليف ما دام النظام يسمح لها بضمان تحقيق هامش تجاري سواء خفضت التكاليف أم لم تخفضها، وعلى العكس من ذلك، فإن هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى ظهور

---

[1] IBID - P49.

[2] LES CAHIERS DE LA REFORME - N°01 - P34.

[3] IBID - P48.

[4] القانون 89-12 الصادر في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.

[5] يتضمن هذا النظام صيغتين لتحديد الأسعار: الأسعار عند الإنتاج المضمونة عن طريق تحديد مستوى أدنى للسعر والأسعار المسقفة.

[6] يعتبر نظام الأسعار المنظمة استثنائيا وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن مجالا تطبيقه يكون محدودا مقارنة بنظام الأسعار المصرح بها. أنظر LES CAHIERS DE LA REFORME, N°01, P151.

[7] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر - ص 288.

سلوكيات سلبية، مثل التراخي والتبذير الأمر الذي يتعارض مع جوهر هذه الإصلاحات من جهة وإضعاف آلية الأسعار كوسيلة في الضبط من جهة أخرى.

II.III. نظام الأجور

يتميز النظام الوطني للأجور بالصلابة وعدم التطور، الأمر الذي لم يخوله أن يكون أداة فعالة للضبط، حيث أن سياسة الأجور الخاضعة في سلوكها العام إلى المنطق المركزي(خاصة في قطاع الوظيف العمومي) ينبغي أن تأخذ مكانها كآلية تندرج في اتجاه البحث عن زيادة المردودية والفعالية على مستوى المؤسسة. إن تحفيز العمل ينبغي أن ينبني على أساس منطق النتائج والجهد الفردي، ولا يمكن تحسين المردودية والإنتاجية في ظل نظام أجري صلب ورتيب.

III.III. التمويل والقرض

تعتبر القروض من أهم الأدوات الأساسية للضبط، حيث يتم برمجة تلك القروض الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي في إطار المخطط الوطني للقرض، الذي يتم وضعه ضمن منطق الانسجام مع المخطط الوطني. وقد تم إنشاء المخطط الوطني للقرض بموجب القانون86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، والذي يندرج في إطار المخطط السنوي، ومع دخول الإصلاحات الاقتصادية حيز التطبيق بعد صدور قوانين استقلالية المؤسسة، فإن تحضير هذا المخطط ينبغي أن يتكيف مع آفاق التخطيط الجديدة خاصة المخطط متوسط المدى.

إن المخطط الوطني للقرض يعتبر لوحة قيادة لضبط النشاط الاقتصادي عبر الوسائل المالية. وفي هذا الإطار، فإنه يحدد الأهداف فيما يخص جمع الموارد والنقود والأولويات والقواعد التي يجب إتباعها في توزيع القرض.[1] ويمكن أن نحدد له بعدين أساسيين لهما علاقة بنشاطات مؤسسات القرض من جهة والوضع النقدي العام من جهة أخرى:

- **البعد الأول:** يعكس الإطار العام الذي يمثله في برمجة الموارد والقروض، فهو يحدد المخطط الوطني لتعبئة موارد التمويل من حيث طبيعتها وحجمها ومصدرها، ويتضمن الإجراءات المحفزة لذلك. كما يحدد من جهة ثانية شروط وقواعد تخصيص هذه الموارد عبر القروض الممنوحة لتمويل النشاط الاقتصادي، ويحدد في الحالتين دور المؤسسات المالية.
- **البعد الثاني**: يدمج المخطط الوطني للقرض النقود كعامل نشط في النشاط الاقتصادي، وانطلاقا من ذلك فهو أداة لضمان الانسجام بين التخطيط العيني والتخطيط المالي. في إطار هذا المنظور، يعد المخطط إطارا لرسم وتنفيذ السياسة النقدية في غياب وسائل الضبط غير المباشرة في فلسفة الإصلاحات (معدل الفائدة،...). ويتضح هذا الأمر على عدة مستويات. أولا، إن تمويل المؤسسات البنكية لا يتم باللجوء التلقائي إلى إعادة الخصم كما جرت العادة، رغم أن هذا المصدر يبقى في الظروف الراهنة للنظام البنكي هو المصدر الأساسي لإعادة التمويل. ومن هذه الزاوية، يسمح المخطط الوطني للقرض ببرمجة التخفيض المتدرج للإصدار النقدي وتعويضه تدريجيا باللجوء إلى مصادر أخرى للسيولة، وذلك عبر تحسين تعبئة الادخار بصفة خاصة. وهو وما يثير أهمية البرمجة المالية من زاوية الاستعمالات والموارد البنكية. ثانيا، بالارتباط مع اعتماد البرمجة المالية على الصعيد الكلي، فإن المخطط الوطني للقرض يتضمن توقعات لتطور المؤشرات المالية الكلية، وذلك عن طريق التحديد المتسق لمستوى المجاميع النقدية المراد تحقيقها خلال فترة البرمجة. ومن وجهة النظر هذه، فإن المخطط الوطني للقرض هو عبارة عن جدول قبلي للمجاميع النقدية. وبتعبير آخر، فهو يطرح المعايير المتعلقة بتطور الوضع النقدي العام.

إن فلسفة المخطط الوطني للقرض تجعل معدل الفائدة غير مدمج في النموذج النقدي للضبط. من ناحية تعبئة الموارد، لا يبدو معدل الفائدة معاملا سلوكيا لتحفيز الادخار في ظل اشتداد القيد الميزاني للعائلات وارتفاع معدل التضخم. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدل التضخم وتدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية يجعل رفع معدل الفائدة في الحين عامل يعرقل نشاط التطهير المالي ويرهن فرص الإنعاش.

IV.III. السياسة الضريبة

[1] القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض - المادة 26.

تعتبر السياسة الضريبية آلية ضبط مهمة في يد السلطات العمومية، لذا يشترط أن تكون مرنة، شفافة وبسيطة من حيث فهمها وتطبيقها، وهذا القول صحيح بالنظر إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية (عمومية أو خاصة) عند تطبيق الأحكام الضريبية من طرف إدارة الضرائب، ويعود ذلك إلى تعقد النظام الضريبي عبر تعدد أنواع الضرائب والمعدلات الضريبية، وتشعب الأحكام التطبيقية الذي يشجع على الغش الضريبي.[1]

إن النظام الضريبي الموروث عن مرحلة التخطيط المركزي، لم يعد ملائما للوضع الجديد للمؤسسة الاقتصادية، وعليه كان على السلطات العمومية القيام بإصلاح ضريبي تكيف به نظامها الضريبي مع المنطق الاقتصادي الجديد. فالنظام الضريبي الموروث عن المرحلة السابقة لم يكن يأخذ بعين الاعتبار الهيكل المالي للمؤسسة ونتائجها، حيث لم تكن هذه العناصر محددات مباشرة للاقتطاع الضريبي، وهذا الأمر من الضروري أن يتبدل مع مرور المؤسسات العمومية إلى الاستقلالية أين تم فصل التسيير عن الملكية، ولم تعد الدولة تشرف بشكل مباشر على الاقتصاد. فالمؤسسة اليوم مطالبة بتحقيق النتائج، وهذا الأمر يفرض تغيير النظام الضريبي بما يتطابق مع هذه الحقيقة الجديدة.

V.III. ضبط التبادلات الخارجية

إن انهيار أسعار المحروقات في عام 1986 من جهة وظهور أزمة المديونية الخارجية من جهة أخرى دفعا إلى اشتداد القيد المالي الخارجي للدولة، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن آليات لضبط المعاملات الخارجية بغية السيطرة على الإختلالات المسجلة. وقد اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير التي تصب كلها في هذا الاتجاه.

فعلى مستوى الواردات، تحاول السلطات العمومية مراقبة التدفقات نحو داخل البلد. ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا الخصوص، يمكن أن نذكر:[2]

- وضع وتطبيق الموازنات بالعملة الصعبة.
- تحديد القواعد المرتبطة بشروط التمويل الخارجي.
- إملاء تقييدات على واردات بعض السلع.

أما على مستوى الصادرات، فقد ركزت للسلطات العمومية على تشجيع الصادرات خارج المحروقات، ومحاولة الفك التدريجي لارتباط الاقتصاد الوطني بهذا المورد. إن تطوير الصادرات في منظور الإصلاحات الاقتصادية هي مهمة تقع على كاهل المؤسسة الاقتصادية، وينبغي عليها ضبط تنظيمها وتطوير طرق الولوج إلى الأسواق الخارجية بما يسمح لها تحقيق هذا الهدف، مع بقاء دور السلطات العمومية في هذا المجال قائما.[3]

المبحث الثالث: التثبيت الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية

إن الحديث عن برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي يطرح مشاكل كبيرة حول ماهية كل منهما، ويثير حولهما النقاش المحتدم نظرا للمخلفات (الاجتماعية بصفة خاصة) التي تترتب عن تطبيقهما. لذلك ارتأينا انه من الضروري التمييز بينهما بشكل دقيق.

المطلب الأول: مفهوم التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي ومحتواهما

إنه لمن البديهي البدء بتوضيح مفهومي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي قبل المرور إلى معرفة ما هي أهدافهما، وما هي الآليات المستعملة لتحقيق هذه الأهداف.

I. مفهوم التثبيت الاقتصادي ومحتواه

ترتكز سياسة التثبيت على إعادة التوازن لميزان المدفوعات[4]عن طريق استقرار الطلب الإجمالي، "فتكون موجهة للتفاعل على المستوى الإجمالي مع وتيرة النمو للطلب الداخلي للاستهلاك والاستثمار

[1] Y. DEBBOUB: LE NOUVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE - OPU - ALGER - 1995 - P109.
[2] LES CAHIERS DE LA REFORME, N° 1 - PP137 -138.
[3] لا يجب ترك المؤسسة بدون توجيه ودعم، ولكن في هذه المرحلة يمكن أن يكون الدعم المالي المباشر والتشجيع الضريبي والاستعداد لتحمل بعض أنواع المخاطر من العوامل الأساسية التي يجب على السلطات العمومية القيام بها.
[4] هو تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

والطلب الخارجي (التصدير والاستيراد) في الأجل القصير. وفق معايير الاقتصاد الكلي (النقد، الميزانية، معدل الصرف) بغية تشكيل الطلب الإجمالي".[1]

إن ضعف الهيكل الاقتصادي يخلق أداء سيئا للاقتصاد، ينعكس في حدة الإختلالات التي تظهر على مختلف المستويات وخاصة الجانب المصرفي والمالي، والذي يتجسد بصفة أساسية في التشوهات على مستوى تخصيص الموارد والنمو غير المتسق والمختل للمؤشرات النقدية الكلية (سيولة فائضة، معدلات فائدة حقيقية سلبية، تضاعف عجز الخزينة الممول نقديا، سعر صرف غير واقعي...). ومن شأن هذه الإختلالات أن تفسد الحساب الاقتصادي بشكل يجعل القرارات غير صائبة. ويترتب على ذلك صعوبة إصلاحها في ظل جمود هيكلي خاصة على مستوى العرض.

في ظل هذه الاعتبارات، طور صندوق النقد الدولي برنامجا للإصلاح يهدف إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد قبل الشروع في عمل آخر يهدف إلى تغيير بنيته. ومن هذا الجانب، فإن برنامج التثبيت الاقتصادي ينطوي على إجراءات وتدابير ترمي في مجملها إلى إحداث الاستقرار على مستوى أداء الاقتصاد، وهو بهذا المعنى عبارة عن سياسة قصيرة المدى لمجابهة الاختلال، تهدف إلى تقليص حجم الطلب الكلي لتكييفه مع مستوى الموارد المتاحة لهذا الاقتصاد. وذلك عن طريق تحقيق ما يلي:

I.I. تخفيض قيمة العملة المحلية للبلد

يتخذ هذا الإجراء عند بداية تنفيذ البرنامج من أجل رفع الصادرات وتقليل الواردات مع موازنة المنتوج المحلي بالمنتوج الخارجي. ورغم أنه سوف يؤدي إلى التقليل من الطلب الداخلي من جهة ومن القدرة الشرائية من جهة أخرى، إلا أن معظم الدول أقبلت على خفض عملتها بعد تبني البرنامج. فالدينار الجزائري عرف انخفاض بواقع 40,17% في أفريل(أي مباشرة بعد تبني برنامج التثبيت).

II.I. تحرير الأسعار الداخلية

مما لا شك فيه أن تحرير الأسعار الداخلية يعد شيئا ضروريا للذهاب إلى إجراءات تصحيحية أعمق، إذ من الصعب أن ننتظر نموا اقتصاديا سليما ومدعما في ظل عدم وجود استقرار للأسعار، كما يذهب إلى ذلك خبراء صندوق النقد الدولي.[2]

III.I. إصلاح السوق المالي

ويتمثل الإصلاح في تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع فعالية الادخار الداخلي بالعمل على تحرير إجمالي لمعدلات الفائدة، وتأطير القرض وتمويل الاستثمارات الخاصة.

IV.I. إدارة معدل الصرف

إن العجز في ميزان المدفوعات أصبح ظاهرة مزمنة في الدول السائرة في طريق النمو، الأمر الذي يستوجب ضرورة تقليص الواردات كحل لهذه الإشكالية حسب تصور صندوق النقد الدولي. ولتحقيق ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات صارمة لتسيير سعر صرف عملة هذا البلد وذلك بهدف الرجوع إلى القيمة الحقيقية لهذه العملة مقابل العملات الأخرى. في هذا المجال، يمكن للسلطات العمومية القيام إما بتخفيض العملة أو إتباع سياسة التدني المستمر بدلا عن سياسة التعويم الكامل.

ولكن الضغط على سعر الصرف يمكن أن ينعكس سلبيا على أداء الجهاز الإنتاجي بسبب تناقص تموين الاقتصاد الوطني من الخارج، سواء بالمواد الأولية أو بسلع التجهيز. كما يؤدي من ناحية أخرى إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية. وإن كان ذلك يقلص من الطلب باعتباره هدفا لمثل هذه الإجراءات، فإنه يخلق نوعا من عدم استقرار الأسعار وهو ما يعيق عملية التحول.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فإن إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الخارجية بشكل فعال وفق معايير اقتصادية، كما يضمن من جهة أخرى اندماج اقتصاد الدولة المعنية بشكل منسجم في التقسيم الدولي للعمل.[3]

---

[1] R. KOUIDER : CONCEPTION DES PROGRAMMES D'AJUSTEMENT- REVUE MEDIA BANK- N°13-BANQUE D'ALGERIE-1994- P4.

[2] M.E. BENISSSAD: L'AJUSTEMENT STRUCTUREL - OP CIT - P38.

[3] M.E. BENISSSAD: L'AJUSTEMENT STRUCTUREL - OP CIT – P 40.

V.I. تحرير التجارة الخارجية

وذلك عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد نحو المنافسة الدولية بالتحفيز للانضمام إلى المنضمات التجارية الدولية.

VI.I. تطهير المالية العمومية

إن الهدف من تطهير المالية العمومية هو تقليص العجز في ميزانية الدولة والعودة بها إلى حالة التوازن. ويعتبر هذا العمل من بين أكثر التدابير صعوبة لأسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية، وربما يتطلب الأمر إيجاد صيغة توافقية في المدى القصير بين الزيادة في إيرادات الدولة وتخفيض نفقاتها.

إن تقليص العجز في ميزانية الدولة يمكن بلوغه بواسطة زيادة إيراداتها. وفي الواقع، يبدو من الصعوبة بمكان أن تتمكن الدول السائرة في طريق التحول إلى اقتصاد السوق من تحقيق هذا الهدف، حيث أن جمود جهاز الإنتاج من جهة وتراجع النمو الاقتصادي من جهة أخرى هما عاملان كابحان ومعيقان لزيادة الإيرادات الضريبية. وعلى مستوى آخر، فإن عدم ملاءمة النظام الضريبي ينقص من مستوى الجباية، خاصة في ظل نقل ملكية المؤسسات العمومية (التي يشكل فائضها النقدي عائدا ضريبيا فعالا للحكومة) إلى القطاع الخاص، حيث يتطلب ذلك رفع كفاءة الإدارة الضريبية لتثمين تحصيل الضرائب من القطاع الخاص.[1] وهو ما يتطلب القيام بإصلاح ضريبي شامل يكون من أهدافه ضمان زيادة إيرادات الدولة دون إعاقة المبادرة الخاصة.[2] وأمام صعوبة زيادة الإيرادات الضريبية، تنصح برامج التثبيت الاقتصادي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، بالعمل على تقليص عجز الميزانية عن طريق اللجوء إلى تقليص النفقات العمومية رغم ما يطرحه ذلك من مشكلات مرتبطة بالمناصب التي يتعين أن يمسها التقليص.

إن الإجراءات المتخذة بشأن تقليص العجز في ميزانية الدولة، تهدف إلى تكييف الإنفاق الحكومي، وجلبه إلى مستوى الموارد الحقيقية للمجتمع. ومن شأن هذه الإجراءات أن تقلص من الطلب الحكومي (استهلاكي أو استثماري) وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقليص الطلب الكلي بالتضافر مع التدابير الأخرى المتعلقة بالسياسة النقدية وسياسة الصرف.

II. مفهوم التعديل الهيكلي

إن عرقلة ميكانيزمات السوق وتفاقم العجز نتيجة لغياب كفاءة البنيان الاقتصادي، وافتقاده للأطر الكافية (المؤسساتية والهيكلية والوظيفية) التي تسمح له بالإنتاج ومجابهة تطور الطلب، يتطلب تبني أسلوب ثاني للتخلص من مثل هذه التناقضات، يطلق عليه صندوق النقد الدولي مصطلح برنامج التعديل الهيكلي.

وقد تبنى صندوق النقد الدولي ابتداء من الثمانينات سياسة جديدة ترمي إلى المساهمة في تحقيق التحولات الهيكلية في الدول السائرة في طريق النمو، حيث يصرح المدير العام للصندوق فيقول: "إن برامج التعديل التي نقدم لها دعمنا ستشكل إذن جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تنشيط المشاريع الاستثمارية والنمو الاقتصادي".[3] وعليه ، فإن هناك مقاربة جديدة من طرف صندوق النقد الدولي لمعالجة المعضلات الاقتصادية للدول السائرة في طريق النمو تخرج عن مجال تدخله التقليدي[4]، فالقضية الأساسية التي أصبحت مطروحة بإلحاح لا تكتفي بمحاولة القيام بإصلاح أخطاء ارتكبت على مستوى إدارة الاقتصاد فقط، وإنما تتأسس على إعادة النظر في الهياكل القائمة التي نشأت عن رؤى وسياسات واختيارات هيكلية سابقة، وتكييفها مع سياق المضمون الدولي في هذا الشأن.[5]

من الناحية الموضوعية والإجرائية، فإن برنامج التعديل الهيكلي يتضمن مجموعة التدابير التي تركز على جانب العرض (تنشيط قوى الإنتاج). وتبعا لذلك، فإن هذه التدابير يجب أن تمس الهيكل الاقتصادي

---

[1] رونالد ماكينون: النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، أحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق- ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي - الطبعة الإنجليزية الثانية - الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العامية - القاهرة – 1996-ص 18.

[2] M.E. BENISSAD: L'AJUSTEMENT STRUCTUREL – OP. CIT - P39.

[3] جاك دولاروزيار - النشرة الدورية لصندوق النقد الدولي - جوان 1980 .

[4] تجدر الإشارة إلى أن الدور التقليدي لصندوق النقد الدولي، بالاستناد إلى قوانينه الأساسية ضمن اتفاقيات بريتون وودز، يتمثل في إجراءات الدعم قصيرة المدى لمكافحة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات للبلد العضو، ولم تكن تدابير التعديل الهيكلي موضوعا لتدخلاته على عكس البنك العالمي، حتى أن المدير السابق للصندوق الفرنسي ميشال كاموسيس MICHEL CAMDESSUS اعتبر أن ما يجري في هذا الشأن هو عبارة عن ثورة هادئة.

[5] ليريتو ماري فرانس: الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث - ترجمة هشام متولي -الطبعة الأولى - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق – 1993- ص 143 .

برمته فهي تذهب إذن إلى أبعد من حدود برنامج التثبيت الاقتصادي، حيث يرمي برنامج التعديل الهيكلي إلى المس بتفاصيل العملية الاقتصادية ضمن ما يسمى بإطار السياسة الاقتصادية. وإن كان هذا البرنامج يتضمن بعضا من الإجراءات التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن معظم التدابير التي يتضمنها هي ذات طابع جزئي وقطاعي، ويغلب عليها بذلك الطابع الكيفي. ويتضمن البرنامج في هذا الخصوص مختلف السياسات التي ترمي إلى فك القيود التي تكبل انطلاق الاقتصاد نحو مزيد من التحرر وامتلاك الإطار المؤسساتي الذي تتخذ ضمنه مختلف القرارات الاقتصادية بالشكل الأكثر فعالية، ويمكن تلخيص مختلف الأعمال التي يمكن القيام بها في هذا المجال فيما يلي:

I.II. إعادة تعريف دور الدولة

يقوم برنامج التعديل الهيكلي على مبدأ ضرورة إعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد، وتتمثل هذه الصياغة في تعيين مجال عملها وحدود تدخلها، حيث فقد القطاع العام الإنتاجي قدرتة على امتلاك المقومات على صعيد تطوير الإنتاج واكتساب الوسائل المالية التي تسمح له بالاستمرار، وعوض أن يكون ميدانا لإنتاج الثروة ومصدرا لزيادة إيرادات الدولة أصبح عنصرا يلتهم موارد مالية ضخمة (سواء عن طريق سياسة القرض التفضيلية أو بدعم مباشر على حساب ميزانية الدولة) دون أن يصل إلى تحقيق الغاية من وجوده.

ولذلك، فإن هدف برنامج التعديل الهيكلي هو إبعاد الدولة عن دائرة الإنتاج لتنتقل إلى لعب دور الدولة التي تسهر على السير المنتظم للعملية الاقتصادية باعتماد آليات ضبط غير مباشرة، الأمر الذي ينتج عنه خوصصة القطاع العام. هذه الخوصصة التي تبدأ عادة بالابتعاد التدريجي عن ميدان التسيير المباشر، وتنتهي بنقل ملكية رؤوس أموال هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص.

II.II. إلغاء الطابع التنظيمي للنشاط الاقتصادي

يتكرس الاتجاه العام نحو إلغاء الطابع التنظيمي للاقتصاد على الصعيد الدولي، وذلك لإزالة العوائق أمام عمل الأسواق. وفي الدول السائرة في طريق التحول إلى اقتصاد السوق، يأخذ إلغاء الطابع التنظيمي للنشاط الاقتصادي حيزا كبيرا في جهد التحول، ويهدف هذا العمل إلى إزالة العوائق البيروقراطية والاتجاهات التدخلية للسلطات العمومية في مجال الاقتصاد، وبالتالي فهو يدخل في الإطار العام لإعادة تعريف دور الدولة.

إن إلغاء الطابع التنظيمي للاقتصاد يسير إذن في اتجاه تهيئة الظروف الموضوعية لإقامة الأسواق وأدائها بشكل فعال، وهو عمل من شأنه خلق الآليات الأساسية من أجل التخصيص الأمثل للموارد، ودعم شروط المنافسة ورفع فعالية الأداء.

III.II. إصلاح الأسواق

إن النتيجة المنطقية التي تتبع إلغاء الطابع التنظيمي للنشاط الاقتصادي هي إصلاح الأسواق وتحريرها وتطهيرها من كل العوائق ذات الطابع المؤسسي والوظيفي، ويهدف هذا الإصلاح بصفة أساسية إلى إلغاء احتكار الدولة لبعض النشاطات أو تأطيرها لنشاطات أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن برنامج التعديل الهيكلي في هذا الخصوص، يتضمن في جانب كبير منه إصلاح السوق النقدية والمالية وخلق إطار ملائم يمكنهما من لعب دورا فعالا في تخصيص الموارد. وبالنظر إلى التحولات المالية الدولية، فإن إصلاح النظام المالي والمصرفي ينبغي أن يقترب تدريجيا من المعايير الدولية على مستوى التنظيم والأداء. وتتضمن عملية الإصلاح هذه خلق الشروط الملائمة التي تلعب فيها المتغيرات النقدية مثل معدل الفائدة ومعدل الصرف دورا فعالا، وفتح النظام أمام رأس المال الخاص وربما في نهاية الأمر خوصصة بنوك القطاع العام.

كما أنه من بين الركائز الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي تحرير التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء، ويتم تحرير التجارة الداخلية في بادئ الأمر بتحرير نظام الأسعار وإلغاء القنوات الإدارية في التوزيع عن طريق مؤسسات القطاع العام، وإزالة العراقيل الإدارية والتنظيمية أمام عمل المؤسسات الخاصة في هذا الميدان. بينما على مستوى التجارة الخارجية، فإن الأمر يتعلق أساسا بإلغاء الطابع الاحتكاري لها من طرف الدولة. وفي هذا المجال، فإنه من الضروري على الدول التي اختارت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أن تلتزم بالقيام ببعض الإجراءات الهامة، مثل إزالة القيود (إجازات الاستيراد، تقنين الحصص، ...) التي تعيق

التبادلات مع الخارج، وعقلنة النظام الجمركي في اتجاه تطهير المجال أمام المنافسة، وإتباع نظام صرف وحيد وتجنب تعدد أسعار الصرف وتبسيط إجراءات الدفع الخارجي...

الشكل رقم (5): برنامج التعديل الهيكلي حسب صندوق النقد الدولي

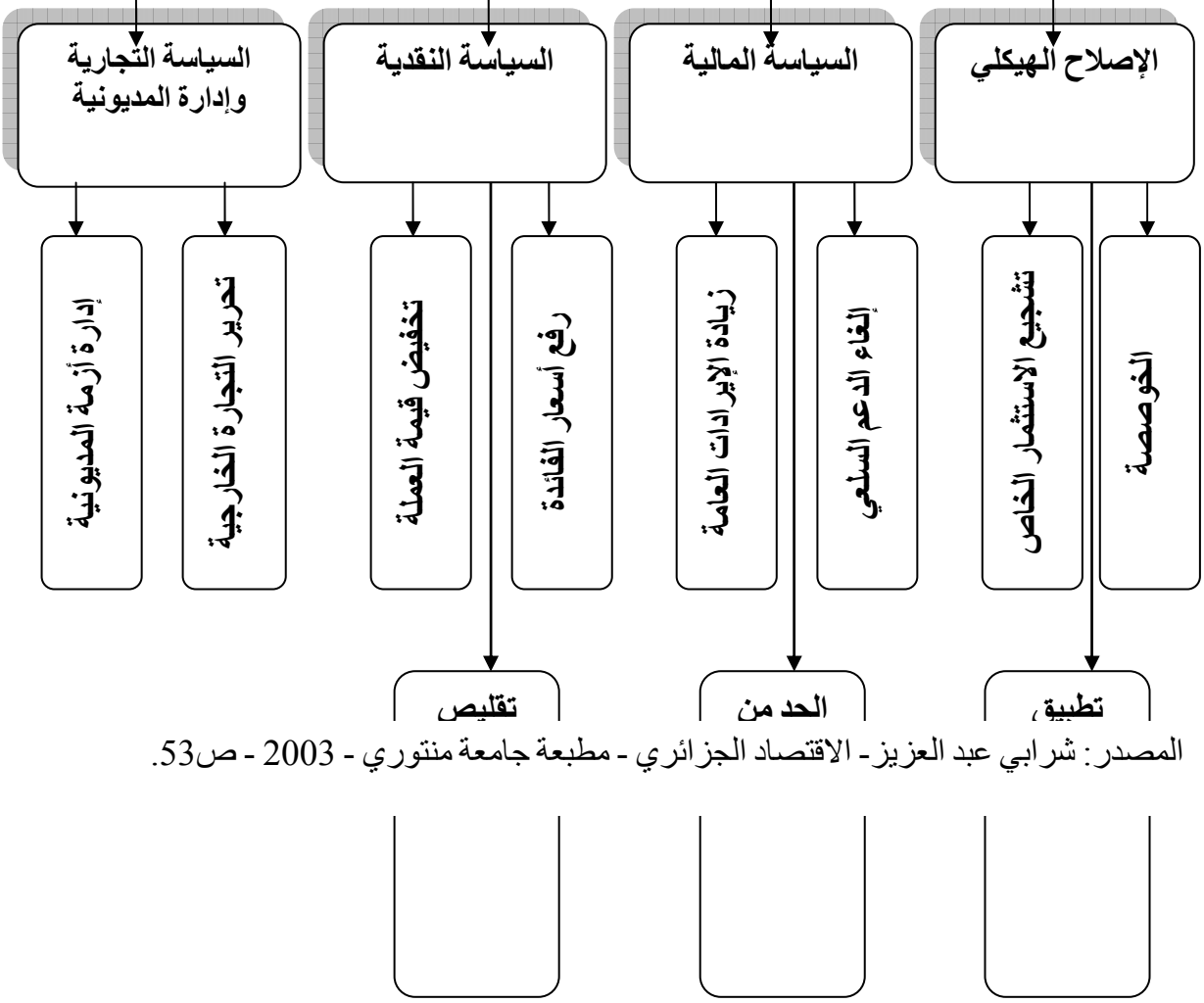

المصدر: شرابي عبد العزيز- الاقتصاد الجزائري - مطبعة جامعة منتوري - 2003 - ص53.

المطلب الثاني: التعديل الهيكلي في الجزائر

سعت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي. وفي سبيل ذلك، قامت بعقد ثلاث اتفاقيات للدعم "ستاند باي" واتفاقا للتسهيل التمويلي الموسع.

I. الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني " STAND BY" لعام 1989

تم توقيع هذا الاتفاق في 30 ماي 1989، وكان الهدف الرئيسي من ورائه القيام بتسيير صارم للطلب بالاعتماد على عدة إجراءات تتمثل في:

- تخفيض العجز الميزاني.
- مواصلة سياسة تدني القيمة الخارجية للدينار.
- تشديد السياسة النقدية.
- إدخال نظام مرن للأسعار.

أدخلت السلطات جملة من الإصلاحات العميقة فيما يخص المنظومة المصرفية باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد، إذ أقبلت على تعديلات وتغييرات هيكلية تجسدت بصدور قانون النقد والقرض المؤرخ في 4 أفريل 1990، والذي يسعى إلى الوصول للاستقرار المالي الكلي بمنح البنك المركزي استقلاليته، وكذا اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة كتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20% ورفع سعر إعادة الخصم...[1]

تبعا لهذا الاتفاق، تمكنت الجزائر من الحصول على نتائج مهمة، إذ لم تزد الكتلة النقدية إلا بنسبة 7% سنويا، وانخفض العجز الإجمالي للخزينة من 47,8 مليار دج في 1988 إلى 7,4 مليار دج في 1989 ليصبح الرصيد موجبا في 1990 بمبلغ 20,2 مليار د.ج.[2] بينما على مستوى الصرف فقد أصبح الدولار الواحد يساوي 7,6 دج في 1989 مقابل 5,9 دج في نهاية 1988 (بواقع انخفاض في الدينار بنسبة 28,8 %)، وواصل ليصبح الدولار الواحد يساوي 9 د.ج (أي بواقع انخفاض في الدينار بنسبة 18,4 %).

II. الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني " *STAND BY*" لعام 1991

تم التوقيع على هذا الاتفاق في 03 جوان 1991، وكانت مدة تنفيذه على غير العادة تتحدد ب10 أشهر فقط بدل اثنا عشر (12) شهرا، حيث تنتهي فترة البرنامج في30 مارس 1992. ومن حيث التدابير المتخذة، فإن المشروطية المرتبطة بهذا الاتفاق تتضمن القيام بالإجراءات التالية:

- تقليص تدخل الدولة وتحرير التجارة الخارجية.
- مواصلة إصلاح النظام المالي والجبائي والجمركي، وذلك بمساعدة البنك العالمي.
- دعم المتغيرات الاقتصادية وزيادة دورها ومصداقيتها في الضبط، وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة، وزيادة سرعة تدني قيمة الدينار الخارجية على مدار فترة البرنامج، وتسريع تحرير الأسعار مع تخفيض الدعم الميزاني لها.

وقد تواصلت الإصلاحات المصرفية عن طريق سن القوانين والمراسيم التكميلية لقانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990، ففي جويلية 1990، أنشأت سوقا للقيم المنقولة (البورصة) التي تشمل السوق الأولية والثانوية، إلى جانب عدة نصوص تشريعية صدرت لتوضيح هيكل السوق المالي، كصدور المرسوم رقم 169/91 الذي يوضح تنظيم صفقات الأوراق المالية، ثم صدور مرسوم آخر تحت رقم 170/91 سنة 1991 يثبت تغيرات حجم القيم المنقولة، بالإضافة إلى شروط إصدارها، ومرسوم آخر الحامل لرقم 171/91 يعرف عمليات البورصة.

III. التثبيت والإصلاحات الهيكلية بعد 1994

حدث تراجع وتراخي من طرف الجزائر في سنتي 1992 و 1993بعد بإبرام اتفاقي دعم "ستاند باي" (1989 و1991)، إذ قامت السلطات العمومية بسلوك سياسة ميزانية توسعية بغرض دعم النشاط

[1] سوف يتم التعرض إلى قانون النقد والقرض بالتفصيل في الفصل الموالي.

[2] وإن كان جزء كبير من هذا الرصيد يفسر بزيادة إيرادات الدولة من الجباية البترولية نتيجة لارتفاع أسعار البترول أثر أزمة الخليج. إذا أنه من بين مجموع الإيرادات الإضافية للميزانية في 1990 مقارنة ب 1989 والمقدرة بحوالي 39,3 مليار دينار كان نصيب الضريبة البترولية 30,7 مليار

الاقتصادي. وقد ترتب عن هذه السياسة الجديدة العودة إلى العجز في الميزانية، حيث بلغ رصيد العجز فيها سنة 1993 نسبة 8,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي[1]. وفي الاتجاه العام لهذه السياسة، وجد بنك الجزائر نفسه في تبعية للخزينة العمومية، وقد أدى ذلك إلى تزايد الإصدار النقدي بفعل تنقيد[2] العجز الميزاني مما ترتب عنه تصاعد التوترات التضخمية، الأمر الذي جعل من مستوى الدينار أعلى من قيمته الحقيقية. ومن جهة أخرى، فقد تمت العودة إلى المراقبة المباشرة لحركة الواردات بواسطة لجنة خاصة تم إنشاؤها لهذا الغرض، كما تم اللجوء إلى وضع قيود على عمليات الدفع الخارجية.

إضافة إلى هذه التغيرات على مستوى السياسة الاقتصادية، فإن الإختلالات الاقتصادية في بداية 1994 (قبل إبرام اتفاق التعديل الهيكلي) قد زادت عمقا وحدة أمام تدهور أسعار البترول. كما زاد القيد المالي الخارجي اشتدادا حيث بلغت نسبة خدمة الدين في عام 1993 حوالي 82,2 %،[3] وبلغت نسبة تغطية الواردات 86,46% في عام 1994.[4] كما أن احتياطات الصرف لا تغطي سوى 1,80 شهرا من الواردات في 1992 و1,88 شهرا من الواردات في 1993. ومن ناحية الاقتصاد الحقيقي، يلاحظ انخفاض نمو الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 1,7% في 1993 وبواقع 1,10% في 1994.[5]

إن هذه الأرقام تبين أن الاقتصاد الجزائري وصل إلى حالة انسداد، مما يتطلب القيام بإصلاح هيكلي عميق وشامل، تجسد في برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ تطبيقه في ماي 1994. وقد امتد هذا البرنامج على فترة أربع (04) سنوات. حيث تمثل السنة الأولى اتفاقا للدعم "ستاند باي" (وهو برنامج تثبيت) ينتهي أجله في أفريل 1995 ليبدأ بعده في ماي 1995 اتفاقا للتسهيل التمويلي الموسع. ويرمي برنامج التعديل الهيكلي هذا إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:[6]

- العمل على ضمان معدل قوي للنمو الاقتصادي على مدى فترة البرنامج يمكن أن يسمح تدريجيا بتقليص البطالة المرتفعة بين الأفراد القادرين على العمل.
- الاقتراب بالتضخم المحلي نحو معدلات التضخم السائدة في الدول المصنعة (الشركاء الرئيسين للجزائر).
- تحقيق وضعية سليمة ومريحة في ميزان المدفوعات عن طريق تكوين احتياطات صرف كافية.
- وأخيرا العمل على إيجاد صيغة مناسبة للتخفيف من التبعات السلبية على الوضع الاجتماعي للطبقات المحرومة والناتجة عن التعديل الهيكلي.

من ناحية مضمون البرنامج، يمكن تصنيف التدابير المقترحة إلى تدابير متعلقة بالتثبيت، وتمتد على مدى السنة الأولى التي تغطي اتفاق الدعم "ستاند باي"، وتدابير أخرى متعلقة بالإصلاحات الهيكلية وتمتد على مدى الثلاث سنوات المتبقية.

I.III. اتفاق الدعم "ستاند باي" لعام 1994-1995

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الاقتصاد قبل الدخول في إصلاحات هيكلية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتصحيح مالية الدولة والعودة إلى صرامة السياسة النقدية وتصحيح سعر الصرف.

فيما يتعلق بالمالية العامة، يهدف البرنامج إلى استعادة توازن الميزانية في مرحلة أولى، وتحسين الادخار الميزاني في مرحلة ثانية. وقد كان الجهد في هذا الخصوص يركز على تحسين الإيرادات وعقلنة الإنفاق الحكومي عن طريق إعادة تصنيف النفقات ذات الأولوية وإلغاء الإعانات المقدمة لدعم الاستهلاك. وكنتيجة للإجراءات المتخذة في إطار هذا البرنامج، فقد بدأ الرصيد الإجمالي للخزينة في التحسن، وتحول ابتداء من 1996 ليصبح موجبا، حيث بلغ 74,90 مليار د.ج في 1996 (2,92% من الناتج الداخلي الإجمالي) و66,20 مليار د.ج في 1997 (2,40 % من الناتج الداخلي الإجمالي).[7]

فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فتهدف إلى احتواء فائض الطلب بإتباع سياسة صارمة، بالإضافة إلى محاولة توظيف معدلات الفائدة لتكون معيارا للاختيارات الاقتصادية. وقد لجأ البنك المركزي لتحقيق مثل

---

[1] الرقم مأخوذ من بنك الجزائر.

[2] *MONETISATION*

[3] نسبة خدمة الدين = خدمة الدين / الصادرات، مع خدمة الدين = القسط الرئيسي + الفوائد.

[4] نسبة تغطية الواردات = الصادرات / الواردات.

[5] الأرقام مأخوذة من بنك الجزائر.

[6] FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL: OP CIT - P10.

[7] الأرقام مأخوذة من بنك الجزائر .

هذه الصرامة في السياسة النقدية إلى مراجعة معدلات الفائدة الخاصة بإعادة التمويل نحو الارتفاع في أفريل 1994.[1] بالإضافة إلى ذلك، فإنه ابتداء من هذا التاريخ وبالتزامن مع هذه القرارات، تصبح معدلات الفائدة المدينة (التي تستلمها البنوك مقابل القروض الممنوحة للزبائن) تتحدد بحرية عن طريق التفاوض. وبالرغم من ذلك، فقد لجأ بنك الجزائر إلى تحديد سقف للهامش البنكي لا يزيد عن 5 % فوق التكلفة المتوسطة لمجموع الموارد البنكية، ولكن ما لبث أن تم إلغاء هذا السقف في ديسمبر 1995. وقد لعبت مختلف العوامل الإيجابية الجديدة (استقرار التضخم، إلغاء الطابع الإداري عن معدلات الفائدة، سياسة صارمة لتسيير الطلب) دورا حاسما كي تصبح معدلات الفائدة الحقيقية موجبة وذلك ابتداء من 1996.

فيما يتعلق بسعر الصرف، قامت السلطات النقدية بتخفيض ثاني للعملة (بعد ذلك الذي حدث في 1991) بنسبة 40,17 % مقارنة بسعر الصرف الذي كان سائدا في 08 أفريل 1994.[2] وبالموازاة مع هذا التخفيض، واصلت السلطات النقدية سياسة التدني المستمر في القيمة الخارجية للدينار. وكان نتيجة ذلك أن فقد الدينار خلال فترة اتفاق الدعم الثالث ما يقارب في المجموع (بما في ذلك فقدان القيمة الناجمة عن التخفيض) 86%.[3] وقد سمح هذا التراجع في قيمة الدينار بتصحيح الوضع بعدما كان سعر صرف الدينار فوق مستوى قيمته.

II.III. الإصلاحات الهيكلية في إطار اتفاق التسهيل التمويلي الموسع 1995-1998

تهدف هذه الإصلاحات إلى إحداث تحولات هيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من حيث التكييف المؤسسي وإصلاح الأسواق وتحرير آليات الضبط الاقتصادية.

فيما يتعلق بالقطاع العام والخوصصة، فقد تم إكمال إعادة هيكلة القطاع العام، وقد تم من جانب آخر اعتماد مخططات لإعادة هيكلة عشرة (10) دواوين عمومية للاستيراد وتوزيع المنتوجات الغذائية، وكذلك الأمر بالنسبة لشركات السكة الحديدية والغاز والكهرباء، إضافة إلى ذلك، تم حل عدد كبير من المؤسسات العمومية المحلية. ومن جهة أخرى، قامت السلطات العمومية بإصدار قانون جديد للاستثمار يسمح بصفة خاصة بإمكانية أخذ حصص في البنوك العمومية من طرف الأجانب. بل تم الذهاب إلى أبعد من ذلك حينما تم في عام 1995 إصدار إطار تنظيمي (الأمر رقم 22/95) للخوصصة المعدل في عام 1997 لتسهيل الإجراءات، وتبعا لذلك، فقد فتح هذا القانون المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات العمومية. وقد شهدت 1996 و1997 وضع برنامجين للخوصصة، يتعلق الأول باستهداف خوصصة 200 مؤسسة عمومية محلية صغرى، بينما يشمل الثاني استهداف خوصصة حوالي 250 مؤسسة عمومية كبرى، وذلك خلال المجال الزمني الممتد بين سنتي 1998 و1999.

بالنسبة للأسعار النسبية، عمل البرنامج على إلغاء الطابع التنظيمي الذي كان يميزها، وذلك عن طريق التحرير التدريجي للأسعار التي كانت مصنفة ضمن نظام الأسعار المراقبة. ولقد تم ذلك من خلال بعض الخطوات الهامة، حيث قامت السلطات العمومية في 1994 بنقل الكثير من السلع الاستهلاكية من نظام الأسعار المراقبة (المنظمة) إلى نظام الأسعار الحرة، وتحرير أسعار المدخلات الزراعية وأسعار مواد البناء. وفي 1995، زادت وتيرة تحرير الأسعار. فقد ألغت السلطات العمومية كل دعم لاستهلاك المواد البترولية والمنتوجات الغذائية، كما ألغت نهائيا الطابع التنظيمي، أو بالأحرى إلغاء الهوامش الربحية[4]، عن أسعار منتجات السكر والحبوب (ماعدا القمح) والزيوت الاستهلاكية والمستلزمات المدرسية.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، بعد الرجوع إلى نظام الرقابة على التجارة الخارجية في عامي 1992 و1993، يطرح البرنامج ضرورة تحريرها من كل تنظيم إداري. ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بإلغاء التعليمة 625 الصادرة عن وزارة الاقتصاد في ذلك الوقت، والمتعلقة بالتجارة الخارجية، وحل اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم تدفق العمليات التجارية الخارجية. وفي نفس الوقت، وبغرض تحرير المدفوعات

[1] كانت هذه المراجعة كما يلي: سعر إعادة الخصم لدى بنك الجزائر: 15 %، معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية : 20 %، المعدل المطبق على السحب على المكشوف لدى بنك الجزائر: 24 %.

[2] حيث أصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 36 د.ج.

[3] حيث وصل سعر الدولار الواحد في 21 ماي 1995 (أي قبل يوم واحد من تاريخ بداية اتفاق التسهيل التمويلي الموسع) إلى 47,80 د.ج.

[4] انتقلت أسعار هذه المنتجات الخمسة في 1994 من نظام الأسعار المنظمة (المسقفة) إلى نظام الهوامش الربحية المنظمة (المسقفة).

الخارجية، قام بنك الجزائر في أفريل 1994، بإصدار تعليمة يحرر بموجبها الوصول إلى العملة الصعبة من طرف جميع المتعاملين الذين يملكون سجلا تجاريا سواء كانوا عموميين أو خواصا وذلك لتمويل الواردات.

بالإضافة إلى هذين الإجراءين، فإن تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية قد كان موضوعا لقرارات أخرى لا تقل أهمية، حيث تم في 1994 تحرير الواردات المتعلقة بالمعدات المهنية والصناعية التي سبق استعمالها. وإلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي تم وضعها في أفريل 1994. وفي 1996، تم تخفيض المعدل الأقصى للحقوق الجمركية من 60 إلى 50 %، ثم من 50 إلى 45 % وذلك ابتداء من فاتح جانفي 1997. وفي 1997 كذلك، تم المرور إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعمليات الجارية، وقد تم ذلك بعدما استطاعت الجزائر أن تكون احتياطات هامة من العملة الصعبة المتأتية بصفة أساسية من إعادة جدولة دينها تجاه الدائنين العموميين في نادي باريس. وبذلك تكون الجزائر قد قبلت بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي.

بالنسبة للقطاع المصرفي، فقد حققت الجزائر نتائج هامة في هذا الاتجاه، حيث تمت إعادة رسملة البنوك التجارية العمومية وإعادة تحويل الديون المملوكة على المؤسسات العمومية إلى سندات على عاتق الخزينة. أما بخصوص الوظيفة الخارجية للنظام النقدي، فهناك حدثان هامان يميزان سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي. يتمثل الحدث الأول في الانتقال من نظام الصرف الثابت حيث كان الدينار يحدد على أساس سلة من العملات، إلى نظام صرف مرن نسبيا في إطار ما يسمي بطريقة *FIXING*. وقد سمح ذلك بإعطاء مرونة في تحديد قيمة الدينار الخارجية، ترتب عنها التعديل الآلي في سعر الصرف حسب تطور شروط التبادل. بينما يتمثل الحدث الثاني في إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك (1995) يهدف من ورائه إعطاء السوق أهمية أكبر في تحديد سعر الصرف. ومن جهة أخرى، يعد إنشاء السوق المالية أمرا حيويا بالنسبة لتحرير النظام المالي وتسهيل عملية إعادة هيكلة القطاع العام وعملية الخوصصة، ويتيح ذلك فتح مصدر آخر للتمويل يسمح بتحسين تعبئة الادخار، وهو ما من شأنه أن يزيد من فعالية النظام المالي.

خـلاصــة الفصــل

لقد تم التعرض في هذا الفصل إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها السلطات الجزائرية للحد من الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، هذه الإختلالات التي تعتبر نتيجة حتمية لسلسلة من الظروف الداخلية والخارجية التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري. فعلى الصعيد الداخلي، برهن نمط التخطيط المركزي عن عجزه على ضمان التوازن على المستوى الكلي، كما غلب طابع العجز والاختلال الماليين على خزائن المؤسسات من جهة والتراكم الحاد لديونها اتجاه النظام البنكي من جهة أخرى. الأمر الذي أثر بشكل سلبي على فعالية أدائه. أما على الصعيد الخارجي، فانهيار أسعار المحروقات وتفاقم أزمة المديونية ساهما في تفاقم الأزمة وتعميقها.

وقد طرح ذلك بإلحاح إشكالية تحوله نحو اعتماد السوق كجهاز أساسي للضبط. ولذلك حاولنا أن نعرف اقتصاد السوق ونعطي عناصره الأساسية، كما حاولنا إعطاء صورة واضحة عن الإطار النظري الذي تم انتهاجه من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق والمتمثل في الإصلاحات الاقتصادية التي تم الإجماع عليها في واشنطن من طرف اقتصاديين وأصحاب القرار في العالم، هذه الإصلاحات التي أطلق عليها مصطلح إجماع واشنطن. ثم بعد ذلك تعرضنا إلى المجالات الأساسية التي يمسها إصلاح الاقتصاد للانتقال إلى اقتصاد السوق. وقد رأينا أن التركيز على إصلاح المؤسسة ووسائل الضبط الاقتصادي يعد من الأمور الأساسية في هذا المجال(قانون 88).

وفي خضم هذا المجهود الرامي إلى إصلاح الاقتصاد الوطني، تعرضنا إلى برامج الإصلاح التي صممت ونفذت منذ أن شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية. وقد قمنا بدراسة برنامج التثبيت الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كما تعرضنا إلى مختلف التدابير التي اتخذتها الجزائر في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي. لتتواصل الإصلاحات المصرفية بصدور قانون النقد والقرض في بداية 1990، وهو القانون الذي أحدث تغييرا جذريا على مستوى تركيبة وأداء المنظومة البنكية الوطنية، الأمر الذي خصصنا له الفصل الموالي من دراستنا.

الفصل السادس
الإصلاح الجديد للجهاز المصرفي: قانـون النـقـد والقـرض(10/90)

إن فلسفة الإصلاح الاقتصادي عموما والإصلاح المصرفي خصوصا برزت بدرجة أساسية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين مع ظهور القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض في الجزائر، والذي صدر في 1990/4/14م.[1] وقد ظهرت من واقع هذا القانون أفكار لإعادة هيكلة وإصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية والمالية، والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها، لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا

[1] قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

المجال. لذلك توجب القيام بإصلاحات عميقة وجذرية لضمان تكوين منظومة مصرفية متطورة وقادرة على مواجهة التغيرات السريعة على الصعيد الداخلي والخارجي.

ومحاولة منا الإلمام بمختلف جوانب قانون النقد والقرض وانعكاساته على النظام المصرفي الجزائري، ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا إلى أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض.
- المبحث الثاني: هيئات الرقابة على النظام البنكي الجزائري.
- المبحث الثالث: آليات عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض.
- المبحث الرابع: الإصلاحات المصرفية الجديدة بعد قانون النقد والقرض 1990.

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

تم التعرض في الفصل السابق إلى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بما في ذلك تلك التي تقوم بها بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي، مع الإشارة إلى الدور الجوهري الذي يلعبه النظام المصرفي الوطني في إنجاح هذه الإصلاحات. وقد باشرت السلطات العمومية بإصلاح النظام المصرفي بإصدارها للقانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.[1]

المطلب الأول: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

يعتبر القانون 10/90 نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن تحتلها المصارف في دفع عجلة التنمية، حيث حمل في طياته أفكارا جديدة تتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه، مستندا في ذلك إلى مجموعة من المبادئ والأهداف.

I. أهداف قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض 10/90 لينظم القروض على أسس اقتصادية قائمة على إيديولوجيات اقتصاد السوق. ومن أهم الأهداف التي برمج تحقيقها نذكر ما يلي:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي نظرا لما خلفه من تضخم وانحراف غير مراقبين.
- إعادة تأهيل البنك المركزي لتسيير النقد والقرض ومنحه الاستقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية. وكذا منحه امتياز الإصلاح النقدي.
- إقامة نظام مصرفي قادر على جذب وتوجيه مصادر التمويل من خلال استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، والعمل في ظروف المخاطرة (إعطاء الصيغة التجارية للبنوك)، وكذا توفير وسائل عديدة للضبط الاقتصادي.
- تطبيق قواعد يغلب عليها طابع الشفافية والتحكم في العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يتولى إدارة البنك المركزي. واعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي والسياسات النقدية.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان النقد والقرض.
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه من خلال إجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر، منها صدور قانون الاستثمارات وإنشاء سوق مالية.

II. مبادئ قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون 10/90 بمبادئ جديدة يرتكز عليها النظام المصرفي، نوجزها في ما يلي:

[1] في الواقع بدأ الإصلاح النقدي مع قانون أوت 1986 المشار إليه سابقا والذي يكيف النظام البنكي مع قوانين الاستقلالية، ولكن يعد قانون أفريل بداية الإصلاح الجذري للنظام النقدي في إطار أفق التحول إلى اقتصاد السوق.

I.II. عزل القرار في الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية

ينص هذا المبدأ على كون كل القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها، وبالتالي توقيف التعامل وفق الأسلوب السابق القائم على القرارات النقدية المتخذة تبعا للقرارات الحقيقية الصادرة عن هيئة التخطيط. حيث كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المخططة. إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- إعادة الاعتبار للنظام البنكي والإقرار بدوره كمركز لنظام التمويل، وإعادة صياغة شبكة التمويل الوطنية وفقا لمعايير القيمة.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية كمعيار للقيد الميزاني، وتوحيد استعمالاته الداخلية في المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة والعائلات.[1]
- يتم تقديم القروض وفقا لشروط غير تمييزية بحسب الطبيعة القانونية للمتعامل الاقتصادي فيما إذا كان مؤسسة عمومية أو مؤسسة خاصة.
- الوصول بمعدلات الفائدة إلى درجة من المرونة النسبية التي تمكنها من التأثير على القرارات المتعلقة بالقرض.

II.II. عزل الدائرة النقدية عن دائرة ميزانية الدولة

إن الدور الذي لعبته الخزينة في الوساطة المالية في السابق، ولجوئها المتواصل إلى البنك المركزي لتمويل عجزها من الأسباب الرئيسية للإصدار النقدي. الأمر الذي تولد عنه تهميش لدور البنوك التجارية من جهة، وارتفاع في حجم الديون من جهة ثانية. حيث نتج عن اللجوء المستمر إلى البنك المركزي دين قدر سنة 1989بحوالي 110 مليار دج اتجاه هذا الأخير و10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية. وفي إطار إصلاحات 1990، حاول قانون النقد والقرض تصحيح هذا الاختلال عن طريق تنظيم علاقة إعادة التمويل بين البنك المركزي والخزينة، وتقليص حرياتها في تمويل عجزها عن طريق الاستفادة التلقائية من الموارد بلا حدود أو شروط ودون أي قيد من البنوك. وتتجلى العلاقة الجديدة بين البنك المركزي والخزينة على ثلاثة مستويات[2]:

- تحديد وتنظيم علاقة التمويل الجديدة بين البنك المركزي والخزينة (سواء أكان ذلك في نص القانون 90-10 أو نص الأمر 03-11)، ووفقا لهذه العلاقة الجديدة، أصبحت التسبيقات التي تستفيد منها الخزينة من قبل البنك المركزي خلال سنة محدودة من حيث مبلغها، ولا ينبغي أن تتعدى حدود 10% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة خلال السنة المالية الفارطة. مع ضرورة تسديدها قبل انقضاء السنة.
- تنظيم التمويل غير المباشر للخزينة عن طريق الاحتفاظ بسندات عمومية يمكن الحصول عليها من البنوك في إطار عمليات السوق المفتوحة. وقد حدد مبلغ هذا التمويل في حدود 20 % من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية المنصرمة. وينص في هذا الصدد على أنه: "لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة 20 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة السابقة"[3]. ولكن الأمر رقم 03-11 تساهل نسبيا مع هذه القاعدة الصارمة. إذ أشارت المادة 45 منه إلى أن البنك المركزي يمكن أن يتدخل في السوق النقدية إما مشتريا أو بائعا لسندات عمومية (أو خاصة) مقبولة لإعادة الخصم على أن لا تكون لفائدة الخزينة أو الجماعات المحلية التي أصدرتها. والتقييد الوحيد لهذا التدخل هو أن تكون هذه العمليات في الحدود والشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض. إضافة إلى ذلك، فقد أجاز الأمر 03-11 في مادته 46 للبنك المركزي تقديم تسبيقات للخزينة على وجه الاستثناء على أن توجه هذه التسبيقات فقط نحو التسيير النشط للدين العمومي الخارجي.
- نظم القانون تموين البنك المركزي لحسابه الجاري البريدي ولكن دون أن يحدد المبلغ. ومع ذلك، فإن هذا التموين لا يتعدى بأي حال من الأحوال سد حاجاته العادية، التي تعد غير مستقرة ولا يمكن تحديدها. ولكن

---

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق- صص306-307.
[2] لطرش الطاهر: تقنيات البنوك-ديوان المطبوعات الجامعية-الطبعة الثانية-2003 ص198.
[3] القانون 90-10، المادة 77 .

إطلاق صفة الحاجة على هذا التموين ربما هو أمر يقصد منه عدم تحويل ذلك عن غايته الأساسية " يبقي البنك المركزي لدى مركز الصكوك البريدية مبالغ تطابق حاجته المرتقبة عادة.[1]

نستنتج من خلال الصيغ السابقة للعلاقة الجديدة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي أن قانون النقد والقرض يهدف إلى تحقيق بعض الغايات الهامة لضبط أداء المجال النقدي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- دعم استقلال البنك المركزي وتقليص حرية الخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه النظام البنكي ومحاولة إعادة تشكيل محفظة هذا الأخير.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- دفع الخزينة نحو عقلنة نفقاتها والاعتماد على المصادر غير التضخمية في تمويل عجزها.

III.II. عزل دائرة ميزانية الدولة عن دائرة القرض

تم اعتماد هذا المبدأ لوضع حد نهائي للدور الذي كانت تلعبه الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية في ظل النظام الموجه من جهة، والحد من التهميش الذي كان يعاني منه القطاع المصرفي في مجال الوساطة المالية من جهة أخرى، حيث ينص قانون 90-10 في هذا المجال في المادة 120: "يمنع على كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية بشكل عادي عملا بأحكام المادتين 114 و115". وقد أكد الأمر 03-11 في مادته 70 هذه القاعدة، حيث نص على أن: "البنوك فقط هي الوحيدة المؤهلة لإجراء كل العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 68 وذلك على سبيل الحرفة الاعتيادية".[2]

وابتداء من هذه اللحظة، أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية. ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بإبعاد الخزينة عن عملية تمويل الاقتصاد، واستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية في تعبئة الموارد، ومنح القروض وكذا تطوير كفاءتها في وتسيير وسائل الدفع.

IV.II. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

أقر قانون النقد والقرض على ضرورة تواجد سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تدعى "مجلس النقد والقرض"، هدفها ضمان انسجام وتناسق السياسة النقدية وتنفيذها. ووضع هذه السلطة في الدائرة النقدية على مستوى البنك المركزي، وجعلها تتميز بالمميزات التالية:[3]

- **سلطة وحيدة**: لضمان انسجام السياسة النقدية.
- **سلطة مستقلة**: لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، ودون أن تتأثر بالتدخلات والضغوطات الخارجية.
- **سلطة متواجدة في الدائرة النقدية**: لضمان التحكم في تسيير النقد، وعدم تضارب الأهداف النقدية المسطرة.

V.II . وضع نظام بنكي على مستويين

كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي ذو مستويين، وهو مبدأ جاء به لأول مرة قانون أوت 1986 والذي يعني التمييز المؤسسي بين دور البنك المركزي كسلطة نقدية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وبين نشاط القرض الذي تقوم به المؤسسات البنكية الأخرى.[4] وبموجب هذا القانون، أصبح فعلا البنك المركزي يلعب دور بنك البنوك من خلال فرض رقابته على نشاطاتها ومتابعة عملياتها. وبترأسه للهرم المصرفي، أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للقطاع البنكي، ومعايير توجيه هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية والمالية.

المطلب الثاني: تنظيم الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض

[1] المادة 80 من القانون 90-10 وتم تأكيد هذه القاعدة بالمادة 48 من الأمر 03-11.

[2] بالرجوع إلى المواد من 66 إلى 68، نجد إحالة إلى العمليات التي تجريها هذه البنوك وخاصة استلام الأموال من الجمهور ومنح القروض وهي الأعمال التي يمنع أي شخص آخر (معنوي كان أو طبيعي) القيام بها بما في ذلك الخزينة العمومية.

[2] لطرش الطاهر: تقنيات البنوك-ديوان المطبوعات الجامعية-الطبعة الثانية-2003- ص 186.

[4] LES CAHIERS DE LA REFORME- N°04 - P13.

لقد فتح قانون النقد والقرض الباب أمام تأسيس البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لتتواجد إلى جانب البنوك العمومية التي تهيمن على تركيبة النظام البنكي الجزائري، هذه الخطوة التي تعتبر تحولا نوعيا في النظام المصرفي الوطني. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القانون قد أعاد صياغة وتنظيم مهام مختلف المؤسسات المكونة لهذا النظام.

I. البنك المركزي وهياكله في ظل قانون النقد والقرض

أعاد قانون النقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي بعد أن عصفت بصلاحياته إصلاحات السبعينات وأوائل الثمانينات، التي أرادته أن يكون مجرد آلة لإصدار الأوراق النقدية. ومنذ 14 أفريل 1990، تم تغيير اسم البنك المركزي الجزائري إلى بنك الجزائر، وتعرف المادة 11 من هذا القانون البنك المركزي على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والحرية المالية"، لا يخضع إلى القيد في السجل التجاري ومع ذلك فهو يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في معاملاته مع الغير ويمثل قمة الجهاز المصرفي.[1] كما لا يخضع إلى أحكام القانون88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. ويقوم بنك الجزائر بالمهام الكلاسيكية للبنوك المركزية عن طريق هيئة تسمى مجلس النقد والقرض. ولقد أقر القانون استقلالية البنك في التسيير والإدارة عن طريق إنشاء هيئات منحها المشرع صلاحيات محددة، وتتمثل في المحافظ ونوابه، مجلس النقد والقرض والمراقبين.

I.I. المحافظ ونوابه

يتم تعيين المحافظ ونوابه الثلاث بموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 و5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم بموجب مراسيم رئاسية أيضا، وذلك في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح. ولا تخضع وظائف المحافظ والنواب إلى قواعد الوظيف العمومي، كما لا يتمتعون بحق ممارسة أي مهنة أو نشاط مهما كان، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي. ويتمتع محافظ البنك بصلاحيات واسعة يتولى من خلالها إدارة شؤون البنك المركزي (اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات...الخ). كما يحظى باستشارة الحكومة له في المسائل المتعلقة بالنقد.

II.I. مجلس النقد والقرض

هو مجلس وطني يتكفل بتسيير بنك الجزائر عوضا عن المجلس الوطني للقرض الذي أوجده القانون السابق، ويعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض شيئا جديدا في النظام النقدي الوطني، إذ يتمتع بسلطات واسعة في تسيير النقد والقرض. وبعدما كان في القانون 90-10 يؤدي أيضا دور مجلس إدارة البنك المركزي إلى جانب وظيفة السلطة النقدية في البلاد، فقد فصل الأمر 01-01 (وتم تأكيد ذلك مع الأمر 03-11) بين الوظيفتين، وأصبح المجلس يمارس فقط مهام السلطة النقدية، بينما يسير البنك بواسطة هيئة جديدة هي مجلس إدارة بنك الجزائر. ويتكون مجلس النقد والقرض حسب المادة 58 من الأمر 03-11 من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- شخصيتين (02) تختاران لكفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية وتعينان بموجب مرسوم رئاسي.

وإذا رجعنا إلى ذات الأمر في مادته 18، نجد أن مجلس الإدارة يتكون من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة أعضاء.
- ثلاثة (03) موظفين سامين يختارون لكفاءاتهم في المسائل الاقتصادية والمالية ويعينون بمرسوم رئاسي، كما يعين ثلاثة (03) مستخلفين بمرسوم رئاسي أيضا، يعوضون الموظفين الثلاثة متى تطلب الأمر ذلك.

وهكذا نجد أن مجلس النقد والقرض الذي يمارس مهام السلطة النقدية، أصبح يتكون من تسعة (09) أعضاء عوض سبعة (07) أعضاء في القانون 90-10. ويتخذ هذا المجلس الذي يرأسه المحافظ قراراته بالأغلبية، وذلك حسب ما تنص عليه المادة 60 من الأمر 03-11. كما يقوم بتنظيم إصدار النقود، ويحدد

[1] للمزيد من المعلومات، أنظر المادة 4-13-14-15-16-55 من قانون 10/90.

شروط تنفيذ عمليات البنك المركزي في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل، تسيير السياسة النقدية..).[1] ويضطلع بصفة دائمة على تسيير ومتابعة وتقييم السياسة النقدية، كما يضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر. ومن ناحية أخرى، يقوم بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف.

II. البنوك والمؤسسات المالية

فتح قانون النقد والقرض المجال أمام إمكانية إنشاء أنواع مختلفة ومتنوعة من مؤسسات الائتمان، يستجيب كل نوع منها إلى مقاييس وشروط محددة.

I.II. بنك التنمية المحلية

في إطار إصلاحات 1990، تم تحويل بنك التنمية المحلية من بنك للدولة إلى بنك مراقب منها ومن الجماعات المحلية، ويمكن حصر دوره في النقاط التالية:

- تجميع الادخار عن طريق فتح وكالات على مستوى الولايات والدوائر.
- تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.
- تنفيذ كل عمليات القرض والسلفيات لحساب المؤسسات المالية الأخرى، سواء بضمان أو بدونه.
- يلعب دور الوسيط في تحقيق العمليات المالية والتجارية لحساب زبائنه وفقا للقوانين المعمول بها.

II.II. بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن حصر الإصلاحات التي مست هذا البنك في هيكلته كنظام يضم صناديق جهوية، تتمثل وظيفتها الأساسية في منح قروض ضرورية لتمويل الوظائف الفلاحية من أجل ترقية المناطق الريفية.

III.II. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

لقد خولت له إصلاحات 1990 بالتدخل في تمويل الصناع والتجار بالتجزئة وكذا المهن الحرة، إضافة إلى الوظيفة الأساسية التي أنجز من أجلها وهي جمع المدخرات الفردية. ويتميز بعلاقته الوطيدة مع الخزينة، إذ لا يمكنه تحويل المدخرات الجارية إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل كونه يحتفظ بودائع تحت الطلب.

IV.II. المؤسسات المالية

لم يعرف قانون 90/10 صراحة المؤسسات المالية، ولكن أشار إلى وظيفتها تلميحا في نص المادة 71 من الأمر 03-11. في هذا الخصوص، فإن المؤسسات المالية لا تستطيع تلقي الودائع من الجمهور ولا خلق وتسيير وسائل الدفع، وما عدا هاتين الوظيفتين، تستطيع هذه المؤسسات القيام بكل العمليات الأخرى خاصة منح القرض وعمليات الصرف.

V.II . البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

حسب المادة 127 من القانون 10/90، فانه يمكن فتح أي تمثيل لبنك أو لمؤسسة مالية أجنبية وذلك بترخيص من مجلس النقد والقرض، ويكون خاضعا لقواعد القانون الجزائري، حيث يشترط توفر الحد الأدنى لرأسمال المطلوب تواجده من طرف المصارف الوطنية. وقد حدد المجلس رأسمال هذه المؤسسات المالية ما بين 500 و1000 مليون دج سنة 1990، وأكد هذا المبلغ سنة 1993.[2]

وقد قرر المجلس الجزائري للنقد والقرض في أواخر سنة 2008 (ديسمبر) إجراء تنظيمي جديد يتمثل في مضاعفة قيمة الرأسمال الأدنى المطلوب بالبنوك و المؤسسات المالية على حد السواء، حيث سيرتفع الحد الأدنى من الرأسمال المطلوب بالبنوك والفروع البنكية إلى 10 مليار دينار أي ما يعادل 100 مليون أورو، فيما سيصل حجم رأسمال المؤسسات المالية وفروعها قيمة 3.5 مليار دينار أي

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق- ص310.

[2] موسى مبارك أحلام: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية- رسالة ماجستير- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير- جامعة الجزائر- 2005- ص 130.

35 مليون أورو. ويأتي هذا الإجراء لضمان استقرار النظام المصرفي الوطني و تفاديا لتبعات الأزمة المالية العالمية.[1]

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى إمكانية سحب أوراق اعتماد البنك إذا لم تتوفر الشروط التي حددها المجلس، أو بناء على طلب من البنك الأجنبي، أو إذا لم يستغل الاعتماد لمدة 12 شهر أو توقف نشاط البنك لمدة 6 أشهر.

المبحث الثاني: الرقابة في النظام البنكي الجزائري

إن الإصلاحات الجديدة التي أتى بها قانون النقد والقرض لم تهمل ضرورة تواجد هيئات خاصة، مهمتها الأساسية تنحصر في القيام بوظيفة الرقابة على مختلف نشاطات المنظومة، بغية ضمان الانسجام التام بين عملها والقوانين المنصوص عليها. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه هناك من هذه الهيئات الرقابية ما يعود تأسيسه إلى قانون أوت 1986 مثل لجنة الرقابة المصرفية، وهناك ما هو جديد أتى به قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: اللجنة المصرفية *COMMISSION BANCAIRE*

نص قانون 90-10 في مادته 143على إنشاء لجنة للرقابة المصرفية، وقد أكد الأمر 03-11 هذا المسعى عندما نص في مادته 105 على إنشاء لجنة بنكية، تتكفل بمراقبة احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وبمعاقبة المخالفات المثبتة. بل ذهب أبعد من ذلك في تحديده لدور اللجنة المصرفية، حيث حدد في نفس المادة على أن هذه اللجنة تقوم بفحص الشروط المرتبطة باستغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعيتها المالية. وهو ما يعني أن هذه اللجنة مؤهلة ليس فقط للسهر على احترام القوانين المنظمة للمهنة، ولكنها تقيِّم أيضا نوعية تسيير البنوك والمؤسسات المالية ومدى مطابقته للسلامة المالية. وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية بمساعدة بنك الجزائر على أساس الوثائق المستندية أو الزيارات الميدانية.

يتم اتخاذ القرارات في هذه اللجنة على أساس الأغلبية، وتتشكل من:[2]

- المحافظ رئيسا.
- ثلاثة (03) أعضاء يختارون لكفاءاتهم في المسائل البنكية والمالية والمحاسبية.
- قاضيين (02) ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

المطلب الثاني: مركزية المخاطر *CENTRALE DES RISQUES*

تتزايد المخاطر المرتبطة بالقروض في العمل البنكي خاصة في ظل توقف الدولة عن ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي إلى التعجيل بإيجاد آلية تسمح له بجمع كل المعلومات التي من شأنها التقليل من هذه المخاطر التي تواجه العمل المصرفي بصورة دائمة ومستمرة. وقد تم ذلك من خلال تأسيس القانون 90-10 في مادته 160 لهيئة جديدة تقوم بجمع هذه المعلومات سميت مركز المخاطر. وقد أكد الأمر 03-11 في مادته 98 هذا المسعى: "ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر، تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية".

يفرض البنك المركزي على كل هيئات الائتمان النشطة على مستوى التراب الوطني الانضمام إلى هذه الهيئة واحترام قواعد عملها.[3] وينبغي عليها أن تقدم تصريحا خاصا بكل القروض الممنوحة، كما لا يمكن لأية هيئة مالية أن تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركزية المخاطر على أنها قروض ذات مخاطر إلى زبون

[1] معلومات تم تحصيلها من يومية النهار الجديد، العدد الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2008.
[2] المادة 106 من الأمر 03-11.
[3] ينظم مركز المخاطر وطرق عمله بموجب اللائحة 92-01 المؤرخة في 22 مارس 1992 الصادرة عن بنك الجزائر.

جديد إلا بعد استشارتها. بالإضافة إلى الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر، فإن وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة نذكر منها:

- مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك والمؤسسات المالية، ومعرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع إلى المعايير وقواعد العمل النمطية التي يحددها بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بقواعد الحذر.
- منح البنوك والمؤسسات المالية المعلومات الكافية التي تتيح لهم فرصة القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة بناء على معطيات سليمة.
- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي، ويسمح له ذلك بتسيير أفضل لسياسة القرض بصفة خاصة، والسياسة النقدية بصفة عامة.[1]

المطلب الثالث: مركزية عوارض الدفع *CENTRALE DES IMPAYES*

تعتبر عملية منح القروض من المهام التقليدية للمصارف والمؤسسات المالية. و في محيط اقتصادي يغلب عليه طابع التغير ونقص التأكد، أصبح احتمال عدم قدرة البنوك على استرداد هذه القروض من الأمور الواردة، وبالتالي فإن ضرورة اليقظة والاحتياط من العناصر المهنية التي يجب أن يتحلى بها كل بنك، وهو ما تجسد في مركزية عوارض الدفع التي تم إنشاؤها من قبل بنك الجزائر وبموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992. وفرض على كل الوساطات المالية[2] الانضمام إلى هذه الهيئة ومدها بكل المعلومات الضرورية التي تؤهلها للقيام بوظيفتها على أحسن شكل، والمتمثلة في المعطيات المتعلقة بمشاكل استرداد القروض أو المرتبطة بمختلف وسائل الدفع. وتظهر مهمة المركزية في هذا المجال على مستويين:[3]

- الأول، ويتمثل في تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وتسييرها. وتتضمن هذه البطاقية كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو استرداد القروض.
- الثاني، ويتمثل في نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات، وذلك بطريقة دورية، وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى معنية.

المطلب الرابع: جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة

لقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992. وتتمثل وظيفته الأساسية في تدعيم قواعد ضبط العمل بأحد أهم وسائل الدفع وهي الشيك، وهو بذلك على علاقة دائمة مع كل الوسطاء الماليين المتواجدين على التراب الوطني، الذين يقومون بإبلاغه عن أي إشكالية تتعلق بعدم كفاية الرصيد أو عدم وجوده أصلا. كما يتحتم عليهم الإطلاع على سجل مركزية عوارض الدفع عند التعامل الأول مع الزبون الجديد(قبل تسليم دفتر الشيكات الأول) بغرض تطهير النظام البنكي من المعاملات المشكوكة التي تنطوي على عناصر الغش.

المطلب الخامس: صندوق ضمان الودائع *FONDS DE GARANTIE DES DEPOTS*

حمل الأمر 03-11 شيئا جديدا وهو إنشاء صندوق لضمان الودائع،[4] وضبطت آليات عمله بواسطة النظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 الصادر عن بنك الجزائر. وبغض النظر عن حالة فتح إجراء للتسوية القضائية أو حالة الإفلاس، يعود للجنة المصرفية تحديد حالة عدم الدفع من طرف البنك عندما يصبح هذا الأخير غير قادر على تسديد الودائع التي حان أجلها والمرتبط بصعوبة الوضعية المالية.[5] ولهذا الغرض، تأخذ مختلف الودائع (إن تعددت) التي يحوزها مودع واحد في بنك واحد على أساس أنها وديعة وحيدة ولو كانت بعملات مختلفة. ويعود حق تحديد مبلغ الضمان الممنوح لكل مودع إلى مجلس النقد والقرض الذي حدد المبلغ الأقصى في هذا المجال بستمائة ألف دينار جزائري (600.000) وذلك بواسطة النظام 04-03 السالف الذكر. ومن جهة أخرى، لا تعتبر التسبيقات المنجزة بين البنوك موضوعا للضمان من طرف هذا الصندوق. ويتم تمويل هذا الصندوق من طرف البنوك بواسطة قسط سنوي في حدود 1% على

---

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر - مرجع سابق- صص314-315.

[2] الوسطاء الماليين حسب هذا النظام هي : البنوك والمؤسسات المالية، والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزة الزبائن وسائل دفع وتسيرها.

[3] النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع، المادة 03.

[4] المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض.

[5] النظام رقم 04-03 المؤرخ في 2004/03/04.

الأكثر من الودائع المتوافرة لديها، إلا أن هذه النسبة ليست ثابتة، حيث يقوم مجلس النقد والقرض بتحديد مبلغ هذا القسط سنويا.

ويشكل إنشاء صندوق لضمان الودائع تقدما نوعيا في النظام البنكي الوطني من شأنه أن يحسن من ظروف تعبئة الادخار، ذلك أنه يشكل إلى جانب العوائد الإيجابية لهذه الودائع، محفزا هاما لأصحاب الأموال لإيداع أموالهم لدى البنوك. وهو ما يوفر لهذه الأخيرة قدرات إضافية للتمويل بواسطة موارد غير تضخمية.

المبحث الثالث
تنظيم عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض بقوانين وتعديلات هامة تسعى إلى تنظيم وضبط العمل البنكي، وبموجبه تم تركيز السلطة النقدية في يد البنك المركزي وتحرير البنوك التجارية من قيودها الإدارية، وكذا فتح المجال للبنوك الأجنبية لمزاولة نشاطها في الجزائر ومنح امتيازات لبنك الجزائر للإشراف على إدارتها باعتباره المسؤول الأول على تنفيذ توجهات الجهاز المصرفي الوطني.

المطلب الأول: وظائف بنك الجزائر

لقد أعاد قانون النقد والقرض لبنك الجزائر مكانته كمركز لعملية التمويل. والى جانب الوظائف التقليدية التي يؤديها كبنك البنوك وبنك الإصدار، وكذا بنك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة،[1] أصبح يلعب دورا أساسيا في العمل على استقرار الأسعار الداخلية وسعر الصرف على المستوى الخارجي. ويمكن تلخيص أهم مهامه في النقاط التالية:

I. إصدار النقود

يعود امتياز إصدار النقود عبر كامل التراب الوطني إلى الدولة التي أسندته إلى البنك المركزي.[2] ويشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية والقطع المعدنية ومختلف الأشكال التي تأخذها الوحدات النقدية، خاصة ما يرتبط بحجمها وقيمتها.[3] تصدر النقود من طرف البنك المركزي التي تعتبر إلزاما عليه وفق آليات يتم بموجبها استلام إحدى عناصر الأصول التالية أوكلها. وتعتبر هذه الأصول حقا من حقوقه، وهي كما يلي:

- الذهب والعملات الأجنبية الحرة المتداولة.
- سندات تم إصدارها من الخزينة الجزائرية.
- سندات مقبولة تحت نظام الأمانة إما محسوبة أو مرهونة.

II. بنك الجزائر والبنوك التجارية

تتحدد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية من خلال مبدأين تقليديين يتمثلان في كون البنك المركزي هو بنك البنوك، والبنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض، أي انه يعتبر المصدر الأصلي للسيولة.

وقد حددت المادة 93 من قانون النقد والقرض نسبة الاحتياطي الإجباري الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنك المركزي سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة ب20% من مجموع الأرصدة المتواجدة ضمن ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بهدف تسهيل عملية التدخل والتحكم في العرض النقدي.

[1] تم التعرض في الفصل الأول إلى الوظائف الأساسية للبنك المركزي بالتفصيل.
[2] المادة 04 من القانون 10/90
[3] المادة 05 من القانون 10/90.

I..I. بنك الجزائر والخزينة العمومية

لقد اتسمت العلاقة بين البنك المركزي ومؤسسة الخزينة العمومية بالتغيير الجذري.[1] حيث أدخل قانون النقد والقرض على هذه العلاقة نمطا جديدا لتنظيم. فبعد إبعاد الخزينة عن مركز نظام التمويل، منح لها حق الاستفادة من القروض على شكل تسبيقات من البنك المركزي خلال سنة مالية معينة في حدود 10% فقط كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة. ويجب أن لا تتجاوز هذه التسبيقات 240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة. كما ينبغي تسديدها قبل انقضاء هذه السنة.[2]

كما يمكن للبنك المركزي، أن يبقي لدى مركز الصكوك البريدية أي مبلغ يراه ضروريا لتسوية حاجاته المتوقعة، وبطبيعة الحال يجوز للخزينة استعمال هذه الأموال على أن تكون جاهزة حينما يطلبها.

تقيد الخزينة العمومية بشراء جزء من المحفظة المالية للبنوك، مقابل إصدار إجباري لسندات الخزينة طويلة الأجل تكتسب فيها البنوك. ويمسك بنك الجزائر جميع الحسابات الجارية للخزينة، كما يسير أرصدتها المالية باعتباره العون المالي للدولة، في تنفيذ القرارات المتعلقة بطرق تخصيص الموارد وكذلك عمليات الصندوق(جمع الادخار) .

ويحدد المرسوم رقم 14/90 الصاد بتاريخ 1990/04/14 كيفية إصدار الخزينة العمومية للقيم المنقولة مقابل عملية تجميع القروض الممنوحة للمؤسسات بهدف تحسين إدارتها للمحافظ المالية، كما أن شروط الإصدار والتفاوض في السوق المالي محددة بموجب النصوص القانونية التي تقوم بتأطير هذه العمليات.[3]

IV. تسيير السوق النقدية

تعتبر السوق النقدية سوق عاكسة لمختلف التعاملات النقدية قصيرة الأجل التي تجري في الاقتصاد، وتشكل من هذا الجانب جهاز تصنت وتتبع لما يحدث فيه، حيث تعتبر مصدرا للبنوك من أجل إعادة التمويل والحصول على السيولة، فهي تمارس بالنسبة لها وظيفة تمويلية. بينما تمثل بالنسبة لبنك الجزائر وسيلة إضافية لتوسيع قاعدة السياسة النقدية عبر تقليص اللجوء إلى إعادة الخصم. وفي هذا الإطار، يتم تدخل بنك الجزائر على مستويين :

- دور المنظم، وذلك عبر إمكانية تصميم إطار مسبق يجري ضمنه النشاط البنكي. ويكون هذا الإطار عاملا مساعدا على اندماج البنوك في عملية ضبط غير مباشرة للنشاط البنكي.
- أن يلعب دورا نشطا على المستوى العملي، عبر ما يتيحه له مركزه من سلطات وإمكانيات للتأثير المباشر على قدرة البنوك على خلق النقود. ويتم ذلك من خلال إمكانية تدخله لتغيير حجم العرض والطلب على النقود المركزية والتأثير من وراء ذلك على تكوين معدلات الفائدة. وبالفعل، فإن تأثير بنك الجزائر على السيولة بطريقة مباشرة في مرحلة أولى لا ينبغي أن يغفل المرور إلى مرحلة يكون هدفه فيها التأثير على تكوين معدل الفائدة، وتحول هذا الأخير لأن يكون هو المعدل الموجه للاقتصاد.

كما يمكن للبنك المركزي أن يتدخل في السوق النقدية في حالة عدم كفاية الأموال المعروضة في البنوك، ويأخذ هذا التدخل شكلا من الأشكال التالية:

- الشراء النهائي (*ACHAT FERME*) حيث يتدخل البنك المركزي كمشتري لبعض من السندات العامة والخاصة التي يحددها بنفسه، ويكون هذا التنازل بصفة نهائية.
- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة (*PENSION A 24 HEURES*) حيث يحدد البنك المركزي مبلغا نمطيا للدخل اليومي حسب تطورات السوق. وفي حالة اتفاقية الشراء يقوم البنك الذي يطلب إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لفترة تعادل مدة القرض.

---

[1] المادة 59 من القانون 10/90.

[2] النظام رقم 91-08 المؤرخ في 1991/08/14، والمتضمن تنظيم السوق النقدية، المادة 05.

[3] كريم النشاشيبي وآخرون –الجزائر :تحقيق الاستقرار والتوجه نحو اقتصاد السوق،تقرير خاص من صندوق النقد الدولي -الهيئة العامة للنشر- واشنطن - 1998 - ص56.

- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 07 أيام (*PENSION A 7 JOURS*) وتجري هذه الاتفاقية على سندات الخزينة التي يتنازل عنها البنك لمدة 7 أيام مقابل أموال تستعمل لمواجهة الحاجات المالية الغير متوقعة لهذا البنك.[1]

V. تسيير السياسة النقدية

وضع قانون النقد والقرض محددات للسياسة النقدية، حيث تم اعتبار الأسعار متغيرا حقيقيا في الاقتصاد، كما تم تطبيق التعديل الاسمي لسعر الفائدة. ويمكن إبراز هذه المحددات في الجزائر من خلال مستويات نمو الكتلة النقدية وعلاقتها بالتضخم وسعر الفائدة. وتهدف السياسة النقدية عموما إلى تخفيض معدلات التضخم ومراقبته لتشجيع البنوك التجارية على رفع السيولة والتحكم في عملية توزيع القروض من جهة، والتقليص من اللجوء إلى البنك المركزي من طرف الخزينة العمومية من جهة أخرى.

المرحلة الأولى: تعديل هيكل الأسعار

بعد النتائج الايجابية التي ظهرت سنة 1990 والتي تجسدت في الارتفاع المحسوس لأسعار البترول، الذي يعتبر عاملا خارجيا للنمو بين الفترة (1989-1990) إذ سمح بإعادة التوازن إلى الميزان التجاري واستعادة الأنشطة الإنتاجية لمعدلاتها الطبيعية. سارعت الدولة إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة داخل البنوك بعد تحديد مفهوم جديد للسياسية النقدية وشروطها الأساسية التي تتمحور حول:

- تحرير معدلات الفوائد للبنوك والمؤسسات المالية وذلك بعد وضع محدد لا يتجاوز نسبة 25%.
- وضع نظام لتعديل معدلات إعادة الخصم المحددة من قبل البنك المركزي من 7% إلى 10,5%.
- تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمعدلات السوق النقدية بين البنوك وخاصة منها آلية اتفاقية إعادة الشراء بين البنوك التجارية والبنك المركزي، وذلك من أجل تسهيل التمويل قصير الأجل.
- استمرار التعديلات في أسعار الفوائد. وفي هذا الإطار، حدد معدل الخصم سنة 1991 بقيمة 11,5 % عندما كان 10,5 % سنة 1990 ليصل إلى 14% في أوت 1995 داخل السوق النقدية.

وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج استمرار السياسة النقدية التوسعية للقروض والتوسع النقدي الذي فرض على السلطات النقدية في هذه الفترة. حيث توجهت الدولة إلى سياسة التحرير التدريجي للأسعار، مما أدى إلى ارتفاع في معدلات التضخم ليعرف أعلى مستوى له في هذه الفترة سنة 1992 حيث وصل إلى 31 % بعد أن كان يقترب من 9,3 % سنة 1989.

بعد هذه الفترة وبالتحديد سنة 1992 توقف البنك المركزي عن فرض الحدود العليا الموجهة لإقراض البنوك التجارية، وأنطلق في استخدام تقنية جديدة لإعادة تمويل الاقتصاد عن طريق منح كل بنك تسهيلات إعادة الخصم، وامتيازات عملية الشراء المفروضة على كل بنك تجاري.

المرحلة الثانية: استقرار أسعار الصرف

إن استمرار الضغط على معدلات سعر صرف الدينار ومعدلات الفائدة الاسمية والمتزامنة، مع الارتفاع الشديد في معدلات التضخم، أدى بالسلطات العمومية إلى إبرام عدة اتفاقيات مع العالم الخارجي، يتم بموجبها استهداف الموازنات الخارجية وسياسة الرفع التدريجي عن دعم الأسعار ودرجة الاستقرار ودرجة على مستوى الاستقلال الكلي.

إن عملية إعادة رسملة البنوك وتعويض الاختلال الكامل في سعر الصرف تم تنفيذها بالفعل، واستخدمت في ذلك سلسلة من التخفيضات في قيمة الدينار، وإلغاء القيود على الحسابات بالعملة في عمليات التجارة الخارجية. كما أن الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي حول التحرير النسبي للمبادلات الخارجية تهدف إلى تنظيم تحركات رؤوس الأموال وتساعد على تنظيم سوق الصرف على مستويين: سوق تنظيمية وسوق حرة. حيث تساهم السوق التنظيمية في تقويم عملية التحويل والمتعلقة بأسعار صرف العملات داخل السوق، وتقع تحت الرقابة الصارمة للبنك المركزي.[2] وتعمل مؤسسة الإصدار على تسهيل إدارة الحسابات من العملة الأجنبية المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية (تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة) من طرف

[1] BENHALIMA. A : LE SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN : TEXTES ET REALITES- OP.CIT-P46.

[2] التنظيمات موجودة في المواد رقم 02/90، 03/90، 04/90 من قانون النقد والقرض.

البنوك والمؤسسات المالية، والتي تشكل المحور الأساسي للرقابة على الصرف المحددة قيمته بالدينار، والمثبت من طرف البنك المركزي.

يساعد السوق المزدوج للصرف في تقليص الاختلال النقدي غير الرسمي، كما يعزز من استقرار العملة في الأسواق الخارجية في جميع التعاملات التجارية للبنوك والمؤسسات المالية، في إطار توجيه سعر الصرف المستهدف إلى غاية سنة 1993. وفي هذه الحالة، يمكن للبنك المركزي وضع قواعد لتحركات رؤوس الأموال المتداولة في السوق الحرة، بهدف تنظيم الأثر الانكماشي عند خروج رؤوس الأموال فيساعد على إعادة استثمارها، أو عند مواجهة ارتفاع قيمة العملة مقابل الدينار.

إن استهداف سعر الصرف الذي قامت به الجزائر بالتعاون مع برنامج صندوق النقد الدولي، والمتمثل في تطبيق آلية الانزلاق التدريجي للعملة الوطنية، ساهم في الوصول إلى القيمة الحقيقية للدينار. مما انعكس إيجابيا على انخفاض معدلات التضخم فيما بعد والتي وصلت في المتوسط إلى 2,3% سنة 2002.

المطلب الثاني: مهام البنوك والمؤسسات المالية وقواعد الحذر في التسيير

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو الانتقال الفعلي من الاقتصاد المخطط إداريا إلى نظام اقتصاد السوق وميكانيزمات التعامل الحر والمنافسة الكاملة في شتى القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي. لقد سمح قانون النقد والقرض باستعادة كل من البنوك والمؤسسات المالية لمهامها الأساسية، وبالتالي كان من الضروري وضع آليات وقواعد لتسيير هذه البنوك من جهة، ولضمان سلامة العمليات المالية والحفاظ على الأموال التي يعود جزء منها إلى الغير من جهة أخرى.

I. أداء البنوك والمؤسسات المالية

أصبحت البنوك هي المؤسسات الرئيسية المكلفة بجمع الأموال وتوزيع القروض بعد إلغاء نظام التمويل التلقائي، الأمر الذي دفع بالمصارف إلى العمل على تحسين تعبئتها للادخارات الزمنية وكذا التقليل من حجم التسرب النقدي خارج النظام البنكي. تزاول المصارف عمليات متعددة ومتنوعة، صنفها قانون النقد والقرض إلى عمليات أساسية وأخرى تابعة.

تتمثل العمليات الأساسية في جمع الودائع من قبل البنوك التجارية، ومنح القروض مهما كانت طبيعتها إلى الطالبين لها(مؤسسات عامة، خاصة، أفراد...الخ) وفقا لمعايير المردودية والربحية وقواعد التجارة، وأخيرا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وتسييرها بشكل يسهل ويحسن من التعاملات المصرفية والمالية. أما العمليات التابعة فتتمثل في عمليات الصرف لصالح الزبائن وفقا لمعايير وآليات محددة، وتوظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية، وكذا الإدارة المالية وجميع الخدمات التي تسهل إنشاء المؤسسات وتنميتها في إطار القواعد والشروط القانونية المنظمة للمهن الحرة. بالإضافة إلى عمليات الإيجار العادية للأموال المنقولة وغير المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المخول لها إجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار الشراء (*CREDIT-BAIL*) وقبول أموال الجمهور بغرض توظيفها لدى مؤسسات معينة دون اعتبارها من ضمن الودائع. وأخيرا الدخول في مساهمات سواء في مؤسسات موجودة أو في طريق الإنشاء.

II. إعادة تمويل البنوك

تعتمد البنوك في تمويلها على ثلاثة مصادر رئيسية هي: الأموال الخاصة بالبنوك، الودائع المستلمة من الجمهور والأموال المتأتية من إعادة التمويل لدى المؤسسات المالية الأخرى. فالمصدر الأول والمتعلق بالأموال الخاصة بالبنوك، محدد بالقوانين والتنظيمات المعمول بها، أما الودائع المستلمة من الجمهور فتتعلق بالامتيازات والإغراءات المقدمة من طرف البنوك لزبائنها، بينما يتعلق المصدر الثالث (إعادة التمويل لدى المؤسسات المالية) بعمليتين رئيسيتين وهما:

I.II . إعادة الخصم

هو وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات مخصومة للغير في مرحلة سابقة. وقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي. ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:

- إعادة خصم سندات سواء أكانت من الجزائر أومن الخارج.[1]
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تتمثل في قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل، على أن لا تتعدى 6 أشهر كحد أقصى. مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهر.[2]
- إعادة الخصم للمرة الثالثة لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى، على أن لا تتعدى 6 أشهر كحد أقصى، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات والمتمثلة في 03 سنوات. مع العلم أن العملية لا يتبناها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية هو تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات أو انجاز السكن.[3]
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك القابلة والمؤسسات المالية، والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها 03 أشهر على الأكثر.[4]

إضافة إلى هذه الشروط المتعلقة بالسندات القابلة لإعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي أن يقوم بهذه العملية انطلاقا من عملية تسقيف لحجم المبالغ المخصصة لإعادة الخصم. ويمكن أن يكون التسقيف لكل بنك على حده.

II.II . اللجوء إلى السوق النقدية

بالرغم من أن تاريخ إنشاء السوق يعود إلى جوان 1989 أي قبل صدور قانون النقد والقرض، إلا أن هذا الأخير قد نظم وأعطى الحق لجميع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية بالتعامل فيه بيعا وشراء. ويتدخل في هذه السوق البنوك والمؤسسات المالية وأي مؤسسة أخرى يسمح لها مجلس النقد والقرض.[5] وهذا يعني أنه باستثناء البنوك والمؤسسات المالية، فإن المؤسسات الأخرى لا يمكنها أن تتدخل في هذه السوق إلا بعد حصولها على رخصة من مجلس النقد والقرض. وعندما يتاح لها هذا التدخل، فلا يمكن أن يكون ذلك إلا بصفتها مقرضة.[6] وعليه، فإن السوق النقدي تمثل فضاء لتبادل الفوائض والعجوزات بين مختلف المتدخلين ومجال لإعادة التمويل بالنسبة للبنوك التجارية. ويتم تنسيق العمليات في السوق النقدي بين المتدخلين بواسطة وسطاء، يلعب دور الوسيط أو السمسار في الجزائر، وبصفة مؤقتة، بنك الجزائر الذي يتقاضى مقابل ذلك عمولات تحسب على عاتق المقترضين.[7] وتنقسم السوق النقدية في الجزائر من حيث مكوناتها إلى ثلاثة مستويات:

1. سوق ما بين البنوك، تتدخل في هذه السوق البنوك التجارية والمؤسسات المالية إما كمقرضين أو كمقترضين، ويتم التعبير عن رغبات المتدخلين (عرض أو طلب السيولة) بطريقة غير مباشرة عن طريق الوسيط المتمثل في بنك الجزائر، الذي يعلن بعد انتهاء المفاوضات عن النتائج المتوصل إليها. وتتم الصفقات لفترة تمتد من 24 ساعة إلى سنتين متخذة ثلاثة أشكال رئيسية: الأول، وهو الشراء والبيع النهائي، حيث يتخلى المقترض بصفة نهائية على السندات التي بحوزته مقابل القرض. الثاني، وهو العمليات على البياض حيث يتم تبادل السيولة دون أخذ أي ضمان. الثالث، وهو نظام الأمانات حيث يتم تبادل السيولة مقابل السندات التي تؤخذ كضمان لفترة مؤقتة.
2. تدخلات بنك الجزائر في حالة عجز عرض المتدخلين في سوق ما بين البنوك على تغطية الطلب في هذه السوق، ويكون تدخل بنك الجزائر كوسيط أو باعتباره هيئة مؤثرة على السيولة، كما يأخذ تدخله في السوق النقدية ثلاثة أشكال:

---

[1] المادة 69 من قانون النقد والقرض.
[2] المادة 70 من قانون النقد والقرض.
[3] المادة 71 من قانون النقد والقرض.
[4] المادة 72 من قانون النقد والقرض.
[5] النظام 91 -08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية المادة 03.
[6] النظام 95-28 المؤرخ في 22 أفريل1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية، المادة 02.
[7] حسب التعليمة 95-28 المؤرخة في 1995/04/22 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية تشير في مادتها الثانية إلى أن هذه العمولات هي 16/1% سنويا لكل العمليات التي لا تتجاوز 30 يوما و 32/1% سنويا لكل العمليات التي تتجاوز 30 يوما.

- **الشكل الأول**: يتمثل في نظام الأمانات، حيث يكون التدخل هنا حسب ثلاث صيغ، إما عن طريق الشراء التام، وبموجب هذه الصيغة يتدخل بنك الجزائر مشتريا (أو بائعا) لبعض الأنواع من السندات العامة أو الخاصة والتي يحددها بنفسه، ويكون التنازل عن هذه السندات من طرف البنوك نهائيا. وإما عن طريق الأمانات لمدة 24 ساعة حيث يحدد بنك الجزائر مسبقا مبلغ التدخل اليومي حسب تطورات السوق ويطلب من البنوك التنازل المؤقت عن السندات التي تحوزها خلال مدة القرض. وأخيرا الأمانات لمدة سبعة (07) أيام، وهذه الصيغة نادرة الاستعمال في الوقت الراهن لاهتمام البنوك بالتوازن اليومي لخزائنها وتفضيلها بالتالي لنظام الأمانة لمدة 24 ساعة.
- **الشكل الثاني**: فيتمثل في مناقصات القروض التي تهدف إلى تغطية الجزء غير المغطى من الطلب عن طريق السوق، وهو ما يشكل تحولا بناء على اتجاه بنك الجزائر إلى التدخل بشكل مباشر في سوق ما بين البنوك. وقد بدأ العمل بهذه الصيغة منذ 1995. من بين أهداف هذه الآلية إثراء أدوات السوق النقدية وخلق وضع لبعث وتقوية المنافسة في السوق بين مختلف المتدخلين.
- **الشكل الثالث:** يتمثل في السوق المفتوحة من أجل ضبط سيولة النظام البنكي، وذلك عن طريق بيع وشراء سندات الحكومة قصيرة الأجل (لا تتعدى 06 أشهر) وكذلك سندات خاصة مقبولة في إعادة الخصم.

3. سوق قيم الخزينة، في هذا الجزء من السوق النقدية، يتم تبادل سندات الخزينة في الحساب الجاري وذلك عن طريق المناقصة وبوساطة من بنك الجزائر. وهناك عدة أشكال لسندات الخزينة التي يتم التعامل فيها في السوق النقدية: هناك سندات الخزينة قصيرة الأجل لمدة 13 أسبوعا، و26 أسبوعا و52 أسبوعا. وهناك سندات متوسطة الأجل والتي تمتد فترات استحقاقها من سنتين إلى 05 سنوات. وأخيرا سندات الخزينة طويلة الأجل لأكثر من 5 سنوات.[1]

III. النشاطات الخارجية للنظام البنكي الجزائري

تستند العمليات الخارجية للنظام البنكي الجزائري إلى مجموعة من القوانين والتعليمات يفرضها المناخ الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد السواء. ومن أهم هذه العمليات نذكر ما يلي:

I.III. التدخل في سوق الصرف

يهدف هذا التدخل إلى تدعيم العملة الوطنية (دج) وضمان استقرارها وذلك عن طريق العمليات التالية:

- شراء وبيع السندات بالعملة الأجنبية.
- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات (الرهن، نظام الأمانة...).
- الحق في إعادة خصم هذه السندات.
- إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها.
- استعمال احتياطات الصرف غير المخصصة لتغطية الإصدار النقدي للحفاظ على استقرار سعر الصرف، أو دعم الدين العام المستحق لصالح الدول الدائنة.
- فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري، وخاصة التي تقوم بعمليات التصدير واستثمار أملاك الدولة (المنجمية والطاقوية).

II.III. مراقبة الصرف وحركة رؤوس الأموال

أتاح قانون النقد والقرض لغير المقيمين[2] بالجزائر إدخال رؤوس أموالهم لتمويل وممارسة نشاطات تخرج عن هيمنة الدولة وفروعها، كما أقر إمكانية إعادة تحويل هذه الأموال والمداخيل الناتجة عنها إلى الخارج.[3] ويقوم المجلس بتنظيم إجراءات هذا التحويل مع الأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التالية:[4]

- إنشاء مناصب عمل وترقية الشغل.

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق- صص328-330.
[2] يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي يتواجد نشاطه الرئيسي داخل الجزائر، ويعتبر غير مقيم من يكون مركز نشاطه خارج الجزائر.
[3] النظام رقم 90-03 المؤرخ في 08 ديسمبر 1990.
[4] المادتان 183، 184 من قانون النقد والقرض.

- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.
- تحسين مستوى الاستيعاب التكنولوجي.
- توازن سوق الصرف.

وفيما يخص شروط وقواعد تنفيذ مراقبة الصرف، يمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا والمتمثلة في:[1]

- ودائع الزبائن في حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعنية.
- عوائد الصادرات من غير المحروقات والعوائد المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود إلى المصدر.
- الأموال المتأتية من قروض مالية أو الاقتراضات بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من طرف الوسائط المالية المعتمدة لاحتياجاتها الخاصة أو لاحتياجات زبائنها.
- المبالغ المتأتية من عمليات الشراء في سوق الصرف.

كما تتم مراقبة الصرف بواسطة مجموعة من الضوابط والآليات بهدف التحكم في التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، نذكرها فيما يلي:[2]

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر وحتى غير المقيمين.
- يتم التحويل سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق الوسائط المالية المعتمدة في الجزائر.
- تمر عملية تمويل واردات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة.
- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن شروط محددة من طرف بنك الجزائر.
- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات، باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحميله إلى رصيد بالعملة الصعبة.

IV. قواعد الحذر في تسيير البنوك

يتوجب على البنوك أن تكون حذرة في تعاملاتها مع الغير، حتى يتسنى لها ضمان استمراريتها في السوق. وقد حدد بنك الجزائر القواعد التي يجب على كل بنك احترامها. ومن بين هذه المعايير التي تسمح بتقدير الخطر نذكر ما يلي:[3]

- النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات.
- نسب السيولة.
- النسب بين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة لكل مدين.
- النسب بين الودائع والاستعمالات.
- استعمال الأموال الخاصة.
- توظيفات الخزينة.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى ضرورة تحضير البنوك لقائمة من البيانات والوثائق التي يضطلع عليها البنك المركزي بهدف معرفة الوضعية المالية والنقدية للبلاد، وتقييم عمل البنوك في ظل القوانين والتعليمات الصادرة بطريقة دورية. وتتمثل فيما يلي:[4]

- بيانات شهرية تظهر الميزانية المفصلة وحسابات النتائج.
- الميزانيات وحسابات الاستغلال نصف السنوية.
- المعلومات الإحصائية الضرورية لتحليل الوضع النقدي.

المبحث الرابع: الإصلاحات المصرفية بعد قانون النقد والقرض 1990

[1] النظام 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 والمتعلق بمراقبة الصرف، المادة 9.
[2] النظام 92-04: سبق ذكره.
[3] المادة 92 من قانون النقد والقرض.
[4] المادة 94 من قانون النقد والقرض

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية إصلاحات عديدة ومتنوعة، هدفها الأساسي إزالة العوائق ومعالجة الإختلالات المالية التي تعاني منها، لتتماشى مع المبدأ العام للإصلاحات الاقتصادية للبلاد. وقد تجسدت الانطلاقة الفعلية للإصلاحات المصرفية في قانون النقد والقرض 10/90 الذي اعتمد مضمونه على تعميق الإصلاحات وإحداث قطيعة فعلية مع ما كان سائدا من قبل، لتليه عدة تعديلات من أهمها تلك الصادرة سنة 2001، 2003 وتلك المطبقة ابتداء من 2004 ضمن برنامج الإصلاح المالي.

وفي إطار إعادة تكييف البنوك وإعدادها لمواجهة متطلبات السوق، قامت الجزائر بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 نتج عنه برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج للتمويل الموسع في السنة الموالية لمدة 3سنوات،[1] كما كان من الضروري القيام بعملية الخوصصة أو بالأحرى التعجيل بها إذ لا يمكن تصور اقتصاد السوق يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية بدونها . وتتمثل أهم التعديلات في النقاط التالية:

المطلب الأول: الإصلاحات الجديدة للجهاز البنكي وإعادة تأهيله

قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطهير حافظات البنوك العمومية وكذا تطوير قدراتها التنظيمية، وذلك في إطار تدعيم الهيكل الجديد للبنوك وتحسين فعاليتها من أجل تحديث الاقتصاد الوطني. وخلصت عملية المراجعة التي قامت بها مكاتب دراسات دولية تحت إشراف بنك الجزائر خلال السنوات 91، 93، 95 إلى ضرورة القيام بإصلاحات عميقة على عدة مستويات:[2]

I. على المستوى المالي

في إطار تكييف البنوك وإعدادها ضمن الشروط الرئيسية التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى تخفيف الضغوط المالية على البنوك، سارعت السلطات العمومية إلى تطبيق برنامج التثبيت منذ سنة 1994 نتيجة عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي للخروج من دائرة العجز والتخفيف من حدة التضخم وكان ذلك نتيجة:

- ارتفاع معدل خدمة الديون الذي وصل إلى 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994.
- انخفاض الاحتياطات التي بلغت 1مليار دولار في نهاية مارس 1994.
- عجز الخزينة العمومية.
- التوسع في القاعدة النقدية منتظم.

وكانت الأهداف التي يسعى إليها الاتفاق هي:

- إصلاح النظام البنكي والمالي من خلال فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بقيمة3% من الودائع المصرفية، عدا العملات الأجنبية وذلك سنة 1994، وتحرير أسعار الفائدة واعتماد سياسة مرنة لسعر الصرف.[3]
- إصلاح وخوصصة المؤسسات العمومية (يكون تمويل إعادة هيكلة المؤسسات بواسطة التمويل الذاتي أو التمويل البنكي بمشاركة رأس المال الخاص).
- مكافحة التضخم وتحسين السيولة النقدية عن طريق الاستقرار في معدل الصرف.
- ارتفاع معدل الكتلة النقدية.
- التخفيف من عجز الميزانية.
- توفير ظروف ملائمة لتكوين رؤوس الأموال (مبدأ السوق، البورصة).

وقد ساعدت إجراءات الانفتاح الاقتصادي من جهة وتحسين مستوى العائدات من المحروقات من جهة أخرى على تحسين الوضعية المالية واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل وضع جيد لجدول أعمال الإصلاحات بالرغم من حداثة انطلاقها الفعلي سنة 1994. وتعد عملية إنشاء سوق الأوراق المالية وسوق للصرف فيما بين البنوك خطوة هامة نحو تفعيل آليات عرض الموارد المالية خاصة

[1] تمت معالجة هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الخامس ص 103-113.
[2] محرزي جلال: النظام المصرفي الجزائري وإصلاحه-رسالة ماجستير- معهد العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر- صص32-33.
[3] لقد تم التعرض إلى الإصلاحات المطبقة في الفترة 1994-1999 في الفصل الخامس بالتفصيل. "التثبيت والإصلاحات الهيكلية بعد 1994".

في الأجل القصير، أين تساهم معدلات الفائدة المحررة تدريجيا والمتبوعة بتحرير تدريجي لمعدلات الصرف في تحسين الوضعية المالية للبنوك (بعد إعادة الهيكلة وتصفية الديون المعدومة، وإجراءات إعادة رسملة البنوك وتطهير حوافظها المالية) إلى رفع مركز القرارات بشأن التمويل والتنظيم الحذر للمخاطر المصرفية، بناء على معايير موضوعية وتقديرات حول خصائص السوق المالية والنقدية في الجزائر. والاستفادة من فرص الحصول على السيولة اللازمة، خاصة بعد العمل بنظام المزايدات واتفاقيات إعادة الشراء المطلقة منذ 1995. وتوجهت بذلك نشاطات السوق نحو ضمان المزيد من التنافسية البنكية والشفافية بخصوص معايير توزيع القروض .

على هذا الأساس، ظهرت أسعار فائدة حقيقية موجبة لأول مرة ابتداء من سنة1994 بعد إزالة كل القيود المفروضة عليها تدريجيا، واستبدال عملية التحديد الإداري للأسعار والحدود القصوى لمعدلات الإقراض بضوابط تحدد على فروق أسعار الفائدة. كما يعد تطبيق تقنيات السوق المفتوحة بداية للتحرر في القطاع البنكي من نظام التمويل الذي كان موجها بإشراف الخزينة العمومية.

تجب الإشارة هنا إلى أن الحصيلة الايجابية للوضعية المالية لا زال تفعيلها يتسم ببعض الصعوبات بالنظر إلى الوضعية شبه الاحتكارية للقطاع العام الذي بقي عاجزا عن تغطية نفقات الاستثمار المكلف بتنفيذها، كما لم تصل معدلات النمو الاقتصادي للمستويات المطلوبة التي لم تتجاوز 3-4% خلال العشرية، حتى وان كان الانتقال من مرحلة الركود الاقتصادي المسجلة قبل سنة 1994 إلى مرحلة النمو يعد نتيجة هامة لم تحققها أغلب الدول التي تمر بمرحلة انتقال. فاستقرار الإطار الاقتصادي على المستوى الكلي لم يكن هدفا بحد ذاته، بل يعد قاعدة لتحديد أهداف أكثر طموحا، ويتعلق الأمر بالانتعاش الاقتصادي ورفع معدلات النمو والتشغيل بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة.[1]

وفي ما يلي عرض لأهم النتائج الاقتصادية والمالية من تنفيذ الإصلاحات المتبعة:

- تم تسجيل ارتفاع في الأرصدة الخارجية (الميزان التجاري، ميزان السلع والخدمات، ميزان المدفوعات) والناتجة عن أثر عملية إعادة الجدولة التي تم إبرامها مع نادي باريس ونادي لندن، وكان أجل تسديدها في سنة 1998. وقد تم رصد ارتفاع شديد في احتياطات الصرف وصلت مع نهاية سنة 1997 إلى 7,5 مليار دولار (أي ما يعادل 8 أشهر من الاستيراد) الأمر الذي ساهم في استقرار النقد الوطني.
- ارتفاع مداخيل الخزينة العمومية خاصة بعد ارتفاع الجباية البترولية، واهتمامها بتغطية النفقات الاجتماعية.
- تسجيل تباطؤ في ارتفاع الكتلة النقدية M_2،[2] بلغت 19, 1% نتيجة للسياسة النقدية الحذرة للقرض والتي يشرف على متابعتها البنك المركزي والتي ترجمت إلى تدعيم أرصدة التمويل العمومي، وسمحت بتعجيل وتيرة انخفاض معدلات الضخم من 5% سنة 1998 لتصل إلى 6, 2 % سنة 1999 ثم استمرت في الانخفاض لتقارب نسبة 1% سجلت في سبتمبر من عام 2000. ويشير انخفاض معدلات التضخم إلى التحكم الجيد في استقرار توازنات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية.
- ارتفاع معدل البطالة والاستدانة العمومية بعد أن نجم عن عملية إعادة هيكلة قطاع الاقتصاد العمومي بين سنتي 1997-1998 فقدان العديد من مناصب العمل بين مختلف شرائح الطبقة العاملة، ليصل المعدل إلى 28% بينما لم يتجاوز نسبة 18% سنة 1989. وقد يرتفع هذا المعدل بعد تنفيذ العمليات المتبقية من مراحل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصة المزيد منها وإعادة ترتيب الجهاز البنكي ليستفيد أكثر من قواعد السوق.[3]

II. على المستوى التسييري والتنظيمي

[1] عقبة نصيرة : واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثره على تمويل الاستثمار - رسالة ماجستير-جامعة باتنة- 2003- ص189.

[2] الكتلة النقدية M_2 تتشكل أساسا من المتاحات النقدية والمتاحات شبه النقدية، وتتكون هذه الأخيرة من الحقوق التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة. ويمكن أن تكون ودائع شبه فورية (حسابات على الدفاتر ،وحسابات الادخار البنكي)أو ودائع لأجل ومنها : سندات الصندوق وودائع أخرى تسير من طرف مؤسسة الإقراض.

[3] عقبة نصيرة : مرجع سابق- ص190.

تم إعداد عدة مراجعات على أساس التقديرات التقييمية المختلفة المراجعين، وكذلك تقارير بنك الجزائر، وتتعلق أساسا بعصرنة وتطوير الوظائف الحيوية للبنوك والمتمثلة في الوظيفة التجارية، المحاسبية، نظام المعلومات، تسيير الخزينة، وظيفة الموارد البشرية والرقابة الداخلية. كما تم تشكيل خلية تبحث في الطرق والسبل الكفيلة بتفعيل دور البنوك في التمويل. وانطلاقا مما ذكر، تم تكوين شركة تراقب المعاملات النقدية ما بين البنوك (***SATIM***)[1] سنة 1995، حيث كلفت بوضع معايير تطوير وتوزيع وسائل الدفع.

وفي ميدان التكوين، قام البنك المركزي بإنشاء المدرسة العليا للمصرفة(***ESB***) التي تضمن توفير تكوين فعال وجدي لطلبة متخصصين في ميدان البنوك. بالإضافة إلى تواجد خبراء، مكاتب بحث ومصالح تقنية تابعة للبنك العالمي، يعملون إلى جانب البنك المركزي في البحث عن الطرق الكفيلة بتوفير جهاز مصرفي فعال، يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق من جهة، والعولمة المالية من جهة أخرى.

III. على مستوى السياسة النقدية

ضمن الإطار النقدي الجديد، أدخلت عدة إصلاحات إضافية خلال الفترة 1991-1995، نذكر منها ما يلي:

- فرض حدود قصوى على الحجم الكلي لإعادة تمويل البنوك التجارية من البنك المركزي.
- إزالة الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك التجارية من قروض لبقية الاقتصاد.
- استعمال الأدوات غير المباشرة لضبط السياسة النقدية من خلال النقاط التالية:[2]

1. فرض حدود قصوى على صافي القروض للمؤسسات العمومية الكبرى الخاضعة لإعادة الهيكلة المالية.
2. فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم القروض المصرفية لهذه المؤسسات.
3. توقف البنك المركزي على فرض حدود قصوى لإقراض البنوك التجارية.
4. توجيه البنوك التجارية إلى السوق النقدية لإعادة التمويل.
5. تعزيز فعالية الرقابة النقدية غير المباشرة، وذلك عن طريق لجوء بنك الجزائر إلى مزادات إعادة الشراء لتوفير السيولة للبنوك، واحتفاظه بتسهيل إعادة الخصم بهدف تقوية أسعار الفائدة، وتقديم قدر كبير من الشفافية وتحفيز المنافسة.
6. فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3 % من الودائع (استبعاد الودائع بالعملة الصعبة).

IV. تدعيم فتح قطاع البنوك للمستثمرين الخواص والأجانب

تزامن تحرير القطاع المصرفي الجزائري مع صدور قانون النقد والقرض، والنظام الصادر عن بنك الجزائر رقم 17-08-1991، ليحدد شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية. ودعم هذا التحرير بصدور النظام 93-01 المؤرخ في 03-06-1993، المعدل والمتمم للنظام 200-02 المؤرخ في 02-04-2000، والمتعلق بتحديد شروط تأسيس وإقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر. وقد سمحت مباشرة المؤسسات المالية والبنوك التابعة للقطاع الخاص لنشاطها ببروز محيط تنافسي على مستوى كل من سوق الموارد وسوق القروض، وكذا على مستوى الخدمات المصرفية. وتم تقديم الإعتمادات للبنوك التالية:

I.IV. بنك الأعمال الخاصة

تم إنشاء هذا البنك بتاريخ 07 ماي1995، ويتمثل نشاطه الأساسي في:[3]

- تجميع الادخار وتمويل التجارة الخارجية والعمليات المرتبطة بها.
- المساهمة في خلق رؤوس أموال جديدة.
- تقديم الإرشادات والاستشارات المالية للزبائن.

II.IV. بنك البركة

[1] SATIM: SOCIETE D'AUTOMATISATION DES TRANSACTIONS INTERBANCAIRES ET DE LA MONETIQUE.

[2] موسى مبارك أحلام: مرجع سابق- ص132.

[3] الطاهر لطرش: تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- 2005 - ص204.

تم إنشاء بنك البركة بتاريخ 20 ماي1991 في إطار أحكام القانون 10/90 بمساهمة مجموعة البركة الدولية الكائن مقرها بجدة السعودية بنسبة 49 %، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة51% من رأسمال البنك الذي يقدر ب 500 مليون دج. فهو بنك تجاري تخضع نشاطاته إلى قواعد الشريعة الإسلامية، ويدخل إنشاؤه في إطار تدعيم التعاون والتنمية المشتركة بين الجزائر والسعودية.

ويخضع بنك البركة بحكم انتمائه للجهاز المصرفي الجزائري لرقابة بنك الجزائر من حيث:

- **الاحتياطي النقدي:** إذ يتحتم على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة مما لديه من ودائع حماية لأموال المودعين.
- **السيولة:** يلتزم البنك بالاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لمواجهة طلبات السحب، كما يسمح له بنك الجزائر بالاستثمار في مجالات المتاجرة التي تقرها الشريعة الإسلامية بشراء السلع والمعدات وحتى العقارات.

III.IV. المؤسسة العربية المصرفية (A.B.C)

تم أول ظهور للمؤسسة المصرفية في الجزائر بفتحها لمكتب تمثيل في سنة 1995، ليتم اعتمادها بعد ذلك في 24 ديسمبر1998 من طرف مجلس النقد والقرض، وبدأت بممارسة نشاطها في 02 ديسمبر 1998. يقع المقر الرئيسي لهذه المؤسسة في بئر مراد رايس بالجزائر العاصمة، وتقترح على عملائها اختيارا واسعا من المنتوجات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أهم العمليات المقدمة من قبل المؤسسة العربية المصرفية

عمليات الخزينة	عمليات المحافظ المالية	التجارة الخارجية	النقديات
حسابات الودائع	الأسهم	ودائع	بطاقات قروض
حسابات التوفير	السندات والتوظيفات	تحويلات	وطنية
حسابات لأجل(دينار وعملة صعبة)	تسيير المحافظ المالية	تسيير العملة الصعبة وضع التمويلات الخارجية	بطاقات قروض دولية

المصدر: بن يوسف سليم: مسار الإصلاحات النقدية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري(90-99)-رسالة ماجستير- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر-1999-ص 64.

كما أن الشركة المصرفية العربية تعتبر شركة أسهم ذات رأسمال اجتماعي يبلغ 118.320.000 دج، موزع على المساهمين فيها كما يلي:

الجدول رقم(3): توزيع رأسمال المؤسسة العربية المصرفية(الجزائر) بالنسب حسب المساهمين

المساهمين	النسب
المؤسسة العربية المصرفية، البحرين	%70
المؤسسة العربية للاستثمار، الرياض، السعودية	%10
المؤسسة المالية الدولية، واشنطن	%10
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	%5
ستة مستثمرين خواص جزائريين	%5

المصدر: بن يوسف سليم: مصدر سبق ذكره- ص 64.

ويمكن إيجاز أهداف هذا البنك في النقاط التالية:

- المساهمة في تطوير الاقتصاد الجزائري عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية منتجات جديدة مثل (*LEASING*)، وبطاقات*القرض* (*VISA CARD*) و(*MASTER CARD*).
- مساعدة المستثمرين الأجانب في الجزائر.
- التكفل بطلبات الزبائن فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وذلك عن طريق وضع شبكة ممثلة للبنك عبر العالم.

IV.IV. سيتي بنك ن.أ الجزائر *CITIBANK N. A ALGERIE*

هو بنك تجاري خاص تم اعتماده بتاريخ 18 ماي 1998 كفرع للبنك (***CITIBANK NA***) الذي يتواجد مقره بالولايات المتحدة الأمريكية بنيويورك، ويتواجد مقر الفرع بالجزائر بنزل الأوراسي، كما يقدر رأسماله ب 500.000.000دج ويقوم بجميع العمليات المصرفية.

V.IV. بنك الخليفة *EL KHALIFA BANK*

تم اعتماد هذا البنك كشركة أسهم بتاريخ 27 جويلية 1998، مقره الرئيسي مدينة الشراقة بالجزائر العاصمة. يقدر رأسماله ب 500.000.000دج، مقسم إلى 5.000 سهم اجتماعي بقيمة 100.000دج للسهم الواحد. يهدف بنك الخليفة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية وكذا التدخل على مستوى أسواق رؤوس الأموال.

وعموما، بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية نهاية 2005 إلى 24 بنكا ومؤسسة مالية، مقراتها الرئيسية بالجزائر العاصمة. وكانت تتوزع كما يلي:

- 6 بنوك عمومية: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، صندوق التوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- تعاضدية تأمينية واحدة (1) معتمدة للعمليات المصرفية.
- 12 بنكا خاصا بما فيها واحدا برأسمال مختلط(عمومي، خاص): سوسيتي جنرال وبي أن بي باريبا الجزائر وسيتي بانك الجزائر وبنك البركة الجزائري وأ بي سي وناتيكسيس الجزائر وبنك الخليج الجزائري وبنك تروست الجزائري وبنك الإسكان للتمويل والتجارة والمالية الجزائر والبنك العربي الجزائري وكاليون الجزائر وبنك السلام الجزائري..
- مؤسستان ماليتان واحدة منها عمومية.
- مؤسستا قرض إيجاري.
- بنك للتنمية هو قيد إعادة الهيكلة.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى مواصلة هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي، حيث بلغت حصتها 91,41 % من النشاط المصرفي الإجمالي. ويمثل البنك الأول من حيث الأهمية 30,6 % من إجمالي أصول القطاع والثاني يمثل 17,2%، بينما لا تتعدى حصة البنكين الأولين الخاصين (خارج البنك التعاضدي) 2,2%.[1]

غير أن إفلاس بنكين تابعين للقطاع الخاص خلال سنة 2003 (*EL KHALIFA* BANK، *BCIA*) ترتب عنه انخفاض في عدد البنوك الخاصة من جهة، وظهور نقائص وأخطاء في تسيير الجهاز المصرفي من جهة أخرى. الأمر الذي دفع ببنك الجزائر إلى وضع شروط أكثر صرامة والمطالبة بضمانات لتأسيس البنوك الخاصة. وتتجسد هذه الشروط في النظام رقم 02- 06 تبعا لمداولات مجلس النقد والقرض التي عقدت في 24 سبتمبر 2006. هذا الإجراء يأتي في وقت تعرف فيه الساحة المالية في الجزائر عدة تغيرات ايجابية وأخرى سلبية.

وفي المادة الثالثة من النظام الذي أصدره محافظ بنك الجزائر المؤرخ في 24 سبتمبر2005 والصادر في 2 ديسمبر 2006 في الجريدة الرسمية، فإن طلب ترخيص تأسيس أي بنك أو فرع أو مؤسسة مالية في الجزائر، يجب أن يرفق بمجموعة من المعطيات المتعلقة ببرنامج النشاط الذي يمتد إلى 5 سنوات. والمتمثلة أساسا في الإستراتيجية المتبعة لتسيير المؤسسة، والوسائل المالية المسخرة لتطبيق هذه الإستراتيجية، وكذا الوسائل الفنية التي ينتظر استعمالها. بالإضافة إلى الكشف عن نوعية وشرعية المساهمين، وضامنيهم المحتملين، والقدرة المالية لكل واحد منهم، وأيضا القدرة المالية لضامنيهم، والكشف عن المساهمين الرئيسيين المشكلين للنواة الصلبة ضمن مجموعة المساهمين، لاسيما فيما يتعلق بقدرتهم المالية وتجربتهم وكفاءتهم في الميدان المصرفي والمالي على العموم، وبالتزامهم بتقديم المساعدة التي ستتجسد في شكل اتفاق بين المساهمين.

[1] HTTP://BWAHAB2505.MAKTOOBBLOG.COM/?POST=95106

كما اشترط بنك الجزائر أن يرفق بالطلب عرضا عن وضع المؤسسة في بلدها الأصلي، بما في ذلك المؤشرات حول سلامتها المالية وقائمة المسيرين الرئيسيين مع الإشارة إلى عدد الموظفين المرتقب وكذا الصلاحيات المخولة لكل مصلحة.[1]

المطلب الثاني: التعديلات التنظيمية والتشريعية للقطاع المصرفي بعد 1990

تطبيقا لأحكام ومبادئ قانون النقد والقرض، بدأ بنك الجزائر الشروع في إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية والتعليمات المكملة للقانون، والتي تتضمن تحديد مفاهيم وقواعد وشروط ومعايير ترتبط بمختلف جوانب العمل المصرفي. وبالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي الجزائري، إلا أنه بعد أكثر من عشر سنوات، بدا من الضروري تعديل أحكام بعض مواده.

I. أمر 2001 وتعديل قانون النقد والقرض

إن التعديل الذي جاء به الأمر 01-01 بتاريخ 27 فيفري 2001 مغيرا ومتمما للقانون 10/90 افرز ما يلي:[2]

تقسيم مجلس النقد واقرض إلى هيئتين:

I. I. مجلس الإدارة

- يتولى مجلس الإدارة تسيير وإدارة البنك المركزي، ويتكون من محافظ البنك المعين لمدة ست سنوات من طرف رئيس الجمهورية، وثلاثة نواب معينين بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات، وثلاثة موظفين سامين يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي أيضا.
- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي: محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.[3]
- لا تخضع وظائف المحافظ والنواب إلى قواعد الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة حكومية.
- لا يمكن للمحافظ أو نواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهمة أثناء ممارسة وظائفهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.[4]

II.I. مجلس النقد والقرض

جاء الأمر 01-01 لسنة 2001 بتغيير على مستويين:

- **على مستوى المهام**: لم تعد مهمة إدارة وتسيير البنك من صلاحياته بل أصبحت من صلاحيات مجلس الإدارة.
- **على مستوى التركيبة**: بالإضافة إلى مجلس الإدارة ، هناك شخصيات حرة يعينها رئيس الجمهورية بمرسوم لتكوين مجلس النقد والقرض، هذه التركيبة الجديدة مع الحفاظ على مبدأ استقلالية البنك المركزي ستخفف من اللاتوازن الذي كان من قبل في غير صالح الحكومة.[5] ويتم تسيير المجلس كالتالي :

- يستدعي المحافظ المجلس ويرأسه، ويعد جدول أعماله، ويكون حضور ستة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته.
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.
- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.

---

[1] للحصول على معلومات أوفر يمكن مطالعة المواد من 1 إلى المادة 15 من النظام رقم 06-02 المؤرخ في أول رمضان والموافق 24 سبتمبر سنة 2006، حيث يقوم بتحديد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.

[2] ABD ELKARIM NASS :LE SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN (DE LA DECOLONISATION A L'ECONOMIE DE MARCHE)- MAISON NEUVE ET LA ROSE- SEPTEMBRE 2003- P176.

[3] الجريدة الرسمية-العدد 14-الأمر 01-01-بتاريخ 27 فيفري 2001- المادة 02 المعدلة لأحكام المادة 19 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[4] الجريدة الرسمية-نفس الأمر- المادة 03 المعدلة لأحكام المادة 23 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[5] ABD ELKARIM NASS :OP.CIT-P176.

- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعي للاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك بمبادرة من رئيسه أو أربعة منه. وما يلاحظ هنا أن سلطة المحافظ قد حددت من قبل السلطات التشريعية مقارنة بالقانون 10/90 حيث كانت سلطته مطلقة.

II. أمر 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض(10/90)

إن الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون القرض والنقد (10/90) أفرز جملة من التغيرات أهمها التعديلات التي مست المحافظ ونوابه وصلاحيات مجلس النقد والقرض. "إلا أن هذا الأمر لم يباشر العمل به وهذا حسب استطلاعات في بعض البنوك.

I.II. المحافظ ونوابه

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظا يساعده ثلاثة (3) نواب، يعين الجميع بمرسوم من رئيس الجمهورية، وتتنافى وظيفة المحافظ مع كل عهدة انتخابية وكل وظيفة حكومية وكل وظيفة عمومية، وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة نائب المحافظ.[1]

- يقوم المحافظ بتمثيل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام.
- بالنسبة لمجلس الإدارة، فقد أصبح يتكون من:المحافظ رئيسا ونواب المحافظ الثلاثة بالإضافة إلى ثلاثة موظفين ذوي الرتب العليا، يتم تعيينهم بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، وكذلك أصبح حضور أربعة أعضاء على الأقل في مجلس الإدارة ضروريا لعقد اجتماعاته.
- يتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية، حيث يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر وجميع العمليات التي يقوم بها، ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية وتسييرها.
- يرسل المحافظ دوريا إلى رئيس الجمهورية تقريرا حول الإشراف المصرفي، مع تبليغه إلى مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، كما يسلم المحافظ سنويا إلى رئيس الجمهورية مع التبليغ إلى رئيس الحكومة ومجلس النقد والقرض الوثائق التالية:
- تقرير حول تسيير احتياطات الصرف.
- تقرير حول تسيير الديون الخارجية.

وكملاحظة يمكن القول أنه بصدور هذا القانون أصبحت سلطة المحافظ أكثر محدودية، حيث يلعب دورا كبيرا في تنفيذ القرارات، بالإضافة إلى المراقبة الشخصية لأعمال بنك الجزائر من طرف رئيس الجمهورية.

II.II . مجلس النقد والقرض

يتكون مجلس النقد والقرض من:[2]

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.
- يعين الشخصان العضوان في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية .

ويخول للمجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يلي:

- إصدار النقد كما هو منصوص عليه في المواد الأولى من هذا الأمر وكذا تغطيته.
- وضع مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي لاسيما فيما يخص الخصم والسندات تحت نظام الأمانة، ورهن السندات العامة والخاصة، والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات.
- تحديد مضمون السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية ويحدد استخدام النقد، وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد.
- الإشراف على غرفة المقاصة، و تسيير وسائل الدفع.

[1] الجريدة الرسمية- العدد52-أمر 03-11الصادر بتاريخ 27 أوت 2003.
[2] الجريدة الرسمية- العدد52-أمر 03-11الصادر بتاريخ 27 أوت 2003.

- شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها .
- شروط فتح مكاتب التمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي .
- تحديد سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف وكذا تسيير احتياطات الصرف.

ومما يلاحظ أثناء قيامنا بدراسة آلية عمل بنك الجزائر في هذه الحقبة من الزمن، زيادة قواعد الحيطة والحذر فيما يخص منح القروض من قبل البنك المركزي.

III. برنامج الإصلاحات المصرفية لسنة 2004

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري، تم مواصلة تطبيق الإصلاحات المصرفية ضمن ما يعرف ببرنامج الاصطلاحات المالية، والتي تخص كل من البنوك، مؤسسات التأمين والسوق المالية. هذا البرنامج الذي انطلق في نهاية سنة 2004، والمتعلق بتحقيق أهداف على مستوى الرقابة الداخلية للبنوك، وإعادة تنظيم المصارف بخصوص الحكم (*GOUVERNANCE*) والتخصص، وكذا تحسين سوق الائتمان وتحديث نظام المدفوعات.[1]

I.III. إعادة تنظيم المصارف بخصوص الحكم (*GOUVERNANCE*)

ظهر مفهوم الحكم *GOUVERNANCE* سنة 1989 في تقرير للبنك الدولي حول أساليب الحكم والإدارة في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى غياب مصطلح موحد ومتفق على تعريبه، حيث كثيرا ما نجد مصطلحات مختلفة تعبر عن نفس المصطلح مثل "إدارة الحكم"، و"المحكومية"، و"الحاكمية"، و"الحوكمة"، و"الحِكمانِية"،

ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك في النقاط التالية:[2]

- تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
- تعتبر الحوكمة الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن سوء استخدام الحوكمة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وخير دليل على ذلك، ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية.

ومن أهم محددات الحكم الراشد بالنسبة للمصارف الجزائرية عملية تخفيض تكلفة القروض، أي التخفيض في معدل الفائدة وكذا تحديث نظام الدفع من أجل التسريع في المعاملات من جهة، وضمان تحقيق رقابة صارمة على مجمل المعاملات المسيرة من طرف النظام، والقائمة بين بنك الجزائر، البنوك التجارية، الخزينة العمومية وبريد الجزائر من جهة ثانية. أما فيما يخص سنة 2007، فتم تسجيل الشروع في استخدام نوع جديد من الرقابة مس نظامي الدفع (*ARTS*) و(*ATCI*) الذي يعتبر أول عملية تفتيش لهذين النظامين الذين دخلا في الإنتاج في السداسي الأول من سنة 2006.

II.III. تحسين سوق الائتمان

من أجل تعزيز وتدعيم سوق القرض وتقليص تكلفة الوساطة، كان لا بد من التسريع في وتيرة إصدار السندات والأصول المالية قصيرة الأجل وتهيئة الظروف اللازمة لإصدار أدوات الدين القابلة للتداول مثل سندات الخزينة، وشهادات الإيداع ...

---

[1] DJOUDI KARIM : ENTRETIEN AU QUOTIDIEN D'ORAN- LUNDI 4 FEVRIER 2008.

[2] دهمش نعيم، اسحق أبو زر عفاف: تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك-مجلة البنوك في الأردن-ا لعدد العاشر - المجلد الثاني والعشرون- ديسمبر 2003- ص 27-30.

إن تحسين سوق الائتمان يستدعي التحكم في الأخطار، لذلك تم تأسيس وتشغيل صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزود برأسمال معتبر (30 مليار دينار) في نهاية سنة 2007.[1]

III.III. تحديث أنظمة الدفع

بالنسبة لأنظمة الدفع والمقاصة عن بعد، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي إلى إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية *RTGS*[2] أو ما يطلق عليه مصطلح نظام آرتس ***ARTS***[3] ونظام آتكي ***ATCI***[4]. وقد تم وضع الخطوط العريضة لبرامج تحديث نظام الدفع في أكتوبر 2004، ليشمل بنك الجزائر، البنوك التجارية، الخزينة العمومية وبريد الجزائر الذين يأخذون صفة الشريك في هذا البرنامج.

1. نظام التسوية الإجمالية الفورية *ARTS*

نظام التسوية الإجمالية الفورية، هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر، لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما، من خلال الحسابات المركزية للمصارف[5]. وتتمثل أهدافه في النقاط التالية:

- تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين.
- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- ترقية نظام الدفع الجزائري وجعله يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف.
- تشجيع وتحفيز إقامة المصارف الأجنبية.

2. نظام المقاصة عن بعد *TELECOMPENSATION*

تم إحداث تغييرات جذرية بخصوص أنظمة تسوية المدفوعات فيما يتعلق بعمليات المقاصة الذي كان معتمدا على الأسلوب اليدوي غالبا،[6] الأمر الذي فرضته عملية المقاصة المتعلقة بالغرف المتباعدة مكانيا والتي انعكست سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن، فكان من الضروري التدخل الاستعجالي لإيجاد حل لهذه الإشكالية التي تعتبر عائق كبير أمام تطور المنظومة المصرفية.

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام *RTGS* هو نظام *ATCI*، ويختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (*SCANNERS*) والبرمجيات المختلفة. ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهدف تحسين الخدمات البنكية المقدمة للزبائن.

دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك كل من بنك الجزائر، كل البنوك التجارية، بريد الجزائر، *SATIM*، جمعية البنوك والمؤسسات المالية (*ABEF*) مع كل فروعها ومكاتبها عبر كامل التراب الوطني.

---

[1] DJOUDI KARIM: OP.CIT.

[2] RTGS: REAL TIME GROSS SETTLEMENT SYSTEM.

[3] ARTS: ALGERIA REAL TIME SETTLEMENT, LE SYSTEME DE REGLEMENTS BRUTS EN TEMPS REEL DE GROS MONTANTS ET DE PAIEMENTS URGENTS.

[4] ATCI: ALGERIE TELECOMPENSATION INTERBANCAIRE.

[5] HADJ ARAB ABDELHAMID: LE SYSTEME ARTS (ALGERIA REAL TIME SETTLEMENTS), IN MEDIABANK- N° 81-DECEMBRE 2005/JANVIER 2006-PP7-14.

[6] نلاحظ إدراج كل المصارف التابعة للمنظومة البنكية الجزائرية للأنظمة الجديدة فيما يخص المقاصة عن بعد، الأمر الذي يسهل من عملية المقاصة ولكن لا يعالج الإشكالية بطريقة نهائية نظرا للنقص الفادح الذي يعاني منه القطاع من حيث الكفاءات والمتخصصين من جهة، وغياب دورات تكوينية متخصصة من جهة ثانية.

ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور، وقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات وكانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتشمل باقي وسائل الدفع نهاية 2006. ويهدف نظام *ATCI* إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التسيير المحاسبي اليومي، وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية.[1]
- تقليص آجال المعالجة، حيث يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام، على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة.
- تأمين أنظمة الدفع العام وإعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.
- مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر.

لقد كانت سنة 2006 سنة عصرنة أنظمة الدفع، وما نتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة والمؤمنة لخدمات بنكية ذات جودة تخدم الزبائن في إطار مضمون ومضبوط.

3. استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري

مما لا شك فيه أن جميع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحالي وبصفة أساسية تعتمد على الخدمات المصرفية، والواقع يبرهن أن تطور وتنوع هذه الخدمات يصاحبه تطوير الاقتصاد ككل. الأمر الذي دفع ببعض المؤسسات المصرفية الجزائرية إلى القيام بمجهودات معتبرة من أجل تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني،[2] حيث قامت بإصدار بطاقات السحب بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير وتحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية مابين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- وضع الموزعات الآلية في المصارف.

وفيما يلي سنحاول توضيح عملية السحب بواسطة البطاقة المصرفية في الجزائر:

الشكل رقم (6): عملية السحب بواسطة البطاقة المصرفية في الجزائر

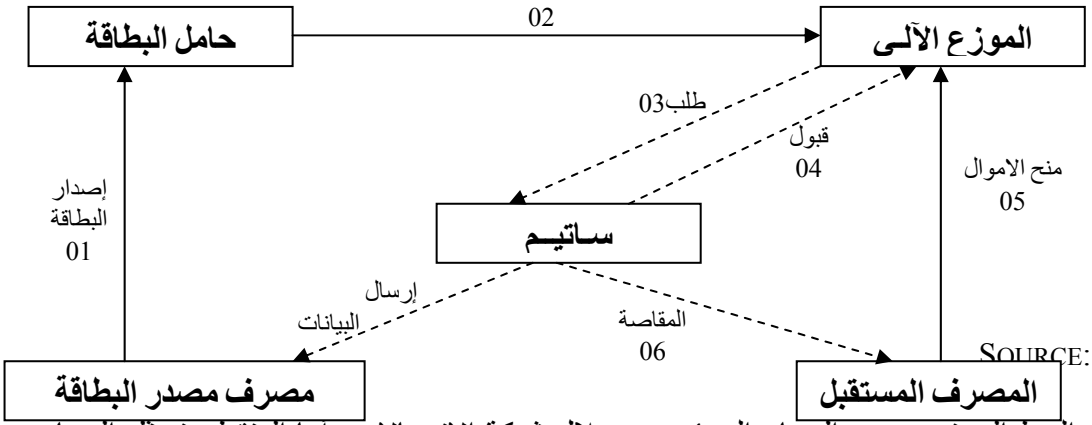

SOURCE: SATIM

ملاحظة : الخط المستمر يعني المسار المرئي من خلال شبكة الاتصالات، اما المتقطع فيمثل المسار غير المرئي

[1] SYSTEME DE PAIEMENT DE MASSE, FLASH INFO BULLETIN DE LA CNEP BANQUE- N°2- MARS 2006.

[2] بوعافية رشيد: الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري- مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية- البليدة -2005- ص164.

خـلاصــة الفصــل

إن الأزمة الاقتصادية التي ظلت الجزائر تتخبط بها تطلبت الاقتناع مع نهاية ثمانينات القرن 20 بضرورة التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، وإجراء إصلاحات عميقة على كامل هياكل الاقتصاد الوطني، أين تلعب آليات وقواعد السوق الدور الأساسي في اتخاذ القرارات وفي الضبط العام للاقتصاد.

يمثل قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 الانطلاقة الفعلية للإصلاحات المصرفية الجزائرية، حيث أحدث تغييرا عميقا في آلية عمل المنظومة وأهدافها، ووضعها على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية والإقرار بأهمية الصناعة المصرفية في إحداث التنمية. الأمر الذي نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، واسترجاع البنك المركزي لصلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة.

وقد تعرض قانون النقد والقرض إلى تعديلين اثنين. كان التعديل الأول بواسطة الأمر 01-01 المؤرخ في2001/02/27، وكان تعديلا جزئيا ومحدودا برغم أنه مس جوانب أساسية في القانون، مثل الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية. بينما أدخل التعديل الثاني بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26، وكان تعديلا شاملا لأنه أعاد صياغة النص الأصلي بشكل كامل. وإذا كان هذا التعديل قد حافظ على القواعد والمبادئ الأساسية التي أتى بها النص الأصلي، فإنه قد ألغى جوانب عديدة مثل دور البنك المركزي في متابعة ومراقبة الاستثمار الأجنبي خارج المجال المالي، وأدخل جوانب أخرى وتوسع في تدقيقها مثل فتح مكاتب وممثليات البنوك وشروط اعتمادها، إنشاء صندوق لضمان الودائع، تعزيز دور اللجنة المصرفية وأخيرا ضبط الصرف وحركة رؤوس الأموال.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الإصلاحات المصرفية لم تتوقف عند هذا الحد بل تم مواصلتها في إطار ما يعرف ببرنامج الاصطلاحات المالية التي انطلقت في أواخر سنة 2004 واستمرت إلى الوقت الراهن، والمتعلقة بتحسين الرقابة الداخلية للبنوك، وإعادة تنظيم المصارف بخصوص الحكم(GOUVERNANCE) والتخصص، وكذا تحسين سوق الائتمان وتحديث نظام المدفوعات عن طريق إدماج نظامي ATCI و ARTS.

إن الإقرار بالدور الرئيسي للجهاز المصرفي في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام يقودنا إلى التساؤل حول مستقبل القطاع في ظل معطيات واقع يتميز بالسرعة الفائقة لوتيرة التغيير، وتفجر المعرفة الإنسانية والتقدم المذهل في الاتجاهات العلمية والتكنولوجية، وتطبيقاتها في مختلف المجالات من جهة، وآثار العولمة وما ينتج عنها من زوال الحواجز، وتأثير ذلك على النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول،

والتنافس المحموم على الموارد والأسواق وما يسببه من تحديات كبيرة أمام اقتصاد البلدان النامية ومعدلات التنمية فيها من جهة أخرى. ووسط كل هذه التحديات، أصبح من الضروري القيام بدراسات إستشرافية من أجل الوصول إلى رسم الصور المستقبلية المحتملة للقطاعات الحساسة والإستراتيجية، بغية إلغاء عنصر الصدفة من قواميسها، ورسم إستراتيجية طويلة المدى تعتمد على أبحاث علمية ومعطيات دقيقة وموضوعية عن الواقع.

إن دراستنا التاريخية والتحليلية لمختلف المراحل التي مر بها القطاع، ومجمل الإصلاحات التي عرفها، قد ولدت لدينا الرغبة في استشراف مستقبله ومعرفة مختلف صوره على مشارف سنة 2030. الأمر الذي خصصنا له القسم الأخير من دراستنا.

القسم الثاني: دراسة استشرافية للقطاع المصرفي الجزائري

إن الدراسة الاستشرافية هي الشمعة التي لا بد أن نشعلها أولاً حتى نرى الطريق بوضوحه المحسوس. فالوعي بتحديات الحاضر، واستشراف العمل المستقبلي للتفاعل الإيجابي مع المعطيات، يعتبر بمثابة خطوة نحو المخرج الصحيح لأزماتنا المتكررة، بدلا من الاستنفار الخطابي لها. والسؤال الذي يطرح نفسه، هو كيف يمكن دراسة الأنظمة والظواهر الاقتصادية في شموليتها، والوصول إلى فهم منتهاها وعناصرها، والعلاقة بين تلك العناصر، وكذا الآليات التي تضمن تطورها؟ ثم توجيه هذه الأنظمة نحو المسار الذي يحقق أهدافنا ويلبي رغباتنا، وهنا يعتبر علم الاستشراف أنجع وسيلة للرد على هذه التساؤلات.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى افتقاد وإهمال الأعمال والأبحاث العلمية العربية لعامل الزمن في تحاليلها وخططها، حيث نلاحظ طغيان الماضي والحاضر على حساب المستقبل الذي لا يحظى إلا بمكانة تكاد تكون معدومة، رغم أن مسألة التنبؤ بالمستقبل تشكل مركز قوة بالنسبة للدول والأنظمة. فصورة المستقبل تنسج خيوطها من معطيات الواقع من جهة، ومن سيناريوهات تطور هذا الواقع من جهة أخرى. بعبارة أخرى ضرورة التدخل الواعي والمتعمد لجعل المستقبل يسير في خيارات محددة،[1] على اعتبار أنه مجال للتعبير عن خياراتنا، كونه قابل للتأثر ويمكن تشكيله بالطريقة الأكثر نفعا أو الأقل ضررا. ومن هنا برزت لنا أهمية القيام بمحاولة لاستشراف المنظومة المصرفية الجزائرية، على أمل أن تتبع بخطوات ودراسات إستشرافية مماثلة، تمكننا من تكوين قاعدة معلوماتية علمية ودقيقة، يمكن الاعتماد عليها في رسم مختلف السيناريوهات المتعلقة بالمسار المستقبلي لمختلف القطاعات الإستراتيجية.

وقد ارتأينا تقسيم هذا القسم الذي أطلقنا عليه اسم : دراسة إستشرافية للقطاع المصرفي الجزائري إلى ثلاثة فصول رئيسية هي كالتالي:

- الفصل الأول: تحليل الحاضر: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية.
- الفصل الثاني: استباق التغيير.
- الفصل الثالث: القطاع المصرفي الجزائري سنة 2030.

[1] وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية- شركة الشهاب الجزائر-1991- ص10.

الفصل السابع
تحليل الحاضر: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية

إن موضوع فصلنا هذا يتعلق بإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن الوضع الحالي للنظام المصرفي الجزائري، هذه الصورة التي تمثل أولى مراحل الدراسة الاستشرافية والمتعلقة بتحليل الحاضر. وانطلاقا من فكرة أن الحاضر ليس سوى نتيجة حتمية لتفاعلات الماضي، كان لزاما علينا القيام بدراسة تاريخية لأهم الأحداث والمراحل التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن ثم برزت لنا أهمية القسم الأول من دراستنا الذي خصصناه لهذا الغرض، حيث عالجنا من خلاله مختلف الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية، ولعل أهمها قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 1990/04/14، والذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد.

ومحاولة منا لإعطاء صورة عن الواقع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية، ارتأينا أن نعالج هذا الفصل عبر مبحثين رئيسيين، نتعرض في الأول إلى الانعكاسات والآثار المترتبة عن مجمل الإصلاحات والتعديلات المصرفية المطبقة على الاقتصاد الوطني عموما والمصرفي خصوصا بشقيها (الانعكاسات الايجابية والسلبية). كما نحاول وبكل أمانة علمية إعطاء صورة موضوعية عن المنظومة البنكية الجزائرية في المرحلة الراهنة وكذا الوضعية الاقتصادية الجزائرية باعتبارها مجال نشاط البنوك والمؤسسات المالية.[1]

المبحث الأول: انعكاسات الإصلاح المصرفي على الاقتصاد الجزائري

تمكنت السلطات العمومية الجزائرية خلال الإصلاحات السابقة من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسساتية والقانونية للنظام البنكي. وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال هذا النظام يواجه تحديات كبيرة تولدت عن الأوضاع المتغيرة باستمرار والناتجة أساسا عن العولمة وتحرير الأسواق الدولية من جهة،[2] ووضعية البنوك الحالية التي ورثت سلبيات النظام السابق، والقائمة على قاعدة إعادة توزيع موارد الخزينة قبل الشروع في عملية الإصلاحات، وعلى قاعدة إعادة توزيع الموارد المتأتية من الإصدار النقدي بعد ذلك من جهة أخرى.[3]

المطلب الأول: الانعكاسات والآثار الايجابية

إن تحول الاقتصاد الوطني نحو تصميم منسجم مع منطق السوق سوف يساهم في رفع كفاءته وقدرته على الادخار، كما أن قدرة القطاع البنكي على خلق الوسائل الأساسية مثل مختلف شهادات الاستثمار، وتنويع المنتجات المصرفية من شأنها أن تساعد الأفراد على توطيد علاقاتهم مع البنوك، والرفع من درجة توظيفاتهم، وبالتالي الرفع من حجم المدخرات.

وقد نجم عن الإصلاحات المصرفية نتائج ايجابية متعددة، تعتبر بمثابة حجر الأساس للمضي نحو تكوين مصارف ومؤسسات حديثة، يقوم نشاطها على أساس قانون القيمة. وهو ما يعني أنها تخضع إلى القيود المفروضة من قبل السوق، وتتصرف وفقا لمبدأ الفرصة البديلة.

I. أثر الإصلاحات على الاقتصاد الكلي

تم إعادة الاستقرار إلى الوضع المالي الكلي، ويشهد على ذلك معدل التضخم الذي نزل مستواه دون 3% سنويا،[4] والذي يقترن مع العديد من الظروف المواتية المتميزة بتحسن شروط الدفع الخارجي، بعدما

---

[1] وقد اعتمدنا في بحثنا على عدة مصادر وتقارير، من أهمها منشورات بنك الجزائر وعلى رأسها تدخل محافظ البنك أمام مجلس الأمة في 13 جويلية 2008، تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والسياسة النقدية، ومنشورات صندوق النقد الدولي.

[2] مليكة زغيب، حياة نجار: النظام البنكي الجزائري: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " واقع وتحديات"- جامعة الشلف – الجزائر- 14 و15 ديسمبر 2004 – ص 401.

[3] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق- ص428.

[4] لقد انخفض معدل التضخم في هذه الفترة، لكن وبسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتي يتم استيرادها، عرف الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة ارتفاعا ملحوظا لمعدل التضخم –التضخم عن طريق التكاليف-

خف القيد المالي الخارجي، نتيجة لانخفاض خدمة الدين بعد عملية إعادة الجدولة. وانخفاض مخزونه إلى حدود 25 مليار دولار في بداية سنة 2001، ليصل إلى 16 مليار دولار سنة 2005، ثم إلى 4,5 مليار دولار سنة 2007 من جهة، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات مما أدى إلى تشكل رصيد آمن من احتياطات الصرف من جهة أخرى. ويجب الإشارة أن هذه النتائج الإيجابية قد تم الحصول عليها بتضافر مجموعة من الظروف والإجراءات الملائمة، مثل التدابير التي تم اتخاذها في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي، وتحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية، واستمرار هذا التحسن لفترات طويلة نسبيا. وأمام هذه المكاسب، ينبغي مواصلة وتعميق الإصلاحات المصرفية لتفادي تبخر هذه النتائج، وتعزيز الاستقرار النقدي الذي يسمح بدوره بتحقيق التنمية المستدامة في ظروف سليمة.

وقد أظهر تطور الاقتصاد الكلي للسنوات السبع الأخيرة 2000- 2007 استمرار فائض الادخار عن الاستثمار كميزة هيكلية للاقتصاد الوطني، مما يؤكد متانة الوضعية المالية الناجمة عن تسيير سليم للاقتصاد الكلي.

إن الانتقال من نظام بنكي يعتمد في إعادة تشكيل سيولته على مصادر إعادة التمويل لدى معهد الإصدار (البنك المركزي) إلى نظام بنكي يمتلك القدرة على إعادة رسكلة السيولة عن طريق تعبئة الادخار قصير أو طويل الأجل، لهو من الأمور الضرورية التي تخلق المناخ الايجابي، من أجل ضمان الشروط الأساسية لتحقيق نمو دائم ومستقر بدون الكثير من التهديدات التضخمية.

II. أثر الإصلاحات على السياسة النقدية

إن تجربة الجزائر في المجال النقدي مقارنة بالدول الصناعية المتطورة والعريقة في هذا الميدان تتسم بالحداثة وعدم التأصل، وقد هدفت الإصلاحات المصرفية والنقدية إلى تحقيق الاستقرار والتثبيت الاقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر مع بداية التسعينات، والمتجسد في قانون النقد والقرض، والذي يمثل نقطة الانطلاق لإصدار إطار مؤسسي للنظام النقدي الجزائري. واعتبارا من هذه السنة، أصبح للسياسة النقدية مضمونا أوضح، واكتسبت إطارا محددا بأهداف ذاتية(عكس المرحلة السابقة حيث كانت السياسة النقدية مرهونة بالقرارات المتخذة على مستوى الدائرة الحقيقية) وبأدوات محددة وواضحة.

لقد اعتمد بنك الجزائر في تدخله لإعادة تمويل البنوك في السنوات السابقة على آليتي إعادة الخصم والسوق النقدية بدرجة اقل، وإذا كان ذلك له ما يبرره خاصة مع حداثة التجربة فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فإن المرحلة الانتقالية ينبغي أن تكون نقطة الشروع في التحول التدريجي إلى استخدام أدوات غير مباشرة لتسيير السياسة النقدية.[1]

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الوسائل غير المباشرة هي أقرب من حيث فلسفتها إلى روح السوق، لكن استعمالها من الصعوبة بمكان الشك في نجاح تطبيقها في ظل الأوضاع العامة التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري، لكونها تحتاج بالأساس إلى تواجد مؤسسات مالية متنافسة، وأسواق نشطة، وقنوات نقدية ملائمة، بالإضافة إلى توفر الأطر المؤسسية والتنظيمية المناسبة.

وقد تبنت الدول الغربية المصنعة استعمال الوسائل غير المباشرة ابتداء من السبعينات.[2] أما فيما يتعلق بالدول السائرة في طريق النمو، فإن ذلك تم الشروع فيه متأخرا، وما زال متواصلا في الكثير منها، وذلك في إطار برامج التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وقد دلت دراسة أجريت على طائفتين من الدول الأولى تضم الدول المصنعة[3] بينما تضم الثانية تسعة عشر دولة غير مصنعة،[4] على أن الانتقال في دول الطائفة

[1] تم التعرض إلى مختلف وسائل السياسة النقدية بالتفصيل في القسم التمهيدي، الفصل الثاني.

[2] نتيجة لتوفر عدة أسباب نذكر منها :التحولات المالية المتجهة نحو الانفتاح والاندماج أكثر فأكثر، وصول نظام بريتون وودز إلى حدوده (تفكيك نظام الصرف المرتكز على ربط الصرف بالذهب أو الدولار وفق آلية خاصة والانتقال نحو نظام الصرف العائم).

[3] دول أوربا الغربية، الولايات المتحدة، كندا، اليابان ونيوزيلندا.

[4] الأرجنتين، بورندي، الشيلي، مصر، غامبيا، غانا، المجر، إندونيسيا، إسرائيل، جامايكا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، الفليبين، بولونيا، سريلانكا، تايلندا، تونس، وفنزويلا.

الأولى قد تم دون صعوبات كبيرة بصفة تدريجية وبشكل منتظم على عكس دول الطائفة الثانية (الجدول رقم 4).

الجدول رقم (4): فترات الانتقال إلى استعمال الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية في عينة من الدول السائرة في طريق النمو

عدد السنوات المستغرقة للانتقال	عدد الدول المعتبرة
1	03
2	05
3	02
4	02
أكثر من 5	07

المصدر: *W.E. ALEXANDR* عن الصندوق النقدي الدولي والإحصائيات المالية الدولية (منشورات مختلفة).

ومن الملفت للنظر، الإشارة إلى أن كل الدول المشكلة للطائفة الثانية من العينة، قد كانت عند الشروع في الانتقال تعيش تقريبا نفس الظروف الاقتصادية(الجدول رقم 5).

الجدول رقم (5) : الظروف العامة التي تميز دول العينة عند الشروع في الانتقال إلى الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية

الظروف العامة	عدد الدول (%)
الظروف المؤسساتية:	
برنامج مدعم من طرف الصندوق النقدي الدولي	89
قطاع بنكي مراقب من طرف الدولة بأكثر من 50 %	63
مراقبة بنكية فعالة	32
بنك مركزي مستقل	11
احترام الأهداف النقدي	63
مراقبة رؤوس الأموال سارية المفعول.	95
الظروف الاقتصادية الكلية:	
معدل تضخم سنوي يفوق 20 %	47
معدلات فائدة حقيقية سلبية	53
نسبة العجز الميزاني / حقوق 5 %	58
فائض السيولة	79

المصدر: *W.E. ALEXANDR* عن الصندوق النقدي الدولي والإحصائيات المالية الدولية (منشورات مختلفة).

انطلاقا من هذا الجدول، يمكن استنتاج أن الدول المعنية تتميز تقريبا بنفس الخصائص، حيث أن الإطار المؤسساتي هو في طور التشكل والتهيؤ كما تشير إلى ذلك النسب المئوية. ويلاحظ أساسا أن 11% فقط من هذه الدول تمتلك بنكا مركزيا مستقلا، وهو حجر الأساس في العملية بكاملها، كما أن فعالية النظام البنكي في الأداء والمراقبة تتواجد في 32% فقط من هذه المجموعة من الدول، إلى جانب أن القطاع البنكي المراقب بأكثر من 50% من طرف الدولة يتواجد في 63% من هذه الدول. ومن ناحية أخرى، فإن الظروف الاقتصادية على المستوى الكلي تشير كلها إلى أن الوضع النقدي في أغلب هذه الدول يتميز بحالة من

الاختلال قد تطيل نسبيا من أمد الانتقال، لأنه لا يمكن تصور الانتقال مباشرة إلى استعمال وسائل غير مباشرة، في ظل وجود معوقات كلية تحد من فرص نجاح استعمالها.

بالنسبة للجزائر، نلاحظ أن الظروف السائدة بها سواء تلك المتعلقة بالإطار المؤسساتي أو المرتبطة بظروف الاقتصاد الكلي، وخاصة في بداية المرحلة الانتقالية، تشابه إلى حد بعيد الظروف السائدة في الدول المشكلة لعينة الدراسة المشار إليها سابقا. ولذلك، فإن تبني الوسائل المباشرة لتسيير السياسة النقدية في البداية كان له ما يبرره خاصة أن الهيئات الضرورية (السوق النقدية مثلا) لم توجد بعد أو هي حديثة التأسيس. كما أن خبرة السلطات النقدية في تصميم وتسيير السياسة النقدية أمر جديد، إضافة إلى سيطرة الدولة على القطاع البنكي وضعف فعاليته الوظيفية. ومع ذلك، فإن هذا الأمر لم يشكل عائقا أمام إرادة السلطات النقدية في ضرورة الانتقال إلى استعمال وسائل الضبط غير المباشرة في إطار تدرجي، دون الاعتماد عليها كوسائل أساسية، لأنه ينبغي استعمالها كعامل مكمل لعملية تسقيف إعادة الخصم.[1]

وبالفعل، فإن الانتقال التدريجي إلى استعمال الوسائل غير المباشرة قد جسدته السلطات النقدية من خلال تعديل معدلات بنك الجزائر، وذلك عن طريق رسم الاتجاه الذي ترغب في إعطائه للسياسة النقدية. حيث عرفت معدلات الفائدة تتحررا نسبيا بعد صدور قانون النقد والقرض، وأصبحت شيئا فشيئا تسترجع دورها التخصيصي للأموال القابلة للإقراض. وانطلاقا من ذلك، أصبح بإمكان بنك الجزائر أن يؤثر على منح القرض من طرف البنوك دون اللجوء إلى الوسائل المباشرة (عن طريق تأطير القرض مثلا).

إن التطور التدريجي للسوق النقدية خلال التسعينات (وهي الفترة التي تميزت بالتعديل الهيكلي والإصلاح المالي) قد شكل مصدرا إضافيا للسيولة بالنسبة للبنوك، مع بقاء بنك الجزائر يمثل مصدر السيولة الأكثر أهمية إلى غاية 2000. لكن مع ظهور فائض السيولة ابتداء من 2001، لم يعد يلعب نفس الدور لأنه أخذ سيرا معاكسا. واعتبارا من أفريل 2002، قام بتطوير وسائل امتصاص فائض السيولة في السوق البنكية. ومن المفيد الإشارة إلى أن تكوين السيولة البنكية يرتبط ارتباطا كبيرا بتطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية، الذي يجر بدوره التوسع النقدي. وقد ارتفعت السيولة البنكية بنسبة 74,48 % في 2007 مقابل 56,68 % في 2006. وهكذا ارتفع قائم السيولة البنكية إلى 2001,18 مليار دينار نهاية ديسمبر 2007، وذلك بعد مروره من 732 مليار دينار نهاية 2005 إلى 9, 1146 مليار دينار نهاية ديسمبر 2006.[2]

III. تطوير السوق المالية

إن وفرة الموارد النقدية، وتردد المنظومة المصرفية في تمويل قطاعا اقتصاديا لا يزال هشا، دفعت إلى تطوير أشكال تمويل أخرى تتمثل في السوق المالية. ونظرا للأهمية التي تكتسبها السوق يوما بعد يوم، أصبحت الفضاء المميز للأعوان الاقتصاديين بما فيهم البنوك والهيئات المالية. حيث أن تحسن السيولة المصرفية التي تعززت من خلال تطور الادخار واسترجاع الديون وإعادة الرسملة، قد سمحت للتوجه نحو فروع مختلفة في السوق المالية، تتميز بأخطار أقل نسبيا، وإمكانية ربح أكبر بالمقارنة مع تلك التي تتيحها القروض.

المطلب الثاني: الانعكاسات والآثار السلبية

ورث النظام المصرفي الوطني بعض الجوانب السلبية رغم الإصلاحات المطبقة، وانعكس ذلك بصفة أساسية على مستوى أدائه وفعاليته، هذه الأخيرة التي تعتبر هدفا رئيسيا من أهداف الإصلاحات المالية والمصرفية الجارية، في معظم الدول التي كانت اقتصادياتها تسير إداريا.

وعلى الرغم من التطورات الكثيرة التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية منذ سنة 1988، إلا أنها لا تشير إلى تحقيق كل الأهداف المسطرة. إذ رغم وضع قانون النقد والقرض في النصف الأول من عام 1990 للإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم لممارسة المهنة البنكية، فلا يعني ذلك أن الأمور في هذا

1 M.C. ILMANE: TRANSITION DE L'ECONOMIE ALGERIENNE VERS UNE ECONOMIE DE MARCHE ET NOUVEAU ROLE DE L'AUTORITE MONETAIRE DANS L'ELABORATION ET LA CONDUITE DE LA POLITIQUE MONETAIRE- ETUDES, REVUE EDITEE PAR LA BANQUE D'ALGERIE - N°01- NOVEMBRE 1990.

[2] محمد لكصاسي: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر: تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة – 13 جويلية 2008.

القطاع قد تغيرت وفقا للآمال التي رافقت ظهور هذا القانون. ومع ذلك، فلا يمكن نفي وتجاهل توفر وعي حقيقي بضرورة تعميق عملية الإصلاح المصرفي، نظرا للنقائص التي يعاني منها على مستويات مختلفة:

I. الوظيفة التجارية

تتمثل الوظيفة التجارية في جميع الموارد والمنتجات المالية المعروضة، وكذا نوعية الخدمات المقدمة. إذ عادة ما يتم تقييم عمل البنك من خلال مقاييس محددة، تتمثل في الاستقبال، سرعة وسرية تنفيذ العمليات لصالح الزبائن... وهنا تتجلى بوضوح نقائص جدية في القطاع. وإذا كانت البنوك قد بذلت مجهودات معتبرة قصد توسيع شبكتها، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن عددا كبيرا من الهياكل القاعدية لا تتوفر على الحد الأدنى من المعايير المعمول بها.

إن وظيفة التسويق تعاني من ضعف ونقص معتبر وخطير بالنسبة لقطاع يلعب دور العصب الحيوي في اقتصاديات الدول، إذ من الملاحظ التواجد المفرط للوظائف الإدارية والشبه مصرفية على حساب خدمة الزبون. فالبنوك لم تولي عناية كافية لمتطلبات زبائنها، حيث أن الدراسات الدورية والدقيقة للسوق واحتياجاته شبه غائبة في رزنامتها، كما أن وظيفة الإعلام تعاني من عجز ونقص كبيرين، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن المؤسسات المصرفية مطالبة بانتهاج سياسة تجارية مواكبة للتغيرات والتطورات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، حتى تستطيع أن تنسجم ومتطلبات المرحلة المقبلة المعتمدة أساسا على آلية السوق.

II. وظيفة مراقبة التسيير

تتمثل النقائص أساسا في بدائية وقدم أنظمة المحاسبة والتسيير وعدم فعاليتها، حيث أن التأخر المسجل في هذا الميدان يضعف ويحد من أداء البنوك، لا سيما مراقبة التطورات الخاصة بالموارد، والالتزامات، والحافظة والخزينة في وقتها الحقيقي. وعليه تعاني المصارف الجزائرية من افتقارها لمراقبين مكونين ومؤهلين لهذه المهمة، نتيجة لانعدام إستراتيجية محددة وواضحة تهتم بوظيفة المراقبة، لذلك من الضروري التعجيل في تطوير وسائل المراقبة التي تخول التقييم الأمثل لنشاطاتها، ولمتطلبات السوق، وامتلاك المرونة الكافية التي تسمح لها بالقيام بعمليات التصحيح اللازمة.

III. وظيفة تسيير القروض والسيولة المصرفية

تهدف الإصلاحات المصرفية التي تطبق على المنظومة البنكية الجزائرية إلى تحسين الأداء الوظيفي للنظام المصرفي الجزائري عموما، والبنوك التجارية على وجه الخصوص. ولكن ذلك وحده لن يكون كافيا ما لم تطور البنوك أنظمتها التشغيلية. وفي سبيل ذلك، يتوجب توفر العديد من الشروط من أجل الرفع من كفاءة الأداء.

إن العائق الأساسي الذي يعرقل هذا القطاع أمام هيمنة النظام البنكي العمومي يكمن في الإصرار على استمرار نظام القرض الموجه[1] الذي يعد من وجهة نظر أسواق رأس المال نظاما فاشلا، ولا تنقص التجارب لتأكيد هذا الفشل.[2] ويعد هذا النمط من القروض الآلية المثلى في اقتصاد تسيطر عليه الملكية العمومية للإصدار النقدي الجديد من طرف البنك المركزي، أمام ضعف البنوك في جمع الادخار. بالإضافة إلى أن تطبيقه يتطلب توفر مؤسسات مالية مرسملة بشكل كافي، ذات إمكانيات إدارية كافية تؤهلها القيام بعملية المتابعة والتقييم.

وإذا كان تطور مختلف المجاميع النقدية كما توضحها بيانات بنك الجزائر قد تعطي للوهلة الأولى الانطباع بأن هناك تطورا ما على مستوى أداء النظام البنكي، إلا أن اللجوء إلى مؤشر تطور النظام البنكي قد يكشف لنا عن حقائق أخرى لا تظهر بشكل مباشر.

---

[1] تتمثل شروط نجاح القرض الموجه في التالي:
1. اختيار سليم للقطاعات المستهدفة وحصرها زمنيا؛
2. الاعتماد على طرق حذرة في التمويل لتفادي الاختلال على مستوى الاقتصاد الكلي وكذا وضوح المعايير االي يستند اليها؛
3. تحديد الأهداف المرجوة كترقية الصادرات مثلا؛
4. التسيير من طرف مؤسسات مالية مرسملة؛
5. إدراجه ضمن إستراتيجية أساسية ، مرنة وطويلة المدى؛
6. توفر آليات فعالة في الاتصال والتشاور بين القطاعين العمومي والخاص.

[2] ر. ماكينون: مرجع سابق – ص76.

الجدول رقم (6): مؤشر تطور النظام البنكي 1987-2005

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات / مختلف المؤشرات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
$M2$	57,8	293	308,1	343	416,2	515,9	627	723,7	799,6	915	1084,2
الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)	305,6	350	423,8	556	884	1045	1161,7	1473,4	1966	2494,6	2716,4
$M2/PIB$	0,8435	0,8371	0,7269	0,6169	0,4708	0,4936	0,5397	0,4911	0,4067	0,3668	0,3991

السنوات / مختلف المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
$M2$	1 287,90	1 463,40	1659,2	2 473,50	2 901,50	3 354,3	3 738,0	4146,9
الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)	2803,1	3215,1	4123,5	4257,0	4 541,87	5 266,82	6 127,45	6498,62
$M2/PIB$	0,4595	0,4552	0,4024	0,5810	0,6388	0,6369	0,6100	0,6381

المصدر: المؤشرات حسبت من طرف الطالبة انطلاقا من بيانات بنك الجزائر(الفترة: 87-97) واعتمادا على المنشورات التابعة للديوان الوطني للإحصاء (الفترة: 98-2005).

انطلاقا من الجدول، وبالاعتماد على مؤشر تطور النظام البنكي $\left(\frac{M2}{PIB}\right)$ يمكن ملاحظة أنه يبدو في بداية الفترة مرتفعا حيث بلغ نسبة 84,35% في سنة 1987 و83,71% في سنة 1988، فإنه لا مناص من الإشارة إلى تدهوره القوي والسريع في معظم سنوات الفترة المتبقية. وبالفعل، فقد وصل هذا المؤشر إلى 47,08 % في سنة 1991، وهو ما يعني انخفاضه إلى النصف تقريبا في غضون أربع (04) سنوات، وبعد ذلك، عاود الارتفاع بشكل طفيف في السنتين المواليتين، ليستأنف انخفاضه بشكل محسوس فيما تبقى من الفترة إلى أن وصل إلى مستوى 36,68% في سنة 1996. وهو ما يمثل انخفاضا أكثر من مرتين مقارنة بمستواه في 1987. وفي الحقيقة لم يكن ارتفاعه في سنة 1997 إلى 39,91% ليعطي مؤشرا كافيا على تطور الوضع. ومن الضروري الإشارة إلى معاودة الارتفاع التدريجي ابتداء من 98-99، ليصل إلى أكثر من 63%

ومن الجدير بالذكر ظهور ما يعرف بالسيولة المفرطة، وهي الظاهرة التي طبعت على الاقتصاد الكلي انطلاقا من سنة 2001، وأصبحت هذه الإشكالية جد مقلقة، لا سيما أن حوالي 1000 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي لم تستعمل في المنظومة المصرفية. وعلى الرغم من الخفض المتكرر لنسب إعادة الخصم بهدف تحسين عرض القروض، إلا أن تمويل الاستثمارات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال ضعيفا.[1] وقد يسمح الانطلاق في برنامج تدعيم النمو 2005- 2009 بتوفير فرص للاستثمار، وبالاستيعاب الشبه كلي لإجمالي الموارد المتواجدة في السوق.

عموما، سجلت الطاقة الحقيقية على الإقراض للاقتصاد الوطني تحسنا ملحوظا خلال هذه السنوات كنتيجة أساسية للمجهودات الذي بذلت على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال خطوات التثبيت التي اتخذت والتي أدت إلى التحكم النسبي في التضخم، وكذلك نتيجة للتوسع الملحوظ من طرف البنك المركزي في الإصدار النقدي. لكن مؤشر تطور النظام البنكي يؤكد على أن هذا الأخير لم يستطع أن يحول هذه النتائج الإيجابية إلى الاقتصاد، الذي بقى يعاني شح حاد على مستوى الأموال القابلة للإقراض، خاصة في الفترة 88-97. وهناك إجماع اليوم حول كون البنوك لا تمول الاقتصاد بشكل كاف، وهو ما يعني تواجد خللا على مستوى النظام، وربما هناك العديد من التناقضات والمعوقات وعوامل الجمود التي تمنعه من استغلال النتائج الإيجابية المحققة على مستوى تحسن بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد. وهو ما يدفع إلى العمل جديا على إزالة كل ما من شأنه أن يعطله على أداء وظيفته.

IV. وظيفة تسيير الموارد البشرية

يبرهن الواقع أن النظام المصرفي الجزائري يعاني نقصا كبيرا وخطيرا في هذا الجانب، حيث يلاحظ غياب التسيير المنظم للمسار المهني للموظفين، وعدم التوازن بين حجم العمل وحجم التوظيف، وكذا نقص التكوين والتأهيل. وتشير الدراسات أنه من بين موظفي البنوك البالغ عددهم اليوم نحو30.000 موظف، فإن نسبة من ليس لهم تكوين أو لهم تكوين ضعيف ومحدود قد تفوق نصف العدد الإجمالي. وبالرغم من ارتفاع نسبة الإطارات خلال السنوات الأخيرة، تبقى هذه الفئة تعيش نوعا من التهميش مقارنة بباقي الفئات (أعوان التنفيذ، الأعوان ذوي المهارة والأقدمية).

ورغم المجهودات المبذولة في إطار التكوين المصرفي، والمتجلية في إنشاء شركة تكوين ما بين البنوك (*SIBF*)، غير أنه من الضروري الإشارة إلى افتقارها للوسائل الضرورية لتلبية احتياجات للبنوك في مجال التكوين التطبيقي ومختلف التخصصات المصرفية. كما أن المدرسة العليا للبنوك، والتي بدأت الممارسة الميدانية لمهامها سنة 1996، لا يتم اللجوء إليها إلا نادرا من طرف البنوك، نظرا لافتقارها إلى الجانب النوعي لإطاراتها.

V. استقلالية البنك المركزي

تحدد استقلالية البنك المركزي انطلاقا من طبيعة علاقته بالسلطات التنفيذية. في هذا الإطار، يمكن تحديد مدى استقلالية البنك المركزي من خلال النظم والقوانين التي تحدد نشاطه وتدخلاته من جهة، ومن خلال التجربة الممارسة في الميدان من جهة ثانية.

I. V. استقلالية البنك المركزي من خلال النظم والقوانين

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة (تتجسد هذه السلطة في النظام الجزائري في مجلس النقد والقرض). وانطلاقا من هذه النقطة، تحدد طبيعة وحجم استقلاليته في طريقة تعيين أعضائه، ومستوى الأمان الذي يشعرون به أثناء مزاولتهم لوظيفتهم.

وفقا للقانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يمكن حصر أعضاء السلطة النقدية في ثلاثة أصناف هي: المحافظ، نواب المحافظ وعددهم ثلاثة، وثلاثة موظفين ساميين يختارون لكفاءتهم في المجال النقدي على وجه الخصوص.

- فالمحافظ يمكن تعيينه لمدة ستة (06) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وذلك بمرسوم رئاسي.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر - الدورة العامة العادية السادسة والعشرون - ص 60.

- نواب المحافظ الثلاثة يتم تعيينهم لمدة (05) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بمرسوم رئاسي أيضا.
- أما الموظفون السامون الثلاثة، فيعينون بموجب مرسوم حكومي،[1] ويعين بنفس الطريقة المستخلفون الثلاثة.

وفقا لهذه الصيغة في التعيين، يلاحظ أن ثلاثة أعضاء فقط من بين السبعة يعينون من طرف رئيس الجهاز التنفيذي (رئيس الحكومة) بينما الأربعة الباقون (المحافظ ونوابه الثلاثة) يعينون من طرف سلطة أعلى من الجهاز التنفيذي (رئاسة الجمهورية) وهو ما يجعلهم متحررين من كل التزام تجاه الجهاز التنفيذي في كل القرارات التي يتخذونها. وإذا علمنا أن القرارات في مداولات مجلس النقد والقرض تتخذ بواسطة الأغلبية البسيطة (صوت المحافظ مرجح في حالة التعادل)، يمكننا أن نستنتج أن مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية، مستقل عن أي تأثير يأتي من الجهاز التنفيذي. وبالتالي الإقرار بأن قانون النقد والقرض في نصه الأصلي، يمثل من الناحية النظرية على الأقل، ضامنا لاستقلالية البنك المركزي عن تأثير السلطة التنفيذية.

ومن الضروري الإشارة إلى كون المحافظ يزاول مهامه خلال فترة التعيين دون أن يواجه أي تهديد بالعزل، إلا بتوفر ظروف صحية قاهرة لا تخوله بمواصلة مهمته، أو حدوث خطأ فادح يرغمه على الانسحاب، الأمر الذي يضمن استقلالية البنك المركزي نظريا.[2] حيث أن إثبات الخطأ الفادح أمر صعب ومعقد للغاية نظرا لعدم توفر هيئة مختصة للكشف وإثبات الخطأ، كما أن إدماج هذه المهمة ضمن مهام السلطة التنفيذية ينتفي مع الاستقلالية المرغوبة للبنك المركزي. وفي الحقيقة، فإن السعي إلى ضمان هذه الاستقلالية، يتطلب أن يكون إثبات الخطأ عن طريق سلطة مستقلة كالقضاء، وذلك على غرار النظام الأوروبي للبنوك المركزية (البنك المركزي الأوربي)، الأمر غير المصرح به في قانون النقد والقرض الأمر الذي يفتح المجال أمام التأويل.

إلا أن المفاهيم المتعلقة باستقلالية البنك المركزي قد تكون محل مراجعة في إطار التعديل الأول لقانون النقد والقرض بواسطة الأمر 01-01 المؤرخ في 2001/02/27، وكذلك في إطار التعديل الثاني بواسطة الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26. فعلا، لقد أدخلت تغييرات جوهرية على القواعد المرتبطة بالسلطة النقدية التي كانت تضمن إلى حد ما درجة استقلاليتها. وقد أدخلت هذه التعديلات على مستويين:

- المستوى الأول: يتمثل في تركيبة السلطة النقدية التي أصبحت تتكون من تسعة (09) أفراد عوض سبعة (07) أفراد فقط في النص الأصلي للقانون، ويعينون كلهم بمرسوم رئاسي، وهو ما قد يوحي بنوع من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية. ولكن عندما ننتقل إلى قراءة تركيبة هذه السلطة، نجد أن هناك تغييرا جوهريا، حيث أنه بعدما كانت أغلبية الأعضاء في النص الأصلي تعود إلى موظفين ساميين ينتمون إلى البنك المركزي على حساب الموظفين المعينين من خارجه (أربعة أعضاء مقابل ثلاثة أعضاء على التوالي)، فقد أصبحت أغلبية الأعضاء ممثلة بواسطة موظفين من خارج البنك المركزي على حساب الأعضاء الآتين من داخله (خمسة أعضاء مقابل أربعة على التوالي). أي ثقل القرار تحول فعليا من داخل البنك إلى خارجه، في ظل نظام التصويت بالأغلبية المحافظ عليه. بعبارة أخرى، تغير مفهوم استقلالية بنك الجزائر في إطار الأمر 03-11 الساري المفعول مقارنة بقانون 90-10.
- المستوى الثاني: يتعلق بمدة العهدة، حيث ألغى الأمران المعدلان لقانون النقد والقرض تحديد مدة عهدة المحافظ ونوابه وكذا الموظفين السامين المعينين كأعضاء في مجلس النقد والقرض، وتركاها بالتالي مفتوحة. وهو ما يعني أن شروط إنهاء مهام المحافظ التي سكت عنها النص الجديد لم تعد قائمة بشكل صريح، حيث أصبح بالإمكان إنهاء مهامه في أية لحظة لغياب العوائق القانونية، وكذلك الأمر بالنسبة للأعضاء الآخرين. الأمر الذي لم يعد ذلك يخدم مبدأ استقلالية بنك الجزائر.

وفي كلتا الحالتين، فإن هذين التعديلين الأساسيين يمكن أن يخلقا ظروفا لا تخدم ولا تضمن استقلالية بنك الجزائر.

[1] تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه ووفقا للمرسوم الرئاسي رقم 99-240 المؤرخ في 1999/10/27 يعطي صلاحيات التعيين في الوظائف السامية للدولة إلى رئيس الجمهورية. وعليه فإن الموظفين السامين الثلاثة من الواجب أن يخضعوا إلى هذا المنطق.

[2] ما يدفعنا إلى التصريح بذلك هو تجربة أول محافظ لبنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض، عبد الرحمن حاج ناصر رستمي، الذي أجبر على الانسحاب تبعا لخلاف حاد مع السلطة التنفيذية.

II.V. استقلالية البنك المركزي من خلال الممارسة الميدانية

تعتبر تجربة الجزائر في الميدان النقدي حديثة وغير متأصلة، وفي هذا الخصوص، حاول قانون النقد والقرض أن ينظم العلاقة بين البنك المركزي والخزينة، حيث تم تحديد التسبيقات السنوية التي يمكن أن يمنحها البنك المركزي لها عند سقف 10% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في السنة السابقة. إضافة إلى ذلك، أتاح هذا القانون العمليات على سندات تصدرها الخزينة ويقدمها النظام البنكي في تعاملاته مع البنك المركزي (على سبيل الأمانة مثلا) على أن لا تكون لفائدة الخزينة العمومية مباشرة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تخلى الأمر 03-11 على صرامة هذه القاعدة بعدما حدد القانون 90-10 هذه العمليات في حدود 20% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في السنة السابقة كذلك. وبالرغم من وجود هذه القاعدة في النص الأصلي إلا أن احترامها ميدانيا لم يكن موجودا، والدليل على ذلك تسبيقات البنك المركزي إلى الخزينة بلغت في 1992 حوالي 144,6% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في سنة 1991، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ ذروتها في 1993 حيث وصلت إلى 234,5% من الإيرادات العادية للدولة لسنة 1992، ثم بدأت في التناقص المستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت في عام 1997 مستوى 51,7 % مقارنة بالإيرادات العادية لسنة 1996.[1] وبالرغم من ذلك، فهي تعتبر بعيدة جدا عن النسبة التي حددها قانون 90-10. وهذا يعني أن الاستقلالية الرسمية بنص القانون ليست محققة دوما في الواقع ما دام بنك الجزائر غير قادر على تحقيق المعايير المحددة قانونا.[2] لذلك ينبغي التأكيد على أن طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والخزينة تحدد إلى حد بعيد استقلالية البنك المركزي. وفي هذا الإطار بالذات، نجد على سبيل المثال قيام بنك فرنسا بإلغاء أي تسبيق للخزينة[3] وذلك ضمانا لاستقلاليته عن السلطة السياسية.

في الواقع، لا تزال الآثار السلبية والترسبات التي خلفتها مرحلة الاقتصاد المخطط تمثل ضغوطات على مستوى ممارسة البنك المركزي لمهامه وسلطاته. ولعل تجربة 1992-1993 وكذلك بعض الحالات التي تتدخل فيها وزارة المالية لرسم التوجيهات بالنسبة للنظام البنكي (البنوك التجارية العمومية) وذلك خارج الإطار المؤسسي الموجود (إشراف البنك المركزي على هذه البنوك باعتباره بنكا للبنوك) هي من الشواهد التي تدل أن ثقل التجربة لا تزال تشكل قيدا على استقلالية البنك المركزي الفعلية.

في ظل هذه النتيجة، وأمام وجود الإطار التنظيمي اللازم لاستقلالية البنك المركزي، فإن التحول الوظيفي يعد أمرا ضروريا لضمان استقلالية البنك المركزي. هذه الاستقلالية التي تعكس مدى مصداقية قراراته على مستوى السياسة النقدية.

VI. المؤسسات العمومية

إن الحالة المزرية لأغلب المؤسسات العمومية رغم إعادة الهيكلة المالية للكثير منها جعلت من البنوك صناديق لتوفير السيولة المطلوبة لها، لذلك فالبنوك التجارية افتقدت القدرة على ضمان سير ومراقبة الاقتصاد بالدينار، نظرا لضعف الإمكانيات المتاحة لها(عدم تأهيل موظفيها) للمتابعة الميدانية للعمليات المالية(كما يشترطه التخطيط المركزي) من جهة، والضغط السياسي المسلط على البنوك، خاصة فيما يتعلق بتسديد الأجور عند المبادرة إلى إيقاف السلفيات للمؤسسات العمومية من جهة أخرى. الأمر الذي نجم عنة عدة أثار خطيرة وسلبية، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- تكاسل المؤسسات المفتقدة إلى قيود في الميزانية وتقاعسها عن بذل أي جهد في مجال التسيير الرشيد لأصولها، باعتبار القطاع المصرفي المسؤول الرئيسي عن تسديد ديونها وفواتيرها.
- انخفاض الفوائد على رؤوس الأموال المقرضة للمؤسسات العمومية، الأمر الذي يدفع بالمنتجين إلى الاستهلاك اللاعقلاني للقروض البنكية.
- غياب إستراتيجية واضحة وفعالة تسعى إلى تحقيق تراكم في رأس المال، تدفع وتشجع المؤسسات المستفيدة من القروض إلى تحقيق أعلى نسبة من الفوائض.

---

[1] إحصائيات محصل عليها من بنك الجزائر.

[2] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق- ص345.

[3] G. NORMAND : CREDIBILITE, EFFICACITE ET INDEPENDANCE DE LA POLITIQUE MONETAIRE ? MAI 1999 – WWW. YAHOO.FR.BIBLEC. CONSULTE LE 10 AOUT 2007.

في إطار إعادة الهيكلة، تم اتخاذ قرار وضع حد للقروض التي يمكن للمؤسسات الاستفادة منها ابتداء من 1994. إضافة إلى وضع مخططات على المدى القصير لكل مؤسسة على حده، هدفها تقليص خسارة الاستغلال بتسيير أفضل للمخزون، وبالتحكم في التكاليف عن طريق تقليص عدد العمال، والتركيز على المنتجات المضمونة.

وقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، والذي ينقسم إلى ثلاث مراحل، تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة وتمتد من 2000 إلى 2002، لتليها المرحلة الثانية والتي تهتم بحوالي 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005، فالثالثة ب300 مؤسسة انطلاقا من 2005 إلى غاية 2008.[1] ويهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج، وتكييفها مع التطورات العالمية، حتى تكتسب القدرة على مواجهة المنافسة العالمية. وعلى هذا الأساس، يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية، عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة، وتحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء والنمو.

ولكن، بالرغم من جميع المجهودات المبذولة في إطار تأهيل المؤسسات العمومية، إلا أنها عجزت عن تحقيق نتائج مادية ومالية ايجابية، رغم توفر الإطار القانوني لذلك.

VII. حدود تشغيل السوق النقدية

تفرض مسألة إصلاح السوق النقدية نفسها بإلحاح على ثلاث مستويات: نوعية المتدخلين، التشغيل والتنظيم. وتعتبر حادثة بنك الخليفة أكبر دليل على وجوب مواصلة الإصلاحات في هذا المجال. كما يعد غياب قوانين واضحة وموثوقة ضمن مسار متابعة ومراقبة التعاملات النقدية، إلى جانب انعدام الشفافية على مستوى اتخاذ القرار، مصدرا للعجز المسجل الذي يعرفه النظام القائم. لهذا يستوجب على البنك المركزي تحديد المسؤوليات لتفادي أي تداخل في الأدوار.[2] كما أن الأخطار المترتبة عن استعمال الصكوك، قد تضر بمصداقية المنظومة المصرفية الجزائرية.

فيما يتعلق بالشفافية، عبر السلك المصرفي عن بعض القلق إزاء إدخال إجراء تنظيمي يتمثل في إجبار البنوك الراغبة في استشارة الوكالة المركزية للأخطار، الحصول أولا على ترخيص الزبون، وهو إجراء يرفضه المنطق المصرفي. كما أن التباطؤ الإداري والتسيير القديم للوكالة يحدان من فعاليتها في الوقاية من الأخطار المالية والمصرفية. وخير مثال على عجز الوكالة من التصدي للأخطار الوظيفية، القرض الذي استفادت منه شركة الطيران السابقة "الخليفة للطيران" والمقدر ب60 مليار دج(لم يتم تسديدها) والذي يمثل 60% من الأصول الذاتية للبنك، وهو ما يتجاوز بشكل واسع السقف المرخص (25%) من رأسمال البنك. كما أن وجود ما يعرف بالقروض الامتيازية التي منحها بنك الخليفة لزبائنه، يبين غياب المراقبة داخل السوق النقدية.

إن غياب تبادل المعلومات المالية المنسجمة،[3] فضلا عن التسيير المبهم لعمليات القرض والاقتراض في السوق النقدية والمصرفية من قبل بنك الجزائر، قد شجع على بروز إختلالات ونقائص خطيرة.

المبحث الثاني: الوضعية الحالية للنظام المصرفي الجزائري

تم التعرض في الفصول السابقة إلى مختلف الإصلاحات البنكية التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية، والهادفة إلى تحديث وتحسين مستوى أداء البنوك بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني. كما تمت محاولة إعطاء صورة واضحة وموضوعية عن انعكاسات هذه الإصلاحات بشقيها (الايجابية والسلبية) على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى الجهاز البنكي على وجه الخصوص. لذلك وسعيا منا للقيام بدراسة إستشرافية لمستقبل المنظومة المصرفية الجزائرية، ارتأينا في دراستنا للحاضر، أن نتعرض إلى الوضعية الحالية للنظام الاقتصادي بصفته المؤثر والمتأثر الأول بهذه الاصطلاحات والتعديلات من جهة، وللنظام البنكي بصفته موضوع بحثنا من جهة أخرى.

---

[1] كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر- مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بسكرة - العدد 08 - 2005 - ص 66.

[2] مرجع نفسه : ص 61.

[3] لقد تعرضنا أثناء بحثنا عن الإحصائيات لهذا النوع من التناقضات، والمتمثلة في غياب الانسجام والتطابق بين المعلومات، إذ اصطدمنا أمام ظاهرة عدم تطابق الإحصاءات المنشورة من قبل البنك المركزي مع تلك التي نجدها بحوزة الديوان الوطني للإحصاء.

المطلب الأول: التطورات الحديثة للنظام البنكي

يتشكل الجهاز المصرفي مع دخول بنك جديد سنة 2007 من خمسة وعشرين (25) بنكا ومؤسسة مالية معتمدة وبنك للتنمية في إطار إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى البنك المركزي(بنك الجزائر). تواصل البنوك العمومية هيمنتها على الساحة الاقتصادية. ويصل عدد الشبابيك بما في ذلك تلك التابعة إلى بنك الجزائر 1338 شباكا، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 25700 ساكنا، مقابل 26200 في 2006، و26800 في 2005.[1]

وعلى الرغم من التحسن التدريجي الذي تشهده الوساطة البنكية، إلا أن المؤشرات المرتبطة بها تبقى دون مستواها المسجل في الدول المجاورة للجزائر، إذ تقدر قيمة القروض للاقتصاد في نهاية 2007 نسبة 54,6% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، بما في ذلك الديون المعاد شرائها من قبل الخزينة العمومية عن طريق إصدار سندات.

I. على مستوى الأنشطة والأداء

عرف النشاط المصرفي فيما يخص جمع الموارد تحت الطلب والموارد لأجل خارج الودائع السابقة للواردات تطورا معتبرا في 2007 بنمو قدره 27% مقابل 19 % في 2006، أما الودائع السابقة للواردات والتي لم تعد مدرجة في الكتلة النقدية M2 انطلاقا من 2007 (ودائع مجمدة) تعرف بدورها ارتفاعا في 2007 (68%). إضافة إلى ما سبق ذكره، تبقى حصة الودائع لأجل، كنسبة من قائم ودائع القطاع الخاص والأسر هامة (71,2% في نهاية 2007 مقابل 74,2% في نهاية 2006 و79,3% نهاية 2005)، بينما تبقى حصة الودائع تحت الطلب مهيمنة لدى القطاع العمومي (83,9% في نهاية 2007 مقابل 76,1% في نهاية 2006 و67,9% في نهاية 2005).[2]

وقد تميزت 2007 كما هو الشأن بالنسبة للسنوات السابقة بالنمو المعتبر في وسائل عمل البنوك(الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار) فقد بلغ معدل النمو 31% مقابل 20% سنة 2006 في ظل ظرف يتميز بتحسن قوي في سيولة البنوك، والذي يعود سببه جزئيا إلى تطور ودائع مؤسسات قطاع المحروقات. بينما عرف تطور الودائع بالعملات الأجنبية المحصلة من طرف البنوك انخفاضا سنة 2007(2,9% مقابل 3,9% سنة 2006).[3]

ومن الضروري الإشارة إلى ارتفاع القروض الموجهة إلى الاقتصاد المقرون بالزيادة النسبية في الديون ذات الخطر. وقد سجلت حصة البنوك الخاصة ارتفاعا ملحوظا، ووجهت أساسا إلى تمويل المؤسسات الخاصة والأسر.

انتقل مجموع القروض الموزعة من قبل البنوك بما في ذلك الديون غير الناجعة المعاد شرائها من قبل الخزينة خلال الفترة 2005-2007 من 1994,9 مليار دينار نهاية 2006 إلى 2298,6 مليار دينار نهاية 2007، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 15,2%. كما عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص انتعاشا ملحوظا 15 %. والقروض الموجهة للقطاع العمومي 15,4%.

تبقى القروض الممنوحة للقطاع العمومي بما في ذلك الديون المعاد شرائها من طرف الخزينة نسبة هامة تقدر ب 47,2% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، وهو ما يعادل 43,4% كقروض مباشرة، و3,8% على شكل شراء للسندات المصدرة من طرف المؤسسات العمومية. ومن حيث نوعية القرض، تمثل القروض متوسطة وطويلة الأجل 51,2% من إجمالي قائم القروض، مقابل 48,8% للقروض قصيرة المدى. وهو توجه جديد انطلق مع بداية 2006، ويعود سببه إلى التطور الهام في القروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه، وكذا شراء السكن والسلع المعمرة الأخرى من طرف الأسر.

---

[1] محمد لكصاسي: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر: تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة – 13 جويلية 2008.
[2] مرجع نفسه.
[3] محمد لكصاسي: مرجع سابق.

فيما يخص مردودية البنوك، تبقى مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة أعلى من تلك التابعة للبنوك العمومية، بالرغم من التحسن الذي عرفته في الفترة 2005-2007، حيث بلغت 22,79% سنة 2007 مقابل 17,41% في سنة 2006 و5,63 في 2005. بينما بلغت هذه المردودية في البنوك الخاصة إلى 28,01% في سنة 2007.

II. على مستوى الرقابة والإشراف

تم وضع جهاز خاص للرقابة الدائمة نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع المصرفي خصوصا فيما يتعلق بتقييم المخاطر ومتابعتها والتحكم فيها. وتكون الرقابة ميدانية أو على أساس المستندات. في هذا الإطار، وخلال الفترة 2002-2007 أرسلت إلى البنوك والهيئات المالية الخاضعة 2558 رسالة تتعلق خاصة بالتأخر في إرسال التقارير المالية، عدم احترام المعايير، الأخطاء، التناقضات...الخ.[1] وقد سمح التحسين الجاري لأنظمة المعلومات بامتصاص التأخر في التصريحات، مع ذلك لا يزال بذل جهود إضافية في هذا المجال أمرا مطلوبا.

المطلب الثاني: الاتجاهات الرئيسية النقدية والمالية الحديثة

فيما يخص سنة 2008، تبين مؤشرات الثلاثي الأول تطورات مالية مشجعة من شأنها أن تعزز بشكل أحسن المؤشرات المالية الكلية. حيث أنه بفضل التطورات الايجابية التي عرفتها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ارتفعت صادرات السلع والخدمات في الثلاثي الأول من سنة 2008 ارتفاعا قويا 20,83 مليار دولار مقابل 13,77 مليار دولار في الثلاثي الأول من 2007. بالمقابل سجلت واردات السلع والخدمات ارتفاعا هاما (34,1%)، حيث انتقلت من 7,71مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2007 إلى 10,34 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2008، وتخص الواردات المنتجات الغذائية (68%) وسلع التجهيز (47%). وقد بلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الثلاثي الأول من 2008 مستوى 9,96 مليار دولار، مقابل 5,35 مليار دولار في نفس الفترة لسنة 2007. كما ارتفعت احتياطات الصرف نهاية أفريل 2008 إلى 125,95مليار دولار.[2]

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى ارتفاع القروض الموجهة إلى الاقتصاد من جهتها بنسبة 4,1% في الثلاثي الأول من 2008 مقابل 1% في نفس الفترة للسنة الفارطة. وإذا أردنا القيام بالتحليل النوعي للقروض الممنوحة، نجد أن التدفقات باتجاه القطاع العمومي أهم بكثير من تلك الموجهة للقطاع الخاص والأسر، باعتبار حجم القروض متوسطة وطويلة المدى التي يستفيد منها قطاع الطاقة. بالنسبة للتضخم، فعلى الرغم من محاولات بنك الجزائر في مجال استرجاع فائض السيولة البنكية، يبقى التضخم عن طريق التكاليف في ارتفاع مستمر، إذ بلغ معدل التضخم 5,63% في مارس 2008 و6,44% في أفريل 2008. ولعل من أهم مسببات هذه الظاهرة، ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة، حيث انتقل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 3,5% سنة 2007 إلى 4,47% في نهاية أفريل 2008.

[1] رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات، إلا أنه وخلال دراستنا الميدانية لاحظنا وجود نوع من التأخر في تقديم التقارير السنوية لبعض البنوك التجارية التي لها حضور قوي ومؤثر في الساحة الاقتصادية(كبنك الفلاحة والتنمية الريفية). إذ لاحظنا غياب التقارير السنوية لسنة 2007 بتاريخ سبتمبر 2008.

[2] كل الإحصاءات تم الحصول عليها من مداخلة محمد لكصاسي أمام مجلس الأمة بتاريخ13 جويلية 2008.

خـلاصـة الفـصــل

رغم المجهودات المبذولة في سبيل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، إذ تم تحقيق نتائج إيجابية على مستوى السياسة النقدية والوضع المالي الكلي، إلا أن التحديات ما زالت قائمة على عدة أصعدة، سواء تعلق الأمر بالوظيفة التجارية للبنوك التي تعاني من ضعف خطير حيث نلاحظ التواجد المفرط للوظائف الإدارية والشبة مصرفية على حساب خدمة الزبون، أو بوظيفة التسيير التي مازالت تعاني من بدائية وقدم أنظمة المحاسبة. كما أن وظيفة تسيير القروض تعاني من غياب المؤشرات الاقتصادية والمصرفية، التي يتم الارتكاز عليها في منح مختلف القروض. بالإضافة إلى النقص الكبير الذي يعاني منه القطاع في جانب الموارد البشرية، وكذا غياب استقلالية بنك الجزائر في رسم معالم السياسة النقدية رغم توفر الإطار القانوني والتشريعي، دون أن نهمل الوضعية السلبية للمؤسسات العمومية، إذ وبالرغم من المبادرات المتعددة في إطار تأهيلها، إلا أنها عجزت عن تحقيق نتائج مادية ومالية إيجابية، معتبرة أن دور البنوك يقتصر على توفير السيولة اللازمة لاستمرارها في السوق.

فالنظام القائم غير قادر في ظل المعطيات الحالية على تطوير وتحديث آلية عمله، سواء من ناحية جمع الموارد أو توزيع القرض وتقديم الخدمات، كما أشار إلى ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية السادسة والعشرين عندما أبدى ملاحظة حول عدم توفر النظام البنكي الجزائري على المستوى القبلي (*EN* AMONT) على هياكل مؤسساتية لجمع الموارد، وعلى المستوى البعدي (*EN AVAL*) على وسائل توزيع الخدمات.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى نقطة تركيز القرارات الأساسية المتعلقة بالقرض على المستوى المركزي للبنك، إلى حد اعتبار الوكالات المنتشرة محليا تلعب دور الشبابيك المخصصة لاستلام ملفات طلبات القروض، وسحب الأموال المقررة في إطار القرض مركزيا. الأمر الذي دفع ببعض المتعاملين الاقتصاديين الخواص إلى حد وصف البنك العمومي على أنه آلية لإعادة توزيع الثروات بشكل ممركز (الحصول على الامتيازات غير القانونية) لصالح فئة معينة من المستوردين، وهو الأمر الذي نتج عنه منطقيا تهميش المستثمرين الجزائريين.

ورغم المجهودات المبذولة في تكوين سوق مالية متطورة ومواكبة للتغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد الوطني، إلا أن الواقع يثبت افتقار الجزائر إلى سوق منظمة ومتطورة، الأمر الذي تولدت عنه ضغوطات معتبرة على مستوى النظام البنكي، وجعله يبدو في حالة قصور على تلبية حاجة الاقتصاد الوطني إلى التمويل. وقد جعل ذلك المؤسسات العمومية الكبرى هي الوحيدة القادرة على الدخول إلى سوق القرض، مما جعل المؤسسات المتوسطة والصغيرة مبعدة عن واحد من أهم مصادر تمويلها.

وكخلاصة لما سبق، يمكننا القول أن النظام البنكي الجزائري قد ورث ذهنية متحجرة لم تستطع معها التجربة القاسية لسنوات التسعينات دفعه إلى إزالة العراقيل التي تعيق أداءه وتعرقل انتقاله. ويتميز هذا النظام خاصة بالصلابة على مستوى التنظيم، ولم يستطع التحرر من "العادات والسلوكيات والتقاليد" المكتسبة إبان مرحلة التخطيط (افتقاده لروح تجارية، نقص السرعة في معالجة مختلف العمليات الخاصة بالزبائن، مستوى ضعيف للعلاقات العامة واستقبال غير لائق في معظم الأحيان، نقص تأهيل الإطارات البشرية...). بالإضافة إلى ذلك، لم يستطع تجديد موارده البشرية التي تعد العنصر الأساسي الحامل لقيم التغيير. إن العوامل السابقة يستحيل معها البقاء على نفس الوضع، وهو ما يدفع بالضرورة نحو التغيير.

إن الإصلاح الجذري يتطلب الابتعاد عن الأعمال التي تبدو ترقيعية، والموجهة أساسا لعلاج المظاهر المترتبة عن جوهر المشكلة التي تعاني منها المنظومة المصرفية. ويتطلب النجاح في عملية الإصلاح، رسم خطة منسجمة ومتكاملة، ليست انتقائية ولا مجزأة، تعتمد على دراسات علمية ودقيقة. ولعل من أهم هذه الدراسات، تلك ذات البعد الاستشرافي، التي تعتمد على الدراسة الموضوعية للواقع، واستخراج مختلف

القوى والمتغيرات المؤثرة على مسار القطاع، بهدف توجيهها وفق المسار الذي يقود المنظومة نحو تحقيق المستقبل المرغوب. لذلك ارتأينا تخصيص الفصل الموالي، لدراسة مختلف القوى والاتجاهات الحاملة في طياتها أبعادا مستقبلية عن آلية تطور المنظومة عبر الزمن.

الفصل الثامن: استباق التغيير

بعد أن تم تخصيص الفصل السابق لدراسة واقع المنظومة المصرفية الجزائرية باعتبارها أولى خطوات الدراسات الاستشرافية، حيث يعد فهم الحاضر وتحليل الماضي من أهم المراحل التي تمكننا من معرفة ميكانيزمات التغير والتطور المؤثرة على المسار المستقبلي للقطاع. نتعرض في هذا الفصل إلى المرحلة الموالية، والمتمثلة في استباق التغيير (***ANTICIPER LE CHANGEMENT***) واستنباط مختلف القوى والمتغيرات المؤثرة على الصورة المستقبلية للقطاع.

ويقصد باستباق التغيير، تحديد مختلف القوى والاتجاهات المؤثرة على مسار المنظومة. والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف رئيسية، تختلف من حيث طبيعة تأثيرها، وقوة احتمالها. وهي كتالي:

- الاتجاهات الكبرى *TENDANCES LOURDES* (المبحث الأول).
- القوى الناشئة *TENDANCES EMERGENTES* (المبحث الثاني).
- الإشارات الحاملة للمستقبل *SIGNES (FAITS) PORTEUR D'AVENIR* (المبحث الثالث).

المبحث الأول: الاتجاهات الكبرى *TENDANCES LOURDES*

تعتبر الاتجاهات الكبرى بمثابة القوى الدافعة التي يحتمل أن يكون لها تأثير فعال على المستقبل في الأمد المتوسط والبعيد. ويمكن حصرها في النقاط التالية:

المطلب الأول: العولمة

إن التغيرات والتطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية...) ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث، من خلال التحولات باتجاه إطلاق قوى السوق، وتحرير المبادلات التجارية، وحركة رؤوس الأموال، وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وانفتاحها على المنافسة الدولية. كل هذه التطورات تنطوي تحت ما يسمى بالعولمة.[1]

فصياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة صعبة نظراً لتعدد تعريفاتها، وتأثرها بانحيازات الباحثين الأيدلوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولا.[2] ومع ذلك يمكن تعريفها بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق.[3] والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات. وتؤكد الكثير من الدراسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثيرا واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، بما فيها الجزائر، نظرا لانعكاساتها على مختلف الأنظمة، وخاصة المالية والمصرفية. لتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي، هي إيجاد الطريقة الأمثل لتعظيم آثارها الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية عند أدنى مستوى.

لقد أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر ارتباطا بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت أبعاداً ومضامين جديدة، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة، إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل.

في ظل انتشار العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، زاد اتجاه البنوك وخاصة التجارية منها إلى التحول نحو البنوك الشاملة،[4] وأصبحت تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين، وتعمل على منحهم مستقبلاً أكثر غنىً وثراء على مستوى الخدمات المصرفية، قائما على تكنولوجيا ابتكاريه تملكها وتستخدمها

---

[1] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان: تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " واقع وتحديات"- جامعة الشلف – الجزائر- 14 و 15 ديسمبر 2004 – ص246.

[2] السيد يس: مفهوم العولمة ،العرب والعولمة - مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الثانية-بيروت-ديسمبر1998-ص 25.

[3] عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل: العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية- المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " واقع وتحديات"- جامعة الشلف – الجزائر- 14 و 15 ديسمبر 2004 – ص2.

[4] عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك- الدار الجامعية- بيروت- 2001م- ص 28.

هذه البنوك. ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات المالية. فالنظرة الدقيقة والواعية تدفع البنوك إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة.[1]

كما أنه من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك، ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة، والتي تعتبر انقلاباً واضحاً في عالم البنوك.[2] إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة، بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة والحجم الاقتصادي الكبير، والأداء الاقتصادي الفائق، أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو، والمتسارع في الانتشار والاتساع، من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم.

وإذا كان لظاهرة العولمة انعكاسات ايجابية، تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها، ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية، وكذا التحرير الكلي لانتقال رؤوس الأموال بين الدول، وتوفير قدر كبير من الأموال القابلة للاستخدامات المختلفة، فالتحدي الحقيقي يكمن في الآثار السلبية التي ستنجر عنها، والمتمثلة في المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر، واستقطاب هذه البنوك للعملاء المحليين. بالإضافة إلى ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على السوق المالية.

المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية والشراكة الأورو متوسطية

لقد خلقت العولمة واقعا جديدا تجسد في اشتداد حدة المنافسة، بحيث لم تعد الدول قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي على الصعيد العالمي، الأمر الذي دفع بها إلى التفكير في إنشاء تجمعات وتكتلات إقليمية تعتبر كقوة اقتصادية فاعلة، تسعى إلى تدعيم اقتصاديات الدول المنخرطة من خلال الاستفادة من المزايا التي يملكها أعضاء التكتل. إن الانطلاق من مبدأ تعلق مستقبل الدول في العقود القادمة بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي، وأن الصراع المستقبلي سيحكمه الاقتصاد،[3] يقودنا إلى الاعتقاد بضرورة انطواء هذه الدول تحت مضلات كيانات اقتصادية قوية لمواجهة تحديات العولمة، واندماج اقتصادياتها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية. وتظهر تلك التكتلات في شكل اتحادات أو عقد شراكات بين دولتين أو أكثر، من اجل تعظيم المزايا المشتركة، أو الحصول على مزايا جديدة تمكنها من مواجهة المخلفات السلبية للعولمة.

وفي خضم هذا الاتجاه العالمي، لجأت الجزائر على غرار دول العالم، إلى الانضمام إلى بعض التكتلات الإقليمية كالاتحاد المغاربي، وكذا عقد العديد من اتفاقيات الشراكة ولعل أبرزها الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 01/ 2005/09.[4] سعيا منها لاكتساب قوى تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، والاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية.

وقد تضمنت الشراكة الأوروبية الجزائرية عدة مجالات، نذكر منها المجال السياسي والأمني والمجال الاقتصادي والمالي. وتتحدد أهداف الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في تسريع عملية التنمية، معتمدة في ذلك على تطبيق الإجراءات التالية:[5]

- تخفيض النفقات الجارية للحكومات بهدف تعبئة الموارد العمومية واستعمالها بطرق مثلى.
- إصلاح النظام الضريبي.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية، بتطوير إنتاجها، وهيكل أسعارها. وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص باعتباره صاحب الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد.

---

[1] محسن احمد الخضيري: عولمة النشاط المصرفي - القاهرة - مجموعة النيل العربية – 2001- ص 172.
[2] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق- ص51.
[3] سمير الزبن: الشرق أوسطية و مستقبل المنظمة العربية – مجلة عالم الفكر- العدد01 - المجلد30 - يوليو- سبتمبر2001 - ص256.
[4] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية- مقال WWW.POGAR.ORG- تاريخ النشر 2006/04/24.
[5] وصفة الصندوق الدولي للجزائر الجزء الثاني- WWW.SARAMBITE.INFO- تاريخ النشر: 2006/01/17.

- تحسين الأجهزة المصرفية، وإدخال إصلاحات عصرية تخلف ميكانيزمات تحويلية جديدة تتماشى ومقياس العالمية، تهدف إلى تعزيز المنافسة في النظام المصرفي، واستخدام أنظمة جديدة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية (خلق للسيولة النقدية).

إن اتفاقية الشراكة فيما يخص مجال التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي توسعت بشكل ملحوظ، وهي في تطور مستمر، ففيما يخص الصادرات الجزائرية التي كانت تعتمد فقط على المحروقات، نلاحظ تطور نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من سنة إلى أخرى بعد اتفاقية الشراكة.

من جهة أخرى، تؤثر اتفاقية الشراكة على الواردات من عدة زوايا، حيث أن رفع الدعم على السلع سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية والضرورية والتي لا تناسب القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. أما في مجال الخدمات، فتكون هناك آثار كبيرة وشديدة الحدة نتيجة لتحرير هذا قطاع، وجعله يواجه تحديات المنافسة الأجنبية. وبالنسبة للتكنولوجيا، فيمكن أن تستفيد معظم القطاعات الجزائرية من اثر الشراكة في هذا المجال إذا تم نقلها إلى الجزائر، وليس فقط اعتبار السوق الوطنية فضاء للاستهلاك النهائي.

إن انضمام الجزائر إلى أحد التكتلات الإقليمية أو عقد شراكة مع أحد التجمعات كما هو الحال بالنسبة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من شأنه أن يكسبها قوى تنافسية جديدة، ومهارات حديثة تمكنها من مجابهة الانعكاسات السلبية للعولمة، خاصة وأن التجمعات الاقتصادية أصبحت من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، حيث باتت تشمل 80% من سكان العالم وتسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية. ويصل الناتج المحلى الإجمالي لثلاثة تجمعات كبرى (الاتحاد الأوربي، النافتا، الآسيان) إلى 81% من الناتج العالمي. بما يعنى أن 19% فقط من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد، الأمر الذي يدفعنا للاعتقاد بأن الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يستفيد من المزايا المتعددة للتجمعات الإقليمية، إلا من خلال اتخاذ إجراءات تصحيحية جذرية تمس هياكله وقطاعاته الإستراتيجية، وعلى رأسها القطاع المصرفي الذي يعتبر المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد.

المطلب الثالث: الخوصصة

يمكن إعطاء التعريف الضيق للخوصصة فنقول هي " نقل لملكية أصول كانت مملوكة من طرف الدولة إلى ملاك خواص، أو إلى أي أعوان آخرين بخلاف الدولة"[1] كما يمكن تعريفها بأنها "العملية التي تتحول فيها الشركات والمؤسسات الإنتاجية التي تملكها الحكومة إلى القطاع الخاص.... وتهدف الخوصصة ضمن ما تهدف، إلى تطبيق مبادئ السوق الحرة في تحديد التغيرات الاقتصادية، واتجاهاتها المختلفة ضمن اقتصاد معين".[2] لكن إذا انتقلنا إلى المفهوم الواسع، فالخوصصة تشمل قيام الفعاليات الاقتصادية بدور فعال في تحريك النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة لها لكي تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد المشاريع الجديدة، والإبداع في تطوير المنتجات الاقتصادية. ولا يقتصر دورها على تملك أو إدارة المشاريع القائمة، إذ أن ذلك بالتأكيد لا يساعد على النمو والتقدم الاقتصادي، وتصبح على هذا النحو عملية الخوصصة مجرد عملية نقل مشاريع ليس فيها قيمة مضافة.[3]

إن الأمثلة الميدانية عن عدم كفاءة وفعالية القطاع العام في الدول المتقدمة والنامية متعددة، حيث تقدر خسائر بعض الشركات الفرنسية المؤممة حوالي 37 مليار فرنك فرنسي حتى عام 1985، كما بلغت الخسائر في تركيا ما يقارب 1000 مليار ليرة تركية حتى عام 1983. أما في المكسيك فيذهب ما يقارب نصف ميزانية الدولة في شكل مخصصات لدعم المؤسسات العمومية التي تعرف عجزا، وتبقى قائمة الدول التي يعاني قطاعها العام من خسارة وتدني معدلات العائد على رأس المال المستثمر مفتوحة.

---

[1] VLADIMIR ANDREFF: TRANSFORMATION ET TRANSITION, IN "TERMINOLOGIE ECONOMIQUE FRANÇAISES POUR LES PAYS EN TRANSITION"- P39.

[2] جوسلين فرنساوي: الخصخصة بين تفعيل وتعزيز الاحتكار-ورقة منشورة في كتاب" الخصخصة، التخصيص مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة"-تحرير القاضي أنطوان الناشف-منشورات الحلبي-بيروت-2000- ص 79.

[3] بوخدوني وهيبة : واقع وآفاق النظام المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " واقع وتحديات"- جامعة الشلف – الجزائر- 14 و 15 ديسمبر 2004 - ص 132.

في ظل المعطيات السابقة، تعالت أصوات الكثير من الاقتصاديين والأكاديميين تطالب بحل إشكالية تسيير القطاع العام ورفع كفاءته، فتم اقتراح الكثير من الحلول، كتحميل المجتمع رسوم الخدمات العامة التي كانت على عاتق الخزينة، أو إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة وتطبيق أنظمة إدارية تقوم على أسس علمية حديثة. وكحل فرض نفسه على الساحة، خوصصة القطاع العام، حيث اتجهت معظم الدول باختلاف توجهاتها نحو إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والاستفادة من مهارات القطاع الخاص في إحداث التنمية المستدامة. وهكذا أصبح التحول إلى القطاع الخاص ضرورة تمليها الظروف الاقتصادية، وغاية لتحقيق مجموعة من الأهداف وعلى رأسها رفع كفاءة وفعالية المؤسسات، وتخفيض الأعباء المالية الموضوعة على عاتق الدولة، وبالتالي التخفيف من عجز الميزانية العامة، وكذا تحفيز السلوك التنافسي بين المؤسسات الاقتصادية لضمان مستويات عالية من الجودة، وتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية، والتخفيف من حدة انتشار ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج.

وتعتبر خوصصة البنوك من أهم مخلفات العولمة، وأحد أهم التهديدات التي تواجه القطاع في إطار التكيف مع المعايير المصرفية الدولية. وقد اتجهت اقتصاديات الدول النامية نحو هذا المسار كنتيجة حتمية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي،[1] أين تمثل الخوصصة العمود الفقري للانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يرتكز على آليات السوق الحرة والمنافسة التامة. وتنادي المنظمات المالية الدولية بضرورة التسريع بخوصصة هذا القطاع نظرا لأهميته القصوى في إحداث التنمية، إذ تواصل البنوك العمومية هيمنتها على الساحة الاقتصادية، حيث ضمت الشبكة المصرفية الجزائرية نهاية ديسمبر 2007 ما يقارب 1093 وكالة وفرع، لا تتجاوز شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 196 وكالة.[2]

من الجانب التشريعي، كانت هناك مساعي عديدة لخوصصة المؤسسات العمومية وتقويم الاقتصاد، حيث صدر القانون 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بالخوصصة، ثم تم إنشاء مجلس الخوصصة في 21 ديسمبر 1996، فلجنة مراقبة الخوصصة في 1997، وبعدها المرسوم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 لتكميل القانون 95-22 تماشيا مع التحولات الجديدة، لهدف تفعيل سير عملية الخوصصة.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى انطلاق عملية تقييم أداء بنك القرض الشعبي الجزائري(*CPA*) وبنك التنمية المحلي (*BDL*)، حيث تمت دراسة تحضيرية عند افتتاح رأس مال هذان البنكان من طرف مكتب دولي، هذه الدراسة تقتضي الدخول في شراكة مع الأجانب على اعتبارها أسرع وسيلة لتحديث المصارف الوطنية.[3] الأمر الذي لم يتجسد بعد في الواقع نتيجة لعدة عراقيل وعوائق.[4]

ومما سبق نستنتج أن ظاهرة الخوصصة من أهم التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية، ومن أهم القوى المؤثرة على مستقبلها. وبالتالي يستوجب الأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها على الصور المستقبلية للبنوك أثناء القيام بالدراسة الاستشرافية لهذا القطاع الحساس والإستراتيجي.

المطلب الرابع: طبيعة تنظيم الاقتصاد الوطني وآليات عمله

يتميز الاقتصاد الوطني بمجموعة من المميزات الهيكلية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا يعتمد فيه خلق الثروة على الموارد الباطنية، وبصفة أساسية على المحروقات. إن عدم اعتماد خلق الثروة على العمل وعلى الإنتاج إنما يضع الاقتصاد الوطني في موقع يتسم بالصلابة (ارتباطه بما تجود به الطبيعة من محروقات وارتباطه بما تقرره الأسواق الدولية من أسعار لهذه المحروقات) عندما يتعلق الأمر بعملية التطور. كما أنه في هذه الحالة تتخذ القرارات الاقتصادية منحى لتسيير الريع وتوزيعه، وليس مسعى لخلق الثروة.[5]

---

[1] لقد تعرضنا في الفصل الخامس إلى أهم التوصيات التي نادى بها إجماع واشنطن، تم الحصول على المعلومات من خلال ملخص لمؤلفات ويليامسون: WWW.IIE.COM.

[2] حسب تقرير محمد لكساسي- جويلية 2008.

[3] DJOUDI KARIM : ENTRETIEN AU QUOTIDIEN D'ORAN, LUNDI 4 FEVRIER 2008.

[4] مرجع نفسه.

[5] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق- ص336.

- ورث الاقتصاد الوطني عن مرحلة التخطيط المركزي خاصية الاحتكار، التي كانت تتبنى مؤسسة ضخمة واحدة في كل قطاع، وهو التنظيم الذي لا يمثل الوضع الأمثل سواء من حيث الإنتاج أو المداخيل أو الأسعار، كما خلقت الميزة الاحتكارية للاقتصاد في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ظروفا جديدة لا هي توصف بظروف التخطيط ولا هي توصف بظروف السوق. ولعلنا نتذكر أن الهدف الجوهري للإصلاحات الاقتصادية على الأقل في مرحلتها الأولى، كان يتمثل في إنشاء مؤسسة عمومية يعترف لها بمسؤولية التكيف مع الطلب، واستعمال القيم المسوقة[1] بكل استقلالية ومسؤولية، في إطار سوق وطني مضبوط.[2] إن الطابع الاحتكاري للاقتصاد، الذي تشكله مؤسسات عمومية كبرى مملوكة للدولة، يجعل من توجيه القرض نحو هذه المؤسسات أمرا لا مناص منه حتى ولو لم يكن ذلك مبررا اقتصاديا، وذلك أمر يقلل من سلطة البنك المركزي في رسم سياسة نقدية ملائمة على مستوى الأهداف والوسائل، بناء على معايير الوضع النقدي للاقتصاد، ويجعله على الأرجح خادما لوضع قد يكون مناقضا في الجوهر لسبب وجوده.
- الضعف المسجل على مستوى استعمال الطاقات الإنتاجية المتاحة، الذي يرجع إلى أسباب عديدة ترتبط في جانب منها بعدم فعالية نظام التسيير المتبع وضعف الإنتاجية، وترتبط في جانب آخر بعدم انتظام تموين الاقتصاد الوطني لارتباط ذلك بالاستيراد.
- الإختلالات المالية العميقة التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام تعد من العوامل التي تؤثر على نتائج الإصلاحات المصرفية. إن هذا الاختلال يجعلها دوما في حاجة إلى البنوك العمومية من أجل التمويل خارج القواعد الكلاسيكية القائمة على المعايير التجارية والمردودية، وهذا ما نتج عنه تشكيل محفظات غير نموذجية للبنوك، تتكون من قروض مشكوك فيها على المؤسسات العمومية.[3] وقد أثقل هذا الوضع المالي للمؤسسات كاهل البنوك، وقلص من وسائل تدخلها، مما جعلها في حاجة دائمة إلى البنك المركزي من أجل إعادة التمويل، الأمر الذي يعتبر من أكبر العقبات التي تعطل إصلاح النظام البنكي. كما أن لجوء الخزينة إلى شراء جزء من هذه الديون وتحمل الفوائد على جزء آخر منها في إطار ما يسمى بالتطهير المالي للمؤسسات، قد أدى إلى تضخيم الدين العمومي الداخلي اتجاه النظام البنكي، وهو الأمر الذي زاد من حساسية العلاقة بين الخزينة وهذا النظام من جهة، وبينها وبين البنك المركزي من جهة ثانية.

المطلب الخامس: التقدم التكنولوجي

توحي كلمة التكنولوجيا في أغلب الأحيان إلى وضعية تحويل الصناعة من يدوية إلى آلية، والملاحظ "أنه في كل مرحلة من المراحل التاريخية التي مرت بها التكنولوجيا، كانت عبارة عن محصلة لتجمع مجموعة من العناصر المؤثرة في بعضها البعض".[4] كما تعرف بكونها " مجموعة المعارف والطرق العلمية اللازمة لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات."[5]

يتجه العالم أكثر مما مضى نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، أين تشكل التكنولوجيا أحد عناصرها الأكثر التصاقًا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. وتدل المؤشرات على أن عشرة دول كبرى تستحوذ على 95% من براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة، وتصرف 84% من مجموع ما يصرف على البحث والتطوير في العالم ككل، كما تحصد 91% من عائدات بيع التكنولوجيا.[6]

ومما لا شك فيه الدور المتعاظم الذي تلعبه التكنولوجيا في الصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية وحرية انتقال عوامل الإنتاج، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك عن طريق تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء.

---

[1] *VALEURS MARCHANDES*

[2] LES CAHIERS DE LA REFORME N°1 - P30.

[3] في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أنه في نهاية عام 1990 بلغت الديون غير الناجعة على المؤسسات العمومية حوالي 65 % من الديون الكلية للنظام البنكي.

[4] نصيرة سعدي بوجمعة: عقود نقل التكنولوجيا في التبادل الدولي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1992- ص19.

[5] محمد سعيد أوكيل: اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي- ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2000- ص144.

[6] حياة طوشان: التقدم التكنولوجي في البحث العلمي وانعكاسه في تطوير القطاع الزراعي في سورية- جامعة حلب-كلية الزراعة- ص3.

وفي هذا الصدد، سعت البنوك الجزائرية لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية بنقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لتتواءم مع متطلبات العصر الحديث. وعلى الرغم من أن تلك الجهود قد ساهمت بشكل كبير في تطوير العمل المصرفي، وابتكار أدوات وتقنيات مصرفية جديدة، حيث خصص ما بقارب 3,6 مليون أورو لتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، وأبرمت اتفاقية مساعدة تقنية بقيمة 402.325 أورو بين *SATIM* والشركة الفرنسية (*IDS*)[1] لتركيب عدد كبير من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق (500 موزع) ونهائي نقاط بيع الكترونية لدى التجار (10000) على كل التراب الجزائري.[2] وفي مجال الخدمات المصرفية الالكترونية، أنشأت المؤسسة الفرنسية *(EDI)*[3] مع الجزائر شركة مختلطة تسمى *ALGERIA E-BANKING SERVICES* مهمتها مساعدة البنوك الجزائرية على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، و تكوين الإطارات في هذا المجال. إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك العمومية ونظائرها من البنوك الأجنبية لا تزال كبيرة. وهذا راجع إلى العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق طفرة نوعية في مجال تطبيق التكنولوجيا المصرفية، منها ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة وإيجار الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية، وتعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية كمخاطر المنافسة والمخاطر الائتمانية...

لذلك فعملية استشراف الاحتياجات المستقبلية للعملاء والمتعاملين الاقتصاديين، وتطوير علاقتهم بالمصارف الوطنية، من خلال توفير أحدث الخدمات المصرفية المعتمدة أساسا على التكنولوجية المتطورة والتقنيات الحديثة، من أهم الأهداف التي يسعى الاستشراف العام للقطاع للوصول إليها وتحقيقها.

المطلب السادس: المنافسة

إن المنافسة الحادة ما هي سوى نتيجة حتمية لعدة عوامل وأسباب نذكر منها تواجد بنوك خاصة وطنية وأجنبية على الساحة المصرفية، العولمة المالية، تحرير الخدمات المصرفية... حيث يعد تزايد حدة وانتشار العولمة المالية، وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات سنة 1994، والتي تتولى منظمة التجارة العالمية تطبيقها منذ بداية سنة 1995 من أهم العوامل المساهمة في تزايد حدة المنافسة في الأسواق المصرفية. وتتخذ المنافسة ثلاثة اتجاهات مختلفة، يتمثل الاتجاه الأول في المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها، أما الثاني فتتم المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والاتجاه الثالث فيجسد المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية، الأمر الذي يدفع بالمصارف للتسابق حول تحسين إمكانيات تمويل النشاط الاقتصادي، والتنويع في الخدمات المصرفية المعروضة.

إن الانعكاسات الايجابية الناتجة عن تفاقم حدة المنافسة، والمتمثلة أساسا في الرفع من كفاءات الجهاز المصرفي، وتخفيض التكاليف وتحسين الإدارة، وكذا تخفيض العمولات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، لا تلغي آثارها السلبية على الكيانات المصرفية الضعيفة والبنوك الصغيرة التي لا تستطيع مجابهتها، حيث تصبح عرضة للعديد من المخاطر نتيجة محدودية إمكانياتها في مواجهة المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية التي تمارس فيها المصارف مختلف أنشطتها.

تحت تأثير هذه الظروف، يصبح لزاماً على البنوك الوطنية أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار، والعمل على التقليل من مخاطر العمل المصرفي.

المطلب السابع: النمو الديموغرافي

لعل من أبرز التحديات التي تشهدها أقطار الوطن العربي مثلما هو الشأن في العديد من بلدان العالم قضية النمو الديموغرافي، لما لهذه المسألة من ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، حيث تمثل العوامل الديمغرافية ضغطا متواصلا على الوضعية العامة للاقتصاد.

---

[1] INGENICO DATA SYSTEMS

[2] نعمون وهاب: النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " واقع وتحديات"- جامعة الشلف – الجزائر- 14 و 15 ديسمبر 2004 - ص 280.

[3] DIAGRAM E-BANKING

إن العامل الديموغرافي يؤثر بطريقة مباشرة على تركيبة وآلية عمل القطاع المصرفي، حيث يؤدي ارتفاع معدل النمو الديموغرافي إلى تزايد الطلب الكلي على القروض البنكية بمختلف أنواعها، استثمارية كانت أو استهلاكية، وبالتالي ضرورة توفر نظام مصرفي فعال ونشط، قادر على تلبية مختلف احتياجات المتعاملين الاقتصاديين من حيث الكم والكيف. الأمر الذي يستدعي ضرورة التقصي عن الميل الكلي لمعدل النمو الديموغرافي على المدى المتوسط والبعيد عند رسم الصور المستقبلية للقطاع. والجزائر كغيرها من الدول النامية، عرف معدل النمو الديموغرافي لديها ارتفاعا كبيرا ابتداء من الاستقلال إلى غاية بداية التسعينات، حيث بلغ في الفترة 1987-1997 ما يقارب 2,28 % على عكس العشريات السابقة أين وصل المعدل إلى 3,21 % و3,06% بالترتيب في العشرية 1966-1977 و1977-1987.

ويقدر العدد الإجمالي للسكان حاليا ب34,8[1] مليون نسمة حسب تقرير نشر من طرف الديوان الوطني للإحصاء بتاريخ 16 أفريل 2008. وحسب نفس المصدر، فان ثبات معدل النمو الطبيعي والذي يقدر بحوالي 1,72 ٪[2] يخولنا الاعتقاد أن العدد الإجمالي للسكان على أعقاب 2010 سوف يصل إلى 35,7 مليون نسمة، ليتعدى 43,6 مليون نسمة على مشارف 2030 حسب المدير العام للديوان وانطلاقا من الفرضية العليا. أما الفرضية الدنيا للإسقاط، فتشير إلى أن العدد الإجمالي سوف يصل إلى45,5 مليون نسمة حسب ما أعلن عنه وزير الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 16 جوان 2008، وهي نفس النسبة التي استخدمت كمرجع عند وضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. أي تقدر الزيادة بما بقارب 10,7 مليون نسمة. مع الإشارة إلى توقع تغييرات على التركيبة الهيكلية للمنظومة، الأمر الذي يؤكده أحمد بن بيطور، الذي يتنبأ بتقلص الشريحة الشبابية على أبواب 2030 نظرا لانخفاض نسبة الولادات،وتأخر سن الزواج عند الجنسين، ونمو تلك الفئة ذات المجال السني المتراوح بين 16-59 سنة، أي الشريحة النشطة والقادرة على العمل وبالتالي ذات المتطلبات المالية والتمويلية المختلفة.

أما إذا رجعنا إلى لغة الأرقام، فإن الحساب الرياضي يبين أن النتائج تفوق ما تم الإعلان عنه، إذ انطلاقا من العدد الإجمالي للسكان سنة 2008 والذي يقدر ب 34,8 مليون نسمة، بمعدل نمو طبيعي 1,72%، سوف تبلغ الزيادة حوالي 13,17 مليون نسمة. ليصل العدد الإجمالي إلى 47,98 مليون نسمة سنة 2030 وفقا للعملية الحسابية المبينة أدناه.

- الزيادة: (34,8 X 1,72)/ 100 X 22^{3}= 13,17 مليون.
- العدد الإجمالي للسكان: 34,8 + 13,17 = 47,97 مليون.

المطلب الثامن: السوق المالي

يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل، وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 بورصة حديثة وفتية، وتتسم بقلة التعاملات، وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، والتعامل شراء وبيعا، وكذا الربح وزيادة رأس المال. لذلك ونظرا للأهمية القصوى التي تحضا بها البورصة، فإنها تؤثر بطريقة مباشرة وعميقة، سلبا أو إيجابا حسب وضعيتها (بورصة نشطة وفعالة أو العكس) على مستوى أداء البنوك، الأمر الذي يفرض إدماجها كقوة مؤثرة على المسار المستقبلي للبنوك.

المطلب التاسع: الاقتصاد غير الرسمي

يعود أول استعمال لهذا المصطلح للأنتروبولوجي كايث هارت (*KEITH HART*) سنة 1973، بعد مهمة أوكلت له في كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل، حيث أدمج المصطلح في تقريره "القطاع غير الرسمي" من أجل التمييز بين مختلف الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة وتلك المرتكزة على الأجر.[4] ويرى بعض الباحثين أن المصطلح يعود إلى فترة الخمسينيات تحت اسم "القطاع غير المنظم"، والذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير وجزء من النشاطات غير النقدية.[5] فالقطاع غير الرسمي يشكل

[1] نفس المصدر توقع وصول العدد الإجمالي إلى 34,4 في جانفي 2008.

[2] في الحقيقة 1,62 ٪ هو متوسط لمعدلات النمو الطبيعية بين جويلية 1998 و01 جويلية 2007 حسب الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء. ليتم الإعلان عن نسبة جديدة بعد العملية الإحصائية الأخيرة والمقدرة ب 1,72 ٪

[3] 22: عدد السنوات (2030- 208).

[4] BRUNO LAURIER: L'ECONOMIE INFORMELLE DANS LE TIERS MONDE- EDITION LA DECOUVERTE- PARIS- 1994 - P 9.

[5] ملاك قارة: القطاع غير الرسمي في الجزائر-الاقتصاد المجتمع- جامعة قسنطينة-العدد4/2006-ص174.

مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية.[1] ويرجع الانتشار الواسع والسريع لهذه الظاهرة إلى عدة أسباب، لعل أهمها الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تعاني منها الدول وخاصة النامية منها. وحسب دراسة قام بها البنك العامي سنة 2006، تقدر حصة الاقتصاد غير الرسمي ب27,5% من الناتج الوطني الخام في إفريقيا الشمالية، و23% من الكتلة النقدية يتم تداولها خارج السوق المنظمة في الجزائر، أي ما يقابل 800 مليار دينار،[2] وهي نسبة جد عالية إذا نظرنا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع، إذ يصبح بديلا فعالا للسوق الرسمية والمنظمة المتمثل في قطاع البنوك. بحيث يحرم هذا الأخير من استعمال السيولة المنقولة إلى هناك عن طريق آلية المردودية، وتخرج عن دائرة مراقبة السلطة النقدية، الأمر الذي يدفع بالبنك المركزي في كل مرة إلى التدخل للتخفيف من شح السيولة أمام البنوك. وفي الحقيقة، هذه الظاهرة ليست صفة لصيقة فقط بالاقتصاد الجزائري، وربما تعتبر سمة بارزة في الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات المتحولة، حيث تدل تجارب الدول الإفريقية على وجه الخصوص أن "عدم الفعالية التي تميز الأسواق المالية غير المنتظمة قد زادت خطورتها بفعل تواجد أسواق مالية غير منظمة مطردة الاتساع، مما أدى إلى تضاؤل فعالية السياسة النقدية."[3]

المبحث الثاني: القوى الناشئة *TENDANCE EMERGENTE*

يقصد بالقوى الناشئة تلك المتغيرات أو الحركات التي يعتقد أن لها تأثيرا على الظاهرة. وانطلاقا من دراستنا التاريخية للقطاع المصرفي الجزائري، وتحليلنا لوضعيته الحالية، استطعنا استنباط مختلف القوى التي نعتقد أن يكون لها تأثيرا على مسار القطاع وصوره المستقبلية.

المطلب الأول: التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية

التجارة الالكترونية مصطلح جديد في عالم الاقتصاد ظهر مع انتشار الإنترنت في بدايات التسعينات من القرن العشرين.[4] ويمكن تعريفها بأنها " ذلك النشاط ذو الطابع التجاري والذي يتم عن طريق استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كالإنترنيت، الهاتف النقال، الهاتف العادي، التلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال الإلكتروني."[5] وتشير تقارير منظمة التجارة العالمية أن حصة التجارة الإلكترونية في السوق في تزايد مستمر، حيث تعتقد أنه وبحلول عام 2010، ستتجاوز حصتها في العالم تريليون ونصف تريليون دولار أمريكي. دراسات أخرى أشارت إلى أن حجم التجارة الالكترونية يبلغ 15% من اقتصاد دول العالم الأول، وتتوقع أن تشكل التجارة الالكترونية 30% من الاقتصاد العالمي بحلول 2010. ويرجع التطور السريع لهذا النمط من التجارة إلى عدة أسباب منها:

- خفض تكاليف نقل وتخزين السلع وتوفير الوقت والنفقات اللازمة للقيام بعملية التسوق.
- توفير بنك معلومات متكامل عن نشاط الأعمال سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات وتطورات سعارها عبر الزمن، وكذا معلومات تخص الموردين أو العملاء أو عن تطورات التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج. بالإضافة إلى المعطيات الخاصة بكيفية التعامل عبر مختلف الحدود الجغرافية.
- اقتراح الكثير من الامتيازات والفرص، إذ تعمل الشركات على تخفيض أسعار منتجاتها من أجل تحفيز الزبون على الشراء من جهة، وضمان توسعها في ممارسة التجارة الإلكترونية من جهة أخرى. وكمثال على ذلك، الإستراتيجية المتبعة من طرف شركة " أمازون " المتخصصة في بيع الكتب عبر الإنترنت، حيث ارتفعت مبيعاتها نتيجة لتخفيض سعر السلعة للمستهلك بحوالي 40%.
- تخفيض تكاليف الإشهار ونفقات الإعلان، حيث يكفي إعلان واحد ينشر على شبكة الإنترنت لضمان التغطية الكلية للسوق.

إن الانتشار السريع الذي تعرفه التجارة الالكترونية على المستوى العالمي، يصاحبه الاتجاه نحو الدفع الالكتروني، وهي عمليات تستلزم وجود بنوك الكترونية تلبي مختلف احتياجات هذه الشركات.[6] واللجوء إلى

---

[1] FRIENDRICH SCHNEIDER: SOUS LA PROTECTION DE L'OMBRE- FMI- MARS 2002-P 6.

[2] نسبة مصرح بها من قبل وزير المالية السيد كريم جودي في يومية LE QUOTIDIEN D'ORAN بتاريخ 4 فيفري 2008.

[3] A.B.C.A & C.A.E.M : OP. CIT. - P133.

[4] إلا أن بعض الباحثين أشار إلى وجودها من سبعينيات القرن الماضي من خلال أنظمة تبادل المعلومات الالكترونية بين الشركات الصناعية.

[5] بسام نور: التجارة الالكترونية كيف، متى وأين؟ - الموسوعة العربية للكمبيوتر/ قسم الدورات التعليمية/ سلسلة كتب الدورات التعليمية الالكترونية C4ARAB.COM.

[6] وقد ظهر أول بنك إلكتروني على شبكة الانترنت سنة 1995 تحت اسم بنك(نت بانك) نمت أعماله بطريقة سريعة حيث تجاوزت نسبة 700%.

البنوك الالكترونية، يعني درء مخاطر المنافسة عن طريق تقديم خدمات مختلفة ومتنوعة في ظرف زمني قصير، وبتكلفة منخفضة.

وتسود مفاهيم خاطئة في تحديد ماهية البنوك الالكترونية، حيث يتم الخلط بين المواقع التعريفية التي تنشئها بعض المؤسسات المالية قصد التعريف بخدماتها وفروعها، كما هو الحال بالنسبة للعديد من البنوط الجزائرية،[1] وبين البنوك الالكترونية التي تقدم خدمات فعلية لزبائنها، معتمدة في ذلك على محيط العمل الافتراضي وليس المادي. ومن بيئة المعلومات وليس الموجودات.

وما يمكن استخلاصه، هو أن البنوك الالكترونية تعد تحد من الدرجة الأولى للنظام البنكي الوطني، إذ لا يمكن تصور مستقبل جهاز مصرفي يتميز بمردودية عالية ومستوى أداء مقبول، دون إدماج هذا النمط من البنوك ضمن تشكيلته. والسؤال الذي يطرح نفسه، هل سيؤدي الانتشار الواسع والسريع للبنوك الالكترونية إلى تهميش المصارف الوطنية وعرقلة نموها في السوق، أو سيتم معالجة هذه الإشكالية عن طريق الإسراع بإقحام مصارفنا في الشبكة العنكبوتية، وتهيئتها لتأدية وظائفها المصرفية ذات الطابع الافتراضي؟

المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة (*OMC*)

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أهم المؤسسات الدولية ذات التأثير المباشر على حركية الاقتصاد العالمي، حيث تشرف على رسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء فيها، عن طريق مختلف التعليمات والشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. والجزائر من بين الدول النامية التي سعت لوضع وإرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، وطالبت بالانضمام للمنظمة سعيا منها لإيجاد فرص أفضل لإنعاش وتطوير اقتصادها. وبانضمام الجزائر إلى المنظمة، ينتظر تحقيق النتائج والأهداف التالية:

- الرفع من حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى وإزالة القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة في واردات الدول الأعضاء، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج.[2]
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الإطار فقد قدمت القوانين والتشريعات الجزائرية عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث يضمن قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 عدة تحفيزات، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، ومع ذلك لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود. إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001، تم تجسيد % 10 منها فقط.[3] وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[4]
- الاستفادة من السوق العالمية، حيث يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك لسببين رئيسيين، اعتماده على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 95 % من الصادرات من جهة، وتبعية الجهاز الإنتاجي الجزائري لسوق المواد الأولية العالمية من جهة أخرى (أكثر من 24,21 % من وارداتنا مواد غذائية). حيث أفاد محافظ بنك الجزائر أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية بـ2,7% في 2007 أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ليصل الى4,6% ما بين جوان 2006 إلى غاية سبتمبر 2007.[5] وحسب إحصائيات حديثة، يقدر معدل التضخم خلال العشرة أشهر الأولى من العام الجاري(2008) بحوالي4,2%، وهذا راجع (حسب رأي المحللين والاقتصاديين) لنفس السبب. الأمر الذي يؤكده الديوان الوطني للإحصاء، حيث تم تسجيل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 7,2%، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الصناعية بـ12,7%، فيما زادت أسعار المنتجات الزراعية بـ2%. لذلك فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية

[1] مواقع لبعض البنوك الجزائرية HTTP://WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ, HTTP://WWW.BEA.DZ//, HTTP://WWW.ALBARAKA-BANK.COM/

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل - مجلة الباحث / عدد03 / 2004 – ص 70.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد : مرجع سابق- ص 70.

[4] تعتبر من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها وفي نفس الوقت من بين الشروط التي أتى بها ويليامسون في إجماع واشنطن، وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة سوف يساعدها على تحقيق الإجراءات المنصوص عليها في إجماع واشنطن

[5] HTTP://WWW.MOHEET.COM/SHOW_NEWS.ASPX?NID=96719&PG=38

للحصول على هذه المدخلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة، سوف يسمح لها بالاستفادة من الفرص والمزايا التي تقدمها هذه الأخيرة، وعلى رأسها حماية المنتوج الوطني من المنافسة (السياسة الحمائية) خاصة في المدى القصير، وذلك عن طريق فرض تعريفة جمركية مرتفعة.

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 عشر سنوات (بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة)، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيقها إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات بطلب من البلد المعني.[1]

ما يمكن استنتاجه مما سبق، أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يؤهلها للاستفادة من الفرص والامتيازات التي توفرها للدول المنخرطة ما لم يتم تفعيل القدرات الاقتصادية، البشرية، الطبيعية والمادية الجزائرية لتتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق والعولمة. وباعتبار المنظومة المصرفية المرآة العاكسة للحالة الصحية للاقتصاد، فيستوجب إدماج مخلفات وانعكاسات هذا الانضمام عند رسم الصور المستقبلية للقطاع في المدى الطويل.

المطلب الثالث: التنمية الريفية

رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر، إلا أن قطاع الزراعة ما زال يعاني من ضعف وتهميش كبيرين، ويبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي حلما بعيد المدى في ظل الخلل القائم بين عرض المواد الغذائية والطلب عليها. ومن ثم كان من الضروري التدخل السريع والعقلاني من اجل وضع برنامج تنموي للقطاع (برنامج دعم التجديد الريفي)[2] واتخاذ إجراءات استعجاليه مناسبة لخلق ديناميكية ضمن المناطق الريفية، وذلك بإعطاء الأفضلية للشراكة ورعاية الأبعاد المتعددة للمشاكل التي تطلب العلاج. وستسمح هذه الشراكة بتقريب الفاعلين المستعدين للاستثمار، وبوضع رابط وثيق ما بين الحاجات والموارد.

إنّ المرحلة الراهنة التي يعيشها الاقتصاد العالمي، والتي يغلب عليها طابع سرعة التغيير الدائم والمستمر، تتطلب استغلال عقلاني للفرص الممنوحة عن طريق انفتاح يمكن أن يكون حاملا لديناميكية دافعة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. والجزائر كغيرها من الدول، تسعى عن طريق برنامج التجديد الريفي إلى إعادة حيوية الأقاليم الريفية وتحسين ظروف حياة السكان من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى. خاصة مع تعالي أصوات الباحثين والمختصين بإمكانية ظهور أزمة عالمية تخص المنتجات الفلاحية والمواد الأولية قبل سنة 2050، وبالتالي ضرورة مضاعفة الإنتاج الزراعي من أجل تغذية سكان الأرض (الرفع من الإنتاج بقيمة مليار طن من القمح سنويا أي تقدر الزيادة ب50% مقارنة بسنة 2006). في حين تشير التقارير أن المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة تنخفض بمقدار خمسة(5) ملايين هكتار سنويا في العالم.[3] نقول في هذا المضمار، أن تحديث ما يقرب من 3000 قرية وقصر، وتنويع الاقتصاد الريفي، وتحسين ظروف وإطار حياة وعمل سكان الريف على العموم هي كلها ورشات عمل ذات أولوية يجب أن تنال كل العناية المطلوبة لتقوية الترابط الاجتماعي وتوازن التراب الوطني.[4]

إنّ سياسة التجديد الريفي تعرض فكرة أنه لا تنمية دون تكامل التدخلات وتعاضد الموارد والوسائل، لذلك تم وضع الشروط اللازمة على مستوى مقاربات التنمية، وأدوات التشخيص والبرمجة، وإدماج القطاعات فيما بينها، والتقييم مما يسمح بالشروع في التنمية الريفية على أسس جديدة ودائمة.[5] وتعتبر المشاريع الجوارية المعروضة من طرف سكان الريف الأداة المفضلة بامتياز من أجل تجسيد أهداف سياسة التجديد الريفي، وترتبط بأحد البرامج الأربعة الحاملة للأهداف التالية:

1. تحديث أو إعادة اعتبار لقرية أو قصر.
2. حماية وتثمين الموارد الطبيعية (الغابات، السهوب، الواحات، الجبال)

[1] جلاطو جيلالي: تقرير حول تحديات ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- المجلس الشعبي الوطني- 2001.
[2] *PSRR*: PROGRAMME DE SOUTIEN AU RENOUVEAU RURAL
[3] JACQUES ATTALI: UNE BREVE HISTOIRE DE L'AVENIR-FAYARD-2006-P153.
[4] معلومات محصل عليها من الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة للتنمية الريفية: WWW.MDDR.GOV.DZ
[5] مرجع نفسه.

3. حماية وتثمين الممتلكات الريفية المادية (المنتوجات المحليّة، البنايات، حماية المواقع، المنتوجات التاريخية والثقافية وتثمين التظاهرات التقليدية)
4. تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية، الصناعة التقليدية والمنتوجات المحليّة، تثمين المواقع الثقافية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة).

وتتم عملية تمويل المشاريع الجوارية بالاعتماد على عدة مصادر، ولعل أهمها القروض المصرفية. لذلك فإن نجاح برنامج دعم التجديد الريفي يستلزم تبني البنوك وخاصة تلك المتخصصة في تمويل الأنشطة الريفية لمبادئ هذه السياسة. الأمر الذي يستوجب توفر الإطار القانوني والعملي لتسهيل الإجراءات من أجل ضمان نجاح هذا البرنامج.

المطلب الرابع: الأزمات الاقتصادية والمالية

تعتبر الأزمات الاقتصادية والمالية من أهم العوامل المؤثرة على الوضعية العامة للاقتصاد عموما، وعلى الجهاز المالي والمصرفي على وجه الخصوص. وتختلف من حيث طبيعتها، وتيرتها ومصدرها، حيث نلاحظ تواجد أزمات داخلية نابعة عن الإختلالات الهيكلية أو الفجوات التشريعية داخل الدولة، وتلك المتأتية من الخارج، والمؤثرة بطريقة أو بأخرى على اقتصاديات الدول وعلى أجهزتها البنكية والمالية.

بالنسبة للأزمات الداخلية، تعتبر قضية بنك الخليفة من أهم الأزمات التي عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، إذا لم نقل أخطرها على الإطلاق بالنظر لحجمها وتداعياتها. فبنك الخليفة الذي تأسس في عام 1997 وأعتمد في عام 1998 كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونه بنكا تتوفر فيه المعايير الدولية، وكان يمتلك 130 وكالة موزعة عبر كافة التراب الوطني، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والنشاطات الاقتصادية المتنوعة، فيما قدرت أصول البنك حوالي 1,5 مليار دولار، كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار في مطلع سنة 2004 في حين فاق عدد عملائه 1,5 مليون عميل.[1] وعلى هذا الأساس، فإن تعليق كل عمليات البنك مع الخارج، وتعيين مسير إداري له شكل هزة عنيفة للبنك، وما تزال أبعاد القضية تشكل تأثيرا على المحيط الاقتصادي والمالي الجزائري، نظرا لقيمة الودائع التي كانت بحوزته وطبيعتها، وتطورات القضية التي مست في العمق المنظومة المصرفية.[2]

أما الأزمات الخارجية، فيمكن ذكر تلك التي مست الاقتصاد الوطني بطريقة مباشرة وقوية والمتمثلة في الصدمة البترولية سنة 1986، وما نتج عنها من إختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، بسبب الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية، ونسبة خدمات الدين. حيث أن تقلص موارد الدولة من عائدات المحروقات – على اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي- كنتيجة حتمية لانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، دفع بضرورة تعجيل الإصلاحات الاقتصادية.

أما فيما يخص تجارب الدول الأجنبية، فإن الأزمة المالية التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر والتي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك في عام ،1907 دفعت بالكونغرس الإقرار على قانون "الفيدرال رزيرف" وصادق الرئيس الأمريكي ويلسون عليه في 1913/12/23، الأمر الذي نجم عنه إنشاء البنك المركزي الأمريكي في عام 1913 وتكليفه بوظيفة الإشراف المركزي على القطاع النقدي. كما أن الأزمة التي عرفتها الأنظمة المصرفية لبعض البلدان الآسيوية(أندنوسيا، كوريا وتايلاند) في منتصف التسعينات أظهرت إمكانية حدوث عدوى إقليمية. وهكذا تتجلى بوضوح انعكاسات الأزمات على التركيبة العضوية للأنظمة المصرفية وآلية عملها.

المبحث الثالث: الإشارات الحاملة للمستقبل *SIGNES (FAITS) PORTEUR D'AVENIR*

هي تلك العلامات التي تحمل معها أبعادا مستقبلية، أو تشير إلى المستقبل بطريقة أو بأخرى ينتبه إليها المستشرف عندما يمتلك أدوات الرؤية التحليلية، أو عندما يكون بصدد صياغة فرضيات تطور متغير من المتغيرات، باتجاه رسم السيناريوهات الجزئية المحتملة للمستقبل.

المطلب الأول: البنوك الشاملة

[1] ص.حفيظ: بعد عشر سنوات على تحرير القطاع البنكي في يومية الخبر - عدد 3830 - الصادر بتاريخ 2004/07/14 - ص2.

2 زيدان محمد، دريس رشيد: متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " واقع وتحديات"- جامعة الشلف – الجزائر- 14 و15 ديسمبر 2004 - ص3.

تعرف البنوك الشاملة (*GLOBALE*) بكونها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفى عدة مجالات متنوعة، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات.[1] يتحدد دورها من خلال قيامها بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة. ونجد أن معايير الشمولية تتوفر في هذا النوع من المصارف، حيث تقدم كافة أنواع القروض لكل القطاعات الاقتصادية (التجارية، الصناعية، الزراعية والعقارية) كما تستقطب الودائع من مختلف القطاعات مع التوسع في تقديم كل الخدمات المصرفية.

وقد أسهمت التكنولوجيا المتطورة بما قدمته من وسائل حديثة تم استخدامها في مجال العمل المصرفي في تلاشي الفوارق بين تخصصات كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة، حيث أدى ذلك إلى التحول لنظام البنوك الشاملة، بهدف التكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي، ومواصلة العمل في ضوء الظروف والتحديات المحلية والدولية.

المطلب الثاني: البنوك المندمجة

يعرف الدمج المصرفي بأنه العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث قد يتخلى البنك المندمج عن اسمه وينضوي تحت اسم المؤسسة المصرفية التي قامت بعملية الدمج[2]. ومن أهم الاندماجات التي وقعت في نهاية القرن الماضي دمج *AMERICA BANK* و *NATIONS BANK* في أفريل1998، دمج *NORD BANKEN* السويدي مع *MERITA* وهي مؤسسة مالية فلندية في أكتوبر 1997، وكذا تم دمج *CREDITO ITALINO* وهوبنك تجاري إيطالي رائد و*UNICREDITO* وهي مؤسسة ادخار إيطالية في أفريل 1998. كما جرت عملية دمج بين *DBS BANK* وهو بنك من سنغافورة مع *THAI DANU BANK* وهو بنك تجاري من تايلاند في ديسمبر 1997، واستحوذت مجموعة *ING* الهولندية التي تعمل في المجال المصرفي والتأمين على *ALLGEMEINE DEUTSCHE DIREKT* وهو مصرف ألماني في مارس 1998.[3]

وتستهدف عملية الاندماج تحسين مستوى أداء البنوك وتدعيم قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال الاستفادة من تباين المزايا النسبية التي تتمتع بها تلك البنوك. هذا إلى جانب الاستفادة من وفورات الحجم الكبير. وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، تظهر عملية الدمج بعض الآثار السلبية، منها استغناء المؤسسات المصرفية المندمجة عن عدد من العاملين بها، وحالة عدم الاستقرار الناتج عن إعادة ترتيب أنشطة البنك، كما يزداد وقع تعثر البنوك الكبيرة على الاقتصاد.[4]

وقد عرفت ظاهرة الاندماج امتداد إلى الدول النامية وتلك السائرة في طريق النمو، حيث شملت بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، وكذلك الدول الآسيوية مثل أندونسيا وكوريا الجنوبية وغيرها. كما شملت عملية الاندماج بعض الدول العربية، وهي في أشد الحاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها. ولكن الدراسات الميدانية بينت أن الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل نفس الدولة الواحدة، ولم تتعد إلى اندماجات بين هذه الدول.

والجدول التالي (الجدول رقم 8) يوضح حالات الاندماج لبعض المصارف العربية

الجدول رقم (7) : حالات اندماج المصارف العربية

[1] عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك- الدار الجامعية- 2001- ص 28.

[2] عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي في أوراق بنك مصر البحثية- العدد الخامس- مطابع أمريكان برس -القاهرة 1999 - ص14.

[3] الأزمات والعثرات وأهم أسباب اندماج غالبية المصارف والمؤسسات المالية العربية ، جريدة الشرق الأوسط ، 1998/08/17 .

[4] MOLYNEUX . P, BANKING, MC MILLAN LTD, LONDON, 1991. P: 168.

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر: إتحاد المصارف العربية، جانفي، 1999.

يبين الجدول أن أكثر الدول العربية لجوءا إلى ظاهرة الاندماج المصرفي هي لبنان 23 حالة، لتليها مصر 17 حالة، في حين تنخفض هذه النسبة في الدول المغاربية كتونس والمغرب والتي يقتصر عدد الحالات فيها إلى حالة واحدة. بينما لم يرد ذكر الجزائر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على غياب حالات الاندماج على الرغم من توفر بنوك عمومية وأخرى خاصة، هذه الأخيرة التي يمكن أن تلجأ إلى عملية الاندماج لمجابهة حدة المنافسة الشديدة التي تعيشها المصارف في ظل العولمة المالية.

المطلب الثالث: البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك كما رأينا سابقا مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً، وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز، مقابل نسبة محددة مسبقا يطلق عليها مصطلح "معدل الفائدة". ونظرا للجدال القائم بين الفقهاء حول طبيعة معدل الفائدة التي تقوم عليه المعاملات المصرفية، فقد ظهرت بنوك إسلامية تعمل وفقا لما يعرف بالمرابحة (الإيجار، الاستثناء...).

وقد أفادت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور [1] أنه في الوقت الحالي، ينظر حاليا إلى البنوك الإسلامية على أنها قاعدة مصرفية آمنة، مشيرة إلى أن أعداد المنتسبين إليها من الأفراد والشركات في تزايد مستمر. وتسعى حاليا الحكومة البريطانية عبر تغيير القوانين ومنح الإعفاءات الضريبية إلى تحويل لندن إلى المركز الغربي الأول للبنوك الإسلامية، حيث تقوم البنوك التقليدية والمؤسسات المالية بإصدار منتجات متطابقة مع أحكام الشريعة. وقد نمت الخدمات المالية الإسلامية في العالم إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في العقد الماضي من 150 مليار دولار في منتصف التسعينيات إلى خمسمائة مليار في 2006.[2] وهنا يتجلى بوضوح أهمية تواجد وانتشار البنوك الإسلامية والدور النشط الذي سوف تلعبه في المدى المتوسط والطويل.

[1] الموقع الالكتروني للصحيفة HTTP://WWW.CSMONITOR.COM.

[2] HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES/1765D6F8-DF41-467B-9C87-9AF21B2CACFC.HTM- CONSULTE LE 10 SEPTEMBRE 2008.

خـلاصــة الفصــل

بعد أن تمت دراسة الواقع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية (تحليل الحاضر) في الفصل السابق، انتقلنا في فصلنا هذا إلى المرحلة الثانية للدراسات الاستشرافية والمتمثلة في استباق التغيير، أي استخراج القوى والاتجاهات المؤثرة على مسار المنظومة، والمتمثلة في: الاتجاهات الكبرى، القوى الناشئة والأحداث (العلامات) الحاملة للمستقبل.

بالنسبة للقوى الدافعة (الاتجاهات الكبرى) فتتمثل في العولمة التي أضحت من أكثر الظواهر ارتباطا بالنشاط المصرفي، حيث أدخلت أبعاداً ومضامين جديدة على العمل المصرفي، إذ جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة. كما تعتبر خوصصة البنوك من أهم التحديات التي تواجه القطاع في إطار التكيف مع المعايير المصرفية الدولية. وقد اتجهت اقتصاديات الدول النامية نحو هذا المسار كنتيجة حتمية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، أين تمثل الخوصصة العمود الفقري للانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يرتكز على آليات السوق الحرة والمنافسة التامة. وتؤثر طبيعة الاقتصاد الجزائري على مستقبل القطاع الذي يتميز في الوقت الراهن بكونه اقتصاد ريعي، يعتمد فيه خلق الثروة على المحروقات، وبالتالي يغلب عليه طابع الصلابة وعدم المرونة من جهة، وارتباطه بالأسواق الخارجية من جهة أخرى. بالإضافة إلى تفاقم نسبة الاقتصاد غير الرسمي في السوق.

أما القوى الناشئة التي توقعنا تأثيرها على المدى المتوسط والطويل، فيمكن حصرها في التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية، انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة، مدى نجاح عملية التنمية الريفية وتأثيرها المباشر على تغيير آلية عمل القطاع، والأزمات الاقتصادية نظرا لانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد عموما، وعلى القطاع المصرفي على وجه التحديد. ولا يمكن أثناء القيام بمثل هذه الدراسات، إهمال تلك العلامات التي تحمل معها أبعادا مستقبلية أو تشير إلى المستقبل بطريقة أو بأخرى، والمتمثلة حسب رأينا في انتشار ما يعرف بالبنوك الشاملة، البنوك المندمجة والبنوك الإسلامية.

إن دراستنا التاريخية لمختلف مراحل تكوين المنظومة المصرفية الجزائرية من جهة، و تحليلنا للوضعية الحالية للقطاع من جهة ثانية، وكذا استنباطنا لمختلف القوى والمتغيرات (النوعية والكمية) المؤثرة بطريقة أو بأخرى على آلية عمل القطاع ومساره المستقبلي من جهة ثالثة، وفرت لنا الإطار الملائم للمرور إلى المرحلة الأخيرة من الدراسة الاستشرافية، والمتمثلة في رسم مختلف السيناريوهات المحتملة على ضوء معطيات الحاضر وتحديات المستقبل.

الفصل التاسع: القطاع المصرفي الجزائري سنة 2030

لقد سمحت لنا دراستنا لمختلف المراحل التي عايشها القطاع المصرفي الجزائري، وتحليل مضمون الإصلاحات التي تم تطبيقها في كل مرحلة، وكذا الإلمام بالواقع الحالي للمنظومة، من استنباط مجمل الاتجاهات والقوى المؤثرة بطريقة أو بأخرى على المسار المستقبلي لها.

كما حاولنا تدعيم دراستنا النظرية بأخرى ميدانية، أين تم توزيع استمارات على الإطارات والمسؤولين التابعين لأهم وكالات البنوك الجزائرية في قسنطينة (*BNA*, *CPA*, *BADR*) بالإضافة إلى المركز الجهوري المتخصص في التكوين المصرفي،[1] لمعرفة توقعاتهم بخصوص المسار المستقبلي للقطاع، واقتراحاتهم من أجل تحديثه وضمان قدرته على مجابهة تحديات العولمة المصرفية. وفي هذا السياق، لاحظنا ملاحظتين هامتين في نظرنا:

1. جهل الإطارات المصرفية بماهية الدراسات الاستشرافية وأهدافها، حيث كثيرا ما لاحظنا الخلط بين مفهومي التنبؤ والاستشراف، الأمر الذي استدعى إعطاء صورة وجيزة عن الغاية الرئيسية لهذا النوع من الدراسات، العلوم بهدف تسهيل ملأ الاستمارات.
2. التفاوت في الآراء بين متفائل من الوضعية الحالية للقطاع، وغير راض عنها. وقد حاولنا إدماج مختلف الرؤى في السيناريوهات المقترحة.

إن تتبع مختلف المراحل التي عايشها القطاع البنكي الوطني من جهة، واستخراج مجمل القوى المؤثرة على مساره المستقبلي من جهة ثانية، وكذا محاولتنا لمعرفة آراء الخبراء والمتخصصين حول ماهية الصور المستقبلية للقطاع من جهة ثالثة، مكننا من وضع سيناريوهات إستشرافية للقطاع على مشارف 2030. يتمثل السيناريو الأول في الوضعية التي تعكس تفاقم حدة الظواهر ذات التأثير السلبي على البنوك (المبحث الأول). أما السيناريو الثاني، فهو سيناريو استباقي يتم فيه رسم الصورة المراد تحقيقها، ومن ثم تحديد مجمل الإجراءات الواجب اتخاذها حاليا من أجل تحقيق هذه الصورة.

المبحث الأول: السيناريو الميلي

ينطلق السيناريو الميلي من فرضية تفاقم حدة الاتجاهات والقوى المؤثرة بطريقة سلبية على النظام المصرفي الجزائري، مع عدم تدخل السلطات من أجل تغيير وتعديل الأوضاع عن طريق سن قوانين واتخاذ إجراءات صارمة من شأنها الحد والتخفيف من شدة الانعكاسات السلبية لهذه القوى. فتكون المنظومة على مشارف سنة 2030 في وضعية تتصف بما يلي:

المطلب الأول: استفحال ظاهرة العولمة

ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والمصرفية التي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية. وعلى الرغم من الإيجابيات المتعددة لهذه الظاهرة، غير أن التحدي الحقيقي يكمن في الآثار السلبية التي ستنجر عنها، كالمنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر، وتأثير سياسات هذه البنوك على السياسة الاقتصادية للدولة.[2]

والجزائر كغيرها من الدول النامية، ليست بمنأى عن الانعكاسات السلبية للعولمة، والمتمثلة خصوصا في عدم قدرة البنوك الوطنية الصغيرة والضعيفة على مجابهة المنافسة الشرسة التي تواجهها من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية. الأمر الذي يترتب عنه اختفائها من السوق من جهة، واختفاء المنتجات الوطنية

[1] أنظر الملحق رقم (3).

[2] كدعم البنوك الجزائرية لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية.

والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والضعيفة نتيجة لغياب مصادر التمويل (خاصة بالنسبة للقطاعات المدعمة) من جهة ثانية، وتحرير اليد العاملة الجزائرية من جهة ثالثة.

المطلب الثاني: انتشار ظاهرة اندماج الأسواق الدولية والبنوك

انتشرت ظاهرة اندماج الأسواق إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك، ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية الوطنية.

من جهة أخرى، تعد ظاهرة اندماج البنوك من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية. حيث أن الانتشار السريع للعولمة المالية والمصرفية سوف يؤدي بطريقة حتمية إلى الظهور المكثف للبنوك العملاقة ذات الامتيازات المتعددة، الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على أداء المصارف الوطنية، بل وعلى وجودها في الساحة الاقتصادية لعدم قدرتها على منافسة مثل هذه البنوك.

المطلب الثالث: الانتشار السريع للبنوك الإلكترونية الأجنبية

تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي، والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية. بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة)، وحتى أيام العطل. الأمر الذي يجعلها المرجع المفضل للمتعاملين الجزائريين، وبالتالي خسارة البنوك العمومية لجزء كبير من عملائها.

المطلب الرابع: هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني

اعتمد الاقتصاد الوطني في تطوره على الجانب الريعي، حيث أن الجزء الأعظم من الثروة مصدرها عائدات النفط أو المحروقات بصفة عامة(96 %) الأمر الذي نجم عنه التقليل من مكانة المؤسسة كوحدة لإنتاج القيم الاقتصادية في شكل سلع وخدمات، محولا إياها إلى وحدة لتوزيع الثروة الريعية على مختلف الفئات الاجتماعية. وهو ما يجعل منه اقتصادا هشا وضعيفا، مرتبطا بالسوق العالمية والأزمات الخارجية (تأثر الاقتصاد الوطني بالصدمة البترولية لسنة 1986 وبارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية في السوق العالمية). من جهة أخرى، تطرح إشكالية مصير الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد البترول نفسها و بشدة على الساحة الاقتصادية، خاصة في ظل مناداة الكثير من الباحثين بنفاذ النفط على مشارف 2025-2030، إذ أكدوا على غياب " نموذج طاقوي واضح في الجزائر"، وحذروا من الانعكاسات السلبية على مستقبل الأمن الطاقوي، استنادا إلى كون جميع الدراسات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة تشير إلى أن الجزائر ستخرج من نادي الدول المصدرة للمحروقات بداية 2030.

إن استمرار غياب مبدأ النجاعة في التسيير (إذا لم يتم الاستعداد لهذه المرحلة)، وغياب معايير الكفاءة، الاستحقاق، والعقلانية الاقتصادية، سوف يؤدي إلى تلاشي المؤسسات الوطنية، واختفائها من السوق لعدم توفر مصادر التمويل. هذه الظاهرة التي يصاحبها عادة تحرير اليد العاملة الجزائرية، وانخفاض معدل النمو وارتفاع معدل التضخم، خاصة مع تحقق فرضية وصول العدد الإجمالي للسكان سنة 2030 إلى ما يقارب 45,5 مليون نسمة. فظاهرة تلاشي المصارف العمومية سيؤثر سلبا على المؤسسات الوطنية الضعيفة والصغيرة، مما ينتج عنه تفاقم في حدة الفقر، واستفحال ظاهرة هروب الأدمغة الجزائرية ذات الكفاءة العالية إلى الخارج بحثا عن فرص أفضل.

المطلب الخامس: استفحال القطاع غير الرسمي

يعود تاريخ ظهور القطاع غير الرسمي في الجزائر أو ما يعرف آنذاك بالسوق السوداء إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات، نتيجة لظاهرة النزوح الريفي نحو المدن من جهة، وما تولد عنه من انخفاض في

الإنتاج الفلاحي من جهة ثانية.[1] لتتفاقم الوضعية في منتصف الثمانينات بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالاقتصاد الوطني، والظروف العامة والمتمثلة في جمود سوق العمل، وزيادة حجم الضرائب المفروضة، والتشغيل غير المستقر للأشخاص المسرحين من قبل المؤسسات العمومية، وكذا الفساد الذي انتشر بصورة مرعبة في الإدارة العمومية، وعجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن سد احتياجات المستهلكين وخاصة من ناحية النوعية، بالإضافة إلى غياب قواعد العمران التجاري وتنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية.[2] كل هذه العوامل ساعدت على ظهور وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

إن تواجد نفس المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي سمح بظهور القطاع غير الرسمي في الجزائر، يقودنا إلى الاعتقاد باستمرارية تواجد هذه الظاهرة الخطيرة، بل التنبؤ بتفاقمها مستقبلا لتصل إلى النسب التي تعرفها بعض البلدان الإفريقية (42,3% بلدان إفريقيا الجنوبية).

المبحث الثاني: السيناريو الاستباقي

ينطلق السيناريو الاستباقي من فرضية توجيه الاتجاهات والقوى المؤثرة على المنظومة البنكية الجزائرية بطريقة تضمن لها الوصول إلى الأهداف المسطرة، وتحقيق الصورة المرغوب فيها على أعقاب سنة 2030.

إن الارتقاء بالنظام المصرفي الجزائري إلى مستوى يسمح له بمواكبة عجلة النمو، والقدرة على تلبية مختلف احتياجات المتعاملين الاقتصاديين، وكذا مجابهة التحولات العالمية والوطنية الجديدة، وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، في ظل نظام تلعب فيه السوق الدور الرئيسي في عملية الضبط. بعبارة أخرى الحصول على جهاز بنكي يتميز بالخصائص التالية:

- تنوع قائمة الخدمات المصرفية المقحمة، لتشمل الخدمات ذات الطابع التقليدي وتلك العصرية والمتداولة في الدول المتقدمة، كالتوزيع الواسع الانتشار لمنتجات التأمين من خلال فروع البنوك، الظاهرة التي يطلق عليها مصطلح "التأمين المصرفي".
- منظومة مصرفية نشطة وفعالة، ذات قاعدة جغرافية واسعة.
- تبني عمليات التمويل المتوسط والطويل الأجل لغرض الاستثمار في القطاعات ذات الربحية المؤكدة، والمردودية المرتفعة.
- وجود مصارف شريكة في ملكية وإدارة مشروعات إنتاجية ثبتت جدارتها الاقتصادية.
- جهاز مصرفي متمكن وكفء قادر على أداء وظيفته الأساسية، وهي تعبئة الموارد بشكل فعال، والتخصيص الأمثل للأموال القابلة للإقراض.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات في المعاملات المصرفية والمالية، وكذا تأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة.

يشترط التدخل الاستعجالي في المرحلة الراهنة عن طريق القيام بالإجراءات التالية:

المطلب الأول: حجم البنوك

على الرغم من المجهودات المبذولة في سبيل تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجام بنوكها مقارنة مع تلك العربية والأجنبية. حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها. وبالتالي لتعزيز قدرة القطاع على المنافسة، يتوجب عليه مراعاة عنصر حجم البنوك الجزائرية، وتشجيع عملية الاندماج بين تلك المصارف الغير قادرة على التوسع لضمان استمراريتها في السوق.

المطلب الثاني: تشجيع الخوصصة

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، مما أثر سلبا على استراتيجيات وسياسات المؤسسات البنكية

[1] ملاك قارة: القطاع غير الرسمي في الجزائر-الاقتصاد المجتمع- جامعة قسنطينة-العدد4/2006- ص177
[2] ملاك قارة: مرجع سابق- ص179.

بشكل كبير. وتشير الإحصائيات المنشورة من طرف بنك الجزائر في جويلية 2008، إلى أن الشبكة الوطنية تضم في نهاية ديسمبر 2007 ما يقارب 1093 وكالة و فرع، بينما لم تتجاوز شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 196 وكالة، أي حوالي 18% من العدد الإجمالي للوكالات،[1] الأمر الذي يستدعي ضرورة الرفع من نصيب القطاع الخاص في تشكيلة الجهاز المصرفي الوطني وتفعيله، لدوره في تحديث الصناعة البنكي،ة وتحسين الخدمات المصرفية التي تعتبر العامل المحدد في عملية اختيار الزبائن للبنوك. حيث تشير دراسة قام بها مكتب التدقيق "*PRICE WATER HOUSE*" على عينة شملت 50 بنكا أوروبيا، تتعلق بأسباب اختيار الزبائن للبنوك إلى النتائج التالية:[2]

- 35% من الزبائن يتوقف اختيارهم للبنك على أساس الخدمات المقدمة.
- 33% على أساس الصورة الحسنة للبنك.
- 10% على أساس أداء البنك.
- 8% على أساس تشكيلة الخدمات.
- 2% على أساس تكلفة الخدمات.

المطلب الثالث: الانفتاح وخلق ظروف المنافسة

إن سيطرة الدولة على رؤوس أموال البنوك العمومية التي مازالت تهيمن على النظام البنكي جعل منها نظاما مغلقا، سمته الأساسية غياب المنافسة بين البنوك المشكلة له، وبالتالي ففرض الحل التنافسي قد يتعذر تحقيقه ما لم يتم تكسير الاحتكار العمومي.

ويعني الانفتاح البنكي توسيع قاعدة الزبائن بحرية، والتعامل معهم بطريقة تعاقدية، تقوم عناصرها على مبادئ أساسية مرتبطة بمفهوم السوق مثل المردودية، الربحية والعوامل التجارية. ولا يمكن أن تقوم هذه العلاقة التعاقدية بشكل فعلي وكامل ما لم تتساوي الفرص أمام الأعوان الاقتصاديين، عموميين كانوا أم خواصا (وحتى الحكومة) في الوصول إلى مصادر التمويل البنكية. ويتطلب ذلك إلغاء كل ما من شأنه أن يؤدي إلى خلق أوضاع تمييزية لصالح أعوان اقتصاديين على حساب آخرين.

إن مقتضيات الانفتاح المفيد، وتأسيس نظام تنافسي خال من مختلف أشكال الدعم الحكومي لبنوك على حساب أخرى، تقتضي أن يتحقق التحرير بتشجيع تأسيس المؤسسات المالية والبنوك التجارية من طرف رأس المال الخاص لتنويع عناصر النظام المالي وتوسيع قاعدته. وهو ما يساعد على التلاشي التدريجي للطابع الاحتكاري للنظام البنكي وتوسيع مناخ المنافسة. ويسمح هذا المناخ لمختلف البنوك بالوصول إلى كبار المودعين والمقترضين دون حواجز تنظيمية أو معنوية، كما يسمح بتحديد ثمن الإيداع والقرض بشكل حر ومجز، ويتطلب من أجل نجاح عملية التحرير، أن يكون تأسيس هذه البنوك وفق وتيرة منسجمة مع عملية تحرير النظام المالي، حتى وإن تطلب ذلك تأخير لبعض الوقت تأسيس بنوك تجارية مستقلة لا يتدخل البنك المركزي في تنظيم عملها إلا بشكل غير مباشر.[3]

وإذا كان فتح البنوك العمومية أمام المساهمة الخاصة يساعدها على التغير من الداخل باتجاه الانفتاح على المحيط، فإن ذلك قد لا يكون كافيا لفرض انفتاح كامل بالنظر إلى القاعدة الضيقة للنظام البنكي من حيث العدد. وهو ما يعني أن تحويل جزء من الملكية العمومية للبنوك إلى القطاع الخاص، لا يؤدي بشكل تلقائي إلى خلق مناخ المنافسة المرغوب والضروري، من أجل تحول جوهري في النظام البنكي.

المطلب الرابع: لا مركزية القرارات

في الحقيقة، فإن تطوير كفاءة النظام المالي المصرفي لا يرتبط فقط بزيادة عدد المؤسسات العاملة فيه، وإنما يرتبط أيضا بمدى المقدرة التنظيمية الداخلية لهذه المؤسسات، بحيث تسمح لها برفع طاقتها في تعبئة الموارد والتخصيص الأمثل للأموال القابلة للإقراض. إن التنظيم الراهن للبنوك العمومية المبني على مركزية مبالغ فيها لا يستجيب إلى مقاييس المرونة اللازمة خاصة في توزيع القرض. وإن كان ذلك أحيانا

[1] محمد لكصاسي: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر: تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة – 13 جويلية 2008.
[2] BEN NOURI A. :LA CONCURRENCE BANCAIRE, IN L'ENTREPRISE ET LA BANQUE-OUVRAGE COLLECTIF-…-P147.
[3] ر. أ ماكينون: مرجع سابق - ص 21.

يمكن تبريره بافتقاد هذه البنوك إلى كفاءات بشرية مقتدرة على المستوى المحلي، فإن التفكير في وضع نظام لا مركزي يعد أمرا ضروريا.

المطلب الخامس: تحسين وتطوير وسائل الدفع

إن النقطة الحساسة التي ينبغي أن يوجه إليها النظام البنكي اهتمامه من أجل رفع كفاءة أدائه هي تطوير استعمال وسائل الدفع، حيث أن الشيك الذي يعد وسيلة دفع تقليدية قديمة لا يستعمل بشكل شائع وموسع كما ينبغي الحال. وحتى في نطاق استعماله الضيق، لا يفرض جو الثقة الضروري، فكثير من المتعاملين الاقتصاديين يرفضون التعامل عن طريقه، أو يطالبون بالمصادقة عليه من قبل البنك. الأمر الذي ينتج عنه التقليل من قدرة البنوك على إصدار واستعمال نقود الودائع، وهو ما يجعلها في حاجة دائمة إلى السيولة في شكل نقود مركزية.

وإذا كان استعمال الشيك غير مقنع إلى هذا الحد، فإن الأمل في استعمال وسائل الدفع الأخرى يعد ضعيفا جدا. بيد أن ازدهار الأعمال يتطلب استعمال وتنويع مختلف وسائل الدفع على نطاق واسع، وربما يمتد ذلك أيضا إلى قطاع الاستهلاك (بطاقات القرض). وهو ما يعني أن اهتمام النظام البنكي بتطوير هذا الجانب يعد أمرا حيويا من أجل رفع كفاءته التشغيلية، وأولى الخطوات التي ينبغي القيام بها في هذا الشأن هو ترسيخ الثقة[1] في استعمال الشيك تمهيدا لشيوع استعماله في مختلف المعاملات. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى إدراك الجزائر للأهمية القصوى التي تحظى بها عملية تحديث نظام الدفع، وإدخال وسائل الدفع الالكترونية. وخلص هذا الإدراك بتبني عدة مشاريع، بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع، ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ونظام الدفع الشامل الذي يخص المبالغ الصغيرة، دون أن نهمل البطاقة الالكترونية "الشفاء" لقطاع التأمينات الاجتماعية. لكنها مع ذلك لا زالت تسجل تأخرا في التنفيذ، حيث يمثل النقد القانوني 80 بالمائة من حجم المعاملات النقديـــة، الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بضرورة مواصلة الدراسات والأبحاث في هذا الميدان، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة من أجل التعجيل في ترسيخ الثقة في أدوات الدفع الالكترونية لدى المتعاملين الاقتصاديين. ويلعب الجانب القضائي دورا مهما في هذا الصدد، إلى جانب الإجراءات الإدارية التي يأخذها النظام البنكي بما في ذلك بنك الجزائر.

المطلب السادس: تحديث وسائل الرقابة والاستخدام الموسع للتكنولوجيا

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. من جهة أخرى، تتطلب المنافسة الدولية وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية، ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

المطلب السابع: تأسيس مختلف الأسواق البديلة والمكملة وتوسيعها

يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة تسعى بصفة مستمرة إلى تأمين السيولة النقدية، وتوفير أدوات الدفع للبنوك بغرض تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته. كما تخول السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نموها بعدة مؤشرات، لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق، وقدرتها على توفير أدوات الدفع والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. إن تنشيط السوق النقدية ينبغي أن يلبي طلبات البنوك للسيولة بغرض عقلنة اللجوء إلى الإصدار النقدي، الأمر الذي يصعب تحقيقه في المرحلة الراهنة، نظرا لكون البنوك تعاني من عجز مزمن في السيولة، أي تدخلاتها من باب الطلب بصفة أساسية. وهو ما يعني أن حصة هامة من العرض في هذه السوق سوف يبقى مصدرها معهد الإصدار. وللتخفيف من حدة هذا الوضع، فإن فتح هذه السوق أمام المستثمرين

[1] تتم عملية ترسيخ الثقة في هذه باتخاذ تدابير عملية وسريعة في اتجاه تطبيق الأحكام المتعلقة بالشيكات غير المسددة وإخضاع أصحاب الحسابات دون رصيد إلى إجراءات ردعية كفيلة بتحقيق انحصار هذه الظاهرة.

المؤسسين والمؤسسات الاقتصادية التي لها فوائض مالية هامة ودائمة يعتبر ضروريا، مع تحديد النظام الخاص لهذا التدخل.

في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل. والغرض من توسيع حجم السوق يكمن في فتح مصدر أساسي لتمويل تكوين رأس المال من طرف المؤسسات. ويخفف ذلك من حدة الضغط على النظام البنكي في التمويل، مما يوسع هامش الحركة أمام السياسة النقدية. كما أن تنشيط هذه السوق، من شأنه فتح آفاق محفزة للادخار طويل الأجل، عبر المزايا التي يتيحها أمام أصحاب الفوائض خاصة العائلات.

المطلب الثامن: تعديل القوانين المالية و المحاسبية

ومنها اقتراح مخطط محاسبي خاص بالبنوك، يتمثل موضوعه في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية. وكذلك وضع أسس محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك، بالإضافة إلى اقتراح برنامج معلوماتي تنظيمي بين مختلف المصالح، وبناء قاعدة معلوماتية متكاملة ومنسجمة من أجل تسهيل وتعجيل عملية اتخاذ القرار. وكذا توفير مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي بطريقة تضمن له الرفع من المردودية والاستمرارية في السوق.

المطلب التاسع: القضاء على ظاهرة التركز في نصيب البنوك وإزالة التخصص البنكي

يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك الرئيسية الستة أكثر من 90 ٪ من إجمالي الأصول المصرفية (عندما يتواجد 25 بنك خاص، منها ستة أجنبية تعمل في الجزائر)،[1] الأمر الذي يحد من المنافسة، ويؤدي إلى عرقلة عملية تطوير الصناعة البنكية.

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي، وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها. وللقضاء على هذه السلبيات التي تعتبر حجر عثرة أمام تطور البنوك الجزائرية، من الضروري إزالة حالة التخصص لتقترب إلى الشمولية التي أصبحت تتصف بها معظم مصارف الدول المتقدمة.

المطلب العاشر: تسيير المخاطر

إن تحسين الأداء التشغيلي للنظام البنكي يقتضي معرفته المعمقة للواقع الذي يمارس فيه نشاطاته، وبالتالي ضرورة توفر البنوك على أنظمة تسمح لها بمعرفة هيكل التكاليف وتسييرها. إن متطلبات البحث عن الربحية والمحافظة عليها وتحسينها في بيئة تنفتح تدريجيا على المنافسة، تحتم على البنوك وضع تسعيرة معقولة لمجمل الخدمات التي تؤديها، مبنية على معرفة مسبقة لتكاليف الموارد المستعملة.

ولنفس الغرض، ينبغي أن تطور البنوك وسائلها فيما يخص تسيير الأخطار. وإذا كان اليوم مقبولا تسيير الأخطار المرتبطة بالقرض عن طريق نظام الضمانات المتوفر بالرغم من عدم كفاءته بالنسبة للاقتصاد، فإن انفتاح النظام المالي وازدياد حدة المنافسة سوف يغير البيئة التي يعمل فيها النظام البنكي القائم. ويصبح من اللازم تطوير أنظمة تسيير المخاطر باتجاه البعدين الاقتصادي والمالي اللذين يركزان على طبيعتي القرض والزبون.

المطلب الحادي عشر: إعادة تعريف دور الدولة ووظيفتها الاقتصادية

إن الغموض الراهن فيما يتعلق بالحالة التي يوجد عليها النظام البنكي الوطني الموروث عن النظام المركزي ذو الطابع الإداري، هو بالأساس متولد عن الوظيفة الاقتصادية للدولة. وتتجسد هذه الأخيرة في الملكية العمومية لأهم مؤسسات النظام المصرفي وكذلك قطاع الإنتاج، الأمر الذي يضع الدولة في دور المدين والدائن في نفس الوقت.

[1] DJOUDI KARIM : ENTRETIEN AU QUOTIDIEN D'ORAN- LUNDI 4 FEVRIER 2008.

ورغم الخطوات التي تم تحقيقها في مجال الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، فإنها لم تستطع خلق الميكانيزمات الضرورية التي تسمح بالفصل بين الدولة كعون اقتصادي يمارس نشاطات اقتصادية، ودورها كسلطة عمومية تهتم بمسائل الضبط والتنظيم، مما أدى إلى خلق وضعية غير سوية على مستوى التمويل. بحيث أن المؤسسات العمومية خاصة الكبرى تجد لها دوما منفذا للوصول إلى مصادر التمويل البنكية، حتى ولو لم تستجب إلى القواعد الأساسية المبنية على المفاهيم التجارية. وإن كان قانون النقد والقرض يقوم على مبدأ عدم التمييز في منح القرض بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص، فإن منطق العلاقة القائمة يجعل هذا التمييز واقعا معاشا ليس بين القطاعين فحسب، ولكن أيضا بين المؤسسات المختلفة داخل القطاع العام. وقد أدى هذا المنطق إلى خلق مفارقة عجيبة، وهي أن النظام البنكي يجد نفسه مضطرا على منح القرض إلى كبار المدينين العموميين حتى ولو كانوا في حالة لا تبتعد كثيرا عن حالة الإعسار. إن الدولة المدينة، عبر المؤسسات التي تمتلكها، تبقى دوما لها الأولوية في الوصول إلى التمويل الذي تقوم به البنوك التي تمتلكها.[1]

وفي هذا السياق، يشير م. فراي *M. FRY* إلى أن الأنظمة المالية لا تستطيع أن تصل إلى إمكاناتها الكاملة، ما لم تغير الحكومة من سلوكها تجاه التمويل، وتقوم بتحضير نفسها لتحصل على الأموال بطريقة تنافسية على قدم المساواة مع المقترضين الخواص.[2]

وعليه، تعد مسألة إعادة تعريف دور الدولة أمرا حيويا وشرطا سابقا لنجاح أي إصلاح بما في ذلك إصلاح النظام المصرفي، ويكون مضمون هذا التعريف في اتجاه خلق قطيعة حقيقية بين الدولة كعون اقتصادي يمارس نشاطات اقتصادية، والدولة الضابطة والمنظمة. بمعنى أنه ينبغي القيام بتصميم دور جديد للبنوك، تختار فيه زبائنها وفق آليات سوقية بحتة قائمة على معايير تجارية ومالية، الأمر الذي يتولد عنه تشكيل نظام بنكي مهيكل ومنظم وجيد الأداء، قادر على تحديد مصير المؤسسات العمومية وفق قواعد غير تسلطية، و يساهم في إعادة هيكلة قطاع الإنتاج وفقا لقواعد السوق.

المطلب الثاني عشر: تأسيس البنوك الجوارية

إن فكرة توسيع شبكة القطاع المصرفي إلى المدن الداخلية والمناطق الريفية التي تتميز من الناحية الاقتصادية بخصوصيات لا توجد في مناطق أخرى، انبعثت من منطق الرغبة في البحث عن الفرص البديلة، للرفع من مردودية النظام وضمان تواجده الفعال في السوق، و هذا سعيا منه لإيجاد الطريقة المثلى التي تؤهله للتصدي إلى تحديات العولمة. ولعل أفضل صيغة يمكن تصورها في هذا السياق، هي اللجوء إلى البنوك الجوارية، التي يمكن تعريفها بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقام محليا ويكون لها بعد محلي أو جهوي، ويغلب على نشاطاتها الإقراضية طابع التخصص في تمويل الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها الجهة التي تقام فيها. وبالتالي فهي تكون قريبة جغرافيا و"معنويا" من الزبائن المحليين. ويرجع تبني ها التصور إلى المبررات التالية:

1. موقعها الجغرافي القريب من التجمعات السكانية يجعلها على دراية تامة بالحاجات الحقيقية (من حيث التمويل) للأعوان الاقتصاديين المحليين، ويسهل تحقيق هذه الحاجات في أوقات معقولة نظرا لحجم القرض المطلوب الذي عادة ما يكون على شكل قروض صغيرة من جهة، والعدد المحدود للطلبات من جهة ثانية، وبالتالي سرعة اتخاذ القرار وتطبيقه ميدانيا.
2. المعرفة الدقيقة للمحيط الاقتصادي للمنطقة بما يضم من فرص وتهديدات، حيث يساهم النمط التنظيمي للبنوك الجوارية في تحديد المجالات المهنية التي تتبناها دون أن يكون ذلك نتيجة لقرار إداري من المؤسسة الأم مثل ما هو شأن المصارف الأخرى. وبالتالي فهي تسعى دائما للبحث عن إستراتيجيات تقترب بها مما هو قائم من علاقات وأنشطة اقتصادية في الأمكنة التي تتواجد فيها، وهو ما يضاعف من قدرتها على تقييم وتقدير المخاطر وفي زمن قياسي.
3. تعزيز الثقة بين البنك والمتعاملين المحليين، على اعتبار أن قرب البنك سوف يساعده على الاستماع أكثر لانشغالاتهم ومطامحهم.

[1] لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- مرجع سابق-صص417-419.

[2] FRY, J. MAXWELL: MONEY, INTEREST AND BANKING IN ECONOMIC DEVELOPMENT - THE JOHN HOPKINS UNIVERSITY PRESS - BALTIMORE AND LONDON – 1988-P 421.

4. التخلص من نمطية القرار، حيث يكون لها قرارات مرتبطة بطبيعة المنطقة مكان تواجدها، ونوعية النشاط الممارس، وهي الخاصية التي يصعب توفرها حتى بالنسبة للبنوك الكبرى ذات التوسع المعتبر.[1]

ويستحسن أن يكون تأسيس هذا النوع من البنوك من طرف رأس المال الخاص، حتى يتم التخلص من مخلفات النظام القائم على ملكية الدولة لرأس المال لما لها من مساوئ ونقائص. وبالتالي يشترط لنجاح هذا النمط من البنوك، تقديم التشجيع اللازم من قبل السلطات العمومية.[2] وكذا توفير المناخ الضروري لنجاحها والمبني على العوامل التالية:

1. القيام بتعديلات على القوانين الخاصة بالبنوك، خاصة فيما يخص تحديد الحد الأدنى المطلوب من رأس المال الضروري لتأسيس البنك الجواري. إذ لا يمكن أن نطبق نفس الأحكام المفروضة على البنوك العادية المحددة بنص قانون النقد والقرض الحالي.
2. تحديد الشروط العامة المطلوبة لتأسيس هذا النوع من البنوك (سواء تعلق الأمر بالبنك ذاته أو بالمؤسسين له) حيث تكون بسيطة، وبعيدة عن التعقيد الذي من شأنه إرباك عملية التأسيس، دون أن تكون شروطا دافعة نحو التسيب ونقص السيطرة والمراقبة، أو شروط تمس بعنصر الثقة.
3. يمس التعديل الثالث الجانب الأكثر أهمية في الموضوع، ويتعلق الأمر بتصور الميكانيزمات الأساسية التي تسمح بانتقال البنك الجواري إلى بنك وطني عادي. إن هذا الأمر يبرر بضرورة فتح الآفاق أمام هذا النوع من البنوك باعتباره نتيجة طبيعية للتطور سواء على مستوى البنك أو على مستوى الوضع الاقتصادي العام.[3]

عموما، وكوسيلة لمجابهة العولمة المالية وما يترتب عنها من سلبيات، يمكن توسيع الشبكة المصرفية الجزائرية لتصل إلى المناطق الداخلية والأقاليم الريفية عن طريق البنوك الجوارية، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني والمتمثل في:

- تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية بصورة فعالة وفي وقت قياسي، وبتغطية فجوات القرض التي لا يقدمها الجهاز المصرفي القائم.
- الرفع من الادخار على المستوى المحلي وفي الأقاليم الريفية نظرا لقربها من العائلات، خاصة إذا تم تبني إستراتيجيات محفزة ومشجعة تجاه مختلف العائلات.
- وأخيرا، فإن البنوك الجوارية قد تكون المكان المفضل للقرض حتى في ظل تواجد البنوك العادية الكبرى، نظرا لمغالاة هذه الأخيرة في طلب معدلات فائدة مرتفعة.

المطلب الثالث عشر: تنمية الوعي الادخاري

إن الوصول بالمنظومة المصرفية الجزائرية إلى المستوى الذي يضمن لها الاستمرارية والمردودية، في محيط يغلب عليه طابع سرعة التغير، واشتداد حدة المنافسة بين المصارف العظمى ذات الهيمنة الواسعة على الاقتصاد العالمي، يفرض التدخل الاستعجالي في نشر وتنمية الوعي الادخاري بين مختلف أفراد المجتمع وذلك عن طريق التوعية لفائدة الادخار. الأمر الذي يتوقف على الثقة الممنوحة للمؤسسات المصرفية. وهنا يتجلى بوضوح ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها تنمية الثقافة الادخارية لدى الأفراد.

المطلب الرابع عشر: محاربة القطاع غير الرسمي

تعتبر أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل القضاء أو التخفيف من حدة هذه الظاهرة ما يلي:

- تقديم مساعدات للمؤسسات وخاصة الصغيرة منها، الأمر الذي يساهم في إدماج البطالين في عالم الشغل. وتشجيع الصناعة التقليدية عن طريق إنشاء أروقة خاصة بعرض وبيع المنتجات التقليدية، وكذا دعم المشاريع المتعلقة بالنشاطات الريفية. وفي الحقيقة هناك مساعي وبرامج كثيرة تهدف إلى تثمين الأنشطة والصناعة الريفية، آخرها برنامج التجديد الريفي الذي يسعى لتنفيذ إستراتيجيته التنموية، وإعادة بعث وتشجيع الاقتصاد الريفي.

---

[1] كما يحصل في كثير من الأحيان مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*).

[2] الحرص على أن لا يكون الدعم المقدم من طرف السلطات العمومية يأخذ طابع الإعانات المالية المباشرة كما كان الحال في السابق.

[3] لطرش الطاهر: : مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر: مرجع سابق- صص421-425.

- اتخاذ تدابير صارمة لمحاربة الغش الضريبي.[1]
- تشجيع القطاع الخاص عن طريق التسهيلات المالية، التنظيمية والضريبية.[2]
- رفع الحواجز التي تعرقل الدخول إلى النظام الرسمي.[3]
- محاربة الرشوة وتشجيع الاتفاقيات المحلية والدولية المتعلقة بصفقات العمل، وكذا دعم القوانين المتعلقة بحقوق العمل.[4]
- تسيير جيد للحاكمية (LA BONNE GOUVERNANCE) باعتبار الدور الهام الذي تلعبه الحكومة من أجل توفير مناصب شغل، وخلق نظام حماية اجتماعية فعال ومحيط مساعد على إنشاء المؤسسات الصغيرة.

خـلاصــة الفصــل

تعرضنا في الفصل الأخير من دراستنا لاستشراف مستقبل المنظومة المصرفية الجزائرية، واستنباط السيناريوهات الممكنة، في ظل ثبات هيمنة الاتجاهات الكبرى والقوى المؤثرة على نموها وتطورها، للوصول إلى مختلف الصور الممكنة على مشارف سنة 2030.

وقد مكنتنا دراسة وتحليل واقع القطاع، ومعرفة مختلف القوى المؤثرة على مساره، من رسم سيناريو ميلي انطلاقا من فرضية استمرارية التأثير السلبي لهذه القوى على الرؤى المستقبلية له. أهم مميزاته عجز البنوك الجزائرية عن التصدي للإفرازات السلبية للعولمة، والمتمثلة أساسا في هيمنة البنوك العملاقة والشاملة على الوضعية المالية، انتشار البنوك الالكترونية الأجنبية، تفاقم حدة القطاع غير الرسمي وهشاشة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي ينتج عنه تلاشي واختفاء البنوك الجزائرية نتيجة عدم قدرتها على مجابهة المنافسة الشرسة المفروضة عليها من قبل البنوك الأجنبية العملاقة من جهة، واختفاء المنتجات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والضعيفة لغياب مصادر التمويل(خاصة بالنسبة للقطاعات المدعمة) من جهة ثانية، وكذا تحرير اليد العاملة الجزائرية وبالتالي ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل النمو من جهة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق- تقرير لجنة علاقات العمل- جوان 2004- ص50.
[2] مرجع نفسه.
[3] توصيات المكتب الدولي للعمل (BIT-2002- ص3)، والمنظمة العالمية للعمل (OIT- 2002- ص4) لإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.
[4] مرجع نفسه.

ثالثة. كل هذه العوامل تؤثر سلبا على الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري وعلى توازناته على المستوى الكلي.

أما السيناريو الاستباقي، المنبعث من فرضية توجيه القوى والاتجاهات المؤثرة على المنظومة للحصول على قطاع نشط وفعال، يمتلك القدرة على تلبية مختلف طلبات المتعاملين الاقتصاديين، وله القدرة على مواجهة تحديات العولمة المالية، بل استغلالها لاكتساح الأسواق الخارجية. هذه الصورة التي يتطلب تحقيقها التدخل السريع والرشيد حاليا، عبر العمل على خلق محيط اقتصادي تنافسي، أين يكون للقطاع الخاص نصيب معتبر في تركيبة النظام المصرفي الجزائري، ويكون للتكنولوجيا الحديثة دورا هاما في تسيير النظام وتلبية رغبات المتعاملين الاقتصاديين. وفي هذا السياق، لا ينبغي إهمال نقطة أساسية بالنسبة للقطاع وهي تحديث وسائل الدفع، وكذا إنشاء ما يعرف بالبنوك الجوارية، التي تعتبر من أهم الوسائل المقترحة للتصدي للمخلفات السلبية للعولمة المالية.

الخـــاتمـــة

الخـــاتمـــة

لقد تم اختيارنا لموضوع تحليل واستشراف المنظومة المصرفية الجزائرية، للدور الجوهري الذي تلعبه في عملية التنمية، باعتبارها العصب الحيوي للاقتصاد. وكان التعرض إلى مختلف الإصلاحات والمراحل التي مرت بها، من الضروريات التي مكنتنا من رسم صورة موضوعية عن الوضعية الحالية للقطاع من جهة، ومحاولة استشراف مستقبله من جهة ثانية.

نتائج البحث

إن محاولتنا دراسة واقع المنظومة المصرفية الجزائرية، واستشراف مستقبلها، سمحت لنا بتسجيل ملاحظات أساسية ونتائج هامة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- الوصول إلى أصل القضية وطرح الإشكالية الأساسية المتمثلة في طبيعة التناقض بين الدولة المالكة لرؤوس أموال البنوك، والدولة المدينة تجاه هذه البنوك، وذلك عبر امتلاكها لرؤوس أموال المؤسسات العمومية المدين الأكبر للنظام البنكي، كما أشار إلى ذلك تقرير صادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دورته السادسة حينما يورد أن "البنوك العمومية تقع في صلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد، والدائن، والمدين، والفاعل الاقتصادي في آن واحد، بحيث أدى ذلك إلى أن الدولة أصبحت تضطلع بدور مالك البنك ومالك زبائن البنك". إن هذا التناقض هو الذي يخلق الغموض على مستوى نظام التمويل، بحيث أن تخصيص الموارد لا يتم وفقا لقانون القيمة،[1] وربما يتم في كثير من الأحيان وفقا لتوجيهات إدارية بحتة.
- تؤدي سيطرة التنظيم الاحتكاري للقطاع البنكي العمومي إلى غياب إستراتيجيات بنكية واضحة لتجاوز أوضاع السكون، كما يترتب عليها غياب السياسات التجارية الفعالة التي تتحسس مصادر الادخار المحتملة، وتبحث عن مجالات الاستعمال المربحة للقرض.
- إن صدور قانون النقد والقرض في 1990 هيأ الإطار العام لأداء المنظومة المصرفية الجزائرية ومنحها مكانة ودورا لائقين، خاصة مع إعادة الاعتبار لدور بنك الجزائر في النظام النقدي، واكتسابه لنوع من الاستقلالية في تعريف، وتصميم، وتسيير ومراقبة الجهاز البنكي الوطني. إلا أن هذه الاستقلالية لم تعد بنفس المفهوم في إطار تعديل قانون النقد والقرض الذي أدخل في 2001 و2003، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى افتقاد السياسة النقدية لجزء من مصداقيتها، كما يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المؤسساتي في النظام النقدي الذي بني على أساس قانون 1990.
- الضعف الكبير في استعمال وسائل الدفع وافتقادها إلى التنويع من بين مؤشرات ضعف وتعثر النظام البنكي الجزائري في اقتحام قطاعات واسعة من مكامن الادخار المحتمل. فعلى سبيل المثال، عدم قبول الشيك من قبل الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلا بعد التصديق عليه من طرف البنك الذي أصدره (الذي فتح الحساب)، وهو ما يعني أن هذه الوسيلة التي يصدرها بنك عمومي أصبحت موضوع نزاع وريب. بالإضافة إلى الآجال الطويلة وغير المنتظمة التي يأخذها إلى غاية تحصيله. وفي الحقيقة، فإن مثل هذه المشاكل لا تطرح فقط جدية ونجاعة استعمال وسائل الدفع وحدها، وإنما هي مرتبطة بطبيعة الوسائل التكنولوجية، ووسائل الاتصال التي تستعملها البنوك، إضافة إلى التعقيدات التنظيمية المرتبطة بهذا الموضوع.
- التواجد المكثف للاقتصاد غير الرسمي الذي يتيح فرصا كبيرة للمردودية السهلة والعالية البعيدة عن أي مراقبة للأجهزة الرسمية، ويعد مجالا هاما لجلب الأموال الباحثة عن العوائد، وبالتالي يصبح بديلا فعالا للسوق الرسمية والمنظمة المتمثلة في قطاع البنوك. الأمر الذي يدفع بالبنك المركزي إلى التدخل للتخفيف من شح السيولة أمام البنوك.
- لقد سمحت لنا الدراسة التحليلية لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية من رسم نمطين من السيناريوهات. يتمثل النمط الأول في السيناريو الميلي المنطلق من فرضية استمرارية التأثير السلبي للقوى المؤثرة على مسار القطاع، دون التدخل لردعها أو التخفيف من حدتها. وأهم مميزات المنظومة في ظل هذه الظروف، عجز البنوك الجزائرية عن التصدي للإفرازات السلبية للعولمة، والمتمثلة أساسا في هيمنة البنوك

[1] هذا القانون يعطي لإنتاجية عوامل الإنتاج الدور الأكبر والأساسي في تقرير استعمال موارد التمويل.

العملاقة والشاملة على الوضعية المالية، وانتشار البنوك الالكترونية الأجنبية، وتفاقم حدة القطاع غير الرسمي وهشاشة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي ينتج عنه تلاشي واختفاء البنوك الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على مجابهة المنافسة الشرسة المفروضة عليها من قبل البنوك الأجنبية العملاقة من جهة، واختفاء المنتجات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والضعيفة نتيجة لغياب مصادر التمويل (خاصة بالنسبة للقطاعات المدعمة) من جهة ثانية، وتحرير اليد العاملة الجزائرية، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل النمو من جهة ثالثة. كل هذه العوامل تؤثر سلبا على الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري وعلى توازناته على المستوى الكلي.

- أما السيناريو الاستباقي الذي يعبر عن جوهر الدراسة الاستشرافية، فيتجسد في قطاع نشط وفعال، يمتلك القدرة على تلبية مختلف طلبات المتعاملين الاقتصاديين، وله القدرة على مواجهة تحديات العولمة المالية بل استغلالها لاكتساح الأسواق الخارجية. الرؤية التي يتطلب تحقيقها التدخل السريع والرشيد حاليا عبر مختلف الإجراءات، والمتمثلة أساسا في مراعاة عامل حجم البنوك، وتشجيع عملية الخوصصة، والانفتاح وخلق ظروف المنافسة؛ و كذا تحسين وتطوير وسائل الدفع، وتحديث وسائل الرقابة والاستخدام الموسع للتكنولوجيا، وتأسيس مختلف الأسواق البديلة والمكملة وتوسيعها، ومراجعة القيود المالية، المحاسبية، التنظيمية والقانونية، والقضاء على ظاهرة التركز في نصيب البنوك وإزالة التخصص البنكي. بالإضافة إلى تسيير المخاطر، وإعادة تعريف دور الدولة ووظيفتها الاقتصادية، وتنويع المؤسسات ولا مركزية القرارات، وتأسيس البنوك الجوارية، وتطوير تنمية الوعي الادخاري، وأخيرا محاربة القطاع غير الرسمي.
- وخلاصة لما سبق، يمكننا القول أن النظام البنكي الجزائري ورث ذهنية متحجرة لم تستطع معها التجربة القاسية لسنوات التسعينات دفعه إلى إزالة العراقيل التي تعيق أداءه وتعرقل انتقاله، ويتميز هذا النظام خاصة بالصلابة على مستوى التنظيم، حيث لم يستطع التحرر من "العادات والسلوكيات والتقاليد" المكتسبة إبان مرحلة التخطيط (افتقاده لروح تجارية، نقص السرعة في معالجة مختلف العمليات الخاصة بالزبائن، مستوى ضعيف للعلاقات العامة واستقبال غير لائق في معظم الأحيان...). بالإضافة إلى ذلك، لم يستطع تجديد موارده البشرية التي تعد العنصر الأساسي الحامل لقيم التغيير. إن العوامل السابقة يستحيل معها البقاء على نفس الوضع في ظل تبني السوق كأداة للضبط، وانتشار ظاهرة العولمة المالية، واستفحال حدة المنافسة بين المصارف، وهو ما يدفع بالضرورة نحو التغيير وتبني رؤية تفاؤلية تستند إلى دراسة إستشرافية علمية.

التوصيات

إن النتائج التي تم تسليط الضوء عليها تسمح باكتساب نظرة أفضل لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية، ومعرفة مختلف الرهانات التي تواجهها من أجل الوصول إلى مستوى يسمح لها بمواكبة متطلبات اقتصاد السوق، وتشكيل تصور أفضل حول أدائها المستقبلي. وعلى ضوء ذلك، يمكننا أن نقوم بتقديم الاقتراحات التالية، من أجل ترقية وتصميم وتسيير المؤسسات البنكية الوطنية:

- يتعين في البداية تعزيز مكانة البنك المركزي وتمتين استقلاليته وذلك بإعطاء الضمانات الكاملة للسلطة النقدية أثناء أدائها لوظيفتها، حيث يسمح هذا الأمر قبل كل شيء بتمتين الاستقرار المؤسساتي في النظام النقدي الضروري لكل سياسة نقدية ناجحة ومستمرة في الزمن. إن التزاوج الموجود بين استقلالية البنك المركزي والاستقرار المؤسساتي في النظام النقدي، هو الضمان الوحيد لضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها من خلال مناخ الثقة الذي تزرعه بين مختلف حائزي النقود.
- الوضوح التام لجميع الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها، وذلك عن طريق الإعلان المزدوج الموجه للسلطات العمومية من جهة، ولباقي حائزي النقود من جهة ثانية ثانية، حول الاتجاه المقصود للسياسة النقدية المنتهجة.
- إن الإصلاح الجذري يتطلب الابتعاد عن الأعمال التي تبدو ترقيعية والموجهة أساسا لعلاج المظاهر المترتبة عن جوهر المشكلة التي تعاني منها المنظومة المصرفية. ويتطلب النجاح في الإصلاح رسم خطة منسجمة ومتكاملة، ليست انتقائية ولا مجزأة.

- نرى من جهة أخرى أن عناصر التغيير يجب أن تمس الجوانب التالية: انفتاح النظام المصرفي على المبادرة الخاصة والمنافسة وإنهاء الطابع الاحتكاري في القطاع، تنويع مؤسسات النظام المالي وتوسيع قاعدة النظام البنكي عن طريق تشجيع تأسيس البنوك الممتدة في عمق الإقليم الجغرافي مثل البنوك الجوارية، إعادة تصميم التنظيم الداخلي للبنوك ومراجعة نظام اتخاذ القرار فيه (وذلك بمراعاة إيجاد توازن ديناميكي بين اتجاهات المركزية ومقتضيات اللامركزية). ونعتقد أن تحسين وترقية جوانب الإصلاح هذه سوف تمنح النظام البنكي القدرة على استيعاب المتطلبات المختلفة، في ظل اقتصاد السوق والعولمة المالية.
- تشجيع الجامعات ومخابر البحث العلمي على المستوى الوطني، وكذا مصالح البحث التابعة للبنوك والمؤسسات المالية على القيام بالدراسات الاستشرافية المتعلقة بالقطاع المصرفي أو القطاعات الأخرى، للأهمية العظمى التي تحظى بها هذه الدراسات في رسم الاستراتيجيات والسياسات طويلة المدى للقطاعات.
- الدورات التكوينية المتخصصة في تقنيات وأدوات الدراسات الاستشرافية، والموجهة للاستراتيجيين، والمسؤولين، وأصحاب القرار، والمدراء، باعتبارها المرجع الرئيسي في إنارة اتخاذ القرار، ورسم الإستراتيجية المتعلقة بالقطاع أو المؤسسة، لضمان ليس فقط التطور والمردودية، وإنما أيضا الاستمرارية عبر الزمن.

آفاق البحث

لقد سعينا إلى إلقاء الضوء على أهم المراحل والإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي الجزائري، وكذا حاولنا القيام بخطوة (ولو محتشمة) في مجال استشراف المنظومة، للوصول ليس إلى رسم صورة مستقبلية للقطاع (فليس هذا هو الهدف الرئيسي للدراسات الاستشرافية) بل تحديد مختلف الصور والرؤى التي يمكن أن يتخذها على ضوء متطلبات الحاضر وتحديات المستقبل. لكن هذا لا يعني غياب بعض جوانب النقص في عملنا، من بينها عدم إدراج أحد البرامج المعلوماتية التي تم التعرض إليها في بحثنا هذا، لكون الدراسة تتطلب مدة زمنية طويلة نوعا ما من جهة، وتتطلب تشكيل فريق عمل من الخبراء من جهة ثانية. كما أننا لم نتعرض إلى دراسة مقارنة للإصلاحات المصرفية المطبقة في البلدان المجاورة وانعكاساتها على اقتصادياتها (مثلا: التجربة المغربية والتونسية). وأخيرا استثنينا التعرض لمحتوى أعمال لجنة بازل لضيق الوقت. ومع ذلك، نعتقد أن مثل هذه النقائص لا تؤثر بشكل كبير على أهمية الدراسة وجدواها.

لذلك نرى أن معالجة المسائل المذكورة في النقطة السابقة كإشكاليات أساسية حالما توفرت الظروف، يعد أمرا ضروريا ومفيدا لترقية أداء المنظومة المصرفية الجزائرية. ونعتقد أن التركيز على السياسة النقدية المنتهجة عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، وخاصة المرحلة الانتقالية، من العناصر الجديرة بالتفكير. كما نعتقد أن تصميم وصياغة نموذج قياسي لسلوك البنك المركزي، من أهم الأمور التي تسهل عملية تسيير النظام البنكي الجزائري. ونعتقد أن التركيز على الدراسات الاستشرافية للقطاع وإدماج البرامج المعلوماتية من أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها واستغلالها من أجل تطوير عمله والرفع من مستوى آدائه. وكآخر الاقتراحات، فإن القيام بدراسة مقارنة لمحتوى وآثار الإصلاحات المالية والمصرفية المطبقة على البلدان المجاورة (المغرب، تونس، مصر...) من أهم الخطوات الواجب القيام بها، والتي من شأنها إعطاء نظرة تقييميه على درجة نجاح المجهودات المبذولة، ومعرفة أسباب التفاوت في تحصيل النتائج.

المراجـــع

أولا – باللغة العربية

- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق-مؤسسة شهاب- الإسكندرية-2000.
- بن أشنهو عبد اللطيف: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980) - ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر - 1982.
- بوعتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات و تطبيقات- منشورات جامعة قسنطينة- 2000.
- بوعتروس عبد الحق: مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي-مطبوعات جامعة منتوري-قسنطينة-2003.
- بول أ. ساموبلسون: علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)- ترجمة مصطفى موفق-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-1993.

- جاك دولاروزيار - النشرة الدورية لصندوق النقد الدولي - جوان 1980 .
- جوارتيني جيمس وأستروب ريجارد: الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص- ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد - دار المريخ للنشر – الرياض - 1988.
- جوسلين فرنساوي: الخصخصة بين تفعيل و تعزيز الاحتكار- ورقة منشورة في كتاب" الخصخصة، التخصيص مفهوم جديد لفكرة الدولة و دورها في إدارة المرافق العامة"-تحرير القاضي أنطوان الناشف- منشورات الحلبي- بيروت- 2000 .
- حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية في الميزان - الطبعة الأولى- مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – 1986.
- دو لاروزيار جاك: افتتاحية النشرة الدورية لصندوق النقد الدولي - جوان **1980**.
- دو لاروزيار جاك: افتتاحية النشرة الدورية لصندوق النقد الدولي - ماي 1981.
- دويدار محمد: مبادئ الاقتصاد السياسي- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع– الجزائر- 1982.
- رونالد ماكينون: النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، أحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق - ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي - الطبعة الإنجليزية الثانية - الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العامية – القاهرة-1996.
- زكي رمزي: الاقتصاد السياسي للبطالة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت - 1997.
- سوزان كرين وآخرون: "التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"-سلسلة قضايا اقتصادية-صندوق النقد الدولي-واشنطن- 2003.
- سوكولينسكي، ز. ف.: نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البورجوازي- ترجمة عادل دليلة- دار الطليعة – بيروت - 1980.
- السيد يس: مفهوم العولمة ،العرب والعولمة - مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الثانية-بيروت- ديسمبر 1998.
- شرابي عبد العزيز-الاقتصاد الجزائري-مطبعة جامعة منتوري-2003 .
- شيحة مصطفى رشدي: الاقتصاد النقدي والمصرفي - الدار الجامعية – الطبعة الخامسة- بيروت - 1985.
- ضياء مجيد الموسوي : الاقتصاد النقدي- دار الفكر-الجزائر-1993.
- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك- الدار الجامعية- 2001.
- عبد النعيم محمد امبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الخارجية-كلية التجارة بجامعتي االاسكندرية و بيروت-الدار الجامعية-1996.
- عطون مروان: النظريات النقدية- نشر أبيليوس- طباعة دار النشر– قسنطينة - 1989.
- غازي حسين عناية : التضخم المالي - دار الشهاب - باتنة – 1986.
- القزويني شاكر: محاضرات في اقتصاد البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية–الطبعة الثانية- الجزائر – 1992.
- كريم النشاشيبي وآخرون –الجزائر :تحقيق الاستقرار والتوجه نحو اقتصاد السوق- تقرير خاص من صندوق النقد الدولي- الهيئة العامة للنشر- واشنطن-سنة1998.
- كريم جودي وكمال رضوان ياسين باديس:السياسة النقدية في الجزائر، في السياسات النقدية في الدول العربية-صندوق النقد العربي-أبو ظبي-1996.
- كينز جون ماينار: النظرية العامة في الاقتصاد - ترجمة نهاد رضا - منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت - بدون تاريخ.
- لانك أوسكار: الاقتصاد السياسي، القضايا العامة - ترجمة محمد سلمان حسن - الطبعة الرابعة - دار الطليعة – بيروت - 1982.
- لطرش الطاهر: تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-2000.
- لعرابة مولود: محاضرات في الاقتصاد النقدي و المالي المعمق- نوفمبر 2006.
- لعشب محفوظ: الوجيز في القانون المصرفي الجزائري- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر - 2004.
- ليريتو ماري فرانس: الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث - ترجمة هشام متولي -الطبعة الأولى - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق - 1993.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، عناصر من أجل نقاش اجتماعي - تقرير مقدم أمام الدورة السادسة عشر للمجلس - نوفمبر 2000.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق- تقرير لجنة علاقات العمل- جوان 2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر- الدورة العامة العادية السادسة و العشرون.
- محسن احمد الخضيري: عولمة النشاط المصرفي - مجموعة النيل العربية - القاهرة - 2001.
- محمد سعيد أوكيل: اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي- ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2000.
- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1996. مصطفى رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي و المصرفي- دار المعرفة الجامعية – الجزائر.
- منير إبراهيم هندي: أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الوراق المالية وصناديق الاستثمار-المكتب العربي الحديث- الإسكندرية-1999.
- النجار سعيد: تاريخ الفكر الاقتصادي، من التجاريين إلى نهاية التقليديين-دار النهضة العربية للطباعة والنشر -بيروت - 1973.
- نصيرة سعدي بوجمعة: عقود نقل التكنولوجيا في التبادل الدولي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- 1992.
- هني أحمد: النقود والعملة - ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر - 1991.
- الهواري أنور إسماعيل: اقتصاديات البنوك والنقود- أنور إسماعيل الهواري- 1983.
- وزارة الإعلام و الثقافة، النظام المصرفي- الجزائر- 1971.
- وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية- شركة الشهاب -الجزائر-1991.

ثانيا- باللغات الأجنبية

- **ATTALI JACQUES: UNE BREVE HISTOIRE DE L'AVENIR-FAYARD-2006.**
- **BARBIERI MASINI : WHY FUTURE STUDIES?- LONDON- GREY SEAL- 1993.**
- **BARROU Y. & KEISER B. : LES GRANDES ECONOMIES - EDITIONS DU SEUIL – PARIS - 1988.**
- **BENHALIMA AMOR: LE SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN : TEXTES ET REALITES - EDITIONS DAHLEB – ALGER - 1996.**
- **BENHALIMMA AMOR: MONNAIE ET REGULATION MONETAIRE, REFERENCE A L'ALGERIE - EDITIONS DAHLEB – ALGER - 1997.**
- **BENISSAD MOHAMED EL HOCINE: ECONOMIE DE DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE - 2EME EDITION – OPU – ALGER - 1979.**
- **BENISSAD MOHAMED EL HOCINE: L'AJUSTEMENT STRUCTUREL, L'EXPERIENCE DU MAGHREB – OPU – ALGER - 1999.**
- **BENISSAD MOHAMED EL HOCINE: LA REFORME ECONOMIQUE EN ALGERIE – OPU – ALGER - 1991.**
- **BENYAHIA FARID: L'IMPACT DE L'ADHESION DE L'ALGERIE A L'ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE L'OMC-DAR EL HOUDA-2006.**
- **BERGER PIERRE: LA MONNAIE ET SES MECANISMES - QUE-SAIS-JE ?-EDITIONS BOUCHENE – ALGER - 1993.**
- **BESSON JEAN LOUIS: MONNAIE ET FINANCE – OPU – ALGER - 1993.**

- **BIT: TRAVAIL DECENT ET ECONOMIE INFORMELLE- SECTEUR DE L'EMPLOI- GENEVE- 2002.**
- **BOUKHALFA KHERDJEMIL: EQUILIBRE DIALECTIQUE ET CRISE ECONOMIQUE – OPU – ALGER - 1987.**
- **BOUZAR CHABHA : L'HISTOIRE MOUVEMENTEE DU TAUX DE CHANGE DU DINAR- BULLETIN D'INFORMATION N° 13- UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU-1998 .**
- **BOUZIDI NACHIDA M'HAMSADJI: LE MONOPOLE DE L'ETAT SUR LE COMMERCE EXTERIEUR – OPU – ALGER - 1988.**
- **BRUNO LAURIER: L'ECONOMIE INFORMELLE DANS LE TIERS MONDE- EDITION LA DECOUVERTE- PARIS- 1994.**
- **C.KOEUNE ET AUTRES: DE LA POLITIQUE DES REVENUS A UNE POLITIQUE DE REPARTITION-DUNOD-PARIS-1967.**
- **CHAINEAU ANDRE: QU'EST CE QUE LA MONNAIE - 2EME EDITION - ECONOMICA - PARIS - 1997.**
- **CRETTEZ, BERTRAND & MICHEL, PHILIPPE & WIGNIOLE, BERTRAND MONNAIE, DETTE ET CAPITAL – ECONOMICA – PARIS - 1999.**
- **DAVID JACQUES HENRI: LA MONNAIE ET LA POLITIQUE MONETAIRE-2EME EDITION – ECONOMICA – PARIS - 1986.**
- **DE JOUVENEL. B: L'ART DE LA CONJECTURE - EDITIONS DU ROCHER - MONACO – 1964.**
- **DEBBOUB Y.: LE NOUVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE - OPU - ALGER – 1995.**
- **DIATKINE SYLVIE: THEORIES ET POLITIQUES MONETAIRES - ARMAND COLIN - PARIS - 1995.**
- **FAUGERE JEAN PIERRE: LA MONNAIE ET LA POLITIQUE MONETAIRE - EDITIONS DU SEUIL – PARIS - 1996.**
- **FONTANEL: PRINCIPES DE POLITIQUE ECONOMIQUE – OPU – ALGER – 1993.**
- **FORCESE P. DENNIS ET RICHER STEPHEN: SOCIAL RESEACH METHODS. PRENTICE-HALL – NEZ JERSEW – 1973.**
- **FRIEDMAN MILTON: SYSTEMES MONETAIRES ET INFLATION - CALMANN LEVY – PARIS - 1976.**
- **FRIENDRICH SCHNEIDER: SOUS LA PROTECTION DE L'OMBRE- FMI- MARS 2002-P 6..**
- **FRY J. MAXWELL: MONEY, INTEREST AND BANKING IN ECONOMIC DEVELOPMENT - THE JOHN HOPKINS UNIVERSITY PRESS - BALTIMORE AND LONDON - 1988.**

- **G. NORMAND : CREDIBILITE, EFFICACITE ET INDEPENDANCE DE LA POLITIQUE MONETAIRE ? MAI 1999.**
- **GALBRAITH, JOHN KENNETH (TRADUCTION DE J. L. CREMIEUX BRILHAC & M. LE NAN): LA SCIENCE ECONOMIQUE ET L'INTERET GENERAL - EDITIONS GALLIMARD – PARIS - 1974.**
- **GOUMIRI MOURAD: L'OFFRE DE MONNAIE EN ALGERIE – ENAG – ALGER - 1993.**
- **GUICHARD S. : LA POLITIQUE MONETAIRE ET LA CRISE JAPONAISE – CEPII - N°98-06-, 1998.**
- **GURLY JOHN J. & SHAW EDWARD S. : MONEY IN A THEORY OF FINANCE - D. C. BROOKINGS INSTITUTION – WASHINGTON - 1960.**
- **HATEM FABRICE, BERNARD CASES, FABRICE ROUBELAT: LA PROSPECTIVE, PRATIQUES ET METHODES-ED.ECONOMICA-PARIS-1993.**
- **HATEM FABRICE:INTRODUCTION A LA PROSPECTIVE-ED.ECONOMICA-PARIS-1996.**
- **HENNING CHARLES N. & PIGOTT, WILLIAM & SCOTT, ROBERT HANEY : FINANCIAL MARKETS AND ECONOMY - PRENTICE HALL - NEW JERSEY - 1975.**
- **IGHILAHRIZ SAID: ELEMENTS SUR LA FORMATION DES PRIX ET DES REVENUS - LES CAHIERS DE LA REFORME N°05 - ENAG EDITIONS - 1990.**
- **J. GENEREUX : INTRODUCTION A LA POLITIQUE ECONOMIQUE - 3EME EDITION - EDITIONS DU SEUIL – PARIS - 1999.**
- **KAHN H.: THINKING THE UNTHINKABLE IN THE 80'S-REED-SIMON AND SCHUSTER-1984**
- **KEYNES JOHN MAYNARD: THEORIE GENERALE DE L'EMPLOI, DE L'INTERET ET DE LA MONNAIE (TRADUCTION J. DE LA LARGENTAYE) – PAYOT – PARIS - 1959.**
- **KOEUNE J. C. & KREUSMAN, J. L. & MANDY, P.: DE LA POLITIQUE DES REVENUS A UNE POLITIQUE DE REPARTITION – DUNOD – PARIS - 1967.**
- **LAKSACI MOHAMED: LE FINANCEMENT MONETAIRE DE L'INVESTISSEMENT PRODUCTIF, APPLICATION DE L'ANALYSE AU CAS ALGERIEN - CIACO-LOUVAIN LA NEUVE – BRUXELLES - 1985.**
- **LAMIRI ABDELHAK: GERER L'ENTREPRISE ALGERIENNE EN ECONOMIE DE MARCHE - PRESTCOM EDITIONS - ALGER - 1993.**
- **LAMIRI ABDELHAK: THEORIES ECONOMIQUES ET CRISES CONTEMPORAINES – OPU – ALGER - 1994.**
- **LEHMANN, P. J.: LE MONETARISME - EDITIONS ESKA – PARIS - 1986.**
- **LENAIN PATRICK: LE FMI - CASBAH EDITIONS – ALGER - 1998.**
- **M. ECREMENT: INDEPENDANCE POLITIQUE ET LIBERATION ECONOMIQUE EN ALGERIE-OPU-ALGER-1986.**

- **MEADE JAMES: RETOUR AU PLEIN EMPLOI ? ECONOMICA – PARIS - 1996.**
- **MEBTOUL ABDERRAHMANE: L'ALGERIE FACE AUX DEFIS DE LA MONDIALISATION-TOME2-OPU-2002.**
- **MICHEL GODET, PHILIP DURANCE LA PROSPECTIVE STRATEGIQUE POUR LES ENTREPRISE ET LES TERRITOIRES-DUNOD-PARIS-2008.**
- **MICHEL GODET, REGINE MONTI, FRANCIS MEUNIER, FABRICE ROUBELAT: LA BOITE A OUTILS DE PROSPECTIVE STRATEGIQUE- CAHIERS DU LIPSOR - CAHIER N° 5 -2004.**
- **MOUHOUBI SALAH: L'ALGERIE A L'EPREUVE DES REFORMES ECONOMIQUES-OPU-1998.**
- **NASS ABD ELKARIM: LE SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN (DE LA DECOLONISATION A L'ECONOMIE DE MARCHE)-, MAISON NEUVE ET LA ROSE- SEPTEMBRE 2003.**
- **OIT: RAPPORT DE LA LA COMMISSION DE L'ECONOMIE INFORMELLE- COMPTE RENDU, QUATRE VINGT-DIXIEME SESSION- GENEVE- 2002.**
- **PALLOIX, CHRISTIAN: PROBLEME DE LA CROISSANCE EN ECONOMIE OUVERTE - FRANÇOIS MASPERO EDITEUR – PARIS – 1969.**
- **PARIENTE GEORGES: ELEMENTS D'ECONOMIE MONETAIRE –ECONOMICA – PARIS - 1983.**
- **PATAT J. P. : MONNAIE, INSTITUTIONS FINANCIERES ET POLITIQUE MONETAIRE - 5EME EDITION – ECONOMICA –1993.**
- **PENAUD, RAYMOND : LES INSTITUTIONS FINANCIERES FRANÇAISES -2EME EDITION - LA REVUE BANQUE EDITEUR - PARIS - 1982.**
- **REYNOLDS LLOYD G.(TRADUCTION DANIEL BLANCHARD): LES TRIOS MONDES DE L'ECONOMIE - EDITIONS GALLIMARD – PARIS - 1975.**
- **RIVOIRE JEAN: L'ECONOMIE DE MARCHE - QUE SAIS-JE ? - EDITIONS DAHLEB – ALGER - 1994.**
- **RUFFINI PIERRE BRUNO: LES THEORIES MONETAIRES - EDITIONS DU SEUIL – PARIS - 1996.**
- **SADEG ABDELKRIM: REGLEMENTATION DE L'ACTIVITE BANCAIRE- TOME 1-IMPRIMERIE A. BEN-2006.**
- **SAIENS ALAIN: MONNAIE ET FINANCE - A. DE BOECK – BRUXELLES - 1981.**
- **SAMUELSON ALAIN : LES GRANDS COURANTS DE LA PENSEE ECONOMIQUE – OPU – ALGER - 1993.**
- **SOCIAL SCIENCES: USSR ACADEMY OF SCIENCES- MOSCOW- VOL XVI- N°1- 1985.**
- **STAFFORD JEAN ET SARRASIN BRUNO:LA PREVISION - PROSPECTIVE EN GESTION - PRESSE DE L'UNIVERSITE DU QUEBEC-CANADA-2005.**
- **TEMMAR HAMID: LES EXPLICATIONS THEORIQUES DE L'INFLATION – OPU – ALGER - 1984.**

- **TOUDERT ALI ABDALLAH.: LE COUT DE LA VIE EN ALGERIE DEPUIS 1962 - OPU - ALGER - 1982.**
- **VLADIMIR ANDREFF: TRANSFORMATION ET TRANSITION, IN "TERMINOLOGIE ECONOMIQUE FRANÇAISES POUR LES PAYS EN TRANSITION".**
- **W.E. ALEXANDER & T.J.T. BALINO & C.ENOCH: L'ADOPTION D'INSTRUMENTS INDIRECTS DE POLITIQUE MONETAIR.**

ثالثا- الملتقيات والمجلات

أ- باللغة العربية

- الأزمات والعثرات وأهم أسباب اندماج غالبية المصارف والمؤسسات المالية العربية- جريدة الشرق الأوسط - 1998/08/17.
- بسام نور: التجارة الالكترونية كيف، متى و أين؟ - الموسوعة العربية للكمبيوتر/ قسم الدورات التعليمية/ سلسلة كتب الدورات التعليمية الالكترونية.
- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع وتحديات - جامعة الشلف – الجزائر- 2004.
- بوخدوني وهيبة: واقع وآفاق النظام المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع وتحديات - جامعة الشلف – الجزائر- 2004.
- الحكومة الإلكترونية و التجارة الإلكترونية – اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا – الأمم المتحدة – نيويورك -2003.
- خالد منة: العلاقة بين المؤسسة والبنك : محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية- مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية- الجزائر.
- دهمش نعيم، اسحق أبو زر عفاف: تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك-مجلة البنوك في الأردن-العدد العاشر - المجلد الثاني و العشرون- ديسمبر 2003.
- الرؤية الإستراتيجية حتى عام 2015 والتوصيات الختامية : الصادرة عن مؤتمر العرب وإسرائيل عام 2015 :السيناريوهات المحتملة - مركز دراسات الشرق الأوسط - عمّان / 27-29 تشرين الثاني / نوفمبر 2005.
- زيدان محمد، دريس رشيد: متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية: واقع و تحديات - جامعة الشلف – الجزائر- 2004.
- سمير الزبن: الشرق أوسطية و مستقبل المنظمة العربية – مجلة عالم الفكر- العدد**01** - المجلد**30** - يوليو- سبتمبر **2001.**
- ص.حفيظ : بعد عشر سنوات على تحرير القطاع البنكي - يومية الخبر- عدد 3830 – العدد الصادر بتاريخ 2004/07/14.
- الصادق علي توفيق وآخرون: السياسات النقدية في الدول العربية - منشورات معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي- سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل - أبو ظبي- العدد الثاني - ماي 1996.
- الصايغ عبد الرحمن أحمد : التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية مستقبلية- بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام- الرياض -1999.
- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل: العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف : نظرة شمولية- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات - جامعة الشلف – الجزائر- 2004.
- عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي في أوراق بنك مصر البحثية- العدد الخامس- مطابع أمريكان برس -القاهرة 1999.

- كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر- مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بسكرة - العدد 08 – 2005.
- محمد عبد الرشيد علي: العولمة وتأثيرها العام على القطاع المصرفي في اليمن- المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة العلوم التطبيقية- عمان- 2003.
- محمد لكصاسي: تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر: تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة – 13 جويلية 2008.
- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان: تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع و تحديات- جامعة الشلف – الجزائر- 2004.
- ملاك قارة: القطاع غير الرسمي في الجزائر- الاقتصاد المجتمع- جامعة قسنطينة-العدد2006/4.
- مليكة زغيب، حياة نجار: النظام البنكي الجزائري: تشخيص الواقع و تحديات المستقبل- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات - جامعة الشلف – الجزائر- 2004.
- ناصر دادي عدون - المدرسة العليا للتجارة، متناوي محمد - جامعة الشلف: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل - مجلة الباحث / عدد**03** / 2004.
- نوفل محمد نعمان : تصميم نموذج كمي لكيفية احتساب العلاقة بين التخطيط للتعليم العالي واحتياجات الخطط الاقتصادية وأسواق العمل- اجتماع مسئولي التعليم العالي في البلاد العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- تونس 1998.

ب- باللغات الأجنبية

-ABBAS MEHDI : LE CONSENSUS DE SAO PAOLO FONDEMENTS ET PORTEE D'UNE NOUVELLE APPROCHE DES STRATEGIES DE DEVELOPPEMENT? IN ECONOMIE ET SOCIETE - REVUE SPECIALISEE EDITEE PAR LE LABORATOIRE DE RECHERCHE GRAND MAGHREB: ECONOMIE ET SOCIETE - DAR EL HOUDA AIN MLILA - N°3-2005.

-A.B.C.A & C.A.E.M : ASSOCIATION DES BANQUES CENTRALES AFRICAINES (A.B.C.A) & CENTRE AFRICAIN D'ETUDES MONETAIRES (C.A.E.M) : LES PROBLEMES ET LA GESTION DU FINANCEMENT DU DEVELOPPEMENT EN AFRIQUE-TRAVAUX DU SYMPOSIUM ORGANISE A KINSHASA (ZAÏRE, ACTUELLEMENT REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO) DU 4 AU 6 NOVEMBRE 1987 – DAKAR.

-ALEXANDER W. E. & BALINO, T. J. T. & ENOCH, C.: L'ADOPTION D'INSTRUMENTS INDIRECTS DE POLITIQUE MONETAIRE- FINANCE ET DEVELOPPEMENT- MARS 1996.

-BANQUE D'ALGERIE (DIRECTION GENERALE DES ETUDES) : POLITIQUE MONETAIRE, REFLETS ET PERSPECTIVES-RAPPORT GENERAL SUR LA PERIODE 1990-1993 -FEVRIER 1994.

-BELL TERRELL H, : REFLECTIONS ON A DECADE AFTER A NATION, AT RISK. PHI DELTA KAPPAN 74 - 8 APRIL 1993.

-DJOUDI KARIM : ENTRETIEN AU QUOTIDIEN D'ORAN, LUNDI 4 FEVRIER 2008.

-DOSSE C.: LA REFORME DES MARCHES DE L'ARGENT A COURT TERME AU JAPON -REVUE BANQUE - N°400,NOVEMBRE 1980.

-DUFFLOUX C. & KARLIN, M. : LES INSTRUMENTS DE LA POLITIQUE DE LA LIQUIDITE BANCAIRE ET DES TAUX D'INTERET EN ALLEMAGNE - REVUE BANQUE - N° 512, JANVIER 1991.

-FINANCES ET DEVELOPPEMENT - MARS 1996.

-FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL: ALGERIE, STABILISATION ET TRANSITION A L'ECONOMIE DE MARCHE - RAPPORT ELABORE PAR UN GROUPE D'EXPERTS DU FONDS – WASHINGTON - 1998.

-GILARDI, J. C. : LES EFFETS "PERVERS" DE LA CROISSANCE ECONOMIQUE SUR L'EMPLOI - ECONOMIE ET SOCIETE-SERIE AB, N°11, 1979.

-HADJ ARAB ABDELHAMID: LE SYSTEME ARTS (ALGERIA REAL TIME SETTLEMENTS), IN MEDIABANK-DECEMBRE 2005/JANVIER 2006-N° 81.

-HADJ NACER ABDERAHMANE ROUSTOUMI & AUTRES: LES CAHIERS DE LA REFORME N° 04 ET 05 - ENAG EDITIONS – ALGER - 1990.

-HAMAMDA MOHAMED TAHAR: CRISE ET TRANSITION A L'ECONOMIE DE MARCHE EN ALGERIE, IN ECONOMIE ET SOCIETE - REVUE SPECIALISEE EDITEE PAR LE LABORATOIRE DE RECHERCHE GRAND MAGHREB- UNIVERSITE DE CONSTANTINE- N°21- JUIN 2004.

-ILMANE, MOHAMED CHERIF: TRANSITION DE L'ECONOMIE ALGERIENNE VERS UNE ECONOMIE DE MARCHE ET NOUVEAU ROLE DE L'AUTORITE MONETAIRE DANS L'ELABORATION ET LA CONDUITE DE LA POLITIQUE MONETAIRE - ETUDES, REVUE EDITEE PAR LA BANQUE D'ALGERIE - N°01, NOVEMBRE 1990.

-LAMIRI ABDELHAK: POLITIQUE MONETAIRE ET CONTROLE DE L'INFLATION EN PERIODE D'AJUSTEMENT EN ALGERIE -ETUDES, REVUE EDITEE PAR LA BANQUE D'ALGERIE - N°01, NOVEMBRE 1990.

-LES CAHIERS DE LA REFORME - N° 01.

-LES CAHIERS DE LA REFORME - N°04.

-PAGE, J. : LE MIRACLE DE L'ASIE DE L'EST - FINANCE ET DEVELOPPEMENT - VOL131, N°01, MARS1994.

-R. KOUIDER : CONCEPTION DES PROGRAMMES D'AJUSTEMENT- REVUE MEDIA BANK- N°13- BANQUE D'ALGERIE-1994.

-SYSTEME DE PAIEMENT DE MASSE - FLASH INFO BULLETIN DE LA CNEP BANQUE- N°2- MARS 2006.

رابعا- الأطروحات

أ. باللغة العربية

- بن يوسف سليم: مسار الإصلاحات النقدية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري(90-99)- مذكرة لنيل شهادة الماجستير-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر-1999.
- بوعافية رشيد: الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- البليدة -2005.
- العايب ياسين: إشكالية إصلاح النظام البنكي الجزائري- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد مالي - جامعة قسنطينة.
- عقبة نصيرة: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثره على تمويل الاستثمار- مذكرة لنيل شهادة الماجستير -جامعة باتنة- 2003.
- لطرش الطاهر: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير- المدرسة العليا للتجارة – الجزائر- 2005.
- محرزي جلال: النظام المصرفي الجزائري و إصلاحه- مذكرة لنيل شهادة الماجستير - معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2001.
- موسى مبارك أحلام: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير - كلية العلوم الاقتصادية و التسيير- جامعة الجزائر- 2005.

ب. باللغات الأجنبية

- **BOUZAR CHABHA: LE SYSTEME FINANCIER ALGERIEN: MUTATIONS ET PERSPECTIVES - THESE POUR L'OBTENTION DU DOCTORAT D'ETAT EN SCIENCE ECONOMIQUES – UNIVERSITE D'ALGER – 2002.**
- **DERDER NACERA: LE ROLE DU SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN DANS LE FINANCEMENT DE L'ECONOMIE- THESE DE MAGISTER EN SCIENCES COMMERCIALES ET FINANCIERES- ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE D'ALGER- 1999/2000.**
- **HAMAMDA MOHAMED TAHAR: AJUSTEMENT ET COOPERATION AU MAGHREB - THESE POUR L'OBTENTION DU DOCTORAT D'ETAT EN SCIENCE ECONOMIQUES- UNIVERSITE DE CONSTANTINE – 2004.**

خامسا- القوانين والنصوص التنظيمية

- الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 16 ماي 1969.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.
- الجريدة الرسمية-العدد 14-الأمر 1-01-بتاريخ 27 فيفري 2001- المادة 02 المعدلة لأحكام المادة 19 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- الجريدة الرسمية- العدد52-أمر 03-11الصادر بتاريخ 27 أوت 2003.
- القانون رقم 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنك.
- القانون 89-12 الصادر في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.
- قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14.
- النظام 95-28 المؤرخ في 22 أفريل1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية، المادة 02.
- النظام رقم 91-08 المؤرخ في 1991/08/14 المتضمن تنظيم السوق النقدية.
- النظام رقم 92-03 المؤرخ في 1992/03/22 المتعلق بتنظيم وتسيير عوارض الدفع.
- النظام رقم 95-28 المؤرخ في 1995/04/22 المتعلق بتنظيم السوق النقدية.
- النظام رقم 04-03 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية.
- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.
- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.
- اللائحة رقم 92-01 المؤرخة في 1992/03/22 المتعلقة بتنظيم مركز المخاطر وطرق عمله.

سادسا- الأنترنيت

- **WWW.ALJAZEERA.NET.**
- **WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ/**
- **WWW.BANQUEMONDIALE.ORG.**
- **WWW.CEAPALGERIE.COM.**
- **WWW.CNAM.FR.**
- **WWW.CNES.DZ.**
- **WWW.CSMONITOR.COM.**
- **WWW.FUTURIBLE.COM.**
- **WWW.IIE.COM.**
- **WWW.IMF.ORG.**

- WWW.MDDR.GOV.DZ.
- WWW.MOHEET.COM.
- WWW.POGAR.ORG.
- WWW.KENANAH.COM.

الفهرس

الإهداء
الشكر والتقدير
المقدمة
القسم التمهيدي: العناصر المنهجية والأطر النظرية
الفصل الأول: التحليل النظري لمفهوم البنوك..... 2
المبحث الأول: عموميات حول البنوك..... 2
المطلب الأول: مفاهيم أساسية..... 2
I. مفهوم و خصائص البنوك..... 2
I.I . مبدأ الحرص..... 3
II.I. مبدأ السيولة..... 3
II. مفهوم المؤسسة المالية..... 3
III. مفهوم الجهاز المصرفي..... 3
المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للبنوك و المؤسسات المالية..... 4
I. احتياجات رأس المال..... 4
I.I. المؤسسات..... 4
II.I. الأشخاص..... 4
III.I. العمليات مع الخارج..... 5
II. احتياجات الخدمات..... 5
المبحث الثاني: أنواع البنوك و المؤسسات المالية..... 5
المطلب الأول: البنك المركزي..... 6
I. الوظائف الداخلية للبنك المركزي..... 6
II. الوظائف الخارجية للبنك المركزي..... 7
المطلب الثاني: البنوك التجارية 8
I. مصادر أموال البنوك التجارية..... 9

I.I. الموارد الداخلية..... 9
II.I. الموارد الخارجية..... 9
II. وظائف و خدمات البنوك التجارية..... 9
المطلب الثالث: البنوك المتخصصة..... 10
المطلب الرابع: البنوك الشاملة..... 11
المطلب الخامس: البنوك الالكترونية..... 11
المطلب السادس: الأسواق النقدية..... 13
المطلب السابع: السوق المالية..... 14
I. أنواع الأسواق المالية..... 14
I.I. السوق الأولية..... 14
II.I. السوق الثانوية..... 14
I .II.I السوق المنظمة..... 14
II .II.I السوق غير منظمة..... 15
II. أدوات السوق المالية..... 15
I.II. الأسهم..... 15
II.II. السندات..... 15
خلاصة الفصل..... 16
الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية ومكانة السياسة النقدية فيها..... 17
المبحث الأول: السياسة الاقتصادية وأهدافها..... 17
المطلب الأول: ماهية و أهداف السياسة الاقتصادية..... 17
I. تعريف السياسة الاقتصادية..... 17
II. أهداف السياسة الاقتصادية..... 17
I.II. هدف النمو(بالنسبة للناتج الداخلي الخام) 18
II.II. هدف التشغيل..... 18
III.II. هدف استقرار الأسعار..... 18

IV.II. هدف التوازن الخارجي..... 18
المطلب الثاني: وسائل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية..... 19
I. سياسة الميزانية..... 19
II. سياسة المداخيل..... 19
III. السياسات الهيكلية 20
IV. السياسة النقدية..... 21
المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية وآليات عملها..... 21
المطلب الأول: تعريف و أهداف السياسة النقدي..... 22
I. تعريف السياسة النقدية..... 22
I. I. الفجوة الزمنية..... 23
II.I . طبيعة السياسة النقدية**.....** 24
II. أهداف السياسة النقدية..... 24
I. II . الهدف النهائي للسياسة النقدية..... 24
II. II . الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية..... 25
1. المجاميع النقدية..... 25
2. معدل الفائدة 26
3. معدل الصرف 26
المطلب الثاني: وسائل السياسة النقدية 27
I. الأدوات المباشرة..... 27
I.I. سياسة تأطير القرض..... 27
II.I. معدل الفائدة..... 28
II. الأدوات الغير مباشرة..... 29
I.II. سعر إعادة الخصم 29
II.II. سياسة السوق المفتوحة 30
III.II. سياسة الاحتياطي الإجباري 32

IV.II . نقود مغطاة 100%..... 32

خلاصة الفصل..... 34

الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة الاستشرافية..... 35

المبحث الأول: التحليل النظري للدراسة الاستشرافية..... 35

المطلب الأول: ماهية الدراسة الاستشرافية و مدارسها الفكرية..... 35

I. ماهية الدراسة الاستشرافية..... 35

II. المدارس الفكرية للدراسات الاستشرافية..... 36

I.II. المدرسة الأمريكية..... 37

II.II. المدرسة السوفياتية..... 38

III.II. الجهود الدولية..... 38

المطلب الثاني: مبادئ الدراسة الاستشرافية..... 39

I. المستقبل مجال الحرية: انفتاح المستقبل 39

II. المستقبل مجال تطبيق السلطة..... 40

III. المستقبل موضوع الخيار..... 40

المطلب الثالث: خصائص و أهداف علم الإستشراف..... 41

I. خصائص الدراسة الاستشرافية..... 41

I. I. النظرة الشاملة..... 41

II. I. إدماج المتغيرات الكيفية..... 41

III. I. العلاقات الديناميكية..... 41

IV. I. الاعتماد على المستقبل في تفسير الحاضر..... 42

V. I. تعدد صور المستقبل..... 42

VI. I. أهمية سلوك الفاعلين..... 42

II. أهداف الدراسة الاستشرافية..... 43

I.II. الإنذار المبكر..... 43

II.II. اكتشاف طاقات وحدود الحاضر..... 43

III.II. بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها..... 43
المبحث الثاني: مراحل و أدوات الدراسة الاستشرافية..... 44
المطلب الأول: مراحل الدراسة الإستشرافية..... 44
I. فهم الحاضر 44
II. استباق التغيير..... 45
III. إنارة القرار..... 46
المطلب الثاني: الأدوات المنهجية للعلوم الإستشرافية..... 48
I. النموذج..... 48
I.I . ماهية النموذج..... 48
II.I. أنواع النماذج..... 49
I.II.I . نماذج النظم الفرعية..... 49
II.II.I . نماذج النظم الكلية..... 49
II. السيناريو..... 49
I.II. تعريف السيناريو..... 50
II.II. أنواع السيناريو..... 51
I.II.II. السيناريو الإستكشافي *Scénario Exploratoire*..... 51
1. السيناريو الميلي *Scénario Tendanciel*..... 51
2. السيناريو التأطيري *Scénario d'encadrement*..... 51
II.II.II. السيناريو الإستباقي *Scénario d'anticipation* 51
D'ANTICIPATION.....
1. السيناريو المعياري *Scénario Normatif*..... 52
2. السيناريو المتباين *Scénario Contrasté* 52
III.II. مكونات السيناريو..... 52
IV.II. مراحل انجاز السيناريو..... 52
المبحث الثالث: حدود و عراقيل الدراسات الاستشرافية..... 54
المطلب الأول: صعوبة التنظيم..... 54

المطلب الثاني:العراقيل المتعلقة بعامل الزمن و إتقان البرامج المعلوماتية..... 54
I. . طريقة ماكتور *MACTOR*..... 55
II. طريقة مصفوفة التاثير المتبادل ذات المضاعفات المطبقة..... 55
III. طريقةالمورفولوجية *MORPHOL*..... 55
IV. طريقة *SMIC-PROB-EXPERT*..... 58
المطلب الثالث:الصعوبات المرتبطة بنظام المعلومات..... 60
المطلب الرابع: نقاط الضعف الكامنة في استخدام نماذج التنبؤ 60
خـلاصـة الفصل..... 61

القسم الأول: واقع الإصلاحات المصرفية الجزائرية

الفصل الرابع: واقع النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988..... 64

المبحث الأول: خصائص وفلسفة الجهاز المصرفي الجزائري قبيل وبعد الاستقلال..... 64
المطلب الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية قبيل الاستقلال..... 64
I. خصائص النظام المصرفي قبيل الاستقلال..... 65
II. الهياكل البنكية..... 65
I.II. بنك الجزائر..... 65
II.II. بنوك الأعمال..... 66
III.II. البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختصة 66
المطلب الثاني: النظام المصرفي والمالي الجزائري بعد الاستقلال..... 67
I. إنشاء المؤسسات المالية الجزائرية وإصدار الدينار الجزائري..... 67
I. I. المؤسسات المالية..... 67
I.I. I. البنك المركزي الجزائري (BCA)..... 67
II .I.I. الخزينة العمومية..... 68
III.I.I. الصندوق الوطني للتنمية (*CAD*)..... 68
IV. I.I الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (*CNEP*)..... 69

II. I . إصدار الدينار الجزائري..... 69
II. تأميم وتشكيل الجهاز المصرفي الجزائري..... 70
I.II. إنشاء البنوك الأولية..... 70
I.I.II. البنك الوطني الجزائري(*BNA*)..... 70
II.I.II. القرض الشعبي الجزائري (*CPA*)..... 71
III.I.II. البنك الخارجي الجزائري (BEA)..... 71
II.II. تخصص البنوك الأولية..... 71
المبحث الثاني: آلية عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل التخطيط المركزي..... 72
المطلب الأول الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي: الخصائص والنتائج..... 72
I. أهداف البرنامج التنموي وانعكاساته المالية..... 72
II. آليات عمل الاقتصاد في ظل التخطيط المركزي..... 74
I.II تركيز الإنتاج والتوزيع في يد الدولة 74
II.II احتكار التجارة..... 74
III.II نظام إداري للأسعـار 75
IV.II تمويل إداري للاقتصاد..... 76
III. غياب التناسق بين الخيارات الاقتصادية..... 76
I.III ثنائية الحقل الحقيقي والحقل المالي..... 76
II.III نظام مالي غير ملائم..... 77
أ. الدور المتعاظم للخزينة..... 77
ب. سلبية النظام البنكي 77
المطلب الثاني: إعادة هيكلة النظام البنكي والإصلاح المالي لسنة1971..... 78
I. أهداف ونتائج الإصلاح المالي لسنة 1971..... 78
II. توسيع مجـال النشاط المصـرفـي..... 79
I.II بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R)..... 79
II.II بنك التنمية المحلية (B.D.L) 80

المطلب الثالث: النظام البنكي الجزائري في ظل قانون 12 أوت 1986..... 80
I. خصائص قانون 12 أوت 1986..... 80
II. أهداف قانون 12 أوت 1986..... 80
I.II مهام البنك المركزي في إطار قانون 12/86..... 81
II.II مهام البنوك التجارية في إطار قانون 12/86..... 81
المطلب الرابع: الآثار الناجمة عن الإصلاحات البنكية في ظل التخطيط المركزي..... 82
I. فقدان البنوك لوظيفتها الأساسية..... 82
II. إهمال تعبئة الادخار الخاص 82
III. زيادة الإصدار النقدي..... 83
IV. سوء تسيير الجهاز المصرفي..... 83
خلاصة الفصل..... 84
الفصل الخامس: الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 وانطلاق المرحلة الانتقالية 86
المبحث الأول: الإطار النظري للمرور إلى اقتصاد السوق 87
المطلب الأول: اقتصاد السوق: التعريف والخصائص..... 87
المطلب الثاني: إجماع واشنطن..... 88
المبحث الثاني: إصلاحات 1988..... 89
المطلب الأول: أهداف و خصائص إصلاحات 1988..... 90
المطلب الثاني: المحاور الرئيسية لإصلاحات 1988..... 90
I. الدور الجديد للمؤسسة العمومية الاقتصادية..... 90
II. نظام جديد للتخطيط..... 91
III. آليات الضبط الاقتصادي..... 90
I.III. الأسعار..... 92
II.III. نظام الأجور..... 93
III.III. التمويل والقرض..... 93
IV.III. السياسة الضريبة..... 94

V.III. ضبط التبادلات الخارجية..... 95
المبحث الثالث: التثبيت الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية..... 95
المطلب الأول: مفهوم التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي ومحتواهما..... 95
I. مفهوم التثبيت الاقتصادي ومحتواه..... 95
I.I. تخفيض قيمة العملة المحلية للبلد..... 96
II.I. تحرير الأسعار الداخلية..... 96
III.I. إصلاح السوق المالي..... 96
IV.I. إدارة معدل الصرف 97
V.I. تحرير التجارة الخارجية..... 97
VI.I. تطهير المالية العمومية..... 97
II. مفهوم التعديل الهيكلي..... 98
I.II. إعادة تعريف دور الدولة..... 99
II.II. إلغاء الطابع التنظيمي للنشاط الاقتصادي..... 99
III.II. صلاح الأسواق..... 100
المطلب الثاني: التعديل الهيكلي في الجزائر..... 102
I. الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني "*STAND BY*" لعام 1989 102
II. الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني "*STAND BY*" لعام 1991..... ... 103
III. التثبيت والإصلاحات الهيكلية بعد 1994..... 103
I.III. اتفاق الدعم "ستاند باي" لعام 1994-1995..... 104
II.III. الإصلاحات الهيكلية في إطار اتفاق التسهيل التمويلي الموسع 1995-1998 105
خـلاصـة الفصـل..... 108
الفصل السادس: الإصلاح الجديد للجهاز المصرفي: قانون النقد و القرض (10/90) 109
المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض..... 109
المطلب الأول: أهداف و مبادئ قانون النقد و القرض..... 110
I. أهداف قانون النقد و القرض..... 110

II. مبادئ قانون النقد و القرض..... 110
I.II. عزل القرار في الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية..... 110
II.II. عزل الدائرة النقدية عن دائرة ميزانية الدولة..... 111
III.II. عزل دائرة ميزانية الدولة عن دائرة القرض..... 112
IV.II. إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة..... 113
V.II . وضع نظام بنكي على مستويين..... 113
المطلب الثاني: تنظيم الجهاز المصرفي ظل قانون النقد و القرض..... 113
I. البنك المركزي و هياكله في ظل قانون النقد و القرض..... 114
I.I. المحافظ و نوابه..... 114
II.I. مجلس النقد و القرض..... 114
II. البنوك والمؤسسات المالية 115
I.II. بنك التنمية المحلية..... 115
II.II. بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 116
III.II. الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط..... 116
IV.II. المؤسسات المالية..... 116
V.II . البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية..... 116
المبحث الثاني: الرقابة في النظام البنكي الجزائري..... 117
المطلب الأول: اللجنة المصرفية *COMMISSION BANCAIRE*..... 117
المطلب الثاني: مركزية المخاطر *CENTRALE DES RISQUES*..... 117
المطلب الثالث: مركزية عوارض الدفع *CENTRALE DES IMPAYES* 118
المطلب الرابع: جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة..... 119
المطلب الخامس: صندوق ضمان الودائع *FONDS DE GARANTIE DES DEPOTS*..... 119
المبحث الثالث: تنظيم عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض..... 120
المطلب الأول: وظائف بنك الجزائر..... 120
I. إصدار النقود..... 120

II. بنك الجزائر والبنوك التجارية..... 121
III. بنك الجزائر و الخزينة العمومية..... 121
IV. تسيير السوق النقدية..... 122
V. تسيير السياسة النقدية..... 122
1. المرحلة الأولى: تعديل هيكل الأسعار..... 123
2. المرحلة الثانية: استقرار أسعار الصرف..... 123
المطلب الثاني: مهام البنوك و المؤسسات المالية و قواعد الحذر في التسيير..... 124
I. آداء البنوك و المؤسسات المالية..... 124
II. إعادة تمويل البنوك..... 125
I.II. إعادة الخصم..... 125
II.II. اللجوء إلى السوق النقدية..... 126
III. النشاطات الخارجية للنظام البنكي الجزائري..... 128
I.II. التدخل في سوق الصرف..... 128
II.III. مراقبة الصرف و حركة رؤوس الأموال..... 128
IV. قواعد الحذر في تسيير البنوك..... 129
المبحث الرابع: الإصلاحات المصرفية بعد قانون النقد و القرض1990..... 130
المطلب الأول: الإصلاحات الجديدة للجهاز البنكي و إعادة تأهيله..... 130
I. على المستوى المالي..... 130
II. على المستوى التسييري و التنظيمي..... 133
III. على مستوى السياسة النقدية..... 133
IV. تدعيم فتح قطاع البنوك للمستثمرين الخواص والأجانب 134
I.IV. بنك الأعمال الخاصة..... 134
II.IV. بنك البركة 134
III.IV. المؤسسة العربية المصرفية (*A.B.C*)..... 135
IV.IV. سيتي بنك ن.أ الجزائر *CITIBANK N. A .ALGERIE* 136

V.IV. بنك الخليفة *EL KHALIFA BANK*..... 136
المطلب الثاني: التعديلات التنظيمية و التشريعية للقطاع المصرفي بعد 1990..... 137
I. أمر 2001 و تعديل قانون النقد و القرض..... 138
I.I. مجلس الإدارة..... 138
II.I. مجلس النقد و القرض..... 138
II. أمر 2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض(10/90)..... 139
I.II. المحافظ ونوابه..... 139
II.II . مجلس النقد والقرض..... 140
III. برنامج الإصلاحات المصرفية لسنة 2004..... 141
I.III. إعادة تنظيم المصارف بخصوص الحكم (*GOUVERNANCE*)..... 141
II.III. تحسين سوق الائتمان..... 142
III.III. تحديث أنظمة الدفع..... 142
a. نظام التسوية الإجمالية الفورية *ARTS*..... 142
b. نظام المقاصة عن بعد *TELECOMPENSATION*..... 143
c. استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري..... 144
خـلاصـة الفصـل..... 145
القسم الثاني : دراسة إستشرافية للقطاع المصرفي الجزائري..... 147
الفصل السابع: تحليل الحاضر: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية..... 148
المبحث الأول: انعكاسات الإصلاح المصرفي على الاقتصاد الجزائري..... 148
المطلب الأول: الانعكاسات و الآثار الايجابية..... 149
I. أثر الإصلاحات على الاقتصاد الكلي..... 149
II. أثر الإصلاحات على السياسة النقدية..... 150
III. تطوير السوق المالية..... 153
المطلب الثاني: الانعكاسات و الآثار السلبية..... 153
I. الوظيفة التجارية..... 153

II. وظيفة مراقبة التسيير..... 154
III. وظيفة تسيير القروض و السيولة المصرفية..... 154
IV. وظيفة تسيير الموارد البشرية..... 156
V. استقلالية البنك المركزي..... 157
I.V. استقلالية البنك المركزي من خلال النظم المحددة لنشاطه 157
II.V. استقلالية البنك المركزي من خلال الممارسة الميدانية..... 159
VI. المؤسسات العمومية..... 160
VII. حدود تشغيل السوق النقدية..... 161
المبحث الثاني: الوضعية الحالية للنظام المصرفي الجزائري..... 162
المطلب الأول: التطورات الحديثة للنظام البنكي 162
I. على مستوى الأنشطة و الأداء..... 162
II. على مستوى الرقابة و الإشراف..... 163
المطلب الثاني: الاتجاهات الرئيسية النقدية و المالية الحديثة..... 164
خلاصة الفصل..... 165
الفصل الثامن: استباق التغيير 167
المبحث الأول: الاتجاهات الكبرى..... 167
المطلب الأول: العولمة..... 167
المطلب الثاني: التكتلات التقليمية والشراكة الأورو متوسطية 169
المطلب الثالث: الخوصصة..... 170
المطلب الرابع: طبيعة تنظيم الاقتصاد الوطني وآليات عمله..... 172
3.....
المطلب الخامس: التقدم التكنولوجي..... 173
المطلب السادس: المنافسة..... 175
المطلب السابع: النمو الديموغرافي..... 175
المطلب الثامن: السوق المالي..... 176
المطلب التاسع: الاقتصاد غير الرسمي..... 177

المبحث الثاني: القوى الناشئة 177
المطلب الأول: التجارة الالكترونية و البنوك الالكترونية..... 178
المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة (*OMC*)..... 179
المطلب الثالث: التنمية الريفية.. 181
المطلب الرابع: الأزمات الاقتصادية والمالية..... 182
المبحث الثالث: الإشارات الحاملة للمستقبل Signes (Faits) Porteur D'avenir 183
المطلب الأول: البنوك الشاملة..... 183
المطلب الثاني: البنوك المندمجة..... 184
المطلب الثالث: البنوك الإسلامية..... 185
خلاصة الفصل..... 187
الفصل التاسع: القطاع المصرفي الجزائري سنة 2030 188
المبحث الأول: السيناريو الميلي..... 188
المطلب الأول: استفحال ظاهرة العولمة..... 189
المطلب الثاني: انتشار ظاهرة اندماج الأسواق الدولية و البنوك..... 189
المطلب الثالث: الانتشار السريع للبنوك الإلكترونية الأجنبية..... 189
المطلب الرابع: هشاشة و ضعف الاقتصاد الوطني..... 190
المطلب الخامس: استفحال القطاع غير الرسمي..... 190
المبحث الثاني: السيناريو الاستباقي 191
المطلب الأول: حجم البنوك..... 192
المطلب الثاني: تشجيع الخوصصة..... 192
المطلب الثالث: الانفتاح وخلق ظروف المنافسة..... 192
المطلب الرابع: لا مركزية القرارات..... 193
المطلب الخامس: تحسين وتطوير وسائل الدفع..... 193
المطلب السادس: تحديث وسائل الرقابة والاستخدام الموسع للتكنولوجيا 194

المطلب السابع: تأسيس مختلف الأسواق البديلة والمكملة وتوسيعها 194
المطلب الثامن: تعديل القوانين المالية و المحاسبية..... 195
المطلب التاسع: القضاء على ظاهرة التركز في نصيب البنوك وإزالة التخصص البنكي..... 195
المطلب العاشر: تسيير المخاطر 196
المطلب الحادي عشر: إعادة تعريف دور الدولة ووظيفتها الاقتصادية..... 196
المطلب الثاني عشر: تأسيس البنوك الجوارية..... 197
المطلب الثالث عشر: تنمية الوعي الادخاري..... 199
المطلب الرابع عشر: محاربة القطاع غير الرسمي..... 199
خلاصة الفصل..... 200
الخاتمة..... 201
قائمة المراجع..... 205
الفهرس..... 216
قائمة الجداول..... 231
قائمة الأشكال..... 231
الملاحق..... 232
الملخصات..... 239